THE LIBRARIES

COLUMBIA UNIVERSITY

GENERAL LIBRARY

سبة
المكتبة المركزية
جامعة بغداد

المدخل في

الاقتصاد الزراعي

مع التأكيد على الاقتصاد الزراعي العراقي

الجزء الأول

تأليف :

دكتور عبد الصاحب العلوان و عبد الله عباوي

جامعة بغداد

الطبعة الأولى ١٩٦٦

ساعدت
في طبعه
جامعة بغداد

مطبعة المعارف - بغداد

١٩٦٦/٥/١

هدية
المكتبة المركزية
جامعة بغداد

ساعدت جامعة بغداد على طبعه

المدخل في

الاقتصاد الزراعي

مع التأكيد على الأقتصاد الزراعي العراقي

تأليف

دكتور عبد الصاحب العلوان

عبد الله عباوي

(جامعة بغداد)

الطبعة الاولى ١٩٦٦

مطبعة المعارف ـ بغـداد

HD
2111
.I7
A4

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يهتم علم الاقتصاد الزراعي بدراسة الكون الاقتصادى الزراعى ، أى الميدان الذى يعيش فيه معظم سكان العالم ومنه يستمدون وسائل عيشهم ، وينطبق هذا القول بصورة خاصة على الاقطار المتخلفة اقتصاديا أو النامية التي تعيش الغالبية العظمى من سكانها على الزراعة ، والتي غالبا ما تكون فيها الزراعة متخلفة نسبيا سواءا قيست بانتاجية الفرد العامل فيها أم انتاجية الارض • وعلم الاقتصاد الزراعى بتعاليمه وبمبادئه وبمجموعة الحقائق التي يتضمنها والروابط القائمة بينها يمكننا من ادراك الظواهر والقوى الاقتصادية العاملة في الزراعة والسيطرة عليها وتوجيهها الوجهة التي تكفل للفرد وللمجتمع استغلال وصيانة موارده الزراعية بصورة سليمة وتحسين مستوى الانتاج الزراعي وبالتالي مستوى الدخل الزراعي في البلاد •

ومما تجدر الاشارة اليه فى هذه المقدمة أنه بالرغم من أهمية هذا العلم فأن تدريسه فى كليات جامعة بغداد لم يبدأ الا قبل بضع سنوات ، ومرد ذلك يرجع بالدرجة الاولى الى عدم توفر المتخصصين في هذا العلم • وحتى فى الاقطار العربية الاخرى نجد نفس المشكلة حيث تجابه الجامعات صعوبة التوسع فى التدريس وفى البحث فى مجالات هذا الاختصاص بسبب عدم توفر العدد الكافي من المدرسين والباحثين في هذا الفرع من الدراسة • لذلك نجد أن المكتبة العربية مفتقرة أشد الافتقار الى مؤلفات

وبحوث في علم الاقتصاد الزراعي وفروعه المختلفة . وبقـــدر ما نعلم ، نستطيع القول بأنه لم ينشر أى كتاب باللغة العربية فى علم الاقتصاد الزراعى بعد الكتاب الذى ألفه أستاذ الاقتصاد الزراعى فى جامعة القاهرة المرحوم الدكتور محمد السعيد محمد في سنة ١٩٥٣ .

وهذا الفراغ فى المكتبة العربية هو الذى دفعنا على طبع محاضراتنا فى هذا الموضوع بشكل كتاب بعد أن ظلت لمدة ثمان سنوات تسحب على الآلة الكاتبة وتوزع سنويا على طلاب كليات الزراعة والتجارة والاقتصاد وكذلك على طلاب الكلية الجامعة مؤخرا .

ولقد ترددنا كثيرا فى طبع هذه المحاضرات بشكل كتاب قبـــل أن يتسنى لنا تنقيحها واعادة كتابة بعض فصولها ، وقد عقدنا العزم عـــلى انجاز ذلك . ولكن ضيق الوقت والحاح الطلاب بالحصول على ملازم الكتاب قبل نهاية السنة الدراسية حال دون تحقيق ما عزمنا عليه بصورة تامة . لذلك فاننا نعترف بأن كتابنا هذا لا يزال بحاجة الى كثير من التنقيح والتحسين بالاضافة أو الحذف ، ودعم النتائج بالتحليل الوافي وبالاحصاءات الدقيقة ، وهذا ما نأمل القيام به فى الطبعة التالية انشاء الله .

ان كتابنا هذا لا يمكن أن يكون سوى تمهيدا او مدخلا لدراسة مبادىء علم الاقتصاد الزراعى ، الغرض منه تأهيل الطالب لدراسات أوسع فى هذا العلم أو فى فروعه المتعددة . فقد احتوى الباب الاول من هذا الكتاب على مجموعة من الفصول التمهيدية : ففى الفصل الاول تطرقنا الى بحـــث طبيعة ومجال علم الاقتصاد الزراعى وكيفية نشوءه والهدف من دراسته مع نبذة وجيزة عن كل فرع من فروع الاختصاص في هذا العلم . كما تطرقنا الى شرح بعض المبادىء الاولية فى علم الاقتصاد وخاصة المفاهيم الاقتصادية الرئيسية وذلك لفائدة طلاب كليات الزراعة وغيرهم ممن لم يسبق لهم أن تلقوا أى تعليم اقتصادى . أو قد يجد القارىء العكس أننا تطرقنا الى شرح بعض المفاهيم الزراعية فى الفصول الاخرى كالفصل الثانى والثالث

وفي بقية الفصول وذلك لفائدة طلاب الكليات الاخرى غير الزراعيـــة • فقد تطرقنا فى الفصل الثاني الى دراسة الزراعة من حيث أهميتها وتطورها وطبيعة انتاجها • وبحثنا فى الفصل الثالث خصائص الزراعة والملابسات الاقتصادية التى تكتنفها وتميزها عن بقية الفعاليات الاقتصادية •

أما الباب الثانى فقد خصص لدراسة اقتصاديات الانتاج الزراعـى ، حيث بحثت اسس الانتاج وعناصره والقوانين والمبـادىء الاقتصادية التي تحكم الانتاج الزراعي • وفي الفصل الرابع انتقلنا الى دراسة مفهوم الانتاج وصوره وعناصره ، فنوهنا عن الارض وخصائصها كعنصر انتـاجي مهم ، والريع الاقتصادي ، والحد الزراعي • ثم انتقلنا الى دراسة عنصر رأس المال وتصنيف رأس المال الزراعي ، وتكلمنا عن عنصر العمل وعرض العمـل وتقسيم العمل والعلاقة بين الارض والسكان (نظرية مالثس) • وفي الفصل الخامس بحثنا فى دالة الانتاج والاشكال التى تتخذها هذه الدالة ، وكذلك قانون الغلة المتناقصة • أما في الفصـل السادس فقد شرحنا مبدأ الاحلال ، ومبدأ العوائد الحدية المتساوية ، ومبـــدأ تكاليف الفرص • وتطرقنا فى الفصل السابع عن مبدأ التخصص ومدى تطبيقه فى الزراعـة كما تطرقنا الى التخصص بالمناطق فى زراعة العراق • أما الفصل الثامن فقد خصص لدراسة مبدأ التنوع والعلاقة بين المشروعات الزراعية المختلفة • كما خصص الفصل التاســع لدراسة قانون الميــزة والتكاليف النسبية وتطبيقاته •

وفي الباب الثالث والاخير من هذا الكتاب بحثنا في موارد وامكانيات القطاع الزراعـي العراقي واسباب تخلفه والعوامـل الاساسية في تنميته وتطويره • وقـد شمل هذا الباب عـلى خمسة فصول (الفصل العاشر الى الفصل الرابع عشر) • ففى الفصل العاشر استعرضنا الموارد الطبيعية الدائمية ـ الارض والماء ـ وكيفية استغلالها والمشاكل الناجمة عن هذا الاستغلال •

واستعرضنا في الفصل الحادي عشر الموارد الطبيعية القابلة للتجديد (الانتاج الزراعى والحيوانى) ومدى مساهمته فى الدخل القومى فى الماضى والحاضر . وفى الفصل الثانى عشر تكلمنا عن الموارد البشرية فى العراق فأشرنا الى مشكلة السكان والقوة العاملة في الزراعة وكذلك الهجرة من الريف الى المدن واسبابها وعلاجها . أما الفصل الثالث عشر فقد خصصناه لدراسة نظم حيازة الارض الزراعية فى العراق والمشاكل الناجمة عن تطبيقها وكذلك قانون الاصلاح الزراعى وتطبيقاته .

أما الفصل الاخير من هذا الكتاب ، وهو الفصل الرابع عشر ، فقد خصص لبحث التخلف الزراعي في العراق واسبابه وكيفية التغلب عليه بالتنمية الزراعية وخططها .

يتضح مما تقدم أننا خصصنا هذا الكتاب (الجزء الاول) لدراسة المبادىء والقوانين والنظريات الاقتصادية الزراعية . وتركنا المواضيع الاخرى المهمة ذات الصلة الوثيقة بعلم الاقتصاد الزراعي والتي تعتبر من فروعه دون بحث مفصل شامل لكونها تحتاج الى مجلد ثان والى سنة دراسية ثانية وهذا ما سيتناوله الجزء الثانى الذى سيصدر فيما بعد ، والذى سيتناول دراسة السياسة الزراعية والتسويق الزراعى والتسليف الزراعى والتعاون الزراعى وادارة المزارع .

وختاما نرجو أن يعم النفع بهذا المجهود المتواضع ونأمل مخلصين من كافة زملائنا الاساتذة ومن ذوى الاختصاص أن لا يضنوا علينا فى التنبيه عما يجدون من هفوات فى محتويات هذا الكتاب وأن يتفضلوا بابداء الرأى فيما يساعدنا على تحسينه فى المستقبل عند طبعة ثانية ، ومن الله نسأل العون والتوفيق .

بغداد في نيسان ١٩٦٦

المؤلفان
عبدالصاحب العلوان
وعبدالله عباوي

الباب الأول

فصول تمهيدية

الفصل الأول

طبيعة ومجال علم الاقتصاد الزراعي

مقدمة وتعريف :

يعتبر علم الاقتصاد الزراعي اليوم من العلوم التطبيقية المهمة التي يعيش تحت ظلها العالم الحديث • وتزداد أهمية هذا العلم في الاقطار المتخلفة اقتصاديا بالنظر لتعدد مشاكلها الزراعية وضرورة ايجاد حلول مناسبة لها للتغلب على العقبات التي تقف حجر عثرة في سبيل تقدمها الاقتصادي •

وعلم الاقتصاد الزراعي علم تطبيقي لانه يرمي الى تطبيق المبادىء والقوانين المستحصلة من علم الاقتصاد النظري على الفعاليات الزراعية ، ويوضح علاقات هذه الفعاليات بغيرها من أوجه النشاط الاقتصادى الاخرى في البلاد •

ويعرف هذا العلم أيضا بأنه من العلوم الاجتماعية التي تبحث في الوسائل التي يتسنى فيها استغلال موارد البلاد الطبيعية والبشرية استغلالا حسنا وذلك بالعمل على تنظيم العلاقات والروابط بين عناصر الانتاج في المزرعة وخارجها لضمان أكبر درجة من الرخاء والرفاهية الاقتصادية ليس للعائلة الزراعية ولمهنة الزراعة فحسب ، بل لاوجه النشاط الاقتصادى الاخرى التى تتأثر بالزراعة أو تؤثر فيها كالصناعة والتجارة والخدمات الاخرى •

ويهتم علم الاقتصاد الزراعي كمهنة وكصناعة :

فالزراعة كمهنة (Farming as a business) يهتم بها الباحث الاقتصادي الزراعي فيدرس المشاكل الادارية والتنظيمية للعوامل الداخلية فى المزرعة والتى تحدد الكفاءة الانتاجية للمشاريع المزرعية المختلفة فيها •

وهذا الجزء من دراسة الاقتصاد الزراعي يشكل ما يسمى بادارة المزرعة (Farm Management) .

والزراعة كصناعة (Farming as an industry) ينظر اليها الباحث الاقتصادي الزراعي كما ينظر الى غيرها من الصناعات التي تنتج السلع الضرورية لاشباع حاجات المستهلكين ، مع الفارق الوحيد هو أن الزراعة كصناعة تهتم بالتنمية والتربية (growing) بينما تهتم بقية الصناعات بالاستخراج (Extracting) كصناعة التعدين (Mining) أو بالصنع (Manufacturing) كتحويل المواد الاولية والمنتجات المصنوعة الى منتجات كاملة الصنع جاهزة للاستهلاك • كما أن الوحدة الانتاجية فى الزراعة هى المزروعة أو الحقل بينما تكون الوحدة الانتاجية فى الصناعات الاخرى هى المنجم (Mine) أو المعمل (Factory) •

وعلم الاقتصاد الزراعي كما يدل عليه اسمه يوضح العلاقة القوية بين الاقتصاد والزراعة في دراسة هذا العلم الذى يستمد مبادئه من العلوم الاقتصادية والزراعية فى آن واحد • فهو كفرع من فروع علم الاقتصاد يستمد مبادىء من العلوم الانسانية (Human Sciences) والعلوم الاجتماعية (Social Seiences) ، أى العلوم التى اختصت بدراسة سلوك الانسان وتصرفاته كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم السياسة • وهوكعلم من العلوم الزراعية يعتمد على مجموعة العلوم الزراعية الطبيعية (Physical) والبيولوجية (Biological) وخاصة التطبيقية منها كعلم التربية والبستنة والمحاصيل الحقلية وتربية الحيوان وغيرها ، ويحاول استخلاص الحقائق منها للتعرف على مسببات المشكلة وامكانياتها للتوصل الى حل اقتصادى يحقق أعلى غلة ممكنة وأحسن نوعية مرغوبة بأقل كلفة ممكنة دون الاضرار بخواص الموارد المزرعية والموارد القومية الاخرى •

ما هو علم الاقتصاد :

لما كان الاقتصاد الزراعي فرعا من فروع علم الاقتصاد مختصا كما بينا بدراسة المشاكل الاقتصادية التى تجابه الزراعة فلابد اذن للطالب المبتدىء أن يتعرف على ماهية علم الاقتصاد .

ان علم الاقتصاد (كفرع مهم من شجرة العلوم الانسانية أو الاجتماعية) علم متشعب المسالك ، مترامي الاطراف ، متعدد النواحي . ولهذا السبب فقد أصبح من الصعب اعطاء تعريف شامل لهذا العلم حتى ان الاقتصادى الامريكي الذائع الصيت الدكتور جاكوب فاينر (Jacob Viner) لم يشأ أن يعرف علم الاقتصاد حين سئل أن يعرف هذا العلم ، بل كل ما قاله هو (ان الاقتصاد يتضمن ما يعمله الاقتصاديون "Economics is what Economists do,,. وسبب تردد الدكتور فاينر في اعطاء تعريف شامل يعود فى الواقع الى انه من الصعب اعطاء تعريف دقيق واحد لعلم الاقتصاد ، وهو في هذا مثل الكثير من العلوم الاخرى . ذلك لان حدود العلم أو حدود النظام العلمي لا يمكن أن تكون جامدة بل متحركة تتطور بمرور الازمة وبتغير الظروف . غير انه مهما تشعبت مسالك علم الاقتصاد ومهما تعددت نواحيه فانه لا يعدو أن يكون علما اجتماعيا يهدف الى تفسير السوك الاقتصادي للفرد أو الجماعة ، ويستند في وضع نظرياته العلمية الى المنطق اللغوى أو الرياضى[1] .

ولعل من المفيد أيضا أن نورد بعض التعاريف الاخرى لعلم الاقتصاد. فمن التعاريف القديمة أنه (العلم الذى يختص بدراسة انتاج الثروة ومبادلتها وتوزيعها واستهلاكها)[2] . ويؤخذ على هذا التعريف اهتمامه

---

(١) الدكتور حسين عمر (الرفاهية الاقتصادية) القاهرة (١٩٥٦).

(٢) تعريف الاقتصاد الفرنسى ("Jean-Baptiste say") في كتابه (Traité d'economie Politique) المنشور في سنة (١٨٠٣).

بالجانب المادى واهماله للانسان وحاجاته ورغباته • وقد تلافى الاقتصادي الانكليزي الفرد مارشال (Alfred Marshall) هذا المأخذ فعرف الاقتصاد بأنه (العلم الذي يختص بدراسة الانسان في أعماله الاعتيادية فى الحياة عن طريق فحص ذلك الجزء من نشاطه الفردى والاجتماعي المرتبط ارتباطا وثيقا باقتناء واستعمال المتطلبات المادية للحياة)[٣] •

ويعرفه البروفسور (Earl O. Heady) بأنه العلم الذي يبحث ويعالج مشاكل الاختيار بين الاشياء البديلة (Choice between alternatives) ومشاكل الاختيار لا تظهر الا حين تكون الموارد محدودة ولكن استعمالاتها متعددة • فحينئذ لابد من اختيار أفضل الاستعمالات عند استغلال هذه الموارد المحدودة • ويعرفه كذلك بأنه العلم الذى يبحث فى الوسائل والغايات (Means and ends) . والغايات (ends) تتضمن الارباح (Profits) أو اشباع المستهلكين (Consumer Satisfactions) أو الانتاج المادى الحربي (حيث يصبح غاية فى أوقات الحروب) • أما الوسائل (means) فتتضمن الموارد المادية والاموال والمنظمات أو المؤسسات التى بواسطتها يمكن بلوغ الغايات التى يتطلع اليها الناس[٤] •

وثمة تعريف آخر مهم أورده الاقتصادى الاشتراكى البولوني البروفسور اوسكر لنكه (Oscar Lange) • فقد عرف علم الاقتصاد بأنه (علم تنظيم وتدبير موارد الثروة الانسانية والطبيعية غير الكافية (النادرة نسبيا) فى المجتمع الانسانى لغرض اشباع الرغبات الانسانية المتعددة بالسلع

---

(٣) انظر : Alfred Marshall, Principles of Economics. 1920

(٤) انظر :

Earl O. Heady, Economics of Agricultural Production AND RESOURCE Use, New York; Printice-Hall, Inc. 1952 P.4.

والخدمات الاقتصادية المختلفة[٥] . ولعل أهم ما في هذا التعريف اشارته الى بعض الحقائق الاقتصادية الهامة في المجتمع الانسانى . فقد ذكر أن هناك موارد نادرة (Scarce Resources) وان هناك حاجات متعددة (Numerous Wants) . وان هذه الموارد لا تكفي لاشباع حاجات الانسان ورغباته المتعددة بسبب ندرتها أو بسبب صعوبة الحصول عليها . وعلى نقيض ذلك هناك من السلع والموارد ما هو كاف لاشباع كافة الرغبات والحاجات الانسانية كالهواء مثلا . ولكن علم الاقتصاد لا يهتم الا بدراسة السلع النادرة (Scarce goods) التى لا يمكن الحصول عليها الا بعد بذل جهد قليل أو كثير ، والتى توجد بكميات محدودة لا تستطيع معها اشباع كل الرغبات الانسانية . وحين تكون هذه الموارد محدودة ونادرة نسبيا فلابد من أن تذهب بعض الرغبات الانسانية دون اشباع تام .

والندرة — Scarcity —: هى الصفة المميزة للموار الاقتصادية وهى الاساس التى شيد عليها صرح علم الاقتصاد . اذ لو كانت الاشياء التى تشبع الحاجات والرغبات الانسانية والتى نسميها فى علم الاقتصاد (بالسلع والخدمات الاقتصادية (Economic goods and Services) متيسرة بكميات كبيرة وكانت (الموارد) التى تنتج منها هذه السلع غير محدودة أو غير نادرة بحيث يمكن انتاج كمية لا نهاية لها من أية سلعة أو خدمة كانت ، ولو كانت أيضا رغباتنا غير متعددة وغير ملحة ، لاختفى من عالم الوجودالكثير من فعالياتنا الاقتصادية اليومية الحاضرة ، حيث تصبح جميع السلع حرة فى متناول الجميع كالهواء والماء ، ولما وجدت عندئذ حاجة لدراسة علم الاقتصاد .

---

(٥) انظر :
O. Lange, "The Scope and Methods of Economics" in Review of Economic Studies. XIII(1) (1945-46) PP. 19-32

ولكن الندرة حقيقة صارخة كانت ولا تزال تقف حائلا دون اشباع الحاجات الانسانية اشباعا تاما[٦] ، ويقابل هذه الحقيقة حقيقة اخرى ملازمة لحياة الانسان المتمدن وهي تعدد وتنوع حاجاته ورغباته • وعلم الاقتصاد نشأ وتطور ليبين لنا السبل التى بواسطتها يمكننا اشباع أكبر عدد ممكن من حاجاتنا ورغباتنا المتعددة من الموارد المحدودة المتيسرة لدينا • فدراسة وسائل ادارة وتنظيم استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المحدودة لاشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الانسانية بأقل جهد ممكن تكون أهم وظائف علم الاقتصاد •

المشاكل الاساسية في المجتمعات الاقتصادية :

هناك ثلاث مشاكل اقتصادية أساسية تواجه كل المجتمعات الاقتصادية بغض النظر عن نوع النظام الاقتصادى السائد فيها • فسواء كان النظام القائم قبليا أم رأسماليا أم اشتراكيا أم شيوعيا ، فلابد لهذه المجتمعات أو الامم أن تواجه المشاكل الاقتصادية الرئيسية التالية :ـ

أولا ـ ما هى السلع التى ستنتج وما هى كمياتها (أى كمية ونوعية السلع والخدمات الواجب انتاجها لاشباع حاجات ورغبات أفراد المجتمع)•

ثانيا ـ كيف تنتج هذه السلع والخدمات ومن ينتجها وما هى الموارد

---

(٦) ويعزى سبب الندرة أحيانا الى بخل الطبيعة (Niggardliness of Nature) وأحيانا اخرى الى كثرة عدد السكان في بلد معين بالنسبة لموارده الطبيعية • ولكن الندرة من وجهة نظر الفرد لا يمكن أن تعزى الى عدم كفاية الموارد أو السلع المتيسرة فى البلاد بقدر ما يمكن اعزائها الى ضآلة انتاج الافراد أو قلة مدخولاتهم التى يستخدمونها في اشباع حاجاتهم وكيفما ينظر الى الندرة ومهما يكن نوعها فانها كانت ولا تزال المشكلة الاقتصادية الاولى والتي لا يزال الانسان يفكر ويبذل أقصى مجهوداته في التغلب عليها وايجاد الوسائل التى يمكن بواسطتها السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها كيما يؤمن لنفسه سبيلا مستمرا من السلع والخدمات المفيدة •

والطرق الانتاجية الفنية التى ستستخدم في انتاجها ؟

ثالثا ـ لمن تنتج هذه السلع والخدمات ومن الذين سيجنون ثمار هذه المواد المنتجة أى ما هى الطريقة التى بواسطتها يمكن توزيع الانتاج الكلي بين أفراد وعائلات المجتمع(٧) ؟

ومما يجدر ذكره أنه بالرغم من وجود نفس هذه المشاكل الاقتصادية فى كل مجتمع بغض النظر عن نوع النظام القائم فيه ، الا أن ذلك لا يعني ان السبل والوسائل المتبعة لمواجهة هذه المشاكل وحلها هي واحدة أيضا في كل الانظمة • ففى كل نظام توجد طرق ووسائل معينة قد تختلف اختلافا كليا أو جزئيا عن الطرق والوسائل المتبعة فى نظام اقتصادى آخر • فالمجتمع القبلي مثلا قد يلجأ لحل هذه المشاكل الى وسائل العرف والعادة المتبعة • والمجتمع الرأسمالى قد يترك حل هذه المشاكل للمنافسة الحرة فيقوم نظام الاسعار والاسواق السائدة بتحديد كيفية وكمية والى من ستنتج هذه السلع • وفى المجتمع الاشتراكى قد يتبع نظام الاقتصاد المدار أو المخطط (Planned Economy) فتحدد لجنة عليا مقدما كيفية ونوعية وكمية السلع التى ستنتج وتوزيع الناتج القومي بين أفراد المجتمع •

مظاهر الحياة الاقتصادية :

هناك أربعة مظاهر مهمة لحياتنا الاقتصادية وهى الانتاج (Production) والمبادلة (Exchange) والتوزيع (Distribution) والاستهلاك (Consumption) وعلى أساس هذه المظاهر الاربعة يقسم الاقتصاديون دراسة علم الاقتصاد الى أربعة أقسام يهتم كل قسم بدراسة مظهر من

---

(٧) انظر :
Paul A. Samuelson, Economics, New Third Edition
(New York: Mc Graw-Hill Book Co. Inc. 1955).

المظاهر الاربعة المذكورة • وهذه المظاهر أو الاقسام متصل بعضها ببعض ، فالرغبة للاستهلاك تقود الانسان للانتاج ، والانتاج يؤدي الى التبادل والمبادلة ، والمبادلة تظهر لنا مشكلة القيمة (Value) أو السعر (Price) ، وعلى أساس القيمة أو السعر يحصل توزيع معين للدخل الاجتماعى ، وأخيرا يتحقق الاستهلاك الذى يعتبر غاية الانتاج وهدفه •

١ ـ الانتاج (Production) :

الانتاج هو خلق أو اضافة المنفعة الاقتصادية فى الاشياء (والمنفعة utility في اللغة الاقتصادية هى قابلية الشيء على اشباع الحاجات الانسانية) سواء أكانت منفعة شكلية أو منفعة زمنية أو مكانية أو تمليكية ، وسنأتي على بحث هذه المنافع فيما بعد • وللانتاج فى علم الاقتصاد مفهوم أوسع من مفهومه الجارى فى حياتنا اليومية • فهو يشمل عمل المواد الملموسة كالسلع (goods) وكذلك المواد غير الملموسة كالخدمات (Services) . وعلى ذلك يعتبر اداء الخدمات الشخصية كخدمات المعلم والطبيب والمرشد الزراعى وغيرها من الخدمات المفيدة انتاجا ، وكذلك يدخل ضمن الانتاج خدمات النقل والتسويق •

والانتاج أما أن يكون مباشرا أو غير مباشر ، فالانتاج المباشر (Direct Production) هو الذى يتم بدون تدخل الآلة والمعدات الرأسمالية الاخرى ، أما الانتاج غير المباشر (Indirect (round about) Production) فيعني عمل الآلات والمكائن والمعدات الرأسمالية الاخرى التى تستخدم بدورها فى عمل السلع التى تشبع الحاجات الانسانية بصورة مباشرة •

وكيفما كان الانتاج ومهما تنوع فأنه لابد أن يتكون من عناصر أو عوامل نسميها فى الاقتصاد بعوامل أو عناصر الانتاج (Factors of Production) وهذه تشمل (١) الارض والموارد الطبيعية

(Land and Natural Resources) (٢) العمـــل (Labor) (٣) رأس المال (Capital) (٤) الادارة والتنظيم (Management and entrepreneurship) وسنتناول بحث هذه العناصر بشيء من التفصيل في الفصول القادمة الخاصة بالانتاج الزراعي •

٢ ـ المبادلة (Exchange) :

المبادلة هى المظهر الثاني من مظاهر حياتنا الاقتصادية الحاضرة ونعني بالمبادلة انتقال السلع والخدمات الاقتصادية المنتجة بين أفراد المجتمع فالزارع يقوم بمبادلة المحاصيل الفائضة لديه بسلع وخدمات اخرى يحتاج اليها لسد حاجاته ورغباته ، وقديما كان الناس يستعملون المقايضة (Barter) في المبادلة أى مبادلة سلعة بسلعة اخرى الى أن اخترعت النقود (Money) وعم استعمالها فقامت النقود بوظيفة وسيط للمبادلة (Medium of Exchange) وأصبح الزارع مثلا يبادل الفائض من الحبوب التى لديه بالنقود ويشترى بالنقود السلع والخدمات الاخرى التى لا ينتجها والتى يحتاج اليها لاشباع حاجاته ورغباته الاخرى • ويعبر عن قدرة السلع في شراء الاموال الاخرى بالقيمة الاستبدالية (Value in Exchange) فالقيمة (Value) . فى الاقتصاد تمثل قدرة السلع فى الحصول على سلع أو خدمات اخرى عند مبادلتها معها • وهذه القيمة حين يعبر عنها بالنقود تسمى بالسعر أو الثمن (Price) .

٣ ـ التوزيع (Distribution) :

التوزيع هو المظهر الثالث أو هو القسم الثالث من أقسام دراسة علم الاقتصاد ، وللتوزيع في علم الاقتصاد معان ثلاثة أو أنواع ثلاثة :

أ ـ التوزيع الشخصى (Personal Distribution) : ونعني به كيفية توزيع الناتج أوالدخل القومى على الاشخاص والعوائل المختلفة فى المجتمع •

والغرض من هذا النوع من التوزيع هو محاولة التعرف على الامور التالية :ـ

(١) ما هو معدل الدخل السنوى لكل فرد أو لكل اسرة فى المجتمع ؟

(٢) هل هناك فروق كبيرة بين مدخولات الافراد والاسر المختلفة في المجتمع؟

(٣) ما هي نسبة الدخل القومي التى تذهب الى الطبقات الفقيرة (ذات الدخل الواطىء) ؟ وما هى النسبة التى تذهب الى الطبقات الموسرة (ذات الدخل العالي) ؟

ب ـ التوزيع الوظيفي أو المهامي (Functional Distribution) :

ونعني به توزيع الدخل القومي بين أصحاب عناصر الانتاج المستعملة فى خلق الناتج القومي • وهذه العناصر هي كما أسلفنا تشمل الارض والعمل ورأس المال والادارة والتنظيم • وتهدف دراسة التوزيع الوظيفي التعرف على المسائل الآتية : ـ

(١) ما هي نسبة الدخل القومي التى تذهب الى أصحاب رؤوس الاموال (المقرضين) بصورة فائدة (Interest) على رأس المال المستخدم فى الانتاج ؟

(٢) ما هي النسبة التى تذهب الى أصحاب الاراضى بصورة ايجار (Rent) للارض المستخدمة فى العملية الانتاجية ؟

(٣) ما هى نسبة الدخل القومي التى تذهب الى العمال والموظفين بصفة اجور (Wages) أو رواتب (Salaries) ؟

(٤) ما هي النسبة التي تبقى للمنظمين (Entrepreneurs) كربح صاف (Net Profit) لقاء قيامهم بالمشاريع الانتاجية ؟

فالتوزيع التوظيفي اذن هو عبارة عن توزيع الانتاج القومي (National Output) أو الدخل القومي (National Income) (وهوقيمة الانتاج الكلي خلال فترة معينة) بين العناصر المشتركة فى الانتاج، فالارض تأخذ حصتها من الناتج القومي على شكل ايجارات ، والعمل يأخذ حصته

بشكل اجور، ورأس المال تكون حصته الفوائد ، أما المنظم أي صاحب المشروع

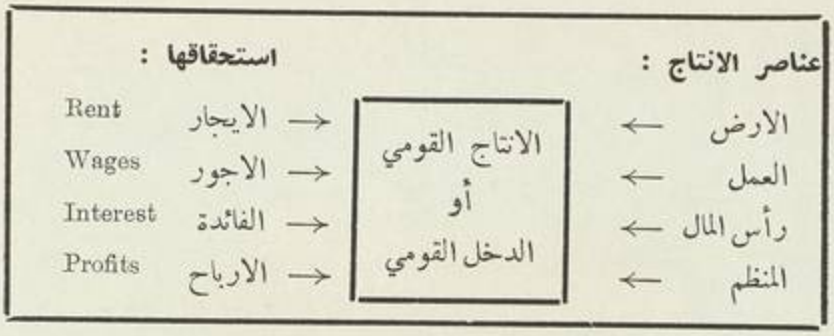

فيأخذ ما يتبقى من النتائج (Residual) بعد دفع حصته كافة عوامل الانتاج الاخرى وهذا المتبقى أما أن يكون موجبا (أى ربحا) أو سالبا (أى خسارة).

ويوضح لنا المخطط المرسوم أعلاه ان هناك تقابلا بين الدخل القومي والناتج القومي فالدخل القومي ما هو الا القيمة للناتج القومي. وهو بموجب هذا المفهوم لابد وان يساوى مجموع دخول عوامل الانتاج . فيعرف الدخل القومي لسنة معينة بأنه عبارة عن مجموع الدخول التي يتلقاها أصحاب عوامل الانتاج نظير مساهمتهم بأنفسهم أو بممتلكاتهم في الانتاج . وهكذا يتألف الدخل القومي من طائفتين أساسيتين من الدخول : ـ

الاول ـ الدخول الناشئة عن العمل ـ وتتمثل فى الاجور والرواتب التى يتقاضاها الاشخاص العاملون نظير مجهوداتهم الانتاجية .

الثانية ـ الدخول الناشئة عن التملك وتتمثل فى (الايجار أو الريع) الذى يحصل عليه أصحاب الاراضى والمباني وما اليها من الاصول نظير تأجيرها للمنظمين أو وضعها تحت تصرف المستهلكين مباشرة . والفوائد التى يدفعها المنظمون ثمنا لاستخدام رؤوس أموالهم المقترضة ، والارباح التى تتخلف للمنظمين من حصيلة بيع منتجاتهم بعد دفع الاجور والريع والفوائد وغير ذلك من المصاريف الجارية للانتاج .

ج ـ التوزيع المهني (Occupational Distribution) : وهو يمثل أبسط أنواع التوزيع ويدلنا على كيفية توزيع الدخل القومي بين المهن الرئيسية في البلاد لتعيين حصة الزراعة والصناعة والتجارة والنقل..والخ.. في الناتج أو الدخل القومي .

وثمة معنى آخر للتوزيع يستعمل في التعامل التجارى ويتضمن توزيع السلع والخدمات من محلات انتاجها الى محلات استهلاكها والخدمات الاخرى المتعلقة بذلك .

٤ ـ الاستهلاك (Consumption) :

الاستهلاك أو الاستنفاذ (Depletion) وهو المظهر الاخير الذى يتضمن العملية النهائية للنشاط الاقتصادى اذ بواسطتها يتم استعمال السلع والخدمات مباشرة في اشباع حاجات ورغبات الانسان . وقد يترتب على الاستهلاك تلاشي السلع مباشرة كما يحدث عند استهلاك المواد الغذائية والوقود أو استهلاكها بصورة تدريجية كما يحدث عند استهلاك السيارات والمكائن والمباني بمرور الزمن .

أهداف دراسة علم الاقتصاد :

ان دراسة علم الاقتصاد تمدنا بجزء كبير من المادة الاساسية التي نستطيع بواسطتها حل المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تواجه المجتمعات الانسانية المتمدنة بسبب تعدد حاجاتها وندرة المواد التي تنتج منها تلك الحاجات والرغبات . ان ندرة الموارد لدى الفرد أو لدى مجموعة من الافراد لا تمكنهم من أن يحصلوا على شيء يسد حاجاتهم المتعددة ، وعليه فلابد لهم من أن يختاروا بين الاشياء المتعددة (السلع والخدمات) أنفعها لهم : أى أن عليهم أن يقتصدوا ويحاولوا استعمال مواردهم المحدودة التي تحقق لهم اشباع أكبر قدر ممكن من حاجاتهم ورغباتهم . ودراسة علم الاقتصاد تساعدهم كأفراد وكمجموعات في بلوغ هذا الهدف . وتساعدنا

دراسة علم الاقتصاد كذلك (بناء على قوة التنبؤ لدى الاقتصادي المبنية على دراسة وتحليل النظام الاقتصادى) على معرفة نقطة الخطر فى سلوكنا الاقتصادى وعلى السبل التى بواسطتها يمكن التغلب على المخاطر والعقبات عن طريق تقييم وتحسين الكفاءة الفنية التى نستطيع بواسطتها من استغلال مواردنا بالصورة التى تحقق لنا الرفاهية الاقتصادية العامة •

ان مهمة الاقتصاديين هى الكشف والتحرى عن الوسائل التى بواسطتها يمكن استغلال الثروات النادرة والموارد الاقتصادية على أحسن وجه ممكن بحيث يعود على المجتمع بأفضل النتائج وبأحسن المنافع الممكنة •

واتماما للفائدة نورد هنا الاهداف الخمسة التى وضعها البروفسور (Frank Knight) لعلم الاقتصاد وهذه هي :ـ

(١) تعيين وتقدير السلع والخدمات الاقتصادية اللازمة لاشباع رغبات أفراد المجتمع •

(٢) توزيع موارد الثروات الطبيعية والانسانية غير الكافية على انتاج السلع والخدمات الاقتصادية بصورة تحقق اشباع أكبر قدر ممكن من الرغبات الانسانية •

(٣) تنظيم الاستهلاك بالنسبة للانتاج من الناحية الزمنية فى الامد القصير ، كتنويع انتاج أحد المحاصيل الزراعية المهمة على مدار السنة •

(٤) تنظيم وتوزيع الناتج بين العوامل الانتاجية التى اشتركت فى تكوينه وذلك بفرز ما يصيب العمل وما يصيب رأس المال والارض والمنظم من حصة الانتاج القومي •

(٥) ضمان صيانة وتطور الكيان الاقتصادى فى البلاد وتعجيل معدل التنمية الاقتصادية •

هل تختلف أهداف ومجالات علم الاقتصاد الزراعي عن الاقتصاد العام :

يمكننا القول بأن أهداف علم الاقصاد الزراعي كفرع مهم من فروع الاقتصاد العام لا تختلف من حيث الاساس عن أهداف الاصل الذى تفرع منه • صحيح ان الاقتصادى الزراعى تهمه رفاهية الزراعة الاقتصادية بالدرجة الاولى فيسعى لايجاد الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية الزراعية الا أن رفاهية الزراعة تعتمد اعتمادا كبيرا على رفاهية الاجزاء الاخرى من الاقتصاد الوطني• فلا يمكن للزراعة أن تنتعش وتتطور بدون تطور ونمو الفعاليات الاقتصادية الاخرى فى البلاد كالصناعة والتجارة والمواصلات والمؤسسات المالية والتسويقية وغير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى • ومرد ذلك يعود الى طبيعة العوامل التى تتحكم فى انتاجية الزراعة وتؤثر فى الطلب على منتجاتها • فهذه العوامل تخضع فى مجموعها لحصيلة التطورات الاقتصادية التى تتصل بنشاط حركة التصنيع والتجارة فى البلاد سواء أكان ذلك يتعلق بعوامل توزيع الانفاق (المصروفات) أو مشاكل التمويل والتسويق أو الطلب وحركات الاسعار أو يتعلق بمسائل تجهيز الزراعة بما تحتاج اليه من معدات الانتاج والسلع ، أو اخصاب التربة ، أو تخفيض نفقات الانتاج وتحسين كفاءة استغلال الارض ، أو امداد الزارع بالسلف والقروض ، وما الى ذلك من المتطلبات الاخرى التى يحتاج اليها تطور الزراعة والتى سنأتى على شرحها فيما بعد • ولهذه الاسباب فان مجال علم الاقتصاد الزراعي لم يعد قاصرا على دراسة ادارة وتنظيم المزرعة (كما كان عليه الحال عند بداية ظهور هذا العلم فى مطلع هذا القرن) بل أصبح مجاله اليوم واسعا بحيث لم يعد يختلف كثيراعن مجال علم الاقتصاد العام • فدراسة الاسواق الداخلية والتجارة الخارجية والدورات الاقتصادية ودراسة النقود والبنوك والمالية والخدمات التسويقية والضرائب والاسعار والاحتكار واقتصاد العمل والصناعة وغير ذلك من

المواضيع الاقتصادية المهمة أصبحت من الامور التى تستوجب على رجل الاقتصاد الزراعى الالمام بها ومعرفة نظرياتها وآثارها وتطبيق مبادئها على الزراعة .

يتبين لنا مما تقدم أن ليس هناك اختلافا كبيرا فى أهداف ومجال علم الاقتصاد الزراعى عن أهداف ومجالات علم الاقتصاد العام ، الا أنه يجدر بنا أن نذكر ثمة اختلاف من نوع آخر يتعلق بمدى اعتماد كل من العلمين على العلوم الاخرى . فعلم الاقتصاد الزراعى يعتمد الى حد كبير على العلوم الزراعية الفنية والتطبيقية كعلم المحاصيل الحقلية وعلم تربية الحيوان وعلم التربة والهندسة الزراعية ، فيأخذ من هذه العلوم الحقائق والمعلومات عن العوامل التى تؤثر في كمية ونوعية الانتاج الزراعي وبعد تنسيق هذه المعلومات والحقائق المستقاة من مجموعة هذه العلوم يسعى لايجاد الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية الزراعية القائمة .

نشوء علم الاقتصاد الزراعي :

يعتبر علم الاقتصاد الزراعي ـ كأختصاص قائم بذاته ـ من العلوم الحديثة . فقد نما وترعرع بظهور المشاكل الاقتصادية الزراعية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وبصورة خاصة خلال تلك الظروف القاسية التي أحاطت بالزراعة فى دور انتقالها من زراعة قائمة على أساس التبادل التجارى وعلى أساس تخصص المناطق كل فى زراعة محصول معين أو محاصيل معينة . وحين حلت الضائقة المالية بالمزارعين فى انكلترا والمانيا والولايات المتحدة الامريكية فى أواخر القرن الماضى ظهر لدى عدد من علماء الاقتصاد الرغبة فى البحث عن أسباب هذه الازمة وايجاد الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية الزراعية . فكان من أوائل الباحثين فى ذلك فى انكلترا (R.E. Prothero) , (W .Marshal) , (J. Cairr) وانضم اليهم كثيرون ممن زاد بمجهودهم عدد المؤلفات الانكليزية فى الحياة الزراعية .

أما فى المانيا فقد ظهرت الدراسات الاقتصادية الزراعيـة قبل ذلك بكثير منذ أن ظهر كتاب (J.H. Von Thunen) (الدولة المنعزلة وعلاقتها بالاقتصـاد السياسى والزراعي

"The Isolated State in Relation to Agricultural and Political Economy"

وذلك في سنة ١٨٢٦ • وقد تبعه بعد ذلك عدد من العلماء الالمان أمثـال (Julus Kuhn) , (Freiher Der Goltz.) , Max Sering) الذين قاموا بالاضافة الى أبحاثهم فى هذا الحقل بتدريس مادة الاقتصاد الزراعى فى الجامعات الالمانية والتى كانت أسبق جامعات العالم فى تدريس هذا العلم • وقد اهتمت حكومة الولايات المتحدة بدراسة المشاكل الاقتصادية الزراعية خاصة فى مطلع هذا القرن فأرسلت الى الجامعات الالمانية البعثـات التى قام أعضائها عند عودتهم الى بلادهم بتطوير هذا العلم والنهوض به لمساعدة بلادهم في حل الازمات والمشاكل الاقتصادية الزراعية التي كانت تجتاح البلاد آنذاك • وقد كانت رغبة ومساهمة المختصين بالعلوم الطبيعية والتكنولوجية فى تطور هذا العلم وأبحاثه لا تقل آنذاك عن رغبة ومساهمة الاقتصاديين فى هذا الخصوص فقد كان الاقتصاديون فى القرن الماضى يبحثون المشاكل الزراعية باعتبارها جزءا من الاقتصاد العام ولكن دون أن يتعمقـوا فى دراسة التفاصيل المتعلقة بطبيعة مهنة الزراعة والحياة الزراعية وخصائص الانتاج فيها • الا ان هذا الوضع لم يلبث أن تغير منذ بداية القرن الحالى فقد ظهر لفيف من الباحثين ممن تتوفر لديهم الخبرة بالشؤون الزراعية والمعرفة بالنظريات الاقتصادية والعلوم الاجتماعية المرتبطة بها ، فأخذوا من الاقتصاد والمجموعة المساعدة له من العلوم والمبادىء والقـوانين التى يمكن تطبيقها على الزراعة الامر الذى ساعد على تكوين وتطور علـم الاقتصاد الزراعي فى البلاد • وقد كانت جامعـات هارفـرد (Harvard) و ويسكونسن (Wisconsin) وكورنيـل (Cornell) أسبق الجامعـات

الامريكية فى تدريس هذا العلم ، حيث بدأت هـذه الجامعـات الثـلاث بتدريس الاقتصـاد الزراعي منذ سنة ١٩٠٣ وكـان البروفسـور تايلـر (H.C. Taylor) استاذ الاقتصاد الزراعي في جامعة ويسكونسن أول من وضـع مؤلفـاً في هـذا العلـم في أمريكـا بعنـوان الاقتصـاد الـزراعـي (Agricultural Economics) وذلك فى سنة ١٩٠٥ ، وتبعة البروفسـور (T.N. Carver) في جامعة هارفرد حيث نشر كتابه في مبادىء الاقتصـاد الـريفـي (Principles of Rural Economy) فى سنة ١٩١١[٨] .

وقد ظهرت بعد ذلك مؤلفات وأبحاث عديدة في هذا العلم كمـا أن تدريسه قد عم في معظم جامعات الولايات المتحدة الحكومية State Universities تقريبا ، وتقوم هذه الاقسام علاوة على تدريس جميع فروع علم الاقتصاد الزراعي بالابحاث والارشاد في المشاكل الاقتصادية الزراعية سـواء أكان منها ما يتعلق بادارة المزارع أو بالتسويق الزراعي أو باقتصاديات الارض وحفظ التربة أو بالسياسة الزراعية العامة وغير ذلك من المشاكل المهمة[٩] .

فروع الاقتصاد الزراعي :

بالنظر لتعدد المشاكل الاقتصادية الزراعية وتشعبها فقد أدى الاهتمام في هذا العلم الى تفرعه الى فروع متعـددة يتخصص كل منهـا بدراسـة المشاكل المتقاربة والمتماثلة . ونذكر من الفروع المهمة للاقتصاد الزراعي ما يلي : ـ

---

(٨) راجع : John D. Black, Introduction to Economics for Agriculture, New York: The Macmillan Co., 1953, P.15

(٩) انظر : Harold G. Halcrow, Contemporary Readings in Agricultural Economics, New York: Prentice Hall Inc., 1955, P. XVI.

١ ـ اقتصاد الانتاج الزراعي Agricultural Production Economics

وأهم ما يدخل ضمن هذا الفرع دراسة ادارة المزرعة
Farm Management

٢ ـ التسويق الزراعى Agricultural Marketing

٣ ـ التعاون الزراعي Agricultural Cooperation (or Cooperatives)

٤ ـ التمويل الزراعي Agricultural Finance (or Credit)

٥ ـ اقتصاديات الارض Land economies

٦ ـ الاسعار الزراعية Land economics

٧ ـ السياسة الزراعية Agricultural. Policy

وأحيانا تتشعب عن هذه الفروع فروعا ثانوية فالسياسة الزراعية مثلا يمكن أن تضم المواضيع الآتية : (١) سياسة الاسعار الزراعية (٢) سياسة الارض والاصلاح الزراعي (٣) سياسة حفظ التربة (Soil Conservation Policy) و (٤) سياسة التسليف الزراعي •

وتظهر فائدة هذا التصنيف عند وضع مناهج التدريس فى الاقتصاد الزراعي وكذلك عندما يراد تحديد وتعريف المشاكل ومواضع العمل فيها وتوضيح طرق تحليلها •

ونقدم فيما يلي نبذة وجيزة عن أهم هذه الفروع :

١ ـ اقتصاد الانتاج الزراعى :

يعتبر اقتصاد الانتاج الزراعي من أقدم وأوسع مباحث علم الاقتصاد الزراعي التي تهتم بدراسة مبادىء التنظيم الاقتصادي الزراعي وامكانية تطبيقها فى استعمال موارد العمل ورأس المال والارض والادارة في مهنة الزراعة بصورة تحقق أقصى انتاج زراعي قومي • ومن أهم أوجه البحث والدراسة فى هذا الفرع هو ذلك القسم المتعلق بادارة وتنظيم المزارع (Farm Management) أى الاهتمام بدراسة شؤون

المزرعة كمشروع استثماري يهدف الى تحقيق أقصى عائد في استثمار عناصر الانتاج نتيجة لتفاعل مستمر وثيق بين القوى التكنولوجية والاقتصادية الكائنة في المزرعة أو الخارجة عن محيطها • وكانت دراسة ادارة المزارع تعتبر علما تطبيقيا منفصلا عن الاقتصاد باعتبارها من شؤون المزارع ، الا انه بالنظر لارتباط أعمال المزارع الادارية والتنظيمية بالاعتبارات الاقتصادية ارتباطا متينا بمقياس القيمة والثمن فقد أصبحت ادارة المزارع من فروع الاقتصاد الزراعي المهمة • فادارة المزرعة وظيفة انتاجية ، وهي كذلك عنصرا انتاجيا مهما ولكنها تختلف عن العناصر الانتاجية الاخرى (كالارض والعمل ورأس المال) بكونها عنصرا أو عاملا انتاجيا غير ملموس (Intangible) تظهر نتائجه للعيان حين يقوم الزارع بتطبيق المبادىء العلمية والانتفاع بالخبرة العملية فى مزج عناصر الانتاج فى المزرعة (وهي الارض ورأس المال والعمل) بنسب يتحقق بها خفض تكاليف الانتاج الى أقل حد مستطاع مع تحسين مستوى الانتاج كماً ونوعاً • وتساعد دراسة ادارة المزارع المزارعين فى تقرير نوع المحاصيل أو الحيوانات أو العمليات الزراعية الصالحة لظروف مزارعهم وكيفية توزيع هذه المزروعات على الارض بحسب حالتها وطبيعتها ، ونوع القوى والآلات الصالحة اقتصاديا لظروف المزرعة ، وأنسب المقادير التى يصح استعمالها من عناصر الانتاج في كل حالة • هذا من الناحية التنظيمية • أما من الناحية التنفيذية فتساعده فى وضع خطة العمل من يوم لآخر وفي مسك السجلات ومراقبة قيودها ثم دراستها لاكتشاف الزيادة والنقصان فى الوقت المناسب ولمعالجة كل منها بما يناسبه هذا بالاضافة الى المسائل الاخرى التى تتضمنها ادارة المزرعة كالمسائل المتعلقة بتمويل المزرعة والمسائل المتعلقة بالبيع والشراء وغير ذلك من المسائل الاقتصادية المهمة •

وبصورة عامة يمكن ايجاز الاهداف التى ترمي اليها دراسة اقتصاد

الانتاج الزراعي وادارة المزارع بما يلي : ـ

١ ـ تحليل القوى والعوامل التي تحدد نوع الانتاج وكيفية استعمال الموارد.

٢ ـ تقدير وتبيان الاحوال والشروط التى بموجبها يمكن الحصول على استعمال أمثل لموارد المزرعة فى انتاج المحاصيل الحقلية والحيوانية.

٣ ـ التعرف على مدى انحراف الاستغلال الحالي لموارد المزرعة عن الاستغلال الامثل .

٤ ـ الاشارة الى الوسائل والطرق التى بواسطتها يمكن الانتقال من الوضع الحالي الى الوضع الامثل فى استغلال الموارد[١٠] .

٢ ـ التسويق الزراعي :

تتضمن دراسة التسويق الزراعي بحث المراحل التي يمر بها تسويق الحاصلات الزراعية وكذلك الخدمات والعمليات المتصلة بنقل المنتجات الزراعية والحيوانية من المنتج الى المستهلك سواء نقلت هذه المنتجات بدون اجراء تغيير فى شكلها أو بعد اجراء تغيير فيها يزيد فى منفعتها الاقتصادية . ويدخل ضمن موضوعات هذا الفرع أيضا دراسة العوامل التى تؤثر فى الطلب على المحاصيل الزراعية والعوامل التى تؤثر فى عرضها أى فى كمية ونوعية المنتج منها سنويا وتأثير ذلك على الاثمان ، هذا بالاضافة الى دراسة وظائف التسويق أى عملية شراء المحاصيل من المزارعين وعملية تصريف هذه المحاصيل فى الاسواق الداخلية والخارجية وطرق تخزين هذه المحاصيل اذا كان انتاجها موسمياً واستهلاكها مستمراً، وذلك بغية استقرار أسعارها والمحافظة عليها من التلف . وتشمل أيضا

---

(١٠) Earl O. Heady, Economics of Agricultural Production. New York, Prentice-Hall, Inc., 1952. P. 12.

على تصنيف السلع الزراعية التى تسهل العمليات التسويقية الى درجة كبيرة .

ولما كان لتكاليف النقل ونوعية واسطة النقل أثر كبير فى كمية ونوعية الانتاج ومناطق التخصص فيه لذلك فانها تبحث ضمن هذا الفرع من علم الاقتصاد الزراعي أيضا .

وأخيرا وليس آخرا يهتم التسويق الزراعي بدراسة مسألة التمويل والتسليف الزراعي اللازمين لتسهيل عملية تحويل السلع من يد المنتج الى المستهلك ، كما يهتم بجمع الاحصائيات والمعلومات اللازمة عن الاسعار والاسواق التي تباع فيها السلع لتمكين المزارعين من السير على ضوئها فى انتاج الكمية والنوعية المرغوبة فى الاسواق .

ويمكن ايجاز أهم الاهداف التي ترمي اليها دراسة هذا الفرع من علم الاقتصاد الزراعي بما يلي : ـ

١ ـ توزيع موارد الثروة غير الكافية توزيعا صحيحا يضمن الاستفادة منها الى أقصى درجة ممكنه وذلك عن طريق انتاج السلع والخدمات الاقتصادية التى تؤمن للمجتمع مستوى لائقا من المعيشة .

٢ ـ العمل على زيادة الاستهلاك أو الاستفادة من الزروع وخاصة اذا كانت مستويات التغذية والسكن والملبس فى المجتمع فى حالة رديئة .

٣ ـ الوصول بايراد الزارع أو ربحه الى الدرجة القصوى . أى ان التسويق الصحيح يؤدى الى ضمان دخل عال للمزارعين وذلك عن طريق تقليل تكاليفه وايصال السلعة بحالة جيدة بحيث تجلب أسعار مناسبة .

٣ ـ التمويل الزراعي والتسليف الزراعي :

يهتم التمويل الزراعى فى كيفية الحصول على رأس المال واستخدامه

في الزراعة فهو يبحث في الطرق والوسائل المستخدمة في تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي الاستعمالات المثلى لرأس المال في الانتاج الزراعي • وعبارة (رأس المال) هنا تستخدم للدلالة على القيمة النقدية لما تحويه المزرعة او القطاع الزراعي بأجمعه من ارض ومبان وآلات ومكائن وحيوانات وغير ذلك من المعدات التي تستخدم في العمليات الزراعية • ويهتم التمويل الزراعي أيضا بدراسة المؤسسات المالية التي بواسطتها يمكن جعل رأس المال والعمل وحتى الارض متيسرا للزراعة • اذ غالبا ما تعزى اسباب الدخل الواطىء في الزراعة الى ندرة هذه المؤسسات أو عدم قيامها بالخدمة المالية المطلوبة بصورة صحيحة • وليس بخاف على أحد أهمية المال للزارع ، اذ هو قوام الزراعة وبدونه يعجز الزارع عن استغلال عمله وارضه استغلالا كاملا وصحيحا • فكيف اذن يستطيع ان يحصل على هذ المال ؟ وما هي المصادر التي يمكنه الاقتراض منها ؟ وكم تكلفه عملية الاقتراض ؟ وما هي انواع القروض من حيث آجالها واغراضها ونوعية ضمانها ؟ وما هي الآثار الاقتصادية للانواع المختلفة من السلف الزراعية ؟ وكيف يوفر المال اللازم للتسليف ؟ وهل هناك بنوك للتسليف ، وهل من الافضل ان تكون هذه البنوك حكومية أو اهلية أو جمعيات تعاونية أو خليط من هذه وتلك ؟ وما هي المبادىء التي يجب ان تتبناها هذه المؤسسات المالية عند الاقراض والاقتراض كي تؤمن النجاح في اعمالها والنجاح في خدمة المزارع • هذه بعض الامور المهمة التي تتضمنها دراسة المالية الزراعية والتسليف الزراعي •

٤ ـ اقتصاديات الارض (Land Economics):

تتناول دراسة اقتصاديات الارض علاقة الانسان بالارض وبالموارد الطبيعية الاخرى كالمياه والمعادن والغابات والمناخ من حيث استغلال هذه الموارد لانتاج ما يشبع الحاجات الانسانية من غذاء وكساء وسكن • ويعرف

البروفسور (Ely) اقتصاد الارض بأنه « العلم الذي يبحث في استغلال سطح الارض ، أو المجال القابل للحيازة والمرتبط بالملكية أو المؤسسات الاجتماعية الاخرى ، والذي يشمل استغلال الموارد الطبيعية فوق وتحت ذلك المجال الذي يتمتع صاحب الحيازة به[١١] » وعلم اقتصاديات الارض يسعى الى تطبيق النظريات الاقتصادية فى حل المشاكل المتعلقة بالارض كما يهتم بكافة العوامل الانتاجية مثل الكلفة والدخل والاسعار والربح والقيمة التي تؤثر في الانسان عند استعماله الاقتصادى للارض .

وبكلمة أخرى أقل تعقيدا واكثر شمولا يمكن القول بأن اقتصاد الارض يتناول بحث كل ما له علاقة بحقوق التصرف في الارض والموارد الطبيعية الاخرى وبطرق استغلالها واستعمالها . فهو يبحث في الطرق التي تحقق الكفاءة في استغلال الارض ، ويبحث في الامور المالية المتعلقة بالارض وفي اقتصاديات صيانة وحفظ التربة (Soil Conservation) وفي مشكلة العمال الزراعيين ، وفي ضريبة الارض والتملك ، وفي تصنيف الارض وفي كل القوانين والقواعد والانظمة التى تحكم استعمال الارض الزراعية كعامل انتاجي مهم . فهو والحالة هذه من الدراسات المهمة جدا في اعمار واستثمار الاراضى الزراعية وفي الاصلاح الزراعي (Land Reform) .

وأخيرا لابد من الاشارة من أن فرع اقتصاد الارض يختلف عن فرع ادارة المزارع (Farm Management) من حيث كون الاخير يعتبر عنصر الادارة وكأنه العامل الاستراتيجي في التقدم الزراعي ، بينما يعتبر

---

(١١) انظر :
Ely, R. T. and C. Wehrwein, Land Economics (New York, 1941)

الاول الارض كعامل استراتيجي مهم من حيث خواصها الطبيعية ومن حيث موقعها أو درجة خصوبتها أو بسبب نوع المؤسسات والتصرفات التي تتحكم باستعمالاتها • هذا من ناحية ومن الناحية الاخرى نجد ان بحوث ادارة المزارع تتركز في الامور والمشاكل الادارية والتنظيمية المتعلقة بمزرعة معينة وباختيار المشاريع المزرعية لتلك المزرعة أو لمجموعة من المزارع المماثلة • بينما يولي اقتصاد الارض اهتمامه الى كيفية تأثير المزارع الفردية على استغلال الارض ومصالح الجماعات المختلفة ومدى استفادتها من الارض بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولذلك فبينما نجد الباحث في مشاكل ادارة المزارع يعنى في دراسة مزرعة واحدة أو مزارع متعددة في منطقة معينة ، نجد الباحث في اقتصاديات الارض يولي اهتمامه الى المشاكل الزراعية العامة القومية ، كمشكلة ملكية الارض والتصرف بها والمحافظة على خصوبتها وكمشكلة الفلاحين والعمال الزارعيين ومشاكل ضريبة الارض وآثارها ونتائجها وغير ذلك من المشاكل العامة •

٥ ـ التعاون الزراعي (Agricultural Cooperation) :

يتناول التعاون الزراعي دراسة اسس التنظيم التعاوني ومبادىء واهدافه وتطبيقه في الزراعة • فهو يهتم بدراسة شؤون الجمعيات التعاونية الزراعية المختلفة التى تعمل في القرى والارياف والتي يؤسسها عادة اصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة والفلاحون او العمال الزراعيون لتؤدي لهم من الاعمال والخدمات الزراعية والمعيشية المفيدة التي لا يستطيعون على ادائها بكفاءة وبتكاليف قليلة اذا كانوا افرادا مشتتين •

وقد اثبت التعاون الزراعي في كثير من الدول على انه من أهم الوسائل في تقوية وتنشيط اقتصاديات المزارع وتمكينها من الاستفادة من مزايا

الانتاج الكبير • كما اثبت انه من العوامل المهمة في تنمية وتطوير الموارد الزراعية القومية وانهاض الانتاج الزراعى في البلاد ، حيث ان كثيرا من العقبات التي تعترض التقـــدم الزراعي يمكن تذليلها والتغلب عليها عن طريق التعاون الزراعي •

فيدرس هذا الفرع نشؤ الجمعيات التعاونية والمبادىء الاساسية التي تقوم عليها والتي تحقق لاعضائها مبدأ العدالة والمساواة كما يهتم بدراسة انواع الجمعيات التعاونية ومساعدتها لاعضائها في تحسين ظروف معيشتهم وفي تخفيض تكاليف الانتاج والاستهلاك وزيادة القوة الشرائية للمنتجين الزراعيين وذلك بفضل الخدمات العديدة التي تؤديها للاعضاء كتزويدهم بالمواد التي يحتاجونها في عملياتهم الزراعية وتسهيل حصولهم على السلف الزراعية بشروط سهلة وتصريف منتجاتهم والحصول عـلى أسعار جيدة لها وتقديم كافة الخدمات الاجتماعية لهم هذا فضلا عن سعيها في تحريرهم من السيطرة الاجتماعية والاستغلال الاقتصادي • وتتناول دراسة هـــذا الفرع أيضا التنظيمات التي تقوم عليها هذه الجمعيات وعلاقاتها بالسلطات العامة وطرق تمويلها والدور الذي تلعبه في تحسين نوعية الانتاج وتنظيم زراعة الارض واستغلالها •

٦ ـ السياسة الزراعية : Agricultural Policy

السياسة الزراعية هي البرنامج العملي الذي يوضع لتطوير القطاع الزراعي والذي يتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل والخطط الزراعية المناسبة التى يتحقق بتنفيذها توفير أكبر قسط من الرفاهية المادية والمعنوية للشعب بصورة عامة وللمشتغلين بالزراعة بصورة خاصة عن طريق رفع مستوى انتاجية الارض والعمل في الزراعة وتحسين نوعية الانتاج الزراعي وزيـادة الدخـل الـزراعـي وضمـان عـدالة توزيعـه واستمراره

واستقراره[١٢] .

وبالنظر لارتباط الزراعة ارتباطا وثيقا بالقطاعات الاقتصاديةالاخرى كالصناعة والتجارة لذا ينبغي أن ترسم السياسة الزراعية وتوضع أهدافها ووسائلها بصورة تمنع حصول أي تضارب بينهـــا وبـين أهداف ووسائل السياسات الاقتصادية الاخرى وذلك لتجنب الفشل في تحقيق أهداف هذه السياسات كليا أو جزئيا اذا ما حصل مثل هذا التضارب . كما أنه بسبب هذا الارتباط الوثيق بين الزراعة والفعاليات الاقتصادية الاخرى واعتماد كل منهما على الآخر ينبغي عند تخطيط وتنفيذ برامج التطور الاقتصادي أن لا يُفضل قطاع على آخر بل ينبغي أن يكون الانماء الاقتصادي متوازنا ولا يتم ذلك الا بتوزيع الموارد القوميـــة المتيسرة في البلاد بين جميع القطاعات وعدم حصرها في قطاع واحد ، سواءاً كان زراعيا أم صناعياً أم غير ذلك، وتتناول دراسة السياسة الزراعيةكل ما له علاقة بحيازة الاراضي والاستيطان الزراعي أو الاصلاح الزراعي وغـــير ذلك من التشريعات والتنظيمات الخاصـــة بالاسعار الزراعيـة والتسويق الزراعي والتعـاون الزراعي والتسليف الزراعي ونظم استغلال الارض وحفظ التربة وصيانة الموارد الطبيعية الزراعيـة وكل ما يؤدي الى زيادة الـكفاءة الانتاجيـة في الزراعة ورفع مستوى الدخل الزراعي في البلاد .

خـاتمـــة :

يتضح لنا من هذا العرض الموجز لبعض فروع علم الاقتصاد الزراعي المهمة اهمية هذا العلم خاصة في البلاد الزراعية الناهضة التي تكون فيها الموارد الزراعيـــة من أهم مصادر الثروة في الاقتصـاد الوطني ولذلك

---

(١٢) راجع كتاب **دراسات في الاصلاح الزراعي** للدكتور عبدالصاحب العلوان . بغداد ١٩٦١ .

لا تقتصر أهمية هذا العلم بالنسبة للمزارعين فحسب بل تشمل جميع أفراد الشعب وخاصة المهتمين منهم بالمشاكل الاقتصادية الزراعية ورجال الدولة المسؤولين الذين يحتاجون الى تفهم اسس ومبادىء هذا العلم ليستطيعوا على ضوئها تقديم التشريعات اللازمة لاصلاح اقتصاديات البلاد الزراعية ولحماية الارض ومن يشتغل فيها ولجعلها بانتاجها الوفير اداة تعجيل لحركة الانعاش والاعمار الاقتصادى بدلا من أن تكون عقبة كأداء تقف فى سبيل تقدم البلاد ورفع مستوى معيشة أبنائها •

المراجع

(١) الدكتور محمد سعيد محمد : **الاقتصاد الزراعي** • القاهرة ١٩٥٣

(٢) الدكتور عبدالصاحب العلوان : **دراسات في الاصلاح الزراعي** • بغداد ١٩٦١ •

(٣) John D. Black, Introduction to Economics for Agriculture, New York, 1953.

(٤) Harold Halcrow, Contemporary Readings in Agricultural Economics, New York, 1951

(٥) Earl Heady, Economics for Agricaltural Production, New York, 1952.

(٦) Ely and Wehrwein, Land Economics New York, 1941.

(٧) H. Taylor & Anne Dewees The Story of Agricultural Economics, Ames, Towa, 1952.

(٨) B. W. Knight, Economic Principles in Practice : New York, 1939.

الفصل الثانى

الزراعـــة

أهميتها وتطورها وطبيعة انتاجها

ماهيـــة الـزراعـــة :

يعرف البعض الزراعة بأنها (علم وفن فلاحة التربة) وتعرف كذلك بأنها علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الارضيـة والبشريـة فى وحدات انتاجية لانتاج الزروع النباتية والحيوانية • وتوصف أحيانا بأنها طريقة فى الحياة بالاضافة الى كونها مهنة أو فن • والواقع أن الزراعـة تتضمن عددا مختلفا من الفعاليات والاعمال بحيث يصعب اعطـاء تعريفـاً دقيقاً مختصراً لها يشمل جميع ما تتضمنه من أوجه النشاط المختلفة التى تتباين من قطر لآخر ومن زمن لآخر • ولعل التعريف الذى وضعته جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسية يفي بالغرض المطلوب حيث عرفت الزراعـة كما يلي :ـ

«الزراعة هي كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيهـا بقصد انتـاج الزروع والحيوانـات اللازمـة لاشبـاع الحاجـات الانسانية[1] •

وثمة تعريف آخر جدير بالاعتبار هو أن الزراعـة تتضمن كل ما يقوم به الزراع من (١) فلاحة الارض وزراعتها لانتـاج المحاصيل النباتية سواء الحقلية منها أو البستانية و (٢) اقتناء الحيوان الزراعي لانتاج الالبان واللحوم والصوف والجلود و (٣) تربية الدواجن والنحل والقز و (٤) أى عمل يجرى بالمزرعة لاحق أو متصل بالعمليات الزراعية المختلفة

(١) F. A. O., Agriculture in the World Economy. Rome, Italy, 1955.

كاعداد المحصول للسوق وتسليمه للمخازن أو للعملاء أو الى شركات النقل لتصديره الى الاسواق الخارجية[٢] .

وهذا التعريف الواسع للزراعة يشير الى أن الزراعة لم تعد كما كانت عليه في العصور البدائية تشمل مجرد جمع الانسان للمواد الغذائية التى يحتاجها من الزروع البرية ومن صيد الحيوانات . كما أنها لم تعد كما كانت عليه في العصور الوسطى أو في القرون القليلة الماضية حين كانت زراعة بدائية قائمة على الاكتفاء الذاتي (Self-Sufficiency) ومقتصرة على مجرد زراعة محاصيل معدودة بطرق وأساليب بالية . فقد أصبحت الزراعة اليوم بفضل تقدم العلوم المختلفة وتطبيقها فى المجال الزراعي وبفضل التطور الاقتصادى العام وتطور المواصلات والاتصالات العالمية ، أصبحت بفضل ذلك كله ذات خصائص لا تختلف كثيرا عن خصائص الصناعة من حيث تحسين كمية الانتاج وتنوعه وقيامه على أساس التخصص والتبادل التجارى ، وخاصة بعد دخول الآلة الحديثة فى الزراعة والتى ساعدت على زيادة رقعة الأراضي المزروعة وزيادة انتاجية العمل الانساني حيث أصبحت العمليات الزراعية تجرى فى وقت قصير وفي الميعاد المناسب وعلى نطاق واسع مع تخفيض كبير في التكاليف .

أهمية الزراعة :

وجدت الزراعة منذ أن وجدت الحضارة على وجه الارض . وقد كانت الزراعة ولا تزال من أهم وأوسع الفعاليات الاقتصادية فى العالم وهى كذلك من أهم العوامل الاساسية اللازمة لضمان استمرار بقاء البشر ولولا الزراعية لكانت الحياة مستحيلة على وجه الارض . فعلاوة على كونها المصدر

---

(٢) انظر كتاب الدكتور محمد سعيد محمد ـ **الاقتصاد الزراعي** ـ (القاهرة ١٩٥٣) .

الرئيسى لاشباع الحاجات الاساسية للانسان من غذاء وكساء وسكن فانها كذلك تغذى كثيرا من الصناعات بالمواد الاولية اللازمة لاستمرار عملها • وبعبارة اخرى ان الزراعة تعتبر الصناعة الرئيسية مع التعدين والغابات ، وبالرغم من التوسع الصناعي العظيم الذى حدث في العالم خلال المائة سنة المنصرمة فان ما يزيد على ثلاثة أخماس سكان العالم (أى حوالي ١٨٠٠ مليون من مجموع ٣٠٠٠ مليون نسمة) لا يزالون يشتغلون في الزراعة ويستمدون عيشهم منها ، بينما يشتغل في الصناعة حوالي (١٧٪) وبالتجارة (٧٪) والباقي حوالي (١٦٪) يشتغلون بالنقل والتعدين والحرف الفنية الاخرى كالطب والهندسة والمحاماة والتعليم •

وتعتمد الموارد المستخدمة في الزراعة لكل قطر على كفاءة التنظيم الزراعي فيه فكلما تقدمت تلك الاقطار ازدادت القدرة الانتاجية للعامل الزراعي بحيث يصبح من الممكن انتاج محصول أكبر بعدد أقل من العمال، الأمر الذي يؤدي الى انتقال الفائض من العمال الزراعيين الى القطاع الصناعي ، وعليه ففي الدول المتقدمة زراعياً تكون نسبة العمال المشتغلين في الزراعة أقل من الأقطار الأقل تقدما • ففي المملكة المتحدة (انكلترة) وبلدان أوربا الغربية وأمريكا الشمالية والأوقيانوسيا (استراليا ونيوزيلندا) تتراوح نسبة عدد المزارعين لمجموع السكان في تلك الاقطار بين ٥٪ الى ٣٥٪ ، بينما تزيد نسبة عدد المزارعين في كثير من البلدان الآسيوية والافريقية المتأخرة اقتصاديا عن ٧٥٪ من مجموع السكان •

وتدل الاحصاءات على أن مجموع عدد السكان في الشرقين الاقصى والأدنى يبلغ نسبة ٦٣ر٨٪ من مجموع سكان العالم ، بينما لا يزيد مجموع دخلهم عن نسبة ١٦ر٣٪ من مجموع دخل العالم • ومجموع سكان أمريكا الشمالية وأوربا (بما في ذلك روسيا) يبلغ نسبة ٢٩ر٤٪ فقط من مجموع سكان العالم ، بينما يصل مجموع دخلهم الى نسبة ٥٩٪ من

مجموع الدخل العالمي • ومن هنا يتبين أنه كلما كانت نسبة المشتغلين في الزراعة في أى بلد كبيرا كلما كان الدخل القومي قليلا وكان ذلك البلد متأخرا ، بسبب تخلف الزراعة وقلة انتاجية العامل فيها • وكلما تقدم البلد وزادت انتاجية العامل في الزراعة فيه أصبح في مقدوره انتاج ما يحتاجه من السلع الزراعية بنسبة أقل من العمال وتحويل الفائض منهم الى القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى التى يكون دخل العامل فيها أكبر نسبيا •

ومن العوامل التى تساهم فى زيادة الانتاج الزراعي وتخفيض نسبة المشتغلين في الزراعة في البلدان المتقدمة اقتصاديا استخدام المبتكرات البيولوجية والميكانيكية في الزراعة • ومثال المبتكرات البيولوجية استخدام الدورات الزراعية المناسبة واستعمال البذور المحسنة والاصناف الجديدة من المحاصيل ذات الغلة الوفيرة والنوعية الممتازة ، واستخدام الاسمدة واتباع الطرق الفنية في تربية وتحسين الحيوانات الاقتصادية•أما المبتكرات الميكانيكية فتشمل استخدام القوى الميكانيكية والآلية في الزراعة التى تزيد في انتاجية العمل الزراعي وتخفف أعبائه ومشاقه •

ومن الناحية الاجتماعية فان أهمية الزراعة تظهر في تغلغل العمل الزراعي في حياة الزارع • فلهذه الحرفة تأثير مباشر على سلوك الزراع وعلى عاداتهم وتقاليدهم وميولهم فتطبعهم بطابع خاص هو الطابع القروى واختصاصهم بها وهذا يختلف عن الحرفتين الرئيسيتين الاخريين (الصناعة والتجارة) حيث لا تتغلغل هذه الحرف في حياة الانسان وبيئته كتغلغلها في حرفة الزراعة • أما من الناحية السياسية فلا ترجع أهمية الزراعة الى التفوق العددى للزارع في كثير من الاقطار فحسب بل ان هذه الطبقة بالنظر لصلابتها وتمسكها الدائم بصالحها تعتبر ذات نفوذ كبير

يخشاه السياسيون حتى فى البلدان التي لا يطغون فيها على مجموع السكان كالولايات المتحدة الاميركية .

وتظهر أهمية الزراعة في التجارة الدولية واضحة اذ ان معظم هذه التجارة تتكون من منتجات زراعية تشحن لغرض استبدالها بالمنتجات الاخرى والخدمات .

أهمية الزراعة في الاقتصاد العراقي :

تبدو أهمية الزراعة في الاقتصاد العراقي واضحة من ناحية مساهمتها في الدخل القومي . فقد بلغت مساهمة قطاعي الزراعة واستخراج النفط الخام حوالي ٥٥ بالمائة من الدخل القومي في سنة ١٩٥٣ الا أن أهميتهما النسبية قد انخفضت في سنة ١٩٦١ فبلغت حوالى ٤٥ بالمائة ، الا أنه بعد تعديل قطاع استخراج النفط بطرح ما يقابل حصة شركات النفط من الأرباح ، يصبح القطاع الزراعي أهم قطاع من ناحية مساهمته في الدخل القومي . فقد ساهمت الزراعة بحوالي ٢٩٪ من الدخل القومي بالاسعار الجارية فى سنة ١٩٥٣ وهبطت الى حوالي ٢٤٪ فى سنة ١٩٦١ . ولكن بالرغم من هذا الهبوط النسبي فان القيمة المطلقة للقيمة المضافة للزراعة قد ازدادت بمعدل ٦ر٤ بالمائة سنويا بالاسعار الجارية خلال الفترة (١٩٥٣ - ١٩٦١)[٣] .

وتظهر أهمية الزراعة في العراق واضحة في التجارة الخارجية ، فاذا استبعدنا صادرات النفط فان صادرات العراق الاخرى تكاد تكون جميعها منتجات زراعية وأهمها التمور والحبوب والمنتجات الحيوانية . ويعتبر العراق أكبر مصدر للتمور فى العالم حيث تبلغ صادراته السنوية

---

(٣) راجع تقرير الدكتور خيرالدين حسيب (الدخل القومي في العراق ١٩٥٣ - ١٩٦١) الطبعة الأولى ١٩٦٤ - دار الطليعة ببيروت .

من هذا المحصول حوالي ربع مليون طن • وبلغت نسبة قيمة التمور المصدرة عام ١٩٦٣ الى مجموع الصادرات العراقية حوالى ٥٤ بالمائة • ويأتي الشعير بالدرجة الثانية بعد التمور في التصدير للخارج ، وقد احتل العراق المرتبة الرابعة بين الدول المصدرة للشعير في العالم عام ١٩٥٤ وبالرغم من انخفاض الكميات المصدرة من الشعير في السنين الاخيرة الا أن أقيام صادراته قد جاوزت ٦ ملايين دينار عام ١٩٦٢ • أما قيمة صادرات العراق من الحيوانات الحية والقطن والصوف والجلود فقد بلغت حوالي ٣٫٧ مليون دينار عام ١٩٦٣[٤] •

على أن أهمية الزراعة فى العراق تبدو أكثر وضوحا عند النظر الى ناحية الشمول والاعالة التى تهيئها الزراعة لنسبة كبيرة من السكان تبلغ حوالي ٧٠٪ ، علاوة على أنها المورد الاساسى لمد الصناعات المحلية بالمواد الخام مثل صناعة المنسوجات والسيكاير والصابون والالبان وغيرها من الصناعات الزراعية • كما أن قسما كبيرا من خدمات النقل والتجارة والتخزين يعتمد على الخامات والمنتجات الزراعية •

وليس هذا فحسب ، بل أن الموارد الطبيعية المتيسرة فى العراق والتي يمكن استغلالها في الزراعة وبصورة خاصة الارض والماء لا زالت واسعة الآفاق • فالرقعة الزراعية المستغلة حاليا ما زالت انتاجيتها دون المستوى الذى يمكن الوصول اليه ، فضلا عن وجود مساحات كبيرة قابلة للزراعة تقدر بما يساوي المساحة المزروعة حاليا يمكن ادخالها فى مجال الاستثمار الزراعي في المستقبل • وسيتم بحث هذه الامكانيات مشفوعة بالارقام والاحصاءات في الباب الثاني من هذا الكتاب •

---

(٤) راجع المجموعة الاحصائية السنوية العامة (١٩٦٣) دائرة الاحصاء المركزية • بغداد •

٢ ـ توضيح مركز الزراعة وطبيعة انتاجها :

تعتبر الزراعة من الصناعات الاولية الاساسية لانها تشكل الحلقة الاولى في سلسلة الحياة الاقتصادية وان انتاجها يعتبر انتاجا أوليا (شأنه شأن التعدين) لاننا نحصل منها على المواد الاولية التي تحتاج اليها الصناعات التحويلية والفعاليات الاقتصادية الاخرى • ويعتبر الانتاج الزراعي انتاجا أوليا وأساسيا أيضا لانه يمدنا بالغذاء اللازم الضرورى لاستمرار حياتنا وتكاثرها • ويمكن توضيح مركز الزراعة وانتاجها بين الفعاليات الاقتصادية الاخرى بصورة جلية بالشكل المبين في الصفحة التالية ويوضح لنا هذا الشكل ان الانتاج الزراعي أما أن يكون بشكل منتجات نباتية أو بشكل منتجات حيوانية ولكل من هذين الشكلين استعمالات خاصة به • فالمنتجات النباتية مثلا أما أن تستهلك خارج المزرعة (في المدن أو في بقية أنحاء الريف) كغذاء أو كوقود أو كمادة أولية في الصناعات • أو قد يجرى تحويل المنتجات النباتية الى منتجات حيوانية عن طريق تربية الحيوانات التى تأكل ما تنتجه المزرعة من محاصيل كعلف لها كما هو الحال عند زراعة البرسيم أو الذرة أو الشعير لغرض تربية الحيوانات عليها فى نفس المزرعة أو المزارع الاخرى(٥) •

وسواء كان الانتاج الزراعي محصولا نباتيا أم حيوانيا فان استعمالاته تنحصر في احدى امور ثلاثة : (١) للاستهلاك البشرى المباشر ، (٢) مواد أولية في الصناعة ، (٣) وقود •

تطور الزراعة :

لقد رافقت الزراعة مختلف الاجيال والامم ولعبت دورا هاما في قيام

---

(٥) راجع :
R. L. Cohen, The Economics of Agriculture London, 1949.

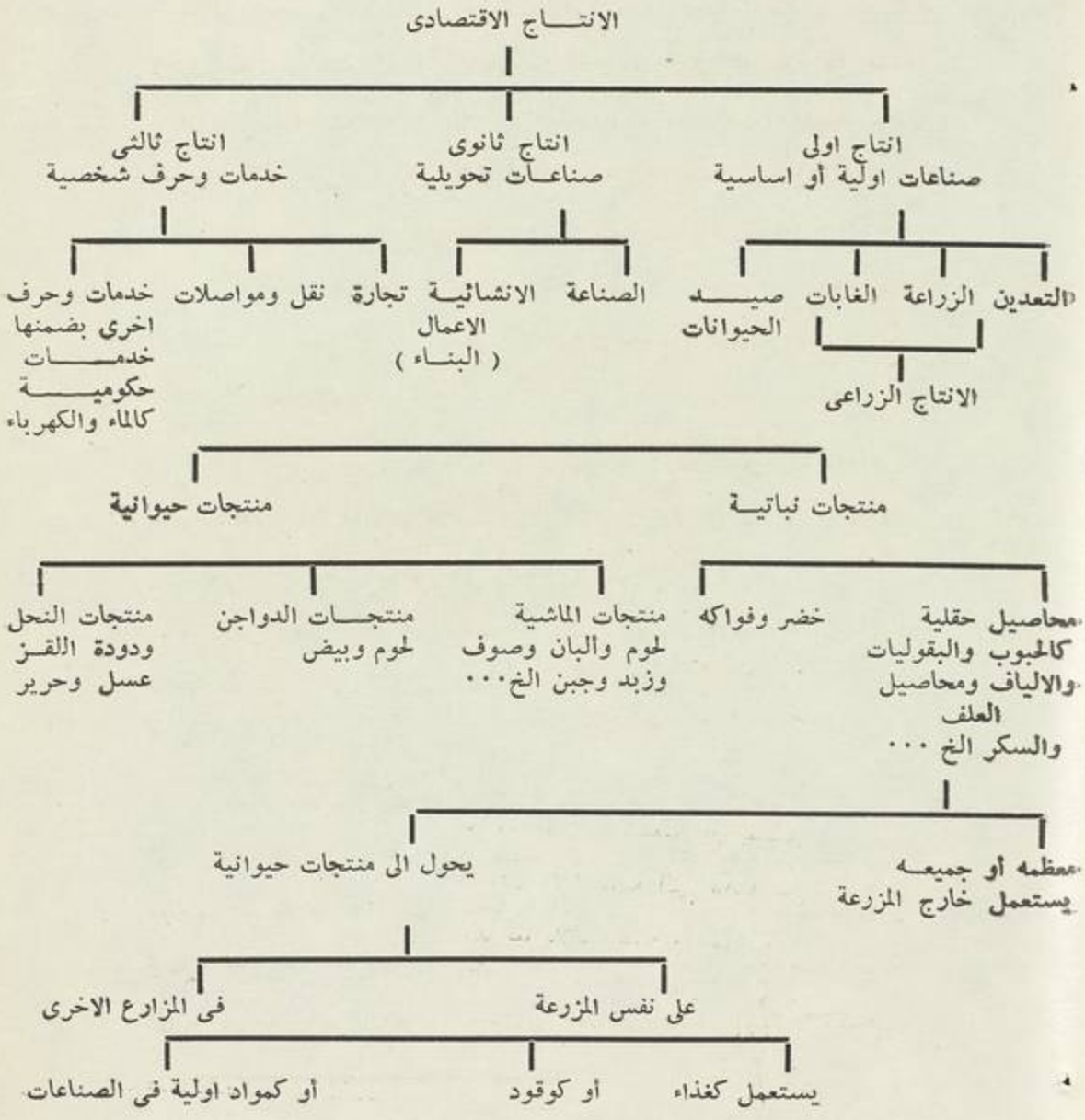
الانتـــاج الاقتصادى
انتاج اولى
صناعات اولية أو اساسية
انتاج ثانوى
صناعـات تحويلية
انتاج ثالثى
خدمات وحرف شخصية
التعدين
الزراعة
الغابات
صيـــد الحيوانات
الصناعة
الانشائيـة الاعمال (البنـاء)
تجارة
نقل ومواصلات
خدمات وحرف اخرى بضمنها خدمـــات حكوميـــة كالماء والكهرباء
الانتاج الزراعى
منتجات نباتيـة
منتجات حيوانية
محاصيل حقلية كالحبوب والبقوليات والالياف ومحاصيل العلف والسكر الخ ...
خضر وفواكه
منتجات الماشية لحوم والبان وصوف وزبد وجبن الخ...
منتجـات الدواجن لحوم وبيض
منتجات النحل ودودة اللقـز عسل وحرير
معظمه أو جميعـه يستعمل خارج المزرعة
يحول الى منتجات حيوانية
على نفس المزرعة
فى المزارع الاخرى
يستعمل كغذاء
أو كوقود
أو كمواد اولية فى الصناعات

الحضارات والمدنيات ، ولو تتبعنا الادوار الاقتصادية الرئيسية التي مر بها الانسان لوجدناه في جميعها كان يسعى للسيطرة على قوى الطبيعة عن طريق تقدمه في استعمال الآلات التي صنعهـــا أولا من الحجر ثم من البرونز ، وحين انتقل الى عصر الحديد صنعها من الحديد • وفي كل دور من هذه الادوار كان يحاول تحسين الآلة أو ابتكار نوع جديد منها • فبينما كان الانسان يعتمد على قوته العضلية في الحصول على ما يحتاج اليه من غـــذاء وكساء بصورة مباشرة من الطبيعة وبدون اعداد وتحضير ، نجده بعد أن اخترع الآلة وأدخل عليهـا التحسينـات وكون له رصيـدا من المعـــدات الرأسمالية قد استطاع أن يزيد في انتاجه وأن يشبع عددا أكبر من حاجاته الاساسية بجهد أقل •

ولا يمكن تحديد بدء الزراعة على وجه الارض بكل دقة ، ولكن المتفق عليه بين علماء الآثار والحفريات وعلماء الزراعة ان نوعا من الزراعة كان معروفا في بعض المناطق حوالي ٦٠٠٠ سنة قبل الميلاد أى قبل تمكن الانسان من صنع الفخار ، ويرجح أن تكون الحبوب أول المحاصيل التي زرعها الانسان وهي ما زالت حتى اليوم أهم المحاصيل الزراعية وأكثرها انتشارا(٦) •

وقد مر الانسان بمراحل انتاجية عديدة قبل أن يستطيع أن يصـل الى الدرجة التي استطاع فيها استخدام المعدات الرأسمالية التى مكنته من مواجهة الطبيعة والتحكم فيها وتعديل انتاجها بما يلائم رغباته واحتياجاته • وبمروره في هذه المراحل في سلم التطور تدرج الانسان من حياة العزلة الى حياة العيش على الزعي والتجول في جماعات لضمان السلامة والبحث

---

(٦) الدكتور محمد الشحات ـ العلم في خدمة الانسان والزراعـة ـ القاهرة ـ مكتبة الانكلو مصرية •

عن المروج الخضراء دون أن يحلو له الاستقرار في مكان معين •

ثم خطى الانسان خطوة اخرى نحو التقدم حين طاب له الاستقرار وفضله على التجول والتنقل • وهكذا جاء دور الاستقرار ، وفيه انتقل الانسان الى عهد الزراعة وكسب العيش بالاعتماد على ما تنتجه الارض ، وأصبح الانسان في هذا الدور يفكر في حاضره ومستقبله ويدخر جزءا من انتاجه لمواجهة الغد • وهنا بدأ تعلقه بالارض التي يبذل جهده فيها وبدأ يتعاون مع الغير في الدفاع عن حقوقه فيها •

ويعتبر الانتقال من البداوة الى الاستيطان والحياة الزراعية أهم خطوة أمامية في تاريخ البشرية كله ، اذ هو أهم من الانتقال من العصر الحجرى الى عصر البرونز أو من عصر البرونز الى عصر الحديد • ويسمي البعض هذا النوع من التطور بالانتقال من جمع الطعام الى انتاج الطعام[٧] •

وقد بدأ الانسان في أول الامر يستوطن فى المناطق الخصبة جدا وفي الاماكن التي يكون مناخها أكثر ملائمة للزراعة وتربية المواشى • وهذه المناطق والاماكن غالبا ما تكون في الوديان وعلى ضفاف الانهر وسواحل البحار • ويدلنا التاريخ على أن المعالم الحضارية الكبرى تجمعت في وديان الانهر العظمى التي تقع في المناطق شبه الاستوائية الممتدة شمال خط الاستواء • وهذه الانهر العظمى هي النيل والفرات ودجلة والسند والكنج والهوانجهو واليانجتسى ، وربما كذلك نهرا مينام وميكنج وكلها ذات أطوال عظيمة (أقصرها نهر مينام وطوله ٧٥٠ ميلا وأطولها نهر النيل واليانجستي وهما على التوالي ٣٤٧٣ و ٣٢٠٠ ميلا[٨] •

---

(٧) انظر كتاب (تاريخ العلم) للمؤلف جورج سارتون (١٩٥١) تعريب لفيف من العلماء ـ دار المعارف بمصر (١٩٥٧) •

(٨) نفس المصدر •

وحين استقر الانسان في الارض وامتهن الزراعة وأنشأ الحضارة لم يعد يخبط خبط عشواء كما كان يفعل سابقا يجمع كلما وجد أمامه من نباتات وحيوانات برية وأسماك ليقتات عليها بل ساعده الاستيطان وتطور الحضارات على التفكير وملاحظة حياة النباتات والحيوانات وتأثيرات المحيط والتربة والطقس عليها، وأخذ عندئذ يكشف النباتات والحيوانات النافعة وسر تكاثرها • فوجد أن هناك نباتات للغذاء واخرى للكساء وثالثة للعقاقير أو لاغراض اخرى معاشية ، واستلزم هذا تجارب كثيرة • فلم يكن يكفي أن يكتشف الانسان نباتا ما ، بل كان عليه أن يختار بين أنواع النباتات التي لا حصر لها أحسن الطرق لاكثارها وأحسن الكيفيات للافادة منها وحاول أيضا أن يختار من الحيوانات أنفعها له وأن يستأنس منها ما يمكن استئناسه • وباستئناسه للحيوانات اكتشف مصدرا جديدا للطاقة تضاف الى طاقته هو وقوته ، اذ ان من الحيوانات ما يستطيع أن يحمله ويحمل أمتعته ومنها ما يستطيع أن يجر أثقاله ويؤدى له بعض الاعمال المفيدة كالثيران والمواشي والخيول ، وهكذا تقدمت فنون الزراعة وتكونت الحضارات • ومن هذه الحضارات العريقة حضارة ما بين النهرين (Mesopotamia) والحضارة المصرية والهندية والصينية والتي قامت في وديان الانهر العظمى المارة الذكر[٩] •

وهذه الحضارات نشأت على أساس من التعاون الشعوري واللاشعوري لآلاف من الناس • اذ لا يمكن أن تنشأ حضارة متعددة الظواهر بين جماعة صغيرة بل لابد من جماعات كبيرة نسبيا تستطيع أن تقسم الاعمال الكثيرة فيما بينها وتجني ثمارها وتشجع بعضها بعضا • وعن طريق هذا التجمع والتعاون تطورت المهن فظهرت بعض الاعمال الصناعية مثل صناعة الحرف

---

(٩) الدكتور محمد الشحات ـ نفس المصدر السابق •

اليدوية التي مرت في مراحل تطورية مختلفة • فمرت أولا في مرحلة الاكتفاء الذاتي حيث كانت الاسرة أو القبيلة أو القرية تنتج ما يسد حاجتها من مواد غذائية ومصنوعات يدوية • وحين زاد عدد السكان وزاد معه انتاج بعض الاسر والقرى عن حاجتها الاستهلاكية بدأ التفكير في مبادلة الفائض مع الغير فبدأت بوادر التخصص وتقسيم العمل واتسع نطاق التخصص بين الناس على مر الزمن باحتراف البعض منهم مهنا معينة •

وتبع هذا التخصص الحرفي بين الناس نوع آخر من التخصص (هو التخصص بين المناطق) فقامت أوساط حضرية ذات اقتصاد قائم على الحرف اليدوية الصناعية وعلى التجارة ، هذا بالاضافة الى الاوساط الريفية ذات الاقتصاد الزراعي ، وأصبحت الزراعة بذلك المجهز الرئيسى للغذاء والملبس اللازم لكافة سكان الامة ، وظهرت بنتيجة ذلك روابط اقتصادية وسياسية متينة بين الحياة الحضرية والحياة الريفية • وقد أخذ نظام التخصص والتبادل التجارى يتوسع رويدا رويدا على حساب نظام الاكتفاء الذاتي وبذلك أخذ الانتاج يتجه نحو الاسواق الخارجية •

يتضح لنا من هذا العرض الوجيز لتطور نظم الانتاج أنه يمكن تصوير النشاط الاقتصادى للانسان في أربع صور هي : -

(١) الرعي والتجول • (٢) الاستقرار والزراعة • (٣) الانتاج الصناعي اليدوي • (٤) التخصص والتبادل التجاري •

وقد تبع هذه الصور الاربع صورة اخرى لنشاط الانسان الاقتصادى وهى نهوض الصناعة اليدوية وتطورها بالانقلاب الصناعي أو الثورة الصناعية •

الثـورة الصناعيـة (Industrial Revolution) :

تطلق عبارة الثورة الصناعية على التغيير الذى طرأ على الانتاج الصناعي في اوربا نتيجة لاستخدام الآلة وذلك خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر • فاكتشا فالآلة أو الماكنة واستخدامها في الصناعة يعتبر نقطة الابتداء في الثورة الصناعية • وهذه الثورة ان هي الا ظاهرة اجتماعيـة وتاريخية لم تكن وليدة الصدفة كما يعتقد البعض حيث أن نصيب الصدفة في ظهورها كان ضئيلا جدا بالنسبة الى الاسباب الاخرى العميقـة التي نتجت عنها وأهمها ظهور الاختراعات والكشوف العلمية واطـراد زيـادة السكان وعدم قابلية الاقتصاد الزراعي القائم آنذاك على الاقطاع من اشباع الحاجات النامية للسكان المتزايدين عددا • هذا بالاضافة الى تقدم تقسيم العمل وتوسع الاسواق وتقدم التجارة وحدوث التغييرات السياسية •

ولقد كان لتطور الاحوال السياسية والاقتصاديـة الاثر البالـغ في اكتساح العالم الاقطاعي والاقتصاد الزراعي القائم على فكرة الاكتفاء الذاتي مع قليل من المبادلة وفي ظهور الرأسمالية التجارية التي من أهم خصائصها نمو التجارة الداخلية والخارجية بسبب الاكتشافات البحرية • وقيام الدول الاوربية القومية على انقاض النظام الاقطاعي • فبعد أن كان (مالك الارض) في القرون الوسطى يتمتع بالسيطـرة الاقتصاديـة وحتى السياسية بسبب هيمنة الزراعة على كافة نواحي النشاط الاقتصـادي ، انتقلت السلطـة والسيطرة الى طبقة التجار في عهد التجارة (Mercantalism) وذلك خلال الفترة الواقعة بين القرن السادس عشر والثامن عشر • وقد كان التجاريون يعتقدون بوجه عام بأن التاجر هو أفضل وأنفع عضو فى المجتمع ثم يأتي من بعده أصحاب الصناعة ، وأما طبقة الزراع فتأتي في الدرجة الثالثة بين الطبقات المنتجة في المجتمع • بينما كانت أفكـار سلفهـم من الفيزيوقراط (Physiocrat) في فرنسا وآدم سمث في انكلترا تجعل الزراعة في المقام

الاول • وهكذا نجد أن فكرة انتاجية الحرف المختلفة كانت تتحدد (بوجه عام) تبعا للطبقة السائدة • ففي العصور الوسطى كانت المصالح الزراعية هي الغالبة ، وفي القرن السابع عشر كانت التجارة تحتل الصدارة في الحياة الاقتصادية • وفي منتصف القرن الثامن عشر تجددت أهمية الزراعة وأخيرا نجد أن الثورة الصناعية قد جعلت مصالح الصناعة في الدرجة الاولى ووضعت السيطرة الاقتصادية في قبضة الرأسمالي الصناعي حين أصبح النشاط الصناعي أهم عنصر في الحياة الاقتصادية •

ومما تجدر الاشارة اليه أن الثورة الصناعية كان لها نتائج ايجابية واخرى سلبية • فمن نتائجها الايجابية (١) انها ساعدت على حدوث زيادة هائلة في الانتاج و (٢) أدت الى تقسيم العملية الانتاجية الى عدة مراحل غالبا ما تكون منعزلة بعضها عن بعض و (٣) ساعدت على القضاء على طابع السكون والجمود الذى كان يتميز به النظام الاقتصادي الزراعي آنذاك وحررت كثيرا من الايدى العاملة وزادت في انتاجية العمل• و(٤) ساعدت أيضا على انتشار الحياة الحضرية والى زيادة سكان المدن بازدياد التقدم الفني وتجميع المنشآت الصناعية في المدن بالنظر لملائمتها للمصانع الجديدة من حيث العمل والنقل والاستهلاك •

أما الآثار السلبية للثورة الصناعية التى حدثت في أوربا فيمكن تلخيصها بما يلي :ـ

(١) ان الاكثار من استعمال الآلة وحلولها محل الصناعة اليدوية أدى في بعض الاحيان الى تفشي البطالة في صفوف العمال الفائضين عن الحاجة والى خفض اجور العمال الآخرين المستخدمين في المصانع وذلك بسبب زيادة عرض العمل على الطلب عليه • (٢) ان انتشار استعمال الآلة أدى الى القضاء على الصانع الحاذق الذى كان من قبل واثقا من توافر العمل ومجال العيش حتى ولو كان في حالة تبعية لسواه • (٣) أدت الزيادة

في الايدى العاملة الى تقبل العامل أجرا زهيدا لقاء عمله المضني • وقد استغل أصحاب المشاريع الصناعية فى النصف الاول من القرن التاسع عشر العمال أشنع استغلال ، اذ كانوا يشغلون النساء والاطفال باجور زهيدة جدا وكانوا يطيلون مدة العمل اليومي فتبلغ أحيانا ثلاثة عشر ساعة وحتى خمسة عشر ساعة • ففي انكلترة وفرنسا كانت الاجور وساعات العمل والظروف الصحية فيالمدن الصناعية الجديدة ومناطق التعدين سيئة للغاية ، مما يندى له جبين الانسانية • وأما في الولايات المتحدة فلم تكن حالة العمال بأحسن منها في دول أوربا الغربية فقد كانت الاجور منخفضة جدا ومتوسط ساعات العمل بين (١٢ – ١٤) ساعة في اليوم ، هذا في الوقت الذى كان ينعم فيه أرباب الاعمال بأرباح طائلة ويكدسون الثروات الهائلة • (٤) ومن الآثار السلبية الاخرى ظهور الازمات الاقتصادية الحادة ، فقد كانت الازمات الاقتصادية قبل الثورة الصناعية تمر دون أن تترك أثرا بليغا فى تردى الاحوال الاقتصادية وفي نشر البطالة • فحين تصيب المحنة بعض الافراد أما بسبب عجز المحصول الزراعي أو كساد التجارة فقد كان في مقدور هؤلاء أن يستمروا في عملهم رغم نقص الايراد، أو أن يرحلوا الى منطقة اخرى ليبدأوا حياة جديدة فيها • غير أن ظهور الصناعة الحديثة قد غير ذلك كله • فقد أصبح العمال مرتبطين بالمصنع ومعتمدين على ما يوفره لهم من عمل وأجر • وبعد أن انتشرت الصناعات وتكدس العمال فيها بدأت الازمات تحدث بصورة دورية بسبب الافراط في الانتاج وعدم امكان تصريف ما يتكدس منه في الوقت المناسب• ولذلك يضطر أصحاب المصانع الى اغلاق مصانعهم أو تشغيلها بأقل من طاقتها الانتاجية الامر الذي يؤدى الى انتشار البطالة والفقر وانخفاض أسعار العمل والسلع • وقد ظهرت أول ازمة اقتصادية في انكلترة سنة (١٨١٥)، فهاج العمال على اثر ذلك وحطموا المكائن لاعتقادهم بأن استعمال المكائن

فى الانتاج كان سبب بطالتهم وبؤسهم •

ولكن هذه الاثار السلبية للانقلاب الصناعي أخذت تزول بمرور الزمن بسبب اهتمام علماء الاقتصاد وغيرهم بايجاد حلول لها • فوضعوا بعض الحلول لتجنب الازمات الاقتصادية أوالتخفيف من حدتها، واخرى لتحسين دخل العامل ومستوى معيشته وقد أخذت أسوأ الشرور التي لازمت نمو الطبقة العاملة تزول بصورة تدريجية بفضل تنظيم العمال والتشريع الاقتصادى والاجتماعي الحديث والتأمين • هذه الاجراءات وغيرها أدت الى ارتفاع مستوى معيشة الجماهير في عصر التصنيع • فبينما كانت أغلبية الافراد فى المجتمع الاقطاعي تعيش فى بؤس مدقع وتحيا حياة لا تليق بالانسان جاءت الرأسمالية الصناعية وغيرت الاوضاع واستطاعت بعدأن تعدت مراحل آثارها السلبية من رفع مستوى الانتاج الى درجة بالغة القدر حيث أتاحت للالوف فرصة التمتع بمنافع الانتاج الرخيص وجعلت فى متناول الجميع عددا كبيرا من السلع التى كانت تعتبر كمالية • وقد اعترف بهذه القوة الثورية الكامنة للرأسمالية حتى أعدائها أمثال كارل ماركس •

هذا ما حدث فى انكلترة ودول أوربا الغربية خاصة فى القرن التاسع عشر حيث فاقت عصرئذٍ جميع دول العالم الاخرى فى مراحل التقدم الاقتصادى وفى السيطرة الاقتصادية والسياسية على العالم • أما فى الدول الاخرى من العالم وخاصة الدول الآسيوية والافريقية فنلاحظ أنها تخلفت كثيرا عن مثل هذا التقدم السريع بل أن بعضها لا يزال في المرحلة البدائية أو في المرحلة الزراعية وان الثورة الصناعية لم تبدأ بعد أو لم تؤثر فيها تأثيرا كبيرا •

وسبب ذلك يعود الى أن حركات الانتقال من مرحلة الى اخرى في سلم التطور لم تتم بصورة منسقة وبزمن واحد في جميع بلدان العالم بسبب اختلاف ظروف الامم واختلاف البيئة من مكان الى آخر • فلا تزال هناك

اليوم شعوب ضعيفة الحيلة غير قادرة على مواجهة الطبيعة والتحكم فيها ولهذا فانها لا تزال تعيش في حالة بدائية تحصل على غذائها بصورة مباشرة من الطبيعة كما هو عليه الحال عند شعوب الاسكيمو وقبائل أواسط أفريقيا • كما لا تزال هناك أقوام تعيش على رعي الاغنام والابل وتتنقل وراء الكلأ والماء كما هو عليه حال القبائل المترحلة والعشائر العربية البدوية التى لا تزال تعيش على فطرتها الاولى ، محرومة من الارض التى تستقر عليها وبعيدة عن وسائل المدنية والحضارة •

وبينما تقدمت دول اوربا الغربية صناعيا وتبعتها دولا اخرى بقيت أقطار الشرق العربي وبضمنها العراق دولا فقيرة تعتمد اقتصادياتها على الانتاج الاولى أى على الزراعة والتعدين ورعي الحيوانات •

الثورة الزراعية (Agricultural Revolution) :

لقد غيرت الثورة الصناعية الكيان الزراعي العالمي تغييرا جوهريا وما الثورة الصناعية نفسها الا (كما اسلفنا) ثمرة المخترعات الفنية والكشوف الصناعية والتغيرات السياسية وحركات السكان وعدم استطاعة الاقتصاد الزراعي من مقابلة الحاجات المتزايدة لسكان ينمو نموا مطردا ، الامر الذى أدى الى تطور التجارة الدولية والى تكوين رؤوس الاموال والى ارتفاع مستويات المعيشة خاصة في المدن الواقعة على الطرق التجارية ، وأخيرا الى نزع السلطة الاقتصادية والسياسية من طبقة النبلاء المالكة للارض • وهذه الامور كلها أدت الى تقوية النظام الرأسمالي • وحين حلت مشكلة توليد القوة باكتشاف البخار وتطبيقه عمليا اتسع عندئذ نطاق الثورة الصناعية وأخذت تشمل أغلب أجواء الاقتصاد العام بما في ذلك الزراعة •

وحين نتكلم عن الثورة الزراعية نعني بها العلوم والفنون التى تطورت مع الثورة الصناعية وأدى تطبيقها في الزراعة الى زيادة الانتاج وتحسنه

كماً ونوعاً بدرجة بالغة القدر • فلقد كان للتأثير المشترك للتطورات في التنظيم المزرعي وفي الآلات والقوى الزراعية الاخرى وفي علم البيولوجي وعلم الكيمياء وفي المواصلات والاتصالات الداخلية والخارجية • كل هذه التطورات أدت الى زيادة هائلة في الانتاج الزراعي • فبينما كان انتاج (٢٠) بوشل (bushels) من القمح يتطلب من ٥٠ ـ ٦٠ ساعة من العمل الانساني في سنة ١٨٢٥ هبط هذا الرقم الى ٨ ـ ١٠ ساعات من العمل الانساني في سنة ١٨٩٠ ، وهبط بعدئذ الى ٣ ـ ٤ ساعات في سنة ١٩٣٠ ، وربما هبط الآن الى أقل من ساعتين •

وبفضل هذه التطورات أيضا أصبح في امكان العامل الواحد أن يجني بواسطة آلة جمع القطن ما كان يجنيه عشرون عاملا من قبل في ربع الوقت • كما أصبحت بالة القطن تجمع في نصف ساعة بدلا من خمسين ساعة في الجمع اليدوي • ولم يكن تأثير هذه التطورات مقتصرا على جعل العمليات الزراعية تتم بسرعة أكبر ، بل انها أصبحت تتم بدقة أكثر وفي الوقت المناسب المحدد بالضبط وهي مميزات لم تكن من الممكن أن تتوافر في الزراعة القديمة مما كان يؤدى الى فساد المحصول أو قلة الانتاج أو رداءة نوعيته •

وليس هذا فحسب بل أن هذه التطورات وما تبعها من استخدام الآلات والمكائن في الزراعة أدت الى الاقلال من استخدام الحيوانات في العمليات الزراعية وتخصيصها للانتاج الحيواني لتوفر للناس مزيدا من اللحوم والدهن واللبن والصوف والجلود •

وهكذا يتبين لنا أن الثورة الزراعية قد أدت الى زيادة قابلية الانسان في اطعام واكساء نفسه الى درجة كبيرة • الا أن هذه الزيادة الهائلة في الانتاجية أدت الى نتائج اجتماعية خطيرة خاصة في الاقطار التي قامت فيها الثورة الزراعية • حيث أدت الى تقليل نسبة المشتغلين بالزراعة من السكان وتحرير قسم من المزارعين للانتقال الى المدن والاشتغال في المصانع

والخدمات الملحقة بها • وكلما ازدادت الانتاجية في الزراعة وأصبح في في مقدور العامل الزراعي أن ينتج أضعاف ما كان ينتجه في السابق بفضل الاساليب الزراعية الجديدة ، أدى ذلك الى ظهور نسبة كبيرة من العمال الزراعيين الفائضين عن الحاجة الزراعية • فيضطر هؤلاء الى الهجرة الى المدن حيث يجدون مجالات العمل في الصناعة مفتوحة أمامهم وبهذه الطريقة تنشط حركة التحضير وتنشط معها حركة التصنيع وهاتان الحركتان تعملان على الاسراع فى تحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد قائم على الزراعة الى اقتصاد قائم على الصناعة • ومن الامور التى لا يمكن اغفالها في هذا الصدد هي أن وفرة الانتاج والتقدم الكبير في أساليبه قد يؤدى الى عدم التعادل بين الانتاج والاستهلاك حيث قد يسير الانتاج بسرعة تفوق سرعة الاستهلاك فيحدث ما يسمى بالافراط في الانتاج (overproduction) وتحدث الازمة التي تؤدى الى خفض أسعار المحاصيل وبالتالي الى تدهور مدخولات المزارعين وعدم تمكنهم من ايفاء ديونهم المتراكمة بسبب زيادة الاستثمارات فى المزارع التى تطلبها التقدم الفني • زد على ذلك أن العمال الزراعيين الذين أصبحوا فائضين عن حاجة الزراعة بفضل التقدم الآلي والتكنولوجي قد لا يجدون عملا لهم في المدن عند حدوث الازمات الاقتصادية واضطرار المصانع الى تقليل انتاجها أو ايقافه كليا • وهكذا يتضح لنا أن وفرة الانتاج والتقدم الكبير في أساليبه قد تؤدي الى زيادة عدد المتعطلين عن العمل وما يتبع ذلك من انخفاض مطرد في الدخل ومستوى المعيشة • ولاجل منع حدوث مثل هذه المتناقضات أو التخفيف من حدتها لابد من تدخل الحكومة في تنظيم الحياة الاقتصادية بصورة تؤدي الى ايجاد نوع من التعادل بين الانتاج والاستهلاك والى منع وقوع الازمات الاقتصادية الحادة ولحماية المشتغلين في الزراعة وأفراد المجتمع الآخرين من آثارها السيئة •

ومن آثار الثورة الزراعية الاخرى انها أدت الى القضاء على كثير من المزارع القديمة ذات الاكتفاء الذاتي (Self-sufficient farms) وهي المزارع الصغيرة العائلية التي تنتج كميات قليلة من محاصيل مختلفة لسد حاجة المزارع وعائلته مع فائض قليل للبيع في السوق • هذه المزارع أصبحت غير قادرة على مواكبة متطلبات التقدم الفني الامر الذى أدى الى احلال المزارع الكبيرة نسبيا والتجارية محلها • وهذه المزارع تتخصص عادة في انتاج محاصيل قليلة ويكون الانتاج فيها موجها نحو البيع فى الاسواق • وبذلك أصبح مصير الزارع الاقتصادي مرتبطا بحالات وتقلبات الاسواق في الداخل والخارج • وهكذا اكتسبت المزارع التجارية صفة المشروع الرأسمالي الذي يكيف انتاجه وفقا لحاجات السوق وتقلبات الاسعار •

ومن مظاهر الثورة الزراعية الاخرى التطور الذى حصل فى تسويق المنتجات الزراعية منذ أن انشئت مؤسسات لتسويق المنتجات الزراعية عن طريق حفظها في العلب والصفيح وذلك في سنة ١٨٢٠ وقد كان لهذه الخطوة أثرها البالغ في تغذية المستهلكين حيث أصبح في مقدورهم الحصول على الخضر والفواكه فى جميع فصول السنة بتكاليف مخفضة • وثمة تطور آخر مهم جدا هو ما حدث فى سنة ١٨٧٥ بادخال طرق التبريد الصناعي كوسيلة اخرى من وسائل حفظ المواد الغذائية من التلف وانشاء مخازن للتبريد في القطارات وفي السفن لنقل المنتجات الزراعية والحيوانية الى الاماكن البعيدة دون أن يعتريها التلف • وبنتيجة هذا التقدم في التسويق التكنولوجي أصبحت المساحات الزراعية الكبيرة تعتمد في أسواقها على التبريد الصناعي وعلى الطرق الحديثة الاخرى في التصنيع الزراعي[١٠] •

---

(١٠) انظر كتاب الدكتور زكي محمود شبانة **(التسويق الزراعي)** الطبعة الاولى ـ دار المعارف بمصر ١٩٥٦ •

هذه هي أهم آثار ونتائج الثورة التكنولوجية في الزراعة وسنعود الى شرح بعض هذه الآثار المهمة بالتفصيل في موضع آخر من هذا الكتاب ٠

المـراجـــع

(١) الدكتور محمد سعيد محمد : **الاقتصاد الزراعي** القاهرة ١٩٥٣ ٠

(٢) جورج سارتون : **تاريخ العلم** (تعريف لفيف من العلماء) ـ دار المعارف بمصر (١٩٥٧) ٠

(٣) الدكتور محمد الشحات : **العلم في خدمة الزراعة والانسان** : القاهرة مكتبة الانكلومصرية ٠

(٤) الدكتور خيرالدين حسيب : **تقديـر الدخـل القومي في العـراق** ٠ بيروت ـ ١٩٦٤ ٠

(٥) F.A.O., United Nations: Agriculture in the World Economy, Rome, Italy, 1955.

(٦) R.L. Cohen, The Economic of Agriculture, London, 1949.

(٧) W. Gee, The Social Economics of Agriculture, New York, 1954.

(٨) T.W. Shultz, Agriculture in An Unstable Economy, New York, 1949.

(٩) E.W. Zimmermann, World Resources and Industries, New York, 1951.

الفصل الثالث

خصائص الزراعة والملابسات الاقتصادية التي تكتنفها

تعتبر الزراعة أكبر صناعة أولية فى العالم ، وهي تختلف عن الصناعات الاخرى بأمور كثيرة ولها خصائص تنفرد بها عن غيرها من الفعاليات الاقتصادية الاخرى ، ولذلك فمن الضروري جدا التعرف على هذه الخصائص والميزات ، لكي يسهل علينا فهم طبيعة المشاكل الزراعية ولكي نستطيع تقييم وتقدير الحلول التى وضعت والتى تقترح لعلاج هذه المشاكل • وفيما يلي نقدم شرحا موجزا بأهم هذه الخصائص •

١ ـ ارتباط العمل والمعيشة الريفية :

من الامور الشائعة في الزراعة والتي لا نجد لها مكانا في الصناعة الحديثة هي اندماج منزل الزارع بحقله ، فالمنزل غالبا ما يكون في داخل المزرعة أو متصل بها • وسبب ذلك يعود الى أن بيت الزارع يعتبر بمثابة المركز الذى يدير منه الزارع مزرعته ويشرف على عملياته الزراعية ، هذا بالاضافة الى أن أفراد عائلته الذين يسكنون معه قد يقومون ببعض الاعمال المزرعية المهمة • وهكذا نجد العمل المزرعي يتغلغل في صميم حياة ومعيشة من يباشره •

فهناك اذن صلة وثيقة بين العائلة والمزرعة أو بين معيشة الفلاح ومهنته ، ويترتب على هذه الصلة الوثيقة أن يصبح من العسير معرفة ما يصرف من دخل المزرعة على الامور الاستهلاكية اللازمة لمعيشة العائلة وبين ما يصرف لشراء عوامل الانتاج اللازمة للانتاج الزراعي • فقد يوجه المزارع جزءا كبيرا من دخله لزيادة وسائل الانتاج وتحسينها على حساب معيشة عائلته أو قد يعمل العكس فيرفه عن نفسه وعائلته • على أنه

ليس من الصعب عمل موازنة بين الاستهلاك والانتاج اذا اتبعت مبادىء الادارة والتنظيم المزرعي الحديثة .

وثمة شيء آخر يستحق الذكر هو انه بسبب هذا الارتباط المباشر بين البيت والمزرعة لا تعتبر الزراعة مهنة فحسب ، بل هي أيضا طريقة من طرق الحياة (Mode of Life) حيث توفر الزراعة للزراع متعة نفسية لا توفرها الصناعة للمشتغلين فيها ، كما انها تختلط بحياة من يحترفها وتأخذه من جميع السبل فيكون حقله كماشيته مدعاة فخره ، وهذا ما يجعل كثير من الزراع يفضلون البقاء في الريف على الانتقال الى المدن حتى ولو وفرت لهم المدن أضعاف مدخولاتهم من الزراعة .

وتوفر الزراعة للفرد المشتغل فيها ولعائلته نوعا من الضمان والتأمين الكافيين فتزوده بمسكن يعيش فيه ودخل عيني مستقر يتوفر فيه الطعام والوقود وحتى الملبس .

فهو لذلك يستطيع حتى في وقت الازمات الاقتصادية من تدبير امور معيشية بسهولة ، هذا بالاضافة الى استمتاعه بثمرة جهوده نفسيا وماديا .

٢ ـ اندماج الادارة والحيازة في الزراعة :

ان طبيعة العمل الزراعي تجعل من الضروري قيام الزارع بوظيفتي الادارة والحيازة في آن واحد وهذا ما لا نجده في المنشآت الصناعية والتجارية الحديثة حيث ان الادارة تكون منفصلة عن الملكية ، فالمساهمون في المصنع أو في المؤسسة التجارية لا يقومون بادارة مشروعهم بل غالبا ما يعهدون هذه المهمة الى شخص أو أشخاص آخرين كمشرفين أو مديرين ومن الممكن طبعا انفصال الادارة عن الملكية كما يجرى في ادارة المزارع الكبيرة جدا حيث يعهد مالك المزرعة (سواء أكان شخصا أو شركة) الى شخص أو عدة أشخاص بادارة شؤون المزرعة ، لكن هذا الاجراء له آثاره

الاقتصادية السيئة في الزراعة • اذ لاجل الحصول على انتاج كبير بأقل التكاليف من غير الاضرار بخواص التربة ينبغي أن تكون ادارة المزرعة بيد المالك وأن يكون المالك في نفس الوقت المنتج الرئيسي في المزرعة • وسنبين في شيء من التفصيل الآثار السيئة التي تتأتى من انفصال الادارة عن الحيازة وذلك في موضع آخر من دراستنا هذه •

٣ ـ الزراعة تتخصص بالمناطق وليس بالواجبات :

التخصص هو قيام فرد أو جماعة معينة باداء عمل معين دون غيره وان أهم ميزة للتخصص هي زيادة الانتاج ، اذ كلما قام بالعمل شخص ذو خبرة وكفاءة كلما زاد انتاجه وتحسن • والتخصص نوعان : الاول التخصص بالمناطق (Specialization by Regions) ويرجع السبب فى هذا التخصص في الغالب الى عوامل طبيعية كعامل المناخ أو طبيعة التربة أو توفر المياه وهذا النوع من التخصص هو الشائع في الزراعة • أما النوع الثاني فهو التخصص بالواجبات والاعمال (Specialization by tasks) . الذى يطبق بصورة خاصة في الصناعة ، ويتم بتوزيع الاعمال والواجبات في المصنع على العمال طبقا لقابلياتهم الجسمانية والفكرية ، والغرض من ذلك زيادة مهارة العامل وخبرته لكي يستطيع انجاز العمل بكل يسر واتقان ، ومن الصعوبة بمكان تطبيق التخصص بالواجبات على الزراعة ، اذ يشترط في هذا النوع من التخصص أن تكون العملية الانتاجية مستمرة طول ساعات العمل اليومي أو طول الموسم أو العام حتى لا يتعطل الافراد القائمين بالعمل كليا أو جزئيا ، أما في الزراعة فان تنوع المزروعات في نفس المزرعة وموسمية العمل الزراعي وعدم استمراره لا تسمح للعامل الزراعي أن يركز جهوده في عمل معين • ولذلك فان مبدأ تقسيم العمل (Division of Labour)الذى يتطلبه التخصص بالواجبات لا يمكن تطبيقه في الزراعة ، واذا طبق فيها فانه لا يعود بنفس الفوائد التي يعود بها عند

تطبيقه في الصناعة والفعاليات الاقتصادية الاخرى •

٤ ـ عدم تجانس السلع الزراعية وصعوبة توحيد نمطها :

ان توحيد النمط (Standardization) أى تماثل الوحدات المنتجة لا يمكن تطبيقه في المنتجات الزراعية بنفس السهولة التى يطبق فيها على السلع الصناعية فاستعمال الطرق والعمليات الميكانيكية في الصناعة يجعل من الممكن انتاج كميات كبيرة من السلع المتماثلة من حيث الشكل والحجم والنوعية ، أما في الزراعة فاننا نجد أن صفات المحصول الواحد قد تختلف من سنة الى اخرى ومن منطقة الى منطقة ومن مزرعة الى مزرعة اخرى مما يجعل التجانس في الصفات معدوما في مجموع المحصول الواحد • وكل ما يستطيع المزارع عمله عند تسويق محاصيله هو أن يقوم بفرز المحصول لتجميع الوحدات المتماثلة في الحجم أو النوعية أو اللون وتعيين رتبة لكل مجموعة منها بحيث يمكن توجيه كل رتبة معينة الى احدى الاسواق أو الى مجموعة معينة من المستهلكين • ولتوحيد النمط فوائد كثيرة منها الاقتصاد في نفقات التسويق خصوصا في تكاليف النقل ذلك لانه بانتخاب الرتب المناسبة للاسواق التى تطلبها فقط يصبح ارسال رتبة اخرى الى نفس تلك الاسواق لا مبرر له • كما أن توحيد النمط يسهل عملية التخزين ويوفر نفقاته عن طريق فرز ما لا يتحمل التخزين والتخلص منه بالبيع فورا ، وفي ذلك توفير كبير للفراغ المعد للخزن وتقليل تكاليف النقل والخزن معا • زد على ذلك انه يصبح من السهولة جلب نظر المستهلك عند الاعلان عن السلعة المعروضة للبيع ، وتسهل كذلك عملية تمويل المحصول بالتسليف عليه • وتستفيد الصناعة من عملية توحيد النمط بدرجة أكبر مما هو عليه في الزراعة وذلك للاسباب التي ذكرناها والتي تتعلق بطبيعة الانتاج الزراعي واختلاف نوعيته من منطقة الى اخرى بسبب العوامل الطبيعية والبيولوجية •

٥ ـ صعوبة تحديد كمية الانتاج في الزراعة :

من الصفات الهامة المتأصلة في الانتاج الزراعي هي تقلب كمية الانتاج من سنة الى اخرى أو من موسم الى آخر بسبب تأثير العوامل الجوية والطبيعية ، ولذلك يعتبر من الصعوبة بمكان التنبؤ بالمحصول السنوى للدونم وبالتالي المحصول السنوى للقطر بأجمعه • فالزارع لا يستطيع أن يعرف مقدما كمية انتاجه بالضبط أو حتى على وجه التقريب ، حيث يكون انتاجه عرضة للامراض والحشرات والرياح والامطار والصقيع وغير ذلك من العوامل التى ليس للانسان سلطان مطلق عليها ، بينما لا تأثير لمثل هذه العوامل في أغلب الصناعات حيث يمكن السيطرة عليها بسهولة وتكييف جو المصنع حسبما تقتضيه طبيعة السلعة المصنوعة •

ولذلك فان حدوث الموجات أو التقلبات الزراعية أمر يتعلق بطبيعة الزراعة نفسها ولا يمكن السيطرة على هذه التقلبات الا بمقدار يسير جدا• وهذا ما يؤدى الى صعوبة التحكم فى الناتج ويجعل من الصعب وضع خطة ناجحة في الانتاج الزراعي يمكن الاعتماد عليها فى التخطيط الاقتصادى •

ففي العراق مثلا نجد أن انتاج الحنطة والشعير خلال المدة (١٩٤٦ ـ ١٩٥٨) كان يتقلب صعودا وهبوطا وأحيانا تكون التقلبات حادة جدا ، فمثلا نجد أن الناتج من محصول الحنطة قد هبط من (١٦٠ر٠٠٠ر١) طن في سنة ١٩٥٤ الى (٤٧٥/٠٠٠) طن في سنة١٩٥٥ ، وهبط الناتج من الشعير من (٢٤٠ر٠٠٠ر١) طن في سنة ١٩٥٤ الى حوالي (٧٥٠ر٠٠٠) طن في سنة ١٩٥٥ وذلك بالرغم من أن المساحة المزروعة بهذين المحصولين قد زادت في سنة ١٩٥٥ عما كانت عليه في سنة ١٩٥٤ •

وثمة اختلاف آخر بين الصناعة والزراعة هو ان موسمية الانتاج الزراعي وطول مدة الموسم الانتاجي في الزراعة غالبا ما تؤدي الى عدم التوازن بين العرض والطلب على المحاصيل الزراعية فاذا ما حصل طلب آني على

محصول معين أو اذا ارتفع سعر المحصول فلا يستطيع الزارع من زيادة انتاجه في أمد قصير يتمكن فيه من الاستفادة من فرصة ارتفاع الاسعار • فهو لا يستطيع زيادة انتاجه خلال الموسم بدرجة كبيرة بل لابد له أن ينتظر حتى يأتي الموسم الجديد واذا استطاع أن يزيد انتاجه خلال الموسم فان ذلك يكون بدرجة محدودة عن طريق استعمال الاسمدة وزيادة العناية بالمحصول ، الا أن تكاليف استعمال الاسمدة قد تكون أكثر من فرق ارتفاع الاسعار وعندئذ يكون عمله هذا غير اقتصادى أى غير مربح •

أما في الصناعة فنجد أن عرض السلع فيها يكون أكثر مرونة من الزراعة حيث يستطيع صاحب المصنع أن يستفيد من زيادة الطلب وارتفاع الاسعار حالا أو بعد فترة قصيرة من الزمن وذلك بالعمل على تشغيل مصنعه بكامل طاقته الانتاجية أو زيادة عدد العمال أو تشغيل المصنع لفترتين (فترة نهارية وفترة مسائية) •

٦ ـ ضعف مرونة الطلب والعرض في السلع الزراعية :

من الصفات الاخرى الملازمة للزراعة والتي ينتج عنها بعض المشاكل المهمة هي ضعف مرونة الطلب والعرض في منتجاتها بدرجة كافية • ويقصد بمرونة الطلب والعرض درجة التغيرات الحاصلة في الطلب على المحاصيل الزراعية أو في عرضها في حالة تغير أسعارها •

ويعتبر الطلب أو العرض مرنا (elastic) اذا أدى تغير قليل في ثمن احدى السلع الى تغير كبير في الكمية المطلوبة منها أو الكمية المعروضة للبيع • ويقال عندئذ ان الطلب على هذه السلعة مرنا أو أن لهذه السلعة عرضها مرنا • أما اذا كان التغير في كمية السلعة المطلوبة أو المعروضة للبيع أقل من نسبة التغير في ثمنها قيل أن لتلك السلعة طلبا أو عرضا غير مرن (inelastic) والمرونة (Elasticity) يمكن قياسها عن طريق ايجاد

ما يسمى بمعامل المرونة (Coefficient of Elasticity) وهو العلاقة الحسابية بين معدل التغير في الكمية المطلوبة أو المعروضة من السلعة وبين معدل التغير في سعرها • فاذا وجد أن معامل مرونة الطلب على سلعة • أقل من (١) قيل ان الطلب على تلك السلعة غير مرن ، أما اذا كان المعامل أكثر من (١) فيقال عندئذ ان الطلب على تلك السلعة مرن •

وبصورة عامة يمكن القول بأن الطلب على السلع الصناعية يكون مرنا بينما يكون الطلب على معظم المحاصيل الزراعية غير مرن والسبب في ذلك يعود الى كون معظم المحاصيل الزراعية هي من ضرورات الحياة البشرية ولا يمكن اعتبارها سلعا كمالية ، فمعظم الناس مثلا يستهلكون من الغذاء والكساء الناتج من الزراعة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة نفس الكميات الضرورية بدون النظر الى الاعتبارات الاخرى كالتغييرات المعتادة في الاسعار • ولذلك نجد أن استهلاك الناس من المحاصيل الزراعية الضرورية كالحنطة والشعير والرز مثلا قد لا يزيد أو ينقص بدرجة كبيرة اذا طرأ انخفاض أو ارتفاع طفيف في أسعار هذه الحاصلات • بينما نجد العكس يحدث في المنتجات الصناعية ، حيث نلاحظ ان انخفاضا جزئيا في سعرها قد يؤدى الى زيادة هائلة في الكميات المطلوبة منها ، أو ان ارتفاعا جزئيا في سعرها قد يجعل معظم الناس يعدلون عن شرائها كليا أو جزئيا بالنظر لكونها غير ضرورية جدا لهم • ولذلك يسمى الطلب على السلع الصناعية طلبا مرنا • ويترتب على كون الطلب على المحاصيل الزراعية غير مرن نسبيا حدوث تقلبات كبيرة في أسعارها • فحين تكون الكمية المعروضة فى السوق من الحنطة مثلا أقل من الكمية التى تطلب منها عادة للاستهلاك المحلي نجد أن سعر الحنطة يرتفع ارتفاعا كبيرا وذلك لان المستهلكين يميلون عادة الى شراء نفس الكميات التي يحتاجونها من هذا المحصول الضروري أو من منتجاته مهما كان السعر • أما اذا كان محصول الحنطة

لتلك السنة أكثر مما يستهلك محليا نجد أن أسعارها تميل الى الهبوط وربما تنخفض الاسعار الى درجة كبيرة طالما أن المستهلكين سوف لا يزيدون استهلاكهم منها بدرجة محسوسة لمجرد أن أسعارها قد انخفضت عما كانت عليه في العام المنصرم .

وفيما عدا هذه المحاصيل الضرورية التي تعتبر مصدرا رخيصا للتغذية فان هناك قسما آخرا من المحاصيل الزراعية التى تعتبر سلعا كمالية أو شبه كمالية (Semi-Luxuries) والتي يكون الطلب عليها مرنا كالطلب على السلع الصناعية ، حيث يمكن لكثير من المستهلكين الاستغناء عن استهلاكها بدون تضحية كبيرة أو استبدالها بمحاصيل اخرى . ويدخل ضمن هذه المحاصيل ذات الطلب المرن الاصناف المرتفعة السعر من اللحوم والفواكه والخضروات .

وثمة ملاحظة اخرى جديرة بالاهتمام وهي انه حين تتغير مدخولات أفراد المجتمع فان الطلب على بعض أنواع الاغذية وخاصة المحاصيل ذات الطلب المرن يتغير بدرجة محسوسة اذ يتأثر استهلاكها وسعرها بدرجة كبيرة بسبب التغيرات التي تحدث بالمدخولات . فقد وجد بنتيجة البحث والتحقيق انه حين تزداد ثروة المجتمع ويزداد معه الدخل الفردى فان معظم هذه الزيادة في الدخل ينفقها الناس على السلع الزراعية ذات النوعية الجيدة وكذلك على السلع غير الزراعية كالآثاث المنزلية والراديوات والتلفزيونات والسيارات وتحسين المنازل بينما لا يزداد كثيرا الطلب على الاغذية الضرورية لان الطلب عليها يعتبر أساسيا لدرجة أنه لابد من اشباع الرغبة اليها أولا . غير انه بزيادة الدخول قد تزداد وتتحسن كمية ونوعية الغذاء المستهلك الى حد ما .

هذا فيما يتعلق بالطلب على المحاصيل الزراعية أما فيما يتعلق بعرضها فنجد أن عرض هذه المحاصيل غالبا ما يكون عرضا ثابتا أى غير مرن ،

فعرض الرز في موسم معين مثلا يمثل المحصول الجاري مضافا اليه ما تبقى من العام الماضى وذلك لانه بعد حصاد الرز فان كمية الرز خلال ذلك الموسم لا يمكن أن تزيد حتى يأتي الموسم الجديد .

الا أن هذا لا يعني ان الزراع يستمرون بزراعة نفس المساحة من المحاصيل وانتاج نفس الكمية حتى في حالة تغير الاسعار . ذلك لان الزراع يستجيبون للتغيرات الحاصلة في أسعار محاصيلهم فيقومون باجراء بعض التعديلات في مزروعاتهم تجنبا لانخفاض دخلهم أو اغتناما للفرصة التى تتيحها لهم زيادة الاسعار في رفع مدخولاتهم . غير أنه قد لا يقوم الزراع بأى تعديل في انتاجهم للمحاصيل الزراعية اذا كان التغيير الحاصل بالاسعار شاملا وعاما بالنسبة لجميع المحاصيل على حد سواء . ولكن هناك احتمالا كبيرا في أن يقوم الزراع بزيادة انتاج محصول معين اذا كان الارتفاع الحاصل في سعره أكبر نسبيا من الارتفاع الحاصل في أسعار المحاصيل الاخرى ، أو اذا كان الانخفاض الحاصل في سعره أقل نسبيا من الانخفاض العام الحاصل في أسعار بقية المحاصيل في نفس المزرعة .

وهكذا نجد أن مرونة العرض في الحاصلات الزراعية تعتمد الى حد كبير بالدرجة الاولى على العوامل الطبيعية وفي الدرجة الثانية على تقلبات الاسعار .

٧ ـ تعرض الزراعة لمخاطر كثيرة :

الزراعة أكثر عرضة من غيرها من الفعاليات الاقتصادية الاخرى للمخاطر الناجمة عن الجفاف والامطار والبرد الشديد والفيضانات والحشرات والاوبئة والامراض النباتية والحيوانية بينما نجد أن الصناعات يمكنها لدرجة كبيرة من حماية نفسها من التقلبات الجوية ، هذا بالاضافة الى عدم تعرضها للاوبئة والامراض الذى تتعرض لها الزراعة .

وثمة فروق اخرى مهمة بين الزراعة والصناعة في هذا الخصوص ، أهمها ـ ان معظم المخاطر التى تتعرض لها الصناعة قابلة للتأمين عليها ، بينما نجد أن شركات التأمين تتردد كثيرا في التأمين على المخاطر الزراعية ، فالتأمين الزراعي لا يزال قاصرا على الحريق والبرد (Hail) فقط في معظم الاقطار وليس هناك تأمينا زراعيا شاملا حتى في الاقطار الرأسمالية المتقدمة كالولايات المتحدة ودول أوربا الغربية .

ولهذا السبب نجد أن الزارع يسعى لحماية نفسه بنفسه ضد المخاطر عير القابلة للتأمين فنجده مثلا يلجأ الى التنويع الزراعي (Diversification) وعدم التخصص كوسيلة مؤثرة ضد أخطار فشل المحاصيل . والتنويع في المزروعات يقلل خطر الفشل التام وبالتالي يؤمن للفلاح دخلا من المحاصيل الاخرى والتى لم يمتد اليها التلف الناجم عن المؤثرات الطبيعية والجوية .

وثمة وسائل اخرى ابتدعت لتخفف الخسائر التى تلحق بالمزروعات أهمها ايجاد سلالات ممتازة من النباتات ذات الصفات المرغوبة (كصفة التبكير في النضج) قبل حلول الحر الشديد أو البرد الشديد (الانجماد) القاتل للمزروعات ، أو كصفة مقاومة العطش والجفاف ، أو انتخاب السلالات التى (تقاوم الاوبئة والامراض) التى كانت تتعرض لها الانواع الاخرى القديمة . وهذه المبتدعات والاستنباطات انقذت كثيرا من الزراع الذين طبقوها من كثير من مخاطر الفشل التى كانت تحصل سابقا في مزارعهم كما مكنتهم من زراعة محاصيل جديدة لم تكن تصلح لها مزارعهم من قبل أما لجفافها أو لتعرضها للانجماد أو للامراض والاوبئة النباتية والحيوانية . فمثلا توصل خبراء الزراعة في الاتحاد السوفياتي في الحصول على أصناف جديدة من الحنطة تتمكن من مقاومة البرد الشديد والجفاف وتنضج فى فترة أقصر من الاصناف القديمة مما أدى الى انتشار زراعتها فى العروض العليا الباردة التى لم تزرع بالحنطة من قبل ، كما توصل

خبراء الزراعة في جامعة مارى لاند في الولايات المتحدة على استنباط عروق جديدة من التبغ تقوى على مقاومة الآفات الزراعية التي تتعرض لها وتعطى بالتالي نتائج أفضل ويمكن استعمالها في الاقطار والمناطق التي يكون مناخها مشابها لمناخ الولايات الامريكية الوسطى الواقعة على ساحل الاطلسى ، وتوصل أيضا علماء الزراعة في أمريكا الى استنباط نوع جديد من الخضراوات كاللوبيا والطماطة يتمكن من مقاومة جميع الامراض مهما كانت شدتها • وهناك تجارب اخرى كثيرة جدا اجريت في مختلف الاقطار الغرض منها تغيير سلالات النباتات والحيوانات لاستنباط ما هو أكثر مقاومة للامراض وأكثر ملائمة للعوامل الجوية المحلية أو أكثر انتاجا أو أحسن نوعا • ولكن حتى في حالة استخدام كل هذه الانواع من الحماية والتأمين ضد المخاطر المذكورة فثمة مخاطر اخرى تتعلق بطبيعة الزراعة ستبقى تهدد الزراع بخسائر جسيمة في السنة التي تحدث فيها • ففي الولايات المتحدة مثلا نجد أن (٩٠) مليون أكر (Acre) من الاراضي المخصصة لزراعة الذرة تنتج محصولا يتراوح بين (١ر٥) الى (٣ر٥) بليون بوشل من الذرة سنويا • وتكون التقلبات في الانتاج الزراعي على أشدها في محاصيل الفاكهة والخضروات حيث انها شديدة التأثر بالتقلبات الجوية والمناخية بالاضافة الى كونها سريعة التلف •

٨ ـ صعوبة التمويل الزراعي :

وبسبب المخاطر الكثيرة التي تتعرض لها الزراعة في انتاجها فان تمويلها (أي تزويد المزارعين بالقروض اللازمة لاستمرارهم في الانتاج) يصبح أصعب بكثير من تمويل الصناعة • فالدائن (صاحب رأس المال) يتردد في تسليف الزراع أو يطلب فائدة كبيرة مقابل استعمال رأسماله في الزراعة وذلك لسببين :ـ

الاول ـ ان الضمان الاول لسداد السلف الزراعية هو الانتاج النباتي والحيواني وهذا الانتاج يتكون من محاصيل بيولوجية تتعرض للفساد والتلف في مراحل نموها وتحضيرها وخزنها ونقلها •

والسبب الثاني ـ ان أسعار المحاصيل الزراعية تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض من غير أن تستقر على حالة واحدة لمدة طويلة تبعث على الاطمئنان في اداء السلفة عند حلول أجلها خصوصا ما كان منها طويل الامد كالسلف العقارية الزراعية والتي تمثل جزءا مهما من السلف الزراعية • يضاف الى هذه المخاطر ان التسليف والتمويل الزراعي يعتمد في معظمه على الاموال المدخرة في خارج محيط الزراعة بالنظر لقلة الادخار بين الزراع ، وهذا يعني أن هناك مسافات تباعد بين مصادر ومناطق استثماره وخاصة حين تكون الوحدات الانتاجية الزراعية صغيرة ومتعددة ومبعثرة على مساحات شاسعة • وكل هذه الامور تجعل اجراءات عقد السلف الزراعية ومراقبتها وتحصيلها باهضة التكاليف وهذا كله يسوغ رفع سعر الفائدة على السلف الزراعية بالنسبة للسلف الصناعية والتجارية •

ان دفع الفائدة على رأس المال المقترض له مبرراته الاقتصادية التي ترجع أساسا الى اعتبارين : ـ

(١) تخلي صاحب المال عن ماله للغير للانتفاع به خلال مدة معينة ، والفائدة بموجب هذا الاعتبار هي ثمن الوقت المكسوب الذي ينشأ بسبب المبادلة بين أموال حاضرة وأموال غائبة ، حيث أن الناس يفضلون الاموال الحاضرة على الاموال المقبلة المماثلة لها •

(٢) تحمل الدائن نوعا من المخاطرة بماله عند تسليم هذا المال الى الغير للتصرف به مما يستحق تعويضا أو مكافأة على الخطر المحتمل من عملية الاقراض ، وكلما زاد احتمال المخاطرة والخسارة كلما كان مقدار الفائدة التي يطلبها الدائن أكبر • وبالنظر لكثرة المخاطر التي تتعرض لها الزراعة ولبطيء دورة رأس المال فيها فان المقرضين (أصحاب رؤوس الاموال) يترددون كثيرا في تمويل المشروعات الزراعية أو في تسليف الزراع ، واذا قاموا بذلك فانهم غالبا ما يطلبون فوائد عالية نظير استعمال

رؤوس أموالهم في الزراعة .

٩ ـ ضخامة التكاليف الثابتة بالنسبة للتكاليف المتغيرة في الزراعة :

تختلف الزراعة عن غيرها من الفعاليات الاقتصادية من حيث أن الجزء الاكبر من التكاليف الكلية فيها لا يتغير مع تغير انتاجها ويسمى هذا الجزء من التكاليف بالتكاليف الثابتة (Fixed Costs) . أما التكاليف الاخرى التى تتغير بتغير الانتاج فتسمى بالتكاليف المتغيرة (Variable Costs) . والتصنيف التالى يوضح طبيعة ومحتويات كل نوع من هذه التكاليف الزراعية : ـ

آ ـ التكاليف الثابتة وتشمل :

(١) ريع الارض وايجار العقار .

(٢) الفائدة على الاموال المستثمرة في المعدات والآلات الزراعية والحيوانات .

(٣) الاستهلاك أوالاندثار (Depreciation) بالنسبة للمباني والآلات.

(٤) التأمين على المباني والمكائن والحيوانات .

(٥) الضرائب على الارض وعلى الملكية الشخصية .

(٦) تكاليف العمل الذى يؤديه أفراد عائلة الزارع .

ب ـ التكاليف المتغيرة وتشمل :

(١) التجهيزات الجارية كالبذور والمخصبات (الاسمدة) .

(٢) اجور العمال (من غير أفراد عائلة الزارع) واجور الخدمات الاخرى .

(٣) الترميمات في المباني والاصلاحات على الآلات التي تتغير مع استعمال هذه المباني والآلات .

وتصنيف التكاليف على هذا النحو يوضح لنا طبيعة ووظيفة كل من هذه الانواع من التكاليف ولكنه لا يبين لنا الاهمية النسبية لكل نوع في

العملية الانتاجية ، والمعروف في الزراعة ان التكاليف الثابتة كتكاليف المباني والآلات والعمل الذى يؤديه أفراد العائلة هي أكبر بكثير من التكاليف المتغيرة لدرجة أن نسبتها قد تصل الى (٧٠٪) أو أكثر من مجموع التكاليف.

ومما تجدر الاشارة اليه أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها الزارع سواء استغل أرضه استغلالا صحيحا وتاما أم لم يستغلها بهذا الشكل . فالفائدة على رأس المال الثابت مضافا اليها مصاريف الصيانة والاندثار السنوى والضريبة العقارية يلزم دفعها بصرف النظر عن كمية الانتاج وقيمته لانها التزامات ثابتة . بينما في الصناعة نجد أن التكاليف المتغيرة كأثمان المواد الاولية والوقود واجور العمال تؤلف الجزء الاكبر من مجموع التكاليف وهذه يمكن تغييرها حسب كمية السلع المطلوب انتاجها .

ومما يجدر ذكره أيضا أن الفرق بين نسبة التكاليف الثابتة والمتغيرة ليس هو بحد ذاته بالامر المهم وانما أهميته تعزى الى أن ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة يجعل اجراء أى تعديل في الانتاج أمر أكثر صعوبة مما لو كان الانتاج معتمدا بدرجة كبيرة على التكاليف المتغيرة . وهذه الصعوبة في تعديل الانتاج تزداد شدة كلما ازدادت نسبة التكاليف الثابتة في الانتاج . فحين يجد الزارع أن أسعار محاصيله أخذت تتغير تغيرا ملحوظا فانه لا يستطيع أن يستفيد من فرصة تغير الاسعار عن طريق تغيير كمية ونوعية انتاجه بالسرعة اللازمة والوقت المناسب . بينما يستطيع صاحب المصنع الاقلال أو الاكثار من كمية السلع المراد صنعها حسب تقلبات الطلب والاسعار وذلك لان معظم التكاليف الصناعية هي تكاليف متغيرة يمكن تغييرها بالزيادة أو النقصان بسهولة . فاذا ما هبطت أثمان تلك السلع قلل صاحب المصنع من انتاجها . أما في الزراعة فنجد انه حين ينخفض الطلب على المحاصيل الزراعية وتهبط أسعارها يقوم الزراع في الغالب بزيادة الانتاج محاولين

بذلك الحصول على ما يسد التكاليف الثابتة • ولكن النتيجة غالبا ما تكون في غير صالحهم حيث أن الانتاج الزائد والطلبات الثابتة أو المتناقصة مجتمعة تسبب هبوطا أعظم فى أسعار المنتجات الزراعية • ولهذا السبب فان الاسعار الزراعية تهبط الى درجة أكبر من هبوط الاسعار الصناعية في أوقات الازمات • ففي الازمة العالمية الكبرى (١٩٢٩ ـ ١٩٣٠) انخفضت الاسعار الزراعية بمقدار الضعف بالنسبة للاسعار الاخرى •

١٠ ـ تعدد وصغر الوحدات الانتاجية في الزراعة :

تتكون الزراعة بصورة عامة من عدد كبير من الوحدات الانتاجية الصغيرة وان معظم هذه الوحدات يملكها ويدير دفة أعمالها أفراد يستغلونها بمساعدة أعضاء اسرهم ، وقد يوجد الى جانب ذلك بعض الوحدات الانتاجية الكبيرة (المزارع الكبيرة) التى تملكها الشركات أو الجمعيات التعاونية أو كبار الملاكين الا أن مثل هذه المزارع غالبا ما تكون قليلة بالنسبة الى المزارع الفردية العائلية • وبسبب انتشار التنظيم الصغير في الزراعة أصبح عدد المنتجين فيها كبيرا جدا اذا ما قيس بعدد المنتجين (أصحاب الصناعات والمتاجر) في الصناعة والتجارة فتعدد المنتجين في محيط الزراعة وانتشارهم على مساحات واسعة يجعل من المتعذر عليهم التحكم في كمية الانتاج وفي الاسعار حيث أن من الصعب جدا اجتماع الزراع في القطر كله واتفاقهم جميعا على سياسة انتاجية أو تسويقية موحدة تضمن لهم دخلا وفيرا أو تقيهم من مغبة الافراط في الانتاج وما يؤول اليه من هبوط في الاسعار وانخفاض في المدخولات • بينما نجد فى الصناعة و في بعض الفعاليات الاقتصادية الاخرى أنه من الممكن لاصحاب الاعمال (بالنظر لقلة عددهم وسهولة الاتصال فيما بينهم) ان يطلع الواحد منهم على أعمال الآخر فيما يتعلق بالانتاج والتسويق أو قد يجتمعوا فيما بينهم ويتفقوا على سياسة موحدة في كمية الانتاج وتحديد الاسعار ولهذا السبب فان الصناعة والتجارة

يسودها فى غالب الاحوال طابع الاحتكار والتحكم في الاسعار بينما يسود الزراعة ما يشبه نظام المنافسة الحرة في الانتاج •

١١ ـ تناقص الغلة الزراعية :

يخضع الانتاج الزراعي لقانون تناقص الغلة (Law of Diminishing Returns) الذي سنأتي على بحثه بالتفصيل فيما بعد وهذا يعني أن انتاجية الزراعة تتجه الى انتاج غلة متناقصة بعد أن تتم زراعة معظم الأراضي الصالحة للاستغلال • وذلك بعكس ما هو عليه في الصناعة حيث نجد أن قابليتها الانتاجية تزداد كلما اتسع نطاق استخدام رأس المال في العمليات الانتاجية • ولذلك يقال بأن الصناعة تخضع لقانون تزايد الغلة ، وان تأثير قانون تناقص الغلة فيها ضعيف جدا ولا يظهر مفعوله بنفس السرعة التى يظهر فيها في الزراعة • فالزارع الذى يملك مساحة محدودة من الارض والعوامل الانتاجية الثابتة الاخرى يستطيع أن يزيد انتاجه الى حد معين باستخدام المزيد من العوامل الانتاجية المتغيرة كالاسمدة والتقاوى والعمال ، ولكن الزيادة في الغلة الناتجة تستمر الى حد تصبح بعده هذه الزيادة في الغلة أقل نسبيا من الزيادة في كمية العوامل الانتاجية المتغيرة المضافة وهذا يعني ان الاستمرار في الانتاج بعد ذلك الحد يصبح عملا غير اقتصادي طالما لا يمكن معه الحصول على ربح اضافي يتناسب مع التكاليف الاضافية •

ويمكننا توضيح هذه القاعدة بشكل مبسط آخر • فالمعروف ان أحد عوامل الانتاج المتغيرة في الزراعة وهو (العمل) عنصر تتزايد وفرته (عرضه) في ميدان الانتاج الزراعي بسبب زيادة نسبة الولادات في الريف عنها فى المدن • وان زيادة السكان العاملين في الزراعة على رقعة محدودة من الارض الزراعية يؤدي الى زيادة الانتاج ولكن نسبة هذه الزيادة تكون دائما أقل من نسبة الزيادة في عدد العاملين في الزراعة الامر

الذى يؤدي الى تناقص حصة العامل في الانتـاج الزراعي وبالتالي تناقص قيمة عمله الحدى الصافي ـ فيما اذا بقيت العلاقة بين العمال والارض ثابتة أو فيما اذابقيت أساليب الانتاج الزراعي وفنونه دون تغير يذكر •

ولهذا السبب تختلف البلاد الزراعية من حيث حجم الانتاج ونمـــو الدخل القومي ومن حيث المكاسب التي تحصل عليها البلاد الصناعيـة من التجارة الدولية • فحين يحصل تبادل تجارى بين بلد صناعي وبلد زراعي فانهما يستفيدان معا في بادىء الامر • ولكن بعد مرور فترة من الزمن نجد أن فائدة القطر الصناعي تصبح أكبر من فائـدة البلد الزراعي ، فالبلـد الصناعي يحصل على موارد ودخول صافية أكبر من الموارد والدخول التي يحصل عليها البلد الزراعي من المواد الاولية التي يصدرها للبلد الصناعي ، ويتمكن البلد الصناعي من زيادة انتاجه وتقليل تكاليفه في آن واحد ، بينما نجد أن القطر الزراعي اذا أراد أن يزيد في انتاجه بعد وصوله الى حـد معين فانه يتكبد تكاليف متزايدة طبقا لقانون الغلة المتناقصة الذي يجعل قيمة الانتاج الاضافي أقل نسبيا من قيمة التكاليف الاضافية •

المـراجـــع

(١) الدكتور محمد السعيد محمد **الاقتصادى الزراعى** القاهرة (١٩٥٣)

(٢) G. W. Forster and Marc C. Leager. Elements of Agricultural Economics, New York: Prentice-Hall, Inc., 1951.

(٣) Bishop and Toussant Agricultural Economic Analysis New York : John Wiley & Sons, Inc. 1958.

(٤) J. D. Black, Introduction to Economics of Agriculture New York: The Macmillan Co., 1955.

(٥) R. L. Cohen, The Economics of Agriculture, London: Nisbet & Co., Ltd., 1949.

الباب الثاني

اقتصاديات الانتاج الزراعي

تمهيـــــد

يعتبر الانتـاج من الموضوعات الاساسية في دراسة علـم الاقتصاد ، ذلك لانـه يشمل جميع أوجه النشاط التي تستهدف استخـــدام الموارد الاقتصادية لغرض اشباع حاجات الانسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة • فالرفاه المادي الذي يتمتع به أفراد المجتمع يتوقف بالدرجة الاولى عـــلى الطاقة الانتاجية وعلى الانتاج الفعلي لذلك المجتمع • كما ان بقاء المجتمع ونظامه الاقتصادي منوطان باستمرار الانتاج وتحسنه ، وبخاصة الانتـاج الزراعـي ، الذي يتوقف عليه استمرار حياة أبنـاء المجتمع وتكاثرهم • فالانتاج الزراعي هو المصدر الاساسى لاشباع الحاجات الاساسية للانسان من غذاء وكساء وسكن هذا بالاضافة الى كونه يغذي الصناعة والتجـارة بجزء كبير من المواد المطلوبة لاستمرار عملها وعمل الفعاليات الاقتصادية الاخرى •

وسواء أكان الانتاج زراعيا أم غير ذلك فان مبادىء مشكلة الانتـاج وكذلك المبادىء الاقتصادية الاخرى التي تطبق في الانتاج هي واحـــدة بغض النظر عن فرع الانتاج الذي تطبق فيه • واذا وجد ثمة اختلاف فهو يقتصر على الشكل او الصورة التي تتخذها تلك المبادىء في كل نوع من انواع الانتاج تطبق فيه • فمثلا لو أردنا زيادة الانتاج فى القطاع الزراعي أو في أي قطاع اقتصادى آخر فأن حل هذه المشكلة يتوقف على اعتبارات أو مبادىء رئيسية ثلاثة هي : (١) مدى استعمالنا للموارد الاقتصاديةالمتيسرة لدينا و (٢) الطريقة التي تستعمل بها هذه الموارد من حيث تخصيصها على النشاطات أو المشاريع الانتاجية المختلفة والتي يمكن القيام بهـا • و (٣) الطرق الفنية والتنظيمية التي نتبعها فى الانتاج •

وسنتناول فى هذا الباب بحث اسس الانتاج وعناصره مع التأكيـد على الانتاج الزراعي وعلى القوانين والمبادىء الاقتصادية الرئيسية التي تحكم الانتاج الزراعي •

الفصل الرابع

مفهوم الانتاج وعناصره

مفهوم الانتاج :

الانتاج هو العملية التي يتم بموجبها تحويل مزيج من مواد ملموسة وغير ملموسة تسمى بالعـــوامل الداخلة (inputs) للحصـــول على نواتج (outputs) التي هي عبارة عن السلع والخدمات المنتجة لاشباع الحاجات الانسانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة •

والانتاج كما عرفناه سابقا هو (خلق المنفعة فى الشىء) لجعله صالحا لاشباع الحاجة الانسانية • سواءا أكان ذلك الشىء ملموسا كالقمح والفحم والقماش ، أم غير ملموس كخدمة الطبيب او الاستاذ أو المحامى • وبموجب هذا التعريف لا يمكن القول بأن الانتاج يخلق الاشياء من العدم ويعطيهـا وجودها المادى الملموس • فعلماء الطبيعة بينوا لنا في قانون حفظ الطاقـة بأن المـادة لا يمكن أن تفني أو تستحدث بل يمكن تحـويلها الى صـورة اخرى • فالمادة (matter) يمكن تحويلها الى طاقة (energy) والطاقة الى مادة وهلم جرا • ولذلك فأن عملية الانتاج التي يقوم بها الانسان لا تتضمن خلق المادة أو الطاقة (لان مجموع المادة والطاقة في الكون ثابت لا يزيد ولا ينقص) بل كل ما يقوم بعمله الانسان هو تحويل المادة أو الطاقة من صورة الى أخرى لجعلها قادرة على اشباع الحاجات الانسانية • فاذا قـــام انسان بصنع كتاب مثلا فأنه لا يخلق مواد جديدة فى الوجود ، لأن الورق والحبر وقماش الغلاف تصنع من مواد كانت موجودة فى محـــل ما فى الطبيعة ، والصحيفة التى يصنع منها الورق كانت موجودة فى حالة قطن أو صوف أو لب خشب ، وكل ما حدث هو تغيير شكل وتركيب هذه المواد ،

كما ان القوى التي تستخدم في تشغيل المطبعة التي قامت بطبع الكتاب كانت موجودة على شكل فحم أو بترول • وينطبق نفس القول على عمل الانسان في الزراعة ، حيث ان عملية الانتاج الزراعي لا تخلق مادة جـديدة ولا تفني مادة وانما تقوم بتحويل المادة أو الطاقة الموجودة فى الارض والجو الى صور جديدة هي الحاصلات الزراعية •

اشكال الانتاج :

يتخذ الانتاج شكلين رئيسين هما :

(١) انتاج السلع المادية •

(٢) تقديم الخدمات الشخصية المباشرة •

وفي أي من هذين الشكلين نجد ان منافع قد خلقت لم تكن موجودة من قبل تكون قادرة على اشباع الحاجات الانسانية •

اولا ـ فانتاج السلع المادية :

يتضن واحدة أو أكثر من الفعاليات الرئيسية التالية :

(١) تغيير شكل الاشياء ـ أي خلق المنفعة الشكلية فيها •

(٢) تغيير مكان الاشياء ـ أى خلق المنفعة المكانية فيها •

(٣) حجز الاشياء لحين الطلب عليها ـ أي خلق المنفعة الزمنية فيها •

(٤) نقـل حيازة الاشياء من شخص لآخر ـ أي خلق المنفعـة الحيازية فيها •

واكثر هذه الفعاليات الانتاجية صلة بالمعنى الدارج للانتاج هو خلق المنفعة الشكلية (Form Utility) أي العملية التي يتم بواسطتها تحويل شكل المادة أو الطاقة بصورة تجعلها أكثر منفعة أو قدرة على اشباع الحاجـة الانسانية • فصانع الخبز يحول القمح الى طحـين والطحين الى عجينـة وباستعمال الطاقة الحرارية يحول العجينة بعد تغيير شكلها الى خبز تكون منفعته للانسان أكبر من منفعة المواد والطاقات التي استخدمت في انتاجه • والمزارع يجهز النباتات بمحيط ملائم لنموها ، فهو يوفر للنبات الظروف

التي تتيح له أن يحصل على ما يحتاجه من ثاني اوكسيد الكاربون والاوكسجين من الجو ، وأن يحصل على النيتروجين والماء والاملاح اللاعضوية المذابة فيه من التربة ، هذا بالاضافة الى حصوله على الطاقة من الشمس • وهذه المجموعة من المواد والطاقات بالاشتراك مع خدمات العمل الانساني والآلي يجري تحويلها جميعا الى صورة جديدة هي المحصول النباتي الذى يشبع الحاجات الانسانية بصورة مباشرة • وصناعات الحديد والفولاذ تقوم بتحويل الحديد الخام والفحم وحجر الكلس والمنغنيز بصورة تستطيع بواسطتها الحصول على صورة أخرى من الحديد هو الفولاذ النقي • وهذا الفولاذ يمكن أن يحول بدوره الى أشكال اخرى أكثر منفعة أو اشباعا للرغبة الانسانية • فاما ان يحول الى أدوات طبية جراحية يمكن بواسطتها انقاذ حياة المرضى من الموت ، أو يحول الى اسلحة تفتك بحياة الناس • والصناعات الكيمياوية تحول الفحم والهواء والماء الى غزول النايلون التي بدورها تحول الى نسيج يستعمل اما في صنع الجواريب الجميلة أو صنع البراشوتات وهلم جرا • كل هذه الامثلة توضح لنا النوع الاول من الفعاليات الانتاجية في انتاج السلع المادية الذى يخلق المنفعة الشكلية فى الشيء عن طريق اجراء تغيير في شكله وجوهره يجعله اكثر قدرة على اشباع رغبة الانسان •

اما النوع الثاني من انتاج السلع المادية فهو خلق المنفعة المكانية (Place Utility) وهذا يعني تحويل المادة والطاقة من مكان لآخر لزيادة منفعتها • ومثالها نقل السلع من الاماكن التي تقل فيها منفعتها الى الاماكن التي تعظم فيها منفعتها واشباعها لرغبات الانسان • فالصوف الاسترالي الفائض عن حاجة استراليا تكون منفعته قليلة أو معدومة ولكن بنقله الى الاسواق الخارجية وبيعه الى اصحاب مصانع النسيج فى العراق أو في الاقطار الاخرى يصبح ذا قيمة ومنفعة عاليتين • فالصوف في هذه الحالة لا تكون

له منفعة أو قوة اشباع ما لم يتم نقله الى مكان المصانع التي تحتاجه • وطرق المواصلات التي تنقل الصوف أو السلع الاخرى تعمل على زيادة اشباع الحاجة الى السلع وذلك بتحويلها من الاماكن التي تكثر فيها الى الاماكن التي تقل أو تنعدم فيها • وينطبق نفس المثل على التمور العراقية الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلي فما لم تنقل هذه التمور الى الاقطار التي تطلبها وتحتاج اليها فان منفعتها وبالتالي قيمتها تتدهور أو تنعدم •

من هذا يتبين لنا أن نقل السلع وتحويلها بقصد جعلها أكثر منفعة مما هي عليه في مكانها الحالى يعتبر عملية منتجة لا فرق بينها وبين عملية تغيير شكل السلع بقصد زيادة منفعتها لجعلها اكثر قابلية على اشباع الحاجات الانسانية •

والنوع الثالث من الانتاج المادى هو خلق او استحداث المنفعة الزمنية (Time Utility) فكما ان نقل السلع من الاماكن التي تكثر فيها الى الاماكن التي تقل فيها يزيد في منفعتها وقيمتها فكذلك تزداد منفعة السلعة وقيمتها حين تقدم الى المستهلكين فى الزمان أو الوقت الذي تطلب فيه • فالقمح الفائض عن حاجة السوق حين يخزن فى السايلوات ويقدم للاسواق عندما يكون شحيحا فيها تزداد منفعته وقيمته بالنظر لمقدرته على اشباع الحاجات الانسانية في الوقت المناسب • وكذلك الحال حين يكون حاصل البرتقال مثلا أكثر مما يمكن أن يستوعبه السوق في وقت نضوجه فحينئذ تكون الكميات الفائضة ليست ذات فائدة كبيرة فى اشباع الحاجات الانسانية ما لم تهيأ طريقة ما لخزنها وحفظها لحين حلول الوقت الذى تشتد الحاجة اليها فيمكن عندئذ من بيعها بقيمة أعلى لان منفعتها وقدرتها على اشباع الحاجة تكون أعظم من ذى قبل • وينطبق نفس المثل على انتاج اللحوم فى الارجنتين فقد كان لهذه اللحوم في الماضى قيمة صغيرة وكانت المواشى تذبح للحصول على جلد النعل فقط الى أن تطورت أجهزة التبريد في سنة ١٨٨٠ فأصبح

من الممكن خزن اللحوم وبيعها عند ورود الطلب عليها •

وثمة نوع رابع للانتاج المادى هو عملية خلق المنفعة الحيازية (Possession Utility) وهي عبارة عن زيادة المنفعة للسلعة بنقل حيازتها من شخص لا ينتفع بها كثيرا الى آخر يكون نفعها له كبيرا ، وبعبارة اخرى فان المنفعة الحيازية تعني اشباع الرغبات الانسانية الناجمة عن الحيازة الفعلية للسلع والخدمات عن طريق تغيير العلاقة بين الاشياء والاشخاص • فمبادلة السلع التي تحصل بين تاجرين أو بين قبيلتين ينتج عنها خلق منفعة حيازية لكل من الطرفين ، أى ان كل تاجر أو كل قبيلة تحصل من السلعة أو الخدمة التي أصبحت في حوزتها على اشباع اكبر من الاشباع الذى كانت تحصل عليه من السلعة التي تخلت عنها للطرف الثاني •

وهكذا يمكننا القول بصورة عامة بأن الانتاج ما هو الا عملية خلق واستحداث المنافع أو هو العملية التي بواسطتها يتم زيادة منفعة الطاقة أو المادة وقدرتها على اشباع الحاجات الانسانية عن طريق تحويلها من الشكل أو المكان أو الزمن أو الحيازة التي تقل فيها المنفعة الى الاشكال والامكنة والازمنة والحيازات التي تكون فيها ذات منفعة عالية •

ثانيا ـ الخدمات الشخصية المباشرة (Direct Personal Services)

كان الاقتصاديون القدامى لا يسمحون بادخال الخدمات المباشرة ضمن تعاريف الانتاج • فآدم سمث نفسه حصر كلمة (العمل الانتاجي) في الجهد المخصص لانتاج سلع مادية • اما الخدمات المباشرة التي يؤديها موظفوا الدولة والمحامون والاطباء ورجال الادب والخدم فلم يعتبرها من الاعمال الانتاجية ، كما ان الاشخاص الذين يؤدون هذه الخدمات كانوا في نظره عمالا غير منتجين ، طالما ان خدماتهم تتلاشى في لحظة تأديتها ، الا ان الاقتصاديين في العصر الحاضر قد وجدوا ان لا فرق بين انتاج السلع المادية

وتأدية الخدمات فكلاهما يدخل ضمن الاعمال الانتاجية ، وعليه فأن الاعمال التي يقوم بها الاساتذة والاطباء والمحامون والقضاة والفنانون وموظفوا الدولة بصورة عامة تعتبر جميعها اعمالا منتجة ، وان لهذه الخدمات أثراً كبيراً في تنمية الثروة القومية وفي زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية مثلها فى ذلك مثل انتاج السلع المادية .

ان جزءا كبيرا من انتاجنا الاقتصادي اليوم لا يقتصر على صنع سلع مادية ، بل يشمل الخدمات الاقتصادية المتعددة التي يؤديها عدد كبير من سكان البلاد ، فالاشخاص الذين يشتغلون في النقل والمواصلات وفي تسويق السلع المادية والمتاجرة بها وكذلك الاطباء والمدرسين والموظفين وخدم الفنادق والمنازل كل هؤلاء منتجون ، ولو انهم لا ينتجون سلعا مادية ، ولكنهم يؤدون خدمات مفيدة يتقاضون عليها اجرا .

مما تقدم يتضح لنا ان الاشياء التي ينتجها المنتجون والتي يستهلكها المستهلكون هي على نوعين : سلع (goods) وخدمات (Services) والسلع مادية والخدمات غير مادية ـ أي غير ملموسة .

عناصر الانتاج (Factors of Production)

لقد سبق أن بينا ان الانتاج مهما اختلف شكله لا بد أن يتكون بنتيجة اتحاد عوامل وعناصر درج الاقتصاديون على تسميتها بعوامل أو عناصر الانتاج Factors (or agents) of Production وهذه تشمل الارض والعمل ورأس المال والتنظيم ، ويمكن أن نطلق على مجموعة هذه العناصر التي يستخدمها الانسان في عملياته الانتاجية بالموارد الاقتصادية (Economic Resources) . وتتوقف الطاقة الانتاجية للامة على كمية ونوعية هذه الموارد الاقتصادية ويتوقف عليها كذلك كفاءة نظامها الاقتصادى في تحقيق الرفاهية الاقتصادية العامة .

وكان الاقتصاديون في القرن السابع عشر لا يعترفون الا بعنصرين أو عاملين فقط وهما : الارض والعمل ، فقد ذكر سير وليم بيتي (Sir William Petty) مثلا (ان العمل هو أبو الثروة وعنصرها الفعال ، اما الارض فانها ام الثروة • وفي اواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر اعترف الاقتصاديون بعنصر ثالث هو رأس المال وأخيرا أضيف عنصر رابع هو الادارة والتنظيم Management and Entrepreneurship ووظيفة هذا العنصر الاخير جمع ومزج العوامل الانتاجية الثلاثة الاخرى (الارض والعمل ورأس المال) مع بعضها بنسب مناسبة وصحيحة يتحقق معها خلق المنافع في الاشياء • ذلك لان وجود عوامل الانتاج منفردة عن بعضها لا يحقق خلق المنافع وسد الحاجات الانسانية المختلفة ، بل لا بد من اجتماعها واشتراكها في انتاج السلع والخدمات المرغوب فيها • ويقوم بوظيفة جمع هذه العناصر المنظم (Entrepreneur) وهذا قد يكون فردا او جماعة او مؤسسة رسمية او شبه رسمية •

وسنتناول فيما يلي بحث العناصر الثلاثة (الارض ، والعمل ، ورأس المال) بشيء من التفصيل •

١ ـ الارض

بالرغم من اعتراف الاقتصاديين في القرن التاسع عشر بعناصر الانتاج الاربعة الا انهم استمروا على اعتبار الارض أهم هذه العناصر لانها تشكل أهم مورد طبيعي ، وبالارض كانوا يعنون ، بالدرجة الاولى ، الاراضي الزراعية التي كانت تعتبر من أهم مصدر للثروة • الا ان التوسع الذي حدث في حركة التصنيع جعل تعريف الارض اكثر شمولا حيث أصبح يشمل الارض الزراعية والارض المخصصة للسكن والمنشآت الصناعية والتجارية وكذلك جميع القوى والموارد الطبيعية كالطقس والامطار والموارد المائية والمعدنية والغابات والاحراش • ولذلك يصبح من الافضل

أن نتكلم عن الارض والموارد الطبيعية الاخرى عـلى اساس انها العنصر الانتاجي الاول .

ويميل بعض الاقتصاديين العصريين الى تبني الفكرة القائلة بأن الارض ورأس المال هما عنصر واحد وان ليس هناك فرق اساسي يبرر اعتبارهما عنصرين منفصلين . فالارض ، في نظر هؤلاء الاقتصاديين ، لها اوجه شبه عديدة مع بقية السلع الاقتصادية الامر الذي يجعل من الصعب ايجاد فروق اساسية بينهما . فالارض المزروعة في بلد زراعي قديم ليست هي منحة من الطبيعة فحسب بل هي أيضا نتيجة ما بذله الانسان من عمل ومجهود في سبيل اصلاحها وجعلها قادرة على الانتاج . فالانسان اذن يخلق المنفعة في الارض بجعلها قادرة على اشباع الحاجات الانسانية بنفس الطريقة التي يقوم فيها بانتاج السلع الاقتصادية والتي لم يخلقها من العدم بل كل ما يفعله هو تحويل المواد والطاقات المتيسرة لديه الى اشكال اخرى تكون ذات منفعة اكبر وتشبع الرغبات الانسانية .

الا انه يمكن الرد على هذا الرأي بأن لكل قطعة ارض ميزات خاصة بها كالموقع والمناخ والخصوبة وغير ذلك من الصفات التي لا علاقة لمجهود الانسان بهـا ، وهذه الميزات الثابتة للارض تبرر اعتبار الارض عنصر انتاجي قائم بذاته حتى بالنسبة للنظرية الاقتصادية العامة .

أما بالنسبة للنظريات والابحاث الاقتصادية الزراعية فأن هذا التبرير يصبح أشد وأقوى . ويمكن ابراز ذلك بوضوح اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الوظيفة المزدوجة التي تقوم بها الارض كعنصر انتاجي في الزراعـة . وهاتان الوظيفتان هما : (١) توفير المجال السطحي للانتاج الزراعي و (٢) اعتبار الارض بمثابة مستودع لكل العناصر الضرورية لنمو وتكاثر النباتات والحيوانات .

فمن حيث الوظيفة الاولى فان كل فعل انتاجي يحتاج الى مجال سطحي للقيام به • ويعتبر من الوظائف الأولى والرئيسية للارض هو توفيرها المجال السطحي للمزرعة او للمصنع • الا ان الزراعة تتطلب مجالا سطحيا أكبر من المجال السطحي الذي تحتاج اليه العمليات الصناعية لاية صناعة كانت • وهذا ما جعل المساحات المخصصة للزراعة حتى في البلدان المتقدمة جدا في الصناعة كأنكلترة تشكل الجزء الاكبر من مساحة البلاد العامة • ففي سنة ١٩٣٧ كان أكثر من (٨٢٪) من مساحة انكلترة البالغة (٥٨٣٤٠) ميل مربع مستغل في الزراعة ، بالرغم ان عدد افراد العوائل التي كانت تشتغل آنذاك في الزراعة أقل من (١٠٪) من مجموع السكان•

أما الوظيفة الثانية للارض في الزراعة فهي عملها كمستودع للقوى الطبيعية ـ الفيزيائية والكيمياوية والبيولوجية ـ التي تشكل المصادر التي يقوم عليها نمو النباتات وتربية الحيوانات • والزراعة هي الصناعة الوحيدة في اعتمادها الرئيسي على مثل هذه القوى الطبيعية ، وذلك لان معظم العمليات الزراعية هي عمليات تربية ونمو ولا يوجد بين محاصيل الزراعة ما يصنع او يعمل باليد • وهذا يشرح لنا الاهتمام الزائد الذي يبديه المزارعون والحكومات نحو المحافظة على خصوبة التربة التي هي في نظرهم الظاهرة العملية لمصدر النمو • وخصوبة التربة تشمل العوامل المناخية والجيولوجية والعوامل الطبيعية الاخرى التي تحدد مدى استعمال الارض لانتاج المحاصيل او لتربية الحيوانات •

خصائص الارض كعنصر انتاجي :

الارض كعنصر انتاجي لها ثلاث خصائص ذات أهمية كبيرة لرجل الاقتصاد وللمزارع • أولهما : ان الارض تخضع لقانون الغلة المتناقصة الذي سنشرحه بالتفصيل فيما بعد ، ثانيهما : ان الارض محدودة الكمية

سواءا بالنسبة لكل قطر أو بالنسبة للعالم بأجمعه ، كما ان نسبة ما هو صالح منها للزراعة محدود نسبيا • فقد قدر ان ما هو صالح للزراعة لا يتجاوز (١١٪) من مجموع مساحة العالم ، وبالنسبة للمزارعين لا تعتبر الارض محدودة في مقدارها فحسب بل انها العنصر الانتاجي الوحيد الذي يمتاز بثبات عرضه في مختلف الاغراض العملية • وهذا يصح بصورة خاصة بالنسبة للمزارعين في البلدان المكتضة بالسكان كأنكلترة وهولندة ومصر واليابان والصين، وقد عالج مالثس (Malthus) نسبة السكان للارض في نظريته عن السكان التي سنبحثها فيما بعد •• وثالثهما : ان الارض تمتاز باتساع مدى الاختلاف والتدرج في نوعيتها من حيث الخصوبة والموقع والطقس والطوبوغرافية •• الخ ••

ان استعمال واستغلال الاراضى المختلفة في الخصوبة او في الموقع يجرنا الى مفهوم اقتصادي مهم هو مفهوم الريع الاقتصادي (Economic Rent) كما يجرنا الى بحث مفهوم الحد الزراعي (Margin of Cultivation)

الريع الاقتصادى والحد الزراعى :

يقصد بالريع عادة بدلات الاجارة والدفعات الدورية التي تدفع للمالك لقاء السماح للغير باستعمال ارضه او مزرعته او بيته • ولكن الريع الاقتصادى له مفهوم يختلف عن ذلك • فقد عرفه الاقتصادى الانكليزي ريكاردو (Ricardo) وهو أول اقتصادي عرف الريع بأنه « ذلك الجزء من الدخل الزراعي الذي يدفع لاستغلال قوى التربة الاصلية وغير القابلة للنفاد » •

ومن الخصائص الرئيسية لهذا النوع من الريع انه تفاضلي (Differential) قائم على التفاوت في خصوبة الارض ، ويحصل عليه بعض المحظوضين من ملاكي الاراضى الجيدة كنتيجة لسوء توزيع موارد الطبيعة•

والريع في نظر ريكاردو لا يظهر الا عندما يزداد السكان ويضطرون الى زراعة الاراضى الاقل خصبا أو الاردأ موقعا • فهو يتولد اذن من ضرورة ملحة هى قلة الاراضى الجيدة ، والاضطرار بسبب ضغط السكان الى زراعة الاراضى الفقيرة نسبيا بخصوبتها او بموقعها والتي يظهر فيها مفعول تناقص الغلة بصورة سريعة ، وتكون تكاليف انتاجها عالية • ولما كانت اسعار المحاصيل تتحدد في نظر ريكاردو بمقدار العمل المبذول في اسوأ الظروف (أي بتكاليف الانتاج في الاراضى الاقل خصبا أو الاردأ موقعا) لذلك تميل أسعار المنتجات الزراعية للارتفاع على مر الزمن وكلما ارتفعت الاسعار ازداد ريع الاراضى الجيدة بدرجة اكبر •

ويمكن توضيح مفهوم الريع الاقتصادي لدى ريكاردو بالمثال الفرضى الآتي :ـ لنفرض ان ثلاثة مزارعين (أ ، ب ، جـ) ذوي قابليات ادارية زراعية متشابهة ، ولديهم نفس الكميات من العناصر الانتاجية اللازمة لكل دونم أو فدان من الارض (كالعمل ورأس المال) لانتاج القمح في مزارعهم • وبسبب اختلاف خصوبة اراضيهم فان (أ) يحصل على ناتج قدره (٣٠٠) كغم لكل دونم و (ب) على ناتج قدره (٢٠٠) كغم لكل دونم و (جـ) على ناتج (١٥٠) كغم لكل دونم • وهذا يعني ان (أ) يمتاز على (ب ، جـ) في انتاج القمح وان (ب) يمتاز على (جـ) في هذا الصدد أيضا • وهذه الفروقات في الانتاج قد حصلت بسبب اختلاف القوة الانتاجية للارض وليست بسبب اختلاف كمية ونوعية العمل المبذول في العملية الانتاجية حيث افترضنا ان هؤلاء المزارعين متشابهين في هذه الناحية • وهذه الميزة في الناتج هي الاساس الذى يقوم عليه الريع الاقتصادي • فالريع اذن هو هبة طبيعية لا دخل للمالك فيه لانه غير قائم على العمل • وان صاحب الارض الاكثر خصبا (أ) يحصل على ريع اكبر من الريع الذي يحصل عليه (ب) بمقدار (١٠٠) كغم قمح للدونم ،

أما بالنسبة للمزارع (جـ) فان (أ) يحصل على ريع مقداره (١٥٠) كغم للدونم الواحـــد • ويحصل المزارع (ب) على ريع قدره (٥٠) كغم بالنسبة للمزارع (جـ) الذي لا يحصل على أي ريـع لان ايراده يقتصر على تغطية تكاليف انتاجه فقط بسبب رداءة نوعية ارضه وكثرة التكاليف اللازمـة لزراعتها • وعلى هـــذا الاساس يمكن تسمية المزارع (جـ) بالمنتج الحدي (Marginal producer) لانه ينتج عـلى الحـــد الزراعي أي في الصنف الاخير من الاراضى الزراعية •

يتضح لنا من عرضنا اعلاه ان الريع الاقتصادي يعتمد على (١) زيادة ناتج قطعة من الارض على انتاج قطعة اخرى و (٢) على قيمة هذه الزيادة في الناتج ، وهذه القيمة تعتمد على سعر المحصول في السوق • وعلى هذا فانه اذا ارتفعت اسعار القمح فأنالريع الاقتصاديسيرتفع بالنسبةللمزارعين (أ ، ب) • واذا مـا استمرت اسعار القمح بالارتفاع فقد يغري هـــذا الارتفاع مالكي الاراضى الاقل جودة من أراضى (جـ) على زراعة القمح • ولنفرض ان المزارع (د) هو أحـــد هؤلاء المزارعين اللذين لم يزرعوا القمح من قبل لان تكاليف انتاجـــه في أراضيهم كانت أعـلى من الاسعار السائدة في السوق • ففي هذه الحالة يصبح (د) هو المنتج الحدى ويقفز (جـ) من مرتبة المنتج الحـدي الى مرتبة المنتج بريع اقتصادي مساو الى قيمة زيادة ناتج ارضه على ناتج ارض المنتج الحدي (د) • وهذا يعني ان ريع الارض لا أثر له في ارتفاع الاسعار ، ولكن ارتفاع الاسعار هو السبب فيظهور الريع، وارتفاع الاسعار ناجم عن زيادة السكان واضطرار الناس الى زراعة الاراضى الاقل جودة والتي يكلف الانتاج فيها أكثر مما يكلفه الانتاج على الاراضى الاكثر خصبا التى كانت تزرع سابقا •

ومما تجدر ملاحظته ان نظرية ريكاردو في الريع عرضت الى الخطر حق الملـكية في الارض الزراعية ، حيث أبانت ان دخل المـالك (الذي

يحصل عليه بصورة ريع) غـــير قائم على العمل وانه مخالف للمصلحـة الاجتماعية ، وبما ان الريع ينشأ بسبب عوامل طبيعية (اختلاف خصوبـة الارض) واخرى اجتماعية (زيادة السكان واضطرار الناس الى زراعـة الاراضي الاقل خصبا أو الابعد موقعا) ولما كان لا دخل للمالك في كليهما ، لذلك فقد اقترح بعض الاقتصاديين اللذين جاؤا بعـــد ريكاردو وخاصة هنري جورج بأن يستولى المجتمع على الريع بالضريبة العقارية • فهو قد نشأ بفضل المجتمع فمن العدل ان يجنيه المجتمع • واقترح آخـرون بان تؤمم الارض ووسائل الانتاج الاخرى وتصبح ملكا للامة • وسنبحث هذا مع النظريات المتعلقة بملكية الارض فيما بعد •

يتضح لنا مما تقدم ان الريع الاقتصادى على نوعين (١) ريع الخصوبة و (٢) ريع الموقع • وريع الخصوبة ينشأ بسبب ميزة ارض معينة عـــلى اخرى في الجودة والخصوبة ، وهو ريع ينسب الى الطبيعـــة • اما ريع الموقع فينشأ بسبب اتساع العمران أو بسبب قرب الاراضى مـــن مراكز الاسواق والمدن ، حيث أن الاراضى البعيدة عن مراكز المستهلكين تكون تكاليف نقل محاصيلها الى هذه المراكز كبيرة أو ان النقل قـد يكون أمرا صعبا بسبب وعورة الطرق أو عدم وجود وسائل نقل ملائمة • وفي كلتا الحالتين تكون الاراضى البعيدة عن الاسواق حتى ولو كانت اراضى خصبة جدا غير مرغوب فيها وبالتالى يكون ريعها قليلا او معدوما • من هذا يظهر ان الاراضـى الاكثر خصوبة ليست دائما هي التي يفضلها المزارعون في الاستغلال ، بل قد يفضلون عليها أراضى أقل خصوبة ولـكنها افضل من حيث الموقع •

الحـــد الزراعى : (The Margin of Cultivation)

ان الاختلافات الموجودة في الاراضى من حيث جودتها وخصوبتها أو من حيث موقعها تجعل من الممكن نظريا ان نقسم الاراضى الزراعيـة الى

ثلاثة أصناف :ـ

أ ـ الاراضى الحدية (Marginal Land) ، وهى الاراضى التى تكون قيمة الناتج من حاصلاتها مساوية تقريبا لتكاليف انتاج تلك الحاصلات، أي تكاليف العمل ورأس المال المبذول في العمليات الزراعية مع ربح عادي للمزارع •

ب ـ الاراضى فوق الحدية (Super - marginal land) ، هي الاراضى التي تفوق قيمة انتاجها التكاليف التي استوجبها ذلك الانتاج • أي ان صاحب هذه الارض يستطيع تغطية جميع تكاليف الانتاج مع ربح اضافي يزيد على الربح العادي الذى يحصل عليه مستغل الارض الحدية • والاراضي فوق الحدية هي الاراضي الوحيدة التي يتمتع صاحبها بالريع الاقتصادى •

جـ ـ الاراضي تحت الحدية (Sub-marginal land) ، وهي الاراضي التي تكون تكاليف الانتاج فيها أكبر من قيمة المحاصيل المنتجة •

ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا التصنيف بالنسبة لأية قطعة من الارض لا يمكن اعتباره ثابتا (static) ، فهو ثابت ضمن ظروف اقتصادية معينة • اما اذا تغيرت تلك الظروف تغير هذا التصنيف تبعا لذلك • فالاراضي تحت الحدية قد تصبح حدية ، والحدية قد تصبح فوق الحدية ، فيما اذا ارتفعت اسعار المنتجات الزراعية أو انخفضت تكاليف انتاجها •

نستنتج مما تقدم ان الظروف الاقتصادية هي التي تحدد بالدرجة الاولى نوع الاستغلال وكثافته ومداه • اما الظروف الطبيعية فتأتي بالدرجة الثانية • فلا يمكن أن نتوقع من المزارع أن يتوسع فى الاستغلال افقيا أو رأسيا اذا لم يستطع الحصول على ما يسد تكاليف الانتاج مع فائض مناسب من الربح •

٢ - رأس المـــال

لا يقصد برأس المال مقدار النقود المتوفرة لدى الاشخاص أو المؤسسات فحسب بل ان رأس المال كعنصر في الانتاج يراد به جميع الاموال والسلع المنتجة التي تستخدم في انتاج اموال وسلع اخرى • وهذا يعني ان الارض والابنية والمصانع والمكائن وحتى فأس الفلاح ومحراثه ومطرقة الحـــداد ومنشار النجار وما أشبه كلها تدخل ضمن مفهـــوم رأس المـال • الا ان الارض كما أسلفنا يمكن أن تستثنى من مفهوم سلع رأس المال ، على اساس ان سلع رأس المال يصنعها الانسان ويستطيع زيادة الكمية المصنوعة منهـــا بسهولة ، في حين ان الارض هي هبة الطبيعة وهي محدودة المقـدار • اما النقود فهي رمز رأس المال وليست هي بالضرورة رأس المال • مثال ذلك ان رأس مال المزارع غالبا ما يعبر عنه بالدنانير والدراهم ، ولكن رأس المـال المزرعي الحقيقي في وقت معين يتألف من معدات الانتاج ، أي من المزرعة ومبانيها ومكائنها وآلاتها وحيواناتها ومحاصيلها والمواد الاخـرى وكذلك النقد الموجود لدى المزارع •

وفي الدراسات الاقتصادية تستعمل عدة عبارات للدلالة على مفهـوم رأس المال ، فتستعمل عبارة سلع رأسمالية (Capital goods) أو عبارة سلع الانتـــاج (Production goods) أو سلع الاستثمار (Investment goods) في معنى واحد تقريبا ، حيث تشمـل جميعها الادوات والآلات والاجهـزة والمباني والمنشآت والمواد الاولية التي تستخدم في العملية الانتاجية • ومثـل هذا التعريف لرأس المال ضروري ومهم جـدا عند التكلم عن اقتصاديات الانتاج • اما عند التكلم عن تمويل الانتاج الزراعي أو المالية الزراعية فمن الملائم عندئذ استعمال المفهوم الشائع لرأس المال على اساس انه يتكون من النقود (الدنانير) اللازمة لشراء أو استئجار مزرعة أو لشـراء حيوانات ومعدات مزرعية ، أو لدفع الاجور والمصاريف الاخرى •

تصنيف رأس المال الزراعى :

لقد جرت عادة الاقتصاديين على تقسيم رأس المالأو السلع الرأسمالية الى صنفين رئيسيين هما :

(١) رأس المال الثابت (Fixed (or permanent) Capital)

وهذا يشمل السلع الرأسمالية كالمباني والمكائن وغير ذلك من المعدات التي تمتاز بدوامها النسبي وامكانية استعمالها عدة مرات فى العمليات الانتاجية دون أن يعتريها التلف أو التلاشى بسرعة • فرأس المال الثابت هنا لا يقصد به الثبات والاستقرار فى المكان وانما يراد به دوامه النسبي في العملية الانتاجية •

(٢) رأس المال المتداول (Circulating (or working) Capital)

والسلع الرأسمالية التي تدخل في هذا الصنف تشمل تلك التي تتلاشى بعد استعمالها لمرة واحدة في العملية الانتاجية ومثالها البذور المعدة للزراعة وعلف الحيوانات والنقود اللازمة لدفع الاجور •

وثمة صور أخرى لرأس المال المزرعي ليس من السهل تقرير وضعها تحت أي من الصنفين آنفي الذكر ، وبصورة خاصة حيوانات المزرعة • حيث ان البعض من هذه الحيوانات يستعمل للتكثير (breeding) أو لانتاج المنتجات الحيوانية كالحليب والبيض والصوف • فمثل هذه الحيوانات التي تبقى مدة طويلة نسبيا في الزراعة يمكن وضعها ضمن رأس المال الثابت ، بينما يمكن وضع الحيوانات الاخرى التي تعد للبيع فى الاسواق تحت صنف رأس المال المتداول •

ويمكن التغلب على مثل هذه الصعوبة فى تصنيف مواد الرأسمال المزرعي عن طريق تبني تصنيف آخر أكثر واقعية للسلع الرأسمالية المستخدمة فى الزراعة ، وذلك بتصنيفها الى ثلاث مجموعات هي (١) المعدات و (٢) المحاصيل والحيوانات و (٣) التجهيزات والمواد الاولية •

اولا : المعدات (Equipment)

وتشمل تلك السلع الرأسمالية الثابتة نسبيا والتي تساعد العمل المزرعي في العملية الانتاجية • وهذه المعدات يمكن بدورها أن تصنف الى صنفين :ـ

أ ـ المعدات الثابتة فى مكانها (immovable) :

ومثالها المباني والأسيجة والمبازل والمساقي والطرق وما أشبه •

ب ـ المعدات القابلة للحركة (movable) :

ومثالها الآلات والادوات والمكائن الزراعية والمعدات الاخرى التي تستخدم في الانتاج الزراعي والتي تمتاز بدوامها النسبي في عملية الانتاج مع امكانية نقلها من مكان لآخر •

ووظيفة مثل هذه المعدات تنصب في مساعدة العمل المزرعي بزيادة كفاءته وانتاجيته • فعن طريق هذه المعدات يمكن : (١) استخدام الارض واستغلالها بصورة أفضل ، فوجود المبازل (المصارف) مثلا فى المزرعة يساعد على زيادة انتاجية الارض، (٢) زيادة الانتاج الزراعي بتمكين العاملين في الزراعة القيام بالعمليات الانتاجية المختلفة فى الوقت المناسب وبسرعة وسهولة فائقة وهذا ما يحدث عند استخدام مكائن الحراثة والحصاد و (٣) المحافظة على المحاصيل الزراعية وصيانتها من التلف ومثال ذلك المباني المقامة فى المزرعة لغرض خزن المحاصيل الزراعية أو الاسطبلات المعدة كملجأ للحيوانات و (٤) تقليل اعباء ومشاق العمل المزرعي ، كما يحدث عند استخدام المكائن والآلات الحديثة •

وعند تقييم انتاجية رأس المال المستثمر فى المعدات المزرعية ينبغي ان نأخذ بنظر الاعتبار نفقات هذه المعدات التي تشمل (بالاضافة الى قيمة الشراء) الاستهلاك أو الاندثار وتكاليف التصليح والتجديد ، كما ينبغي أن

نأخذ بنظر الاعتبار الطبيعة الموسمية للعمليات الزراعية التي تحدد امكانية استعمال انواع عديدة من المكائن والمعدات الغالية الثمن لفترة محدودة خلال السنة كلها ، فمكائن الحراثة والحصاد قد تبقى لمدة طويلة خلال السنة عاطلة عن العمل وهذا يعني بقاء جزء من رأس المال المستثمر عاطل دون استغلال • ولذلك ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون استثمار رؤوس اموال في مثل هذه المعدات وفي مزارع صغيرة نسبيا ليس باستطاعتها استغلال هذه المعدات بدرجة كافية بحيث تغطي المنافع المتأتية منها التكاليف المترتبة على وجودها في المزرعة •

ثانيا ـ الحيوانات والمحاصيل :

وهذا النوع من رأس المال المزرعي يختلف عن النوعين الآخرين بكونه يشمل اشياء حية • ويمكن تقسيم هذا النوع من رأس المال بالنسبة للوظيفة التي يؤديها الى ثلاثة أقسام هي :ـ

(١) رأس المال المزرعي المعد للعمل (Work-stock) ويقتصر هذا النوع على الحيوانات ومثالها الحيوانات المعدة للجر ولحمل الاثقال، كالحمير والخيل والثيران •

(٢) رأس المال المزرعي المنتج (Productive Stock)، وهذه تشمل (أ) الحيوانات المعدة للتكثير (للتوليد Breeding) ، ومثالها النعاج المعدة لانتاج الحملان ، (ب) الحيوانات المعدة لانتاج منتجات زراعية معينة كالبيض والحليب والصوف وما أشبه ، (ج) المحاصيل الدائمية التي يستمر انتاجها لعدة سنوات ، ومثالها الجت والبرسيم واشجار الفاكهة وغيرها •

(٣) رأس المال المزرعي الجاهز (Stock in Process) ، ويشمل جميع المحاصيل السنوية والحيوانات المعدة للتسويق •

وتختلف هذه الانواع من رأس المال المزرعي المتمثلة بالحيوانات

والمحاصيل عن النوع الاول الذى يشمل المعدات غير الحية (inanimate) بناحيتين هما : (١) ان المعدات غير الحية تقل قيمتها بمرور الزمن بسبب الاندثار (Depreciation) ، بينما نجد معظم انواع رأس المال المزرعي المتمثل بالحيوانات والمحاصيل تتعاظم قيمته (appreciation) بمرور الزمن • فالعجل الصغير تزداد قيمته كلما تقدم به الزمن وعظم وزنه وحجمه ، وكذلك الحال في البستان الجديدة حيث تعظم قيمتها كلما تقدم بها الزمن وكبرت الاشجار الصغيرة وزادت غلتها • (٢) هذا بالاضافة الى انه يمكن التخلص من الحيوانات بالبيع أو الذبح حالما تظهر بوادر التدهور فى انتاجها أو عملها • وبالرغم من هذه المزايا التي يختص بها النوع الحي من رأس المال فأن المخاطر التي تكتنفه هي أكثر من المخاطر التي يتعرض لها رأس المال غير الحي • وهذه المخاطر تشمل الامراض والاوبئة التي قد تصيب الحيوانات والمحاصيل وتفتك بها •

ثالثا ـ التجهيزات والمتطلبات المزرعية (Requisites)

وهذه تشمل السلع الرأسمالية التي تصنف عادة تحت مفهوم رأس المال المتداول ـ أي الاشياء التي تستهلك فى العملية الانتاجية الواحدة كالعلف والاسمدة والوقود للمكائن وما اشبه •

٣ ـ العمل

يعتبر العمل أهم العناصر الانتاجية ولولاه لما أمكن التغلب على الطبيعة واستغلال مواردها وخلق رأس المال من هذه الموارد • والعمل الانساني المنتج هو كل جهد انساني مبذول فى خلق سلع اقتصادية أو خدمات اقتصادية تشبع حاجات ورغبات الناس • وتتوقف كفاءة المجهود الانساني على نوع العمل وكميته ، وعلى نوع وكمية الموارد الاقتصادية الاخرى •

ولقد كان الاقتصاديون الاوائل (الفيزيوقراط أو الطبيعيون) لا يعترفون الا بنوع واحد من العمل وهو العمل الزراعي الذي كان يعتبر

العمل المنتج الوحيد لانه يدر ناتجا صافيا ، أى ينتج سلعا واموالا جديدة تفوق الاموال والنفقات التي صرفت في انتاجها • اما الاعمال الاخرى ، فقد كانت في نظر هؤلاء الاقتصاديين غير منتجة لانها لا تدر ربحا صافيا • ولقد أثبت الاقتصاديون الذين جاؤا بعد الفيزيوقراط خطأ هذا الرأي وتوسعوا في مفهوم الانتاجية • فكل عمل مهما كان نوعه يعتبر عملا منتجا اذ كان يؤدي الى خلق منفعة في الشيء وسواءا العمل عملا فكريا أم جسمانيا ، ماهرا أم غير ماهر ، وسواءا طبق بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى خلق السلع التي تشبع الحاجات الانسانية ، فأنه يعتبر عملا منتجا حيث ان العمل هو كل جهد بشري يساعد على خلق السلع والخدمات الاقتصادية •

ومهما كان نوع العمل فأنه لا يمكن فصله عن الشخصية الانسانية • ان عدد السكان ونوعيته هو الذى يقرر كمية ونوعية القوة العاملة المنتجة للامة • فالقوى الجسمانية (Physical Powers) والنشاط العقلي (Mental energy) والخصال الخلقية (Moral traits) ، وبصورة خاصة مجموعة الافكار المكتسبة ، هي التي تعطي للسكان المنزلة العليا أو الدنيا في سلم الحضارة الاقتصادية • ومما له الاهمية القصوى في تحقيق الرفاهية العامة للشعب هو الكفاءة الاقتصادية لابناءه (من الرجال والنساء) ، فكل ما يساعد على تحسين الكفاءة الانتاجية للعامل الانساني فى الانتاج يؤدي بصورة مباشرة الى تحسين كمية ونوعية انتاج الامة ، ومن هذا نستخلص ان الانسان هو من أهم العناصر الفعالة فى العملية الانتاجية •

عرض العمل : (Labor Supply)

عرض العمل هو خدمات العمل المهيأة للانتاج • ويتحدد عرض العمل بالعوامل الآتية :ـ

(١) حجم السكان ـ ويتوقف على حجم السكان عدد العمال القادرين على العمل •

(٢) ساعات العمل ـ اذ يمكن زيادة عرض العمل ، اذا ما اقتضت الحاجة لذلك ، بزيادة عدد الساعات من جهـود الانسان المبـذولة فى الانتاج •

(٣) كفاءة العمل ـ فكلما ازدادت كفاءة العمل استطاع عدد قليل من العمال ان يؤدي من الاعمال ما لا يستطيع على ادائه عدد مماثل لهم أو حتى عدد اكبر منهم •

(٤) قابلية السكان على الحركة والانتقال (Mobility) • وهـذا العامل يؤثر على عرض العمل في قطاع معين من القطاعات العامة فاذا كانت عادات السكان وتقاليدهم لا تشجع على انتقال الانسان من محيط الى آخـر سعيا وراء الكسب المادى ، فان هذا التقاعس قد يجعل عرض العمل كبيرا في بعض المناطق بينما يكون العرض قليلا في مناطق اخرى • وهذا ما نجده عادة فى الزراعة حيث تستبقى العادات والتقاليد كثيرا من القـادرين على العمل فى الزراعة بالرغم من قلة انتاجهم فيها ، بينما يزداد انتاجهم ويحصلوا على دخل أكبر فيما لو بذلوا مجهودهم فى ميدان آخر •

تقسيم العمل (Division of Labor):

لقد أصبح العمل فى الانتاج العصري على درجة عالية من التخصص، وتخصص العمل ساعد على زيادة الكفاءة الانتاجية بدرجة بالغة القـدر • ولقد كان آدم سمث أول من أكد على أهمية تقسيم العمل وجعله الوسيلة الاساسية لزيادة الانتاج وذلك فى كتابه (ثروة الامم Wealth of Nations) الذى نشره فى عام ١٧٧٦ ، ومن الامثلة المشهورة التي أوردها آدم سمث لبيان أهمية تقسيم العمل فى زيادة الانتاج هـو المثـل الخاص بصناعـة الدبابيس • حيث لاحظ ان عشرة عمال يستطيعون أن يصنعوا (٤٨) الف دبوس فى اليوم الواحد اذا قسموا العمل بينهم بحيث ان كل واحد منهم يقوم بعمل جزء معين من الدبوس • فى حين ان أي فرد منهم قد لا يستطيع

أن يصنع بمفرده اكثر من عشرين دبوسا فى اليوم • وهذه النسبة الفائقة في زيادة الانتاج ترجع الى عوامل عديدة وهذه العوامل تعتبر بدورها من فوائد تقسيم العمل وهي :ـ

(١) تطوير مهارة العامل ـ فكلما قام شخص معين بأداء عمل معين لفترة طويلة كلما ازداد خبرة في اداء ذلك العمل • فبعض العمال يقومون بأداء حركة معينة من (٢٠) الف الى (٣٠) الف مرة فى اليوم الواحد ، وهذا التكرار فى اداء عمل معين يزيد العامل مرانا ومهارة ويجعله يقوم بالعمل بدقة واتقان أكبر وبجهد أقل من ذى قبل •

(٢) الاقتصاد فى الوقت ـ ان الاستمرار بأداء واجب معين أو بأداء عمليات محدودة معينة يزيد قابلية العامل على اداء واجبه بسرعة اكبر وبذلك يصبح ممكنا استغلال الوقت بصورة اقتصادية أفضل • فالعامل الذى يتغير الواجب الذى يؤديه من وقت لآخر يحتاج الى بعض الوقت لكي يؤهل نشاطه الفكرى والعضلي للعمل الجديد • ولذلك فأن تقسيم العمل بتقليله هذه التغييرات فى واجبات العمال يؤدى الى الاقتصاد فى الوقت بدرجة كبيرة •

(٣) ان تقسيم العمل يفتح مجالات العمل امام عدد كبير من العمال من مختلف الكفاءات والمؤهلات ـ فلا تتطلب جميع العمليات الصناعية الى عمال ماهرين ، بل هناك من العمليات ما يمكن ادائها بواسطة عمال غير ماهرين أو عمال ذوى ذكاء متوسط ، أو عمال ذوى عضلات قوية لحمل الاثقال •• والخ •• فالادارة العلمية العصرية تعتمد فى الحصول على كفائة اكبر فى الانتاج عن طريق توزيع العمال على العمليات الانتاجية المختلفة حسب مؤهلاتهم الفكرية والجسمانية وكذلك مدة الخبرة والمران المكتسب •

(٤) يساعد تقسيم العمل على ظهور الاختراعات واستخدام الآلات

والمكائن وحلولها محل العمل اليدوي • ذلك أن تبسيط العمليات الصناعية وتجزئتها كشف للناس امكانيات الطرق المحسنة التي فتحت المجال امام اختراعات المكائن ، والتي أدت فى المدى الطويل الى توفيرات اقتصادية كبيرة فى اداء العملية لانتاجية •

وقد سبق أن بينا ان امكانيات تقسيم العمل فى الزراعة محدودة جدا ، ولذلك فأن التخصص بالواجبات والاعمال لا يمكن الاستفادة منه فى الزراعة ، حيث ان العمليات الزراعية ليست عمليات مستمرة طول اليوم أو طول الموسم أو العام ، كما هو الحال فى العمليات الصناعية • وانما هي عمليات متقطعة بسبب تنوع المزروعات فى نفس المزرعة الواحدة وموسمية العمل الزراعي وعدم دوامه النسبي ، وكل هذه تجعل من الصعب على العامل الزراعي أن يركز جهوده فى عمل معين • ولذلك فأننا حين نتكلم عن التخصص فى الزراعة انما نقصد به التخصص بالمناطق وليس التخصص بالواجبات والاعمال •

الارض والسكان (نظرية مالثس) :

ومما له علاقة مباشرة بدراستنا لعنصر العمل هو دراسة السكان الذى تتوقف عليه كمية العمل ونوعيته • ودراسة السكان تجرنا الى نظرية مالثس (Malthus) فى السكان وهو أول اقتصادى بحث موضوع السكان بحثا مستفيضا فى كتاب نشره فى عام ١٧٩٨ تحت عنوان :

"An Essay on the Principle of Population"

وقد اعتمد مالثس فى بحث نظريته عن السكان وعلاقة السكان بالارض الزراعية اعتمادا مباشرا على مبدأ تناقص الغلة الذى سبقت الاشارة اليه والذى سنبحثه بالتفصيل فيما بعد •

لقد أوضح مالثس فى كتابه بأن نمو السكان يعتمد على الزيادة فى المواد الغذائية اللازمة لحياة الجنس البشري ، ولكن السكان يتزايدون عادة

بنسبة أكبر من نسبة الزيادة فى المواد الغذائية ، فالجنس البشرى يتكاثر ويتزايد فى نظره بموجب متوالية هندسية : (١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢ ، ٦٤ ، ١٢٨ ، ٢٥٦) وهلم جرا ، بينما تتزايد المواد الغذائية بموجب متوالية عددية (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨) وهكذا دواليك • فالجنس البشرى والحالة هذه يتضاعف بنسبة اكبر من نسبة الزيادة فى الموارد المعيشية ، وذلك لأن الاراضي الزراعية غالبا ما تكون محـــدودة المساحة (ضمن أى قطر) ، كما ان القوة الانتاجية للارض محـــدودة بطبيعتها • فغلة الارض الزراعية لها حد مادي طبيعي يتقرر بالعناصر التي تحويها التربة ، كما أن للغلة حد اقتصادى يتحدد بالتكاليف المتزايدة عند الاستمرار فى استغلال الارض الى حد بعيد • وعلى هذا الاساس يستنتج مالثس بأن المجتمعات البشرية المتزايدة عددا سوف لا تجد امامها ما يكفيها لسد حاجاتها من المواد الضرورية للحياة الامر الذى يؤدي الى حـــدوث المجاعات والحروب والاوبئة والامراض وزيادة الوفيـات وانتشار الرذائل الاجتماعية والفقر والشقاء وغير ذلك من المساوىء التي يسميها بالعقبـات أو الضوابط الايجابية الزاجرة (Positive checks) التي تقلل من عـــدد السكان وتعيد التوازن بينه وبين الموارد المعيشية • ولأجل التخلص من هذه المآسي والعقبات يقترح مالثس بعض الوسائل التي تساعد المجتمعات البشرية على المحافظة على نوع من التوازن بين السكان والمواد المعيشية والتي يسميها بالعقبات الواقية أو الضوابط المانعة (Prventive checks) وهذه تشمل العمل على تقليل الولادات وعلى تأجيل الزواج بالنسبة للعزاب حتى يبلغوا السـن التي يستطيعون فيها تحمل مسؤولية الاسرة أو التخلي عن الزواج نهائيا اذا لم يحل ذلك اليوم ابدا ، كما انه يوصي بالامتناع عن أيـــة علاقة جنسية خارج الزواج وعن كل العلاقات غير الشرعية التي تتسبب عنها الولادات •

ونظرية مالثس هذه تعرضت لهجوم عنيف من جانب فلاسفة عصره

وخاصة من قبل أنصار كودون (Godwin) الفقيه الاقتصادى الاشتراكي المتفائل الذى كان ذا ثقة لا حد لها بمستقبل زاهر للمجتمعات البشرية حيث كان يعتقد ان ارتقاء العلم سيضاعف المنتجات بحيث ان نصف ساعة من العمل ستكون كافية لسد جميع الحاجات • فلقد كان انصار كودون لا يؤيدون نظرة مالثس المتشائمة فى الحياة وتنبوءه من أن الدنيا ستضيق بسكانها بسبب سريان مفعول تناقص الغلة فى انتاج المواد الغذائية • والواقع ان مالثس أساء تقدير التقدم العلمي والفني فى الزراعة والصناعة حيث امكن عن هذا الطريق الحد من مفعول قانون تناقص الغلة وتأخير سريانه الى حد كبير •

وحين كتب كارل ماركس كتابه (رأس المال Das Kapital) انتقد فيه مالثس نقدا لاذعا واستخف بآرائه • فكارل ماركس لا يعتقد بوجود قانون ثابت للسكان ، بل يعتقد بأن لكل عصر ولكل مجتمع قانون خاص به ، كما استنكر كارل ماركس آراء مالثس القائلة بأن الفقر والمشاق والرذائل الاجتماعية الاخرى ناجمة عن ميل الانسان الطبيعي لاستيلاد عدد من الاطفال يفوق العدد الذى يستطيع اعاشته او الاعتناء به • حيث ان هذه الامور ان هي الا من نتائج النظام الاقتصادى السائد فى المجتمع وان التخلص من هذه المساوىء منوط بتغيير النظام وتبديله بنظام آخر أكثر قابلية على اشباع حاجات السكان وهو النظام الاشتراكي • ومما يجدر ذكره ان فكرة مالثس بخصوص النظام الاشتراكي تتلخص فى ان هذا النظام يرفع عن كاهل الفرد مسؤوليته عن الاخطاء التي يرتكبها ، وفيه يميل الفرد الى الاكثار من النسل طالما يعتقد بأن الدولة ستؤمن له ولأولاده سبل العيش ، ولذلك فأن النظام الاشتراكي (فى نظره) سوف لا يحل المشكلة وانما سيزيد الطين بلة ويسد امام البشرية ابواب الخلاص •

ولعل أهم ما يؤخذ على نظرية مالثس هي التنبؤات التي استخلصها منها وليست المبادىء التي استند عليها • فلا يمكن ان ننكر بأن تكاثر الجنس البشرى يجري بطريق التضاعف وان هذا التكاثر لو ترك وحده بدون عقبة لما وجد حدا يقف عنده • كما لا سبيل الى نكران الحقيقة بأن زيادة المجتمعات الزراعية وحتى الصناعية محدودة بعوامل عديدة منها المكان والمادة الاولية واليد العاملة ورأس المال والادارة والتنظيم ، الا أن مالثس غالى كثيرا فى أثر هذه الحقائق فقلل من مقدرة الانسان المتزوج على السيطرة على النسل ، كما قلل من مقدرة الانسان على السيطرة على الطبيعة وزيادة الانتاج عن طريق تقدم العلوم والفنون والاختراعات والاكتشافات فى فنون الزراعة والصناعة ، فهو اذن استعمل قانون تناقص الغلة بشكل متطرف ، اى انه لم يستطع أن يرى بأن فى الانسان مقدرة هائلة على اطالة مرحلة تزايد الغلة وتأجيل مفعول تناقص الغلة عن طريق التقدم العلمي والفني •

ويؤخذ على نظرية مالثس ايضا انها ساعدت على وضع عذر سهل فى افواه الطبقة الحاكمة للتنصل من تبعية سوء توزيع الثروة وتدني مستوى معيشة الطبقات الفقيرة ، حيث ان مالثس حمل الطبيعة كل اللوم فى هذه المساوىء والمآسي ، بينما لم يقل شيئا عن مساوىء النظام الاقتصادى الذى كان يعيش فيه مجتمعه •

المراجـــع

(١) C.E. Bishop & W. D. Toussaint, Agricultural Economic Analysis; New York: John Willey & Sons, Inc. 1958.

(٢) Edger Thomas, An Introduction to Agricultural Economics (London : Thomas Nelson & Sons Ltd., 1950).

(٣) William Kiekhofer, Economic Principles: Problems and Policies. (New York : Appleton - Century Co. Inc. 1946).

(٤) Burnham P. Beckurth, The Economic Theory of a Socialist Economy.
(Stanford : Stanford University Press, 1948).

(٥) R. T. Ely and G.S. Wehrwein, Land Economics
(New York : The Macmillan Company, 1941).

(٦) Arthur Edward Burns, Alfred C. Neal, and D.S. Watson, Modern Economics.
Harcourt, Brace and Company, Inc. New York.

الفصل الخامس

دالة الانتاج وقانون الغلة المتناقصة

دالة الانتـاج (Production Function)

لقد سبق أن بينا ان الانتـاج لا يمكن أن يحصل ما لم يشترك فى العملية الانتاجية عناصر الانتاج كلها أو بعضها • فالسلع الزراعية يجري انتاجها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمـزج عنصرا أو أكثـر من عناصر الانتاج الثلاثة (العمل ورأس المال والادارة) مع الارض بنسب مختلفة • فاذا اجتمع عنصر واحد (كالعمل مثلا) مع الارض ولم يشترك معهما الا قدر ضئيل من رأس المال ، فأن الانتاج فى هذه الحالة يحصل ولكنه يكون ضئيلا كما وقد يكون رديئا من حيث النوعية • اما اذا اشترك عنصر رأس المال مع عنصري العمل والارض فان الانتاج سيكون أكبر وقد يكون أفضل نوعية • وتتوقف درجة التحسن في الكمية والنوعية على كمية ونوعية رأس المال المستغل في العملية الانتاجية • ولابد من مدير أو منظم لتسخير عناصر الانتاج المذكورة والتوفيق فيما بينها وتقرير نسبة المزج فى سبيل الحصول على أفضل انتاج بأقل كلفة • فالمنظم حين يبغي زيادة الانتاج لابد له من أن يعمل على زيادة عناصر الانتاج بنسب مختلفة حسب توفر الامكانيات والموارد لـديه •

وتطلق عبارة (دالة الانتاج) (Production Function) على العـلاقة بين الناتج (Output) وبين عناصر الانتاج الداخلة فى العمليـة الانتاجيـة (Inputs) • فدالة الانتاج تبين لنا الكمية المتوقعـة من محصول ما اذا استخدمنا في انتاجه مقادير معينة من عناصر الانتاج المتيسرة لدينـا • فهي توضح لنا كيف ان الناتج يتغير كلما غيرنا كمية ونوعية عناصر الانتاج •

وهذه العلاقة بين الناتج وعناصر الانتاج يمكن تحويلها الى علاقة رياضية (Mathematical Relationship) تصف الكيفية التي بواسطتها يعتمد انتاج كمية معينة من محصول ما على مقادير معينة من عناصر الانتاج المشتركة في العملية الانتاجية . فمثلا ، يستطيع أحد المزارعين ان يحصل على ناتج زنته (٥٠٠) كغم من الحنطة اذا أضاف الى التربة (٤٠) كيلوغرام من السماد الكيمياوي، ولكنه يستطيع أن يحصل على (٧٠٠) كغم من الحنطة اذا أضاف الى التربة (٨٠) كغم من السماد . فهاتين الكميتين من عنصر الانتاج (الاسمدة) وكذلك كميتي الناتج الحاصلة من تغير كمية عنصر الانتاج تبين لنا بأن الغلة يمكن أن تتغير بتغير كمية عناصر الانتاج .

ولابد للمنتج أن يأخذ بنظر الاعتبار الخواص الكيمياوية والطبيعية والبيولوجية لعناصر الانتاج لان هذه الخواص هي التي تقرر كمية ونوعية النواتج التي يمكن أن يحصل عليها من مزج نسب معينة من هذه العناصر. فهناك عدة امكانيات للحصول على نواتج مختلفة عن طريق مزج نسب مختلفة من العناصر الانتاجية ، وبعبارة اخرى ان ليس هناك دالة واحدة بل عدة دالات للانتاج. وليس من السهل للمنتج أن يعرف أو يكتشف كل هذه الانواع من الدالات ، وانما ذلك من واجب القائمين بالابحاث والتجارب الذين عليهم أن يكتشفوا تلك الدالات الانتاجية القابلة للتطبيق من الناحية الكيمياوية والفيزياوية والبيولوجية . وما على المنتج عندئذ الا أن يستفيد من نتائج هذه الابحاث واكتشافاتها ويتخذ القرارات السديدة بشأن اختيار أفضلها . وهنا تبرز الاعتبارات الاقتصادية حيث توجب على المنتج أن يختار الدالة التي تحقق له أعلى غلة ممكنة بأقل التكاليف ، أي الدالة التي تحقق أكبر ربح صاف من العملية الانتاجية .

وقرارات المنتجين بشأن اختيار الدالة المفضلة تتوقف على عدة مسائل

تتعلق بتأثيرات تغير الكميات المستعملة من عنصر انتاجي معين على كمية الحاصل (الناتج) • فلو رمزنا للمحصول المراد انتاجه بالحرف (Y_1) ولعنصر الانتاج المستخدم في انتاج المحصول بالحرف (X_1) واعتبرنا الحرف (f) للدلالة على عبارة (يعتمد على) ، عندئذ يمكن التعبير عن دالة الانتاج بالمعادلة الآتية :

$$Y_1 = f (X_1) \quad \ldots\ldots \quad (١)$$

وتفسر هذه المعادلة على أن الكمية الناتجة من الحاصل (Y_1) (تعتمد على) كمية عنصر الانتاج (X_1) المستخدم في العملية الانتاجية •

الا أن هذه المعادلة لا تبين لنا مقدار التغير الحاصل في الكمية المنتجة من (Y_1) عند تغير كمية العنصر (X_1) ولاجل معرفة ذلك لابد من توفر المعلومات عن نوعية وكمية عناصر الانتاج المستعملة لانتاج كميات معينة من المحاصيل • فاذا أرشدنا مزارعاً بأن القطن يمكن انتاجه بمزيج من التربة والبذور والاسمدة (سلفات الامونيوم) وكذلك المكائن والمعدات الزراعية والعمل ، فانه قد لا يستفيد من هذه المعلومات ما لم نزوده بمعلومات اضافية عن كيفية وزمن تطبيق هذه العناصر الانتاجية المختلفة • وحين نأخذ بنظر الاعتبار مسألة كمية الاسمدة اللازمة لانتاج قدر معين من حاصل القطن ، نفترض عادة بقاء العوامل الانتاجية الاخرى ثابتة دون أن تتغير خلال الفترة الانتاجية • وفي هذه الحالة يمكن التعبير عن الدالة الانتاجية بالمعادلة الآتية:

$$Y_1 = f (X_1 | X_2 , X_3 \ldots\ldots , X_n) \quad \ldots\ldots \quad (٢)$$

وهذه المعادلة الثانية تشير الى أن كمية الناتج من (Y_1) (القطن) تعتمد على كمية (X_1) (الاسمدة) مع ثبات كمية العناصر الاخرى ($X_2 , X_3 , \ldots X_n$) والتي يمكن أن تكون المساحة المزروعة والبذور والعمل وكمية الماء أو المطر ودرجة الحرارة وغير ذلك من العوامل المؤثرة على كمية الناتج •

وفي مثل هذه الحالة أيضا ـ أى حالة بقاء بقية العناصر الانتاجية ثابتة بدون تغير يصبح التغير في كمية الناتج من حاصل القطن معتمدا على التغير في كمية العنصر المتغير الوحيد (X_1) وهو السماد الكيمياوى .

ان التغير في كمية الناتج (Y_1) قد تحدث بكميات ثابتة كلما اضفنا مقدارا معينا من العنصر المتغير (X_1) وعندئذ يقال بأن العلاقة بين نسبة التغير في الناتج ونسبة التغير في العنصر المتغير هي علاقة ثابتة Constant Relationship وتكون الدالة الانتاجية الخاصة بها هي :

$$Y_1 = a + b X_1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٣)$$

فنقول مثلا أن باستطاعة المزارعين أن يزيدوا انتاجهم من القطن الزهر بمقدار كيلوغرام واحد لكل كيلوغرامين من السماد (سلفات الامونيوم الذى يحوى على ٢٠٪ نتروجين) ومثل هذه العلاقة ان وجدت فانها تصف لنا العلاقة الخطية Linear relationship وهي ($Y_1 = a + 0.5 X_1$) حيث يمثل لنا الحرف (a) كمية الحاصل من قطن الزهر في حالة عدم استخدام السماد الكيمياوى . ويمثل الرقم (0.5) بأن (Y_1) يمكن زيادته بمقدار النصف (0.5) لكل كيلوغرام واحد من السماد المضاف الى التربة .

فاذا فرضنا بأن (a) ـ التى هى كمية الحاصل من القطن بدون استعمال السماد ـ تساوى (٢٥٠)كغم من القطن الزهر ، فان دالة الانتاج في هذه الحالة تصبح مساوية الى ($Y_1 = 250 + 0.5 X_1$) وهذه العلاقة موضحة في الشكل رقم (١) أدناه :

في هذا الشكل نجد أن كمية السماد المستعملة مبينة على المحور الافقي ، أما كمية الناتج فهي مبينة على المحور العمودى . ان كمية الناتج تزداد بمقدار كيلوغرام واحد لكل كيلوغرامين من السماد . فالناتج من القطن ازداد بمقدار (٢٥٠) كغم باضافة (٥٠٠) كغم من السماد وانه

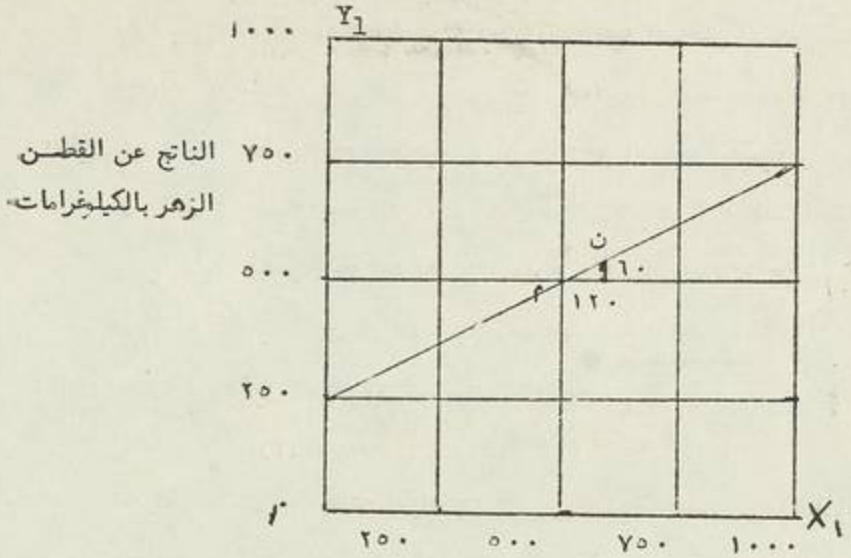

شكل رقم (١) يوضح الدالة الانتاجية الخطية لمتغير واحد

ازداد بمقدار (٥٠٠) كغم باضافة (١٠٠٠) كغم من السماد للدونم الواحد. ويمكن وضع هذه العلاقة الخطية بشكل جدول يبين مقدار ما نتوقعه من زيادة في محصول القطن باستخدام مقادير مختلفة من الاسمدة . وعلى هذا الاساس يمكن وضع دالة الانتاج الموضحة في الشكل رقم (١) بالجدول الآتي :

جـدول رقـم (١)

كمية الحاصل من القطن الناتجة من استعمال كميات مختلفة من السماد (علاقة خطية)

السماد (سلفات الامونيوم) (X_1) بالكيلوغرامات	كمية الحاصل من القطن الزهر بالكيلوغرامات للدونم الواحد
٠ صفر	٢٥٠
٢٥٠	٣٧٥
٥٠٠	٥٠٠
٧٥٠	٦٢٥
١٠٠٠	٧٥٠

ومما تجدر ملاحظته هو أنه بسبب تعرض الانتاج الزراعي لظروف وعوامل طبيعية كثيرة يصعب السيطرة عليها فان ما نتوقعه من زيادة في الانتاج بنتيجة استعمال كميات معينة من الاسمدة لا يمكن أن تكون ثابتة فمثلا في السنة التي يحصل فيها جفاف أو تقلب شديد في درجات الحرارة فان استجابة التربة للسماد في زيادة الانتاج تكون ضعيفة اذا ما قورنت بالسنين ذات الطقس الجيد الملائم •

الاشكال التى تتخذها دالة الانتاج :

تتخذ دالة الانتاج ثلاثة أشكال رئيسية :

أولا : دالة الانتاج ذات الارتباط المستقيم (العلاقة الخطية) : وبموجبها يزداد الانتاج بنفس المقدار كلما اضيفت جرعة جديدة ذات مقدار ثابت من عنصر الانتاج المتغير كما هو مبين بالشكل رقم (١) • وفي مثل هذه الحالة يقال ان هناك غلة ثابتة Conatant Returns من كل عنصر متغير في انتاج سلعة أو محصول معين • فدالة الانتاج المبينة بالشكل (١) هي خط مستقيم له نفس الانحدار من أول مداه الى آخره •

والانحدار (Slope) هو من المفاهيم البسيطة نسبيا ولكنها مهمة جدا في التحاليل الاقتصادية • ويمكن تعريف الانحدار بأنه التغير فى كمية الانتاج (Y_1) مقسوما على التغير في كمية عنصر الانتاج (X_1) ، أو انه المسافة العمودية مقسومة على المسافة الافقية • وفي استعمالنا للانحدار في بحثنا هذا سنستخدم الحرف الاغريقي (Δ) للدلالة على معنى (التغير) •• فمثلا في الشكل (١) عند التحرك من النقطة (م) الى النقطة (ن) فان التغير في Y_1 (ΔY_1) هو (٦٠) ، والتغير في X_1 (ΔX_1) هو (١٢٠) • أى ان انحدار دالة الانتاج بين النقطتين م ، ن هو $\frac{٦٠}{١٢٠}$ أو $\frac{١}{٢}$ • ولما كانت دالة الانتاج في هذه الحالة خطاً مستقيما فان الانحدار يكون ($\frac{١}{٢}$) في أية نقطة على المنحني (الخط) وهذا يشير بطبيعة الحال الى أن (Y_1) يزداد

بوحدة واحدة كلما ازداد (X_1) بمقدار وحدتين •

ثانيا ـ دالة الانتاج ذات الارتباط غير المستقيم (الايجابي) :

وبموجب هذا النوع من الارتباط نجد أن كل وحدة اضافية من عنصر الانتاج ينتج عنها زيادة في الناتج تفوق الزيادة التي أحدثتها الوحدة السابقة • وفي مثل هذه الحالة نقول أن هناك غلة متزايدة Increasing Returns من كل جرعة أو وحدة اضافية من وحدات عنصر الانتاج المتغير • وباستخدام مفهوم (الانحدار) ، فان المنحني في الشكل (٢) يوضح حالة الغلة المتزايدة • فكلما اضيفت وحدات جديدة من عنصر الانتاج ، فان مقدار الزيادة أو التغير الايجابي في الناتج (Y_1) تكون أكبر نسبيا• وهكذا نجد ان انحدار المنحني يزداد عمقا كلما اضفنا وحدات جديدة من عنصر الانتاج ، فقد ازداد الانحداد من (½) الى ٢/٢ أي واحد صحيح كما هو مبين في الشكل رقم (٢) •

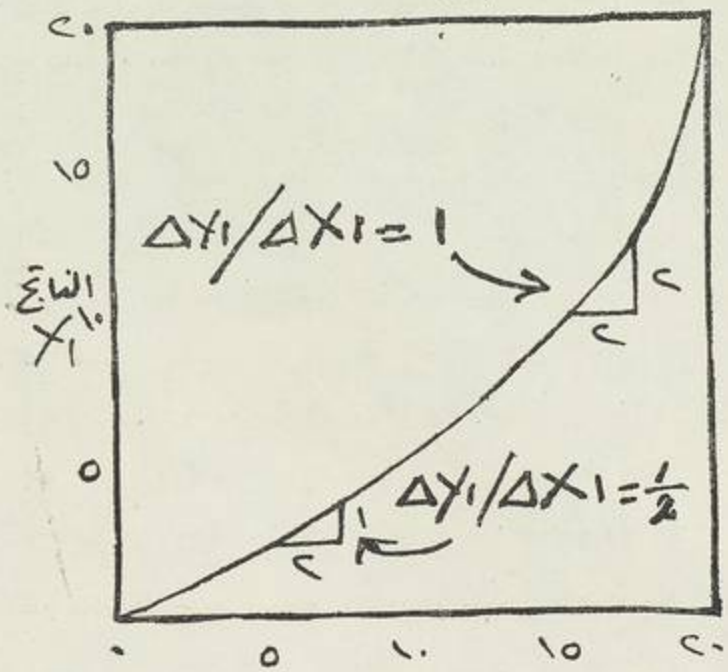

شكل رقم (٢) يمثل حالة تزايد الغلة

ان مثل هذه العلاقة ذات الغلة المتزايدة لا تحدث كثيرا في الزراعة وان وجدت في الزراعة فأنها تحدث في بداية الانتاج ، حيث تزداد كمية الانتاج في البداية بنسبة أكبر كلما اضيفت وحدات جديدة من العنصر المتغير الى أن تأتي اللحظة التي يكون بعدها الارتباط سالبا حيث تنقص كمية الناتج التي تضيفهاالوحدات الجديدة من عنصر الانتاج المتغير •

ثالثا ـ دالة الانتاج ذات الارتباط غير المستقيم (السلبي) :

وبموجب هذا النوع تكون الزيادة الحاصلة في الناتج من اضافة وحدة جديدة من عنصر الانتاج أقل من الزيادة التى أحدثتها سابقتها • وهذه العلاقة أو هذا النوع من الارتباط السلبي موضح في الشكل رقم (٣) حيث نجد أن الانحدار في المنحني يصبح أقل نسبيا كلما اضيفت وحدات جديدة من عنصر الانتاج • وفي مثل هذه الحالة نقول أن هـذا المنحني

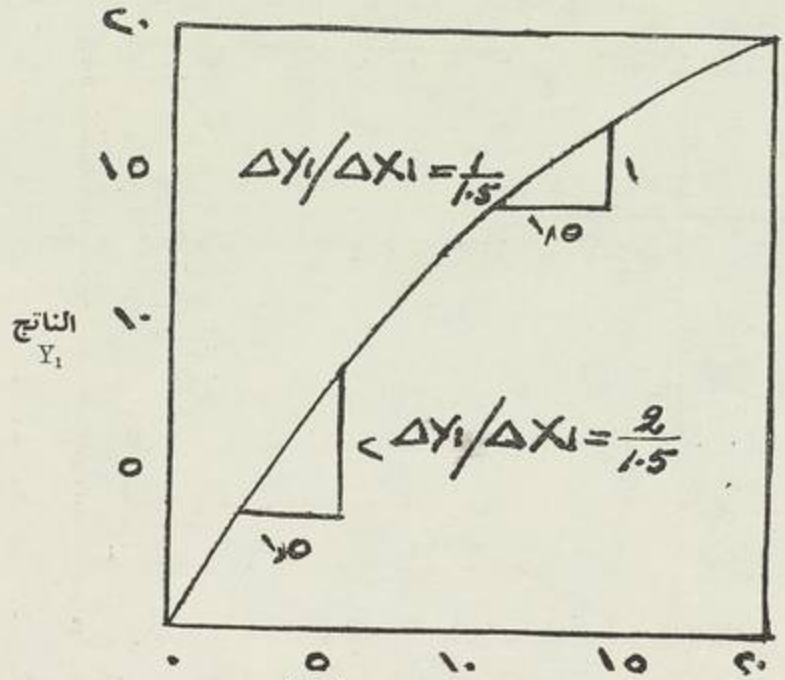

شكل رقم (٣) يمثل حالة تناقص الغلة

يمثل حالة (تناقص الغلة) (Diminishing Returns) وهي الحالة التي نتوقع حدوثها في انتاج المحاصيل الزراعية • وبالنظر لاهميتها في الانتاج الزراعي فسوف نخصص ما تبقى من هذا الفصل لبحثها •

قانون تناقص الغلة (Law of Diminishing Returns) :

ان هذا القانون المشهور في الدراسات الاقتصادية يوضح العلاقة الفنية الاقتصادية بين عناصر الانتاج المختلفة المشتركة في انتاج سلعة ما وبين الناتج من تلك السلعة • فهو يشير الى انه في حالة وجود عنصر انتاجي ثابت لا يمكن زيادته (كالارض مثلا) بينما يمكن تغيير كمية العناصر الاخرى المشتركة معه فان نسبة الزيادة في الناتج الحاصلة من اضافة وحدات متساوية من عناصر الانتاج المتغيرة تكون أكبر من نسبة الزيادة في كمية هذه العناصر في بادىء الامر الى أن نصل حدا تصبح بعده الزيادات في الناتج أقل نسبيا من الزيادات في وحدات عناصر الانتاج المضافة ، أي أن الغلة تتزايد نسبيا في بادىء الامر ثم تبدأ بعدئذ بالتناقص • ولهذا السبب يسمي بعض الاقتصاديين هذا القانون بقانون الغلة المتغيرة (Law of Varying Returns) بدلا من قانون الغلة المتناقصة •

لنفرض الآن أن أحد المنتجين أراد أن يزيد كمية انتاج مزرعته أو مصنعه فهو اما (١) أن يقوم بزيادة جميع عناصر الانتاج بنسبة واحدة وهذا قد يؤدى الى زيادة الناتج بنفس النسبة أى ان الزيادة في الغلة تكون ثابتة كلما قام باضافة وحدات معينة من جميع عناصر الانتاج أو (٢) قد يلجأ الى زيادة بعض عناصر الانتاج القابلة للتغير Variable Factors (كالعمل ورأس المال) دون أن يتمكن من زيادة البعض الآخر (كالارض مثلا التى تبقى ثابتة دون تغيير) وفي هذه الحالة أما أن تصبح نسبة الزيادة في الناتج بعد تجاوز حد معين أقل من نسبة الزيادة الحاصلة في عناصر الانتاج

المتغيرة وهذا هو ما يحدث غالبا في الزراعة ولذلك يقال أن الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة • أو أن نسبة الزيادة في الناتج تكون أكبر من نسبة الزيادة الحاصلة في عناصر الانتاج المتغيرة وتستمر النسبة على هذه الحالة لمدة طويلة وهذا ما يحدث غالبا في الصناعة ، ولذلك يقال ان الصناعة تخضع لقانون الغلة المتزايدة • ولكن الحقيقة أن كلا من الانتاج الزراعي والصناعي يمران في مرحلتين انتاجيتين مهمتين : الاولى تتزايد فيها الغلة بنسبة أكبر من زيادة عناصر الانتاج ، والثانية تتناقص فيها الغلة فتصبح الزيادة في الانتاج أقل نسبيا من الزيادة في عناصر الانتاج • والفارق الوحيد بين الزراعة والصناعة هو أن مرحلة تزايد الغلة في الصناعة قد تطول مدتها بينما تكون قصيرة في الزراعة ، أى أن مفعول قانون تناقص الغلة يظهر في الزراعة بصورة أسرع مما يظهر في الصناعة •

ويظهر مفعول قانون الغلة المتناقصة في كافة فروع الانتاج الزراعي (النباتي والحيواني) • ففي الانتاج الحيوانى مثلا كلما ازداد وزن الحيوان كلما احتاج الى كميات أكثر من العلف للمحافظة على وزنه ، وذلك لان نسبة الزيادة في الوزن تقل تدريجيا كلما كبر حجم الحيوان • فقد وجد أن العجل الذى يزن ٢٠٠ كيلوغرام يزداد وزنه من جراء اعطائه ٥٠ كيلوغرام من العلف بدرجة أكبر من زيادة وزن الثور الذى يزن ٥٠٠ كيلوغرام فيما لو اعطي نفس الكمية من العلف •

وقانون الغلة المتناقصة لا يصبح ساري المفعول الا اذا توافرت الفرضيات الآتية :ـ

(١) يجب أن نفترض أن درجة التقدم الفني باقية على حالها دون تغير وان المعدلات المختلفة من وحدات عناصر الانتاج المتغيرة جاهزة ومتيسرة لدى المنتج ويستطيع تطبيقها في آن واحد ، وليس في فترات زمنية

متفاوتة • وأهمية هذا الشرط ترجع الى أن الاقتصاديين القدامى أمثال (ريكاردو ومالش وغيرهما) الذين تبنوا هـــذا القانون منذ سنة ١٨١٥ أخـــذوا لمدة طويلة يحصرون تطبيقه عـلى علاقة نمو السكان بالارض ، حيث كانوا يعتقدون بأن التقدم في فنون الانتاج سوف لا يعرقل مفعول تناقص الغلة • أما الآن فان هذا الاعتقاد قد زال ، وأصبح من الضروري لسريان مفعول هذا القانون أن نفترض بقاء الفن الانتاجي كما هو دون تغير • حيث أن تغيرفنون الانتـــاج بسبب التقدم العلمي والفني أصبح يؤخر مفعول هذا القانون •

(٢) يجب أن نفترض بأن هناك بعض العناصـر الانتاجيـة التي لا يمكن تغيرها وانه بسبب ذلك تبقى ثابتة (Fixed Factors) دون تغـــير • فالقانون لا ينطبق حين تكون جميع العناصر الانتاجية قابلة للتغير بالزيادة أو النقصان • فثبوت نطاق الانتاج (السعة الانتاجية) هو من الفرضيات المهمة لسريان مفعول قانون تناقص الغلة •

(٣) ان هذا القانون يفترض امكانية تغير النسب التى بموجبها يتم مزج عناصر الانتاج المختلفة • ولذلك يسمى هذا القانون أيضا بقـانـون النسب المتغـيرة (Law of Variable Proportions) فاذا كانت لدينـــا عناصر انتاجية لا يمكن استعمالها الا بنسب ثابتة ومعينة فان أية زيادة في أحدهما دون زيادة الاخرى بنفس النسبة لا تؤدى الى أية زيادة في الانتاج • فلأجل أن يحدث القانون مفعوله لابد من أن تكون نسب كل من عناصر الانتاج قابلة للتغير • وفي الواقع ان العناصر الانتاجية التي يجب أن تستعمل بنسبة ثابتة معينة هي قليلة وعديمة الاهمية في الدراسات الاقتصادية • ويمكننا أن نضرب مثلا مستعارا من كتب الكيمياء عن ثبات نسب العناصر وذلك هو اتحاد الهيدروجين والاوكسجين لانتاج الماء • فلابد من اتحاد وحدتين من الهيدروجين

ووحدة واحدة من الاوكسجين لكي يحصل الماء ، فاذا غيرنا هـذه النسبة فلا تحصل زيادة في الانتاج وقد لا يحصل الانتاج نهائيا •

توضيح مفعول القانون :

ولاجل توضيح مفعول القانون فقد وضعنا الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٤) • فالجدول المذكور يتضمن ثلاثة جداول ثانوية وهي :

آ ـ جدول الانتاج (Production Schedule)

ب ـ جدول التكاليف (Costs Scheedule)

ج ـ جدول الايرادات (Revenues Schedule)

وتمثل أرقام هذا الجدول النتائج التى نفترض اننا نحصل عليها من تجربة فرضية في زراعة دونم واحد من الارض بالقطن مستخدمين وحدات مختلفة من عنصر العمل ، فالارض هنا عنصر ثابت (Fixed Factor) والعمل عنصر متغير (Variable Factor) حيث يمكن استخدام عامل واحد أو وحدة عمل واحدة الى سبعة عشر وحدة عمل في تجربتنا الفرضية هذه• وهنا لابد من أن نحصل على نتائج مختلفة من جراء تغيير وحدات العمل كما هو مبين في جدول الانتاج في الجدول رقم (٢) أدناه •

آ ـ جدول الانتاج :

في هذا الجدول توجد أربعة حقول ، يضم الحقل الاول عدد وحدات العمل المستخدمة ، ويضم الحقل الثاني مقدار الناتج الكلي (Total Product) المتحقق من استخدام وحدات مختلفة من عنصر العمل ، وقد خصص الحقل الثالث لمتوسط الانتاج أو معدله (Average Product) ، والرابع للانتاج الحدى (Marginal Product) حيث نجد أن الانتاج الكلي يزداد كلما ازداد عدد وحدات العمل المطبقة حتى يصل الى (٩٢٠) كغم من القطن الزهر للدونم في القطعة التي استخدم فيها (١٣) عاملا أو (١٣) وحدة

جـــــدول

تجربة فرضية لايضاح تزايد وتناقص الغلة (تضافر

	(١) وحدات العمل	(٢) الانتاج الكلى ب كغم	(٣) متوسط الانتاج	(٤) الانتاج الحدي	(١) التكاليف الثابتة	(٢) التكاليف المتغيرة
	(آ) جـدول الانتـــاج				جدول التكاليف	
مرحلة تزايد الغلة	٠	٠	٠	–	٢	٠
	١	٥٠	٥٠	٥٠	٢	٥
	٢	١٣٠	٦٥	٨٠	٢	١٠
	٣	٢٣٠	٧٧	١٠٠	٢	١٥
	٤	٣٨٠	٩٥	١٥٠	٢	٢٠
	٥	٥٠٠	١٠٠	١٢٠	٢	٢٥
	٦	٦٠٠	١٠٠	١٠٠	٢	٣٠
مرحلة تناقص الغلة	٧	٦٨٠	٩٧	٨٠	٢	٣٥
	٨	٧٥٠	٩٤	٧٠	٢	٤٠
	٩	٨١٠	٩٠	٦٠	٢	٤٥
	١٠	٨٦٠	٨٦	٥٠	٢	٥٠
	١١	٨٩٠	٨١	٣٠	٢	٥٥
	١٢	٩١٠	٧٦	٢٠	٢	٦٠
	١٣	٩٢٠	٧١	١٠	٢	٦٥
	١٤	٩٢٠	٦٦	٠	٢	٧٠
مرحلة التناقص المطلق للغلة	١٥	٩١٠	٦١	– ١٠	٢	٧٥
	١٦	٨٨٠	٥٥	– ٣٠	٢	٨٠
	١٧	٨٤٠	٤٩	– ٤٠	٢	٨٥

رقم (٢)
عوامل الانتاج ـ الارض والعمل في انتاج القطن)

(ب) أو النفقات (بالدينار)			(ج) جدول الايرادات (بالدينار)		
(٣) التكاليف الكلية الثابتة + المتغيرة	(٤) متوسط التكاليف	(٥) التكاليف الحدية	(١) مجموع الايرادات (الايرادالكلي)	(٢) الايراد الحدي	(٣) الربح أو الخسارة
٢	–	–	–	–	– ٢/٠٠٠
٧	٠ر١٤٠	٠ر١٠٠	٣ر٥٠٠	٠ر٠٧٠	– ٣/٥٠٠
١٢	٠ر٠٩٢	٠ر٠٦٣	٩ر١٠٠	٠ر٠٧٠	– ٢/٩٠٠
١٧	٠ر٠٧٤	٠ر٠٥٠	١٦ر١٠٠	٠ر٠٧٠	– ٠/٩٠٠
٢٢	٠ر٠٦٠	٠ر٠٣٣	٢٦ر٦٠٠	٠ر٠٧٠	+ ٤/٦٠٠
٢٧	٠ر٠٥٤	٠ر٠٤٢	٣٥ر٠٠٠	٠ر٠٧٠	+ ٨/٠٠٠
٣٢	٠ر٠٥٣	٠ر٠٥٠	٤٢ر٠٠٠	٠ر٠٧٠	+ ١٠/٠٠٠
٣٧	٠ر٠٥٤	٠ر٠٦٣	٤٧ر٤٠٠	٠ر٠٧٠	+ ١٠/٤٠٠
٤٢	٠ر٠٥٦	٠ر٠٧٠	٥٢ر٥٠٠	٠ر٠٧٠	+ ١٠/٥٠٠
٤٧	٠ر٠٥٨	٠ر٠٨٠	٥٦ر٧٠٠	٠ر٠٧٠	+ ٩/٧٠٠
٥٢	٠ر٠٦٠	٠ر١٠٠	٦٠ر٢٠٠	٠ر٠٧٠	+ ٨/٢٠٠
٥٧	٠ر٠٦٤	٠ر١٦٧	٦٢ر٣٠٠	٠ر٠٧٠	+ ٥/٣٠٠
٦٢	٠ر٠٦٨	٠ر٢٥٠	٦٣ر٧٠٠	٠ر٠٧٠	+ ١/٧٠٠
٦٧	٠ر٠٧٣	٠ر٥٠٠	٦٤ر٤٠٠	٠ر٠٧٠	– ٢/٦٠٠
٧٢	٠ر٠٧٨	٠	٦٤ر٤٠٠	٠ر٠٧٠	– ٧/٦٠٠
٧٧	٠ر٠٨٤	–	٦٣ر٧٠٠	–	– ١٣/٣٠٠
٨٢	٠ر٠٩٢	–	٦١ر٦٠٠	–	– ٢٠/٤٠٠
٨٧	٠ر١٣٥	–	٥٨ر٨٠٠	–	– ٢٨/٢٠٠

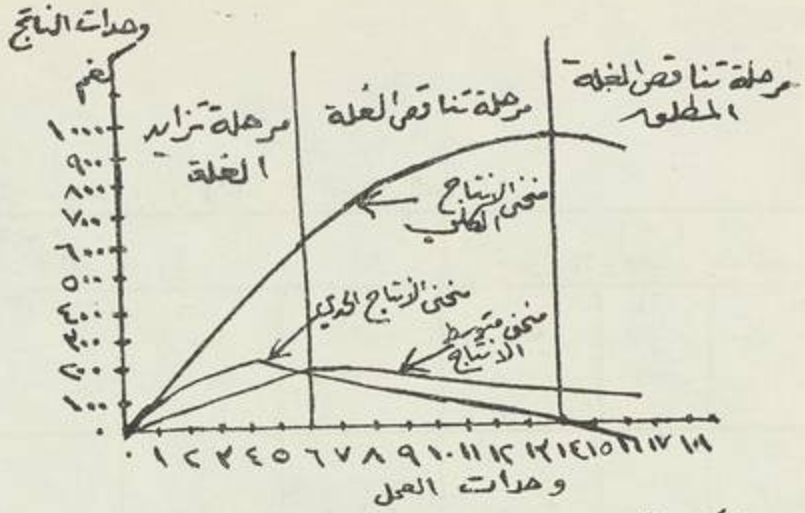

شكل رقم (٤) يبين منحنيات الانتاج والمراحل الانتاجية

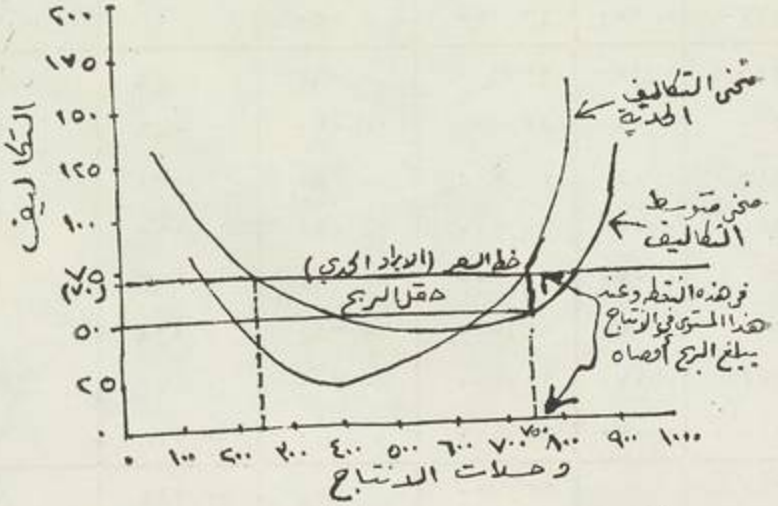

شكل رقم (٥) يوضح منحنيات التكاليف والايراد الحدي وحقل الربح

عمل • وبعد هذا الحد نجد أنه اذا أضفنا عمالا آخرين فان الانتـــاج لا يزداد وانما يبدأ بالتناقص حيث يهبط الى ٩١٠ عند استخدام (١٥) عاملا ويصل الى (٨٨٠) عند استخدام (١٦) عاملا وهلم جرا • أمـا متوسـط الانتاج فنجد أنه يبدأ بالتناقص بعد العامل السادس • أما الانتاج الحدى فيصل أقصى حد عند استخدام العامل الرابع حيث يبلغ (١٥٠) كغم ويبدأ بعد ذلك بالتناقص •

والانتاج الحدي هو مقدار ما يضيفه كل عامل جديد (أو كل وحدة اضـافيـة من عنـاصر الانتـاج المتغـيرة) الى الناتـج الـكلى • فالانتـاج الحدى للعامل الخامس هو ما اضافه هذا العامل الى الناتج الكلي أى أنه

$$\frac{٥٠٠ - ٣٨٠}{١} = ١٢٠ \bullet$$

أما متوسط الانتاج : فيستخرج بقسمة الانتاج الـكلي عـلى عـدد الوحدات المستخدمة من عنصر الانتاج (الذى هو عدد العمال في مثلنا هذا)•

ان ملاحظة الانتاج الكلي أو متوسط الانتاج ليس هو بالشىء المهم في دراسة قانون تناقص الغلة ، وانما المهم هو ملاحظة ومراقبة الانتـــاج الحدى لان عليه وحده يعتمد تقرير الحد الذى نقف عنده في استخدام العناصر الانتاجية والذى يحقق لنا أكبر انتاج ممكن بأقل كلفة ممكنة كما سيتضح لنا ذلك فيما بعد •

ومن ملاحظة الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٤) يتبين لنا ان هناك ثلاث مراحل انتاجية وهي :

١ ـ المرحلة الاولى :

وتمتد من بداية الانتـاج الى النقطة التـي يبلغ فيها متوسط الانتـاج أقصاه ، وبها يزداد الانتاج بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في عوامل الانتاج المتغيرة (الذي هو عنصر العمل في مثلنا) • ولذلك تسمى هـذه المرحلة

بمرحلة تزايد الغلة (Stage of Increasing Returns) وتبدأ في مثلنا بالعامل الاول وتنتهي بالعامل السادس • وفي هذه المرحلة أيضا نجد ان الانتاج الحدي تكون كميته اكبر من متوسط الانتاج ويبقى كذلك الى ان يتقاطع الاثنان في نهاية المرحلة حيث تتساوى كميتهما •

٢ ـ المرحلة الثانية :

وتبدأ من النقطة التي يكون فيها متوسط الانتاج في أعلى مستوى الى النقطة التي يصبح فيها الانتاج الحدي صفرا ، ويكون الانتاج الحدي صفرا عندما يكون الانتاج الكلى في حده الاعلى • وفي هذه المرحلة يستمر الانتاج الكلي بالزيادة ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في عوامل الانتاج ، فمتوسط الانتاج يبدأ بالتناقص وكذلك الانتاج الحدي حيث يستمر هبوطه ولكن بنسبة أكبر من هبوط متوسط الانتاج ولذلك تكون كميته في هذه المرحلة أقل من كمية متوسط الانتاج • ولهذا فان هذه المرحلة تسمى بمرحلة تناقص العلة • Stage of Diminishing Returns.

٣ ـ المرحلة الثالثة :

وتمتد بعد النقطة التي يكون فيها الانتاج الحدي صفرا • وفيها يبدأ الانتاج الكلى بالتناقص وتصبح كمية الانتاج الحدى كمية سالبة • وتسمى هذه المرحلة بمرحلة تناقص الغلة الكلي أو التناقص المطلق للغلة (Stage of Absolutely Diminishing Returns.)

الحد الامثل في الانتاج (Point of Optimum Production) :

بقي لنا ان نبين في أية مرحلة يجب ان يتم الانتاج وما هو الحد الامثل في الانتاج ؟ • يقتصر الانتاج الاقتصادي في الحياة العملية على المرحلة الثانية وهي مرحلة تناقص الغلة • والسبب في ذلك يظهر جليا باعادة النظر الى جدول الانتاج والى الشكل رقم (٤) فمن الواضح انه

ليس في صالح المزارع دفع الانتاج والاستمرار فيه الى المرحلة الثالثة التي يبدأ فيها الانتاج الكلى بالتناقص كلما اضيفت وحدات اخرى من العمل وان استمراره في الانتاج بهذه المرحلة (الثالثة) ستؤدي الى انخفاض كل من الانتاج الكلي ومتوسط الانتاج والانتاج الحدي • ويعزى السبب في تناقص الانتاج الكلي الى زيادة وحدات العنصر المتغير الى أكثر مما يتحمله العنصر الآخر الثابت • فالعمال الاضافيين بعد العامل الرابع عشر في مثلنا قد يعرقلون سير الانتاج ويقللون من كفاءة العمال الآخرين ويحدث ذلك بسبب تزاحمهم وتعارضهم واخلال التوازن في سير العمليات فيكون وجودهم مسببا لتناقص الانتاج ، وبعبارة اخرى يصبح هناك كثرة من العمال وقلة نسبية من الارض المزروعة ، وبنفس الكيفية يمكن أن نتصور أن ليس في صالح المزارع أيضا الاقتصار في الانتاج على المرحلة الاولى التى هي مرحلة تزايد الغلة ، حيث في هذه المرحلة يكون هناك قلة من العمال (العنصر المتغير) وكثرة نسبية من الارض • ولذلك نجد انه كلما زدنا عدد العمال واقتربنا من المرحلة الثانية فان الانتاج يزداد ، ولهذا السبب يجب أن يستمر المزارع في زيادة عدد العمال للحصول على مزيد من الانتاج • فطالما ان معدل الانتاج مستمر في الارتفاع فانه سيحصل على فائدة أكبر من عوامل الانتاج الثابتة والمتغيرة باضافة كميات أكثر من العنصر المتغير وهذا يعني أنه يجب أن ينتقل بانتاجه الى المرحلة الثانية (مرحلة تناقص الغلة) • ان المرحلة الاولى المسماة بتزايد الغلة انما سميت بذلك لاننا اعتبرنا العمل عنصرا متغيرا واعتبرنا الارض عنصرا ثابتا لا يمكن زيادته، ولكن لو عكسنا الوضع واعتبرنا الارض عنصراً قابلا للتغيير والعمل عنصرا ثابتا لكانت عندنا حالة جديدة يصبح فيها العمل وكأنه مستغل في مرحلة تناقص الغلة الكلية (المطلق) ، حيث تكون فيها كميته قليلة نسبيا بالنسبة الى كمية الارض •

وخلاصة القول ان المسألة هي مسألة تناسب وتوازن بين عوامل الانتاج ، فالاكثار النسبي من عنصر انتاجي كالارض والاقلال النسبي من عنصر آخر كالعمل له نفس التأثير على الناتج الكلي فيما لو عكسنا الحالة .

ويمكن الحكم على اقتصاديات مزرعة ما أو على الاقتصاد الزراعي للقطر بأجمعه بأنه غير صالح أو غير كفوء اذا كانت الزراعة تجرى فيه بمرحلة غير مرحلة تناقص الغلة، أى اذا كان الانتاج الزراعي يتم في المرحلة الاولى أو الثالثة وليس في المرحلة الثانية . فالدول المكتظة بالسكان كالصين والهند واليابان والجمهورية العربية المتحدة يحتمل أن يجرى الانتاج الزراعي في بعض مناطقها في المرحلة الثالثة بسبب كثرة الايدى العاملة في الزراعة وقلة الاراضى الزراعية . أما الدول غير المكتظة بالسكان والمتأخرة في زراعتها كالعراق مثلا ، فان هناك احتمالا كبيرا بأن الزراعة فيه تجرى في المرحلة الاولى والدليل على ذلك عدم استغلال الارض استغلالا تاما وذلك بترك نصفها بورا بدون زراعة وكذلك تدني مستوى الانتاج الزراعي لكل دونم من الارض بدرجة كبيرة .

وبعد أن بينا أن الانتاج الاقتصادى يجب أن يتم في المرحلة الثانية (مرحلة تناقص الغلة) ، بقي أن نبين في أية نقطة أو في أى حد من حدود هذه المرحلة يجب أن نتوقف عن اضافة وحدات جديدة من عناصر الانتاج المتغيرة ، أى تبيان الحد الاقتصادى الذى نتوقف عنده والذى يحقق لنا أكبر كمية من الانتاج بأقل كلفة ممكنة (انتاج أمثل) . ولكي نعرف هذا الحد لابد لنا من معرفة أمرين آخرين وهما :

(١) سعر عوامل الانتاج (التكاليف) .

(٢) سعر المنتوج (المحصول) .

لقد استخدمنا في تجربتنا الفرضية عنصرين في انتاج القطن هما

الارض والعمل ، فلوفرضنا أن سعر العنصر الثابت وهو ريع الدونم الواحد من الارض يساوى (ـ/٢) دينار وان سعر وحدة العمل (العنصر المتغير) هو (ـ/٥) دنانير ، عندئذ نستطيع أن نكون جدولا للنفقات أو التكاليف وجدولا آخراً للايرادات كما مبين في الجزئين (ب) و (جـ) من الجدول رقم (٢) ، وبواسطة هذين الجدولين نستطيع أن نبين الحد الاقتصادى الذى يجب أن نقف عنده في العملية الانتاجية والذى يحقق لنا أكبر انتاج ممكن بأقل كلفة ممكنة (وهو الحد الامثل في الانتاج) .

ب ـ جدول التكاليف : (Costs Schedule) يتكون هذا الجدول من خمسة حقول رئيسية هي : (١) التكاليف الثابتة (Fixed Costs) وهي في مثلنا ريع أو ايجار الدونم الواحد من الارض و (٢) التكاليف المتغيرة (Variable Costs) وهي في مثلنا اجرة العامل وقدرها خمسة دنانير للوحدة الواحدة من العمل و (٣) التكاليف الكلية (Total Costs) وتشمل مجموع التكاليف الثابتة والمتغيرة و (٤) متوسط التكاليف (Average Costs) وهي عبارة عن حاصل قسمة مجموع النفقات الكلية على عدد الوحدات المنتجة (الناتج) و (٥) التكاليف الحدية (Marginal Costs) وهي عبارة عن الزيادة في مجموع التكاليف الكلية مقسومة على الزيادة في الناتج . فالتكاليف الحدية للوحدة العاشرة من العمل في جدولنا هي ما أضافه استخدام هذه الوحدة من تكاليف (وهي ـ/٥ دنانير) مقسومة على ما أضافه من انتاج (وهو ٥٠ كغم) . أى $\frac{٥}{٥٠}$ = ١٠٠ر٠ دينار وهي الكلفة الحدية للعامل العاشر.وبعد ملاحظة الجزء (ب) من الجدول رقم (٢) المتعلق بالتكاليف لابد كذلك من ملاحظة الشكل رقم (٥) الذى يبين الوضع الهندسى للعلاقة بين معدل الناتج ومعدل المصروفات على مختلف وحدات العنصر المتغير . لاحظ في هذا

الشكل ان منحنيات التكاليف (Costs Curves) تختلف عن منحنيات الانتاج (Product Curves) المبينة في الشكل (٤) بأن الاولى يكون شكلها مقلوب الى الاعلى ، كما ان الكلفة الحدية تزداد ويرتفع منحناها الى الاعلى كلما تقدمنا في الانتاج ، بينما يكون شكل منحنى الانتاج آخذا بالهبوط الى أن يصبح صفرا أو كمية سالبة . لاحظ كذلك أن منحنى متوسط التكاليف (أو معدل الكلفة) يصبح شبيها بالحرف (U) تقريبا وذلك لان متوسط التكاليف يكون مرتفعا في بادىء الامر ثم يهبط تدريجيا الى أن يصل الى أدنى حد وعندئذ يتساوى مع الكلفة الحدية ويتقاطع عند هذه النقطة منحنى الكلفة الحدية مع منحنى متوسط التكاليف ، الا أن أقصى ربح لا يتحقق الا في النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الكلفة الحدية مع خط السعر (الايراد الحدى) .

ج ـ جدول الايرادات : (Revenue Schedule) ويشمل هذا الجدول المبين في الجزء (ج) من الجدول رقم (٢) على ثلاثة حقول :

(١) الاول يمثل مجموع الايرادات أو الايراد الكلي وهو عبارة عن كمية الناتج مضروبة في سعره ، ولقد فرضنا أن سعر الطن الواحد من القطن الزهر هو (٧٠) دينار ، وعليه يكون سعر الكيلوغرام الواحد من القطن الزهر (٧٠) فلسا،(٢) والثاني يمثل الايراد الحدى (Marginal Revenue) وهو عبارة عن الزيادة في الايراد الناجمة عن استخدام وحدة اضافية من عنصر الانتاج المتغير مقسومة على الزيادة في الانتاج التي تسببت باضافة تلك الوحدة الواحدة من عنصر الانتاج ، فالايراد الحدى للعامل العاشر في مثلنا هو $\frac{٥٦ر٧٠٠ - ٦٠ر٢٠٠}{٨٦٠ - ٨١٠} = \frac{٣ر٥٠٠}{٥٠} =$ ٠ر٠٧٠ دينارا . وقد افرضنا ان السعر يبقى ثابتا بدون أن يتغير بتغير الكميات المعروضة من الناتج ، لذلك فان الايراد الحدى يبقى كما هو (أى ٠ر٠٧٠ دينارا) ،

بدون تغير فى جميع المراحل الانتاجية • ولذلك يعتبر خط السعر الموضح في الشكل (٥) هو نفسه خط منحني الايراد الحدى • (٣) أما الحقل الثالث فيبين الربح أو الخسارة وهو عبارة عن مجموع الايرادات ناقصا مجموع التكاليف ، فاذا كان الناتج موجبا دل على الربح واذا كان سالبا دل على الخسارة •

وبعد الحصول على كل هذه المعلومات من تلك الجداول يمكننا عندئذ معرفة النقطة أوالحد الذى يجب أن يقف عنده المنتج ليحقق لنفسه انتاجا مثاليا (أى أكبر انتاج ممكن بأقل كلفة ممكنة) والذى يحقق له أكبر ربح ممكن من العملية الانتاجية • ويجب ملاحظة ان عند هذا الحد المثالي تتساوى الكلفة الحدية مع الايراد الحدى •

Marginal Cost = Marginal Revenue

وفي مثلنا نجد أن الكلفة الحدية تتساوى مع الايراد الحدى عند استخدام الوحدة الثامنة من وحدات العمل وبها يكون الانتاج الكلي (٧٥٠) كغم من القطن الزهر للدونم الواحد (وهو أكبر انتاج ممكن بأقل تكاليف ممكنة) ويتحقق عند هذا الحد أكبر ربح ممكن (لاحظ حقل الربح والخسارة في الجدول (جـ) حيث نجد أن الربح هو ١٠٫٥٠٠ دينار وهو أكبر الارقام المدونة فى هذا الحقل) • أما لماذا يتحقق أقصى ربح عند الحد الذى تتساوى عنده الكلفة الحدية مع الايراد الحدى فهو لانه اذا كان الايراد الحدى يزيد على الكلفة الحدية فمن مصلحة الزارع الاستمرار فى زيادة الانتاج للاستفادة من الفرق بين الكلفة الحدية والايراد الحدى الى أن يصل الى النقطة التى عندها تصبح الكلفة الحدية (الزيادة فى التكاليف) مساوية للايراد الحدى (الزيادة في الايرادات) •

وثمة ملاحظة اخرى جديرة بالاعتبار هو أن تساوى الكلفة الحدية مع الايراد الحدى تعني أن انتاج الكيلوغرام الواحد أو الوحدة الداحدة من المحصول يكلفنا من النفقات ما يعادل قيمتها في السوق وهذا يعنى أيضا أن الحد الامثل للانتاج يعتمد على : ـ

١ ـ السعر المتوقع للمحصول في السوق .

٢ ـ أسعار (تكاليف) عناصر الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية .

فاذا حصل ارتفاع في سعر السوق فان ذلك سيغرى المزارع الى تطبيق الزراعة الكثيفة (استخدام قدر أكبر من عناصر الانتاج) لكي يحصل على كمية أكبر من الناتج ليستفيد من فرصة ارتفاع السعر والعكس بالعكس في حالة انخفاض سعر السوق .

أما اذا حصل تغيير فى سعر عناصر الانتاج كأن يرتفع أو ينخفض سعر الوحدة الواحدة من العمل أو من الاسمدة أو من الارض أو من أى عنصر انتاجي آخر فاننا عندئذ نتوقع حدوث أحد أمرين :ـ

آ ـ اذا كان التغير في تكاليف عناصر الانتاج الثابتة (كأن يحصل ارتفاع أو انخفاض فى ريع الارض) ، فان تأثير ذلك يكون على مقدار الربح وليس على كثافة الزرع .

ب ـ أما اذا كان التغيير قد حصل فى تكاليف أو أسعار العناصر الانتاجية المتغيرة فان ذلك سوف لا يؤثر فقط على مقدار الربح بل على درجة كثافة الزرع أيضا .

المـــراجـــع

(١) C. E. Bishop and W.D. Toussaint, **Agricultural Economic. Analysis,** New York. John Wiley and Sons Inc. 1958.

(٢) Edger Thomas, **An Introduction to Agricultural Economics,** London. Thomas Nelson and Sons Ltd., 1950

(٣) Bruce Winton Kinght, **Economic Principles In Practice** New Yory. Gorrar and Rinehart, Inc., 1939.

(٤) George Stigler, **The Theory of Price,** New York, The Mac Millan Company, 1953.

(٥) R. T. Ely and U. G. S. Wehrwein, **Land Economics,** New York. The Mac Millan Company, 1941.

(٦) Wilcox and Cochrane, **Economics of American Agriculture,** Prentice — Hall, Inc., Englewood cliffs, N. J. Second Edition 1962.

(٧) E. O. Heady, **Economics of Agricultural Production and Resource Use.,** New York, Prentice Hall, Inc, 1952.

الفصل السادس

مبدأ الاحلال ومبدأ العوائد الحدية المتساوية

هذان مبدءان اقتصاديان يمكن تطبيقهما في كثير من المسائل الانتاجية الزراعية حيث يرشدان المخطط أو المنتج الزراعي الى الاسلوب الاقتصادي الواجب اتباعه في اختيار الطريقة الانتاجية الاقل كلفة والاكثر عائدا .

أولا ـ مبدأ الاحلال (الاستبدال) Substitution Principle

لقد كان بحثنا في الفصل السابق مقتصرا على دراسة الدالة الانتاجية التي تفترض ثبات كافة عناصر الانتاج عدا عنصراً واحداً يبقى متغيرا ، والتي تفترض تغير كمية الناتج بتغير العنصر المتغير . وقد عبرنا عن تلك الدالة بالمعادلة التالية :

$$Y_1 = f\ (X_1 \mid X_2 , X_3 , X_4 \ldots\ldots\ldots\ldots X_N)$$

وهذه الدالة ، كما سبق وبينا ، توضح العلاقة بين العنصر المتغير (X_1) والناتج (Y_1) فهي اذن علاقة بين عنصر وناتج (Factor - Product relationship). وسنبحث في هذا الفصل علاقة من نوع آخر هي العلاقة بين عناصر الانتاج المتغيرة نفسها Factor - Factor relationship وهي علاقة احلالية استبدالية ، أي احلال عنصر محل آخر في العملية الانتاجية . ولذلك فان الدالة الانتاجية لمثل هذه الحالة لابد وان تحوى على عنصرين متغيرين على الاقل هما (X_2 , X_1) كما في المعادلة الآتية :

$$Y_1 = f\ (X_1 , X_2 , \mid X_3 X_4 \ldots\ldots\ldots\ldots X_N)$$

وسينصب اهتمامنا هنا على امكانية استبدال (X_1) بـ (X_2) كلاً أو بعضا مع بقاء الناتج (Y_1) ثابتا في مستوى معين • والهدف من ذلك كله هو الاقتصاد فى تكاليف الانتاج الى أبعد مدى ممكن مع المحافظة على كمية ونوعية الانتاج •

فمبدأ الاحلال اذن يبين لنا انه في حالة ثبات كمية الناتج (الوحدة الفنية الانتاجية) على وضعها يصبح احلال عنصر انتاجى محل عنصر آخر عملا اقتصاديا اذا كانت كلفة العنصر الاول أقل من كلفة العنصر الثاني •

ففي انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة وكذلك في تربية الحيوان نجد أنه من الممكن غالبا احلال عنصر محل عنصر آخر للحصول على نفس الناتج تقريبا • فمن الممكن مثلا احلال الشعير محل الذرة في علف الابقار دون أن يتأثر بذلك انتاج الحليب • ويمكن كذلك احلال العلف الاخضر محل الحبوب في تربية بقية أنواع الماشية • كما أنه من الممكن احلال رأس المال المتمثل بالعدد والمكائن الزراعية محل الايدي العاملة في انتاج المحاصيل الزراعية •

ويوضح الجدول رقم (٣) مبدأ الاحلال ، فهو يبين لنا مقادير العلف من الحبوب والبرسيم (العلف الاخضر) اللازمة لزيادة وزن الاغنام بمقدار ١٥ كيلوغراما •

جـــدول رقـم (٣)

الكميات المختلفة من العلف الاخضر والحبوب المركزة اللازمة لزيادة وزن الحمل ١٥ كغم

رقم الحالة	العلف الأخضر (كغم)	الحبوب المركزة (كغم)	نسبة الاحلال	تكاليف الانتاج بالدينار
١	١٠٠	١٢٠		٢ر٣٢٠
			← ١/٦ = ٠ر٨٠	
٢	١٢٠	١٠٤		٢ر١٤٤
			← ١/٣ = ٠ر٦٥	
٣	١٤٠	٩١		٢ر٠١٦
			← ١/١١ = ٠ر٥٥	
٤	١٦٠	٨٠		١ر٩٢٠
			← ١/٩ = ٠ر٤٥	
٥	١٨٠	٧١		١ر٨٥٦
			← ١/٧ = ٠ر٣٥	
٦	٢٠٠	٦٤		١ر٨٢٤
			← ١/٦ = ٠ر٣٠	
٧	٢٢٠	٥٨		١ر٨٠٨
			← ١/٥ = ٠ر٢٥	
٨	٢٤٠	٥٣		١ر٨٠٨
			← ١/٤ = ٠ر٢٠	
٩	٢٦٠	٤٩		١ر٨٢٤
			← ١/٣ = ٠ر١٠	
١٠	٢٨٠	٤٧		١ر٨٧٢

فلو فرضنا أن لدينا عددا من الحملان وزن كل منها ٢٠ كيلوغراما وأردنا زيادة هذا الوزن الى ٣٥ كغم ، فان الجدول المذكور يبين لنا اننا نستطيع تحقيق هذه الزيادة بعشرة حالات من المزج والاحلال بين العلف الاخضر والحبوب المركزة بحيث يتحقق في كل حالة الزيادة المطلوبة في الوزن • فنستطيع مثلا ان نحقق الزيادة المطلوبة بمزيج (Combination) من ١٠٠كغم من البرسيم و١٢٠كغم من الحبوب ، أو بـ ١٢٠كغم من البرسيم و ١٠٤كغم من الحبوب أو ١٤٠كغم من البرسيم و ٩١ كغم من

الحبوب • وهكذا نجد انه بينما تزداد كميات البرسيم تقل كميات الحبوب المركزة اللازمة حتى نصل الى الحالة العاشرة في الجدول التى يصبح فيها المزيج مكونا من ٢٨٠كغم من البرسيم و ٤٧كغم من الحبوب المركزة ، وهذا يعني أن نسبة الاحلال بين العلف الاخضر والحبوب تتناقص من حالة الى اخرى فهي تبدأ بـ ٨٠٪ وتنتهي بـ ١٠٪ • ونسبة الاحلال (Substitution ratio) هي عبارة عن حاصل قسمة التغيرات الحاصلة في كمية الحبوب على التغيرات الحاصلة في كمية العلف الاخضر المستهلك ، أو بعبارة اخرى هي حاصل قسمة عدد الوحدات من العنصر المستبدل replaced Factor (الحبوب في مثلنا) ، على عدد الوحدات من العنصر المضاف added factor (وهو البرسيم في مثلنا) • ولنا أن نتساءل لماذا تميل نسبة الاستبدال الى الهبوط بهذه الدرجة الكبيرة في مثلنا الخاص في تربية الاغنام ؟ الجواب على هذا السؤال نجده عند دراسة مبادىء علم تغذية الحيوان وهو أن متطلبات الحيوان للبروتين الموجود في العلف الاخضر تصل الى حد الاشباع عند حد معين تصبح بعده كل زيادة في وزن الحيوان معتمدة بدرجة كبيرة على الكاربوهيدرات التى تجهزها الحبوب المركزة بصورة أكثر كفاءة من العلف الاخضر •

ان دراستنا لمبدأ الاحلال تهدف كما بينا الى الكشف عن الخليط أو المزيج الاقل كلفة • وفي الجدول أعلاه نجد أن الخليط الاقل كلفة والذي يجب اختياره من قبل المنتج للحصول على أكبر ربح ممكن من العملية الانتاجية يتحقق في الحالة الثامنة والتى يُستخدم فيها ٢٤٠كغم من البرسيم و ٥٣ كغم من الحبوب المركزة • ويتحقق كذلك في الحالة السابعة التى يستخدم فيها ٢٢٠ كغم من البرسيم و ٥٨كغم من الحبوب • ففي كلتا

الحالتين نجد أن الكلفة قد بلغت أدنى مستوى وهو ١٫٨٠٨ دينارا ، مع ملاحظة ان الكلفة قد تم احتسابها على أساس سعر الطن من البرسيم ٤ دنانير (٤ فلوس للكيلوغرام الواحد) وسعر الطن من الحبوب المركزة ١٦ دينارا (١٦ فلس للكيلوغرام الواحد) .

وثمة طريقة اخرى سهلة تستعمل للوصول الى حالة الاحلال الاقل كلفة وهي الطريقة الحدية Marginal Method وهذه الطريقة هي المفضلة في الدراسات الاقتصادية . وبموجب هذه الطريقة نستخرج نسبة الاستبدال Substitution ratio لكل حالة من الحالات المبينة في الجدول أعلاه وكذلك نسبة السعر Price ratio وقد سبق أن عرفنا نسبة الاستبدال ، أما نسبة السعر فهي عبارة عن كلفة الوحدة المضافة (البرسيم) مقسومة على كلفة الوحدة المستبدلة (الحبوب) . وبعد استخراج هاتين النسبتين نبحث عن الحالة التي تتساوى فيها نسبة الاحلال مع نسبة السعر . ولما كانت نسبة الاحلال قد استخرجت لكل حالة في الجدول أعلاه بقي أن نجد نسبة السعر وذلك بقسمة سعر الكيلوغرام الواحد من البرسيم وهو ٤ فلوس على سعر الكيلوغرام الواحد من الحبوب المركزة وهو ١٦ فلسا ، أي $\frac{٤}{١٦}$ = ٠٫٢٥ . وفي مثلنا (لاحظ الجدول رقم ٣) نجد أن الحالة التي تكون فيها نسبة الاستبدال مساوية الى نسبة السعر (٠٫٢٥) هي الحالة الثامنة أي الحالة التي يتم فيها مزج ٢٤٠ كغم من البرسيم مع ٥٣ كغم من الحبوب المركزة (وهي نفس الحالة التي توصلنا اليها بالطريقة الاولى) وفي هذه الحالة تتساوى نسبة الاحلال التي هي ٠٫٢٥ مع نسبة السعر التي هي ٠٫٢٥ أيضا ، والتي فيها يتحقق المزيج الاقل كلفة والاكثر ادرارا للربح .

المعدل المتناقص والمعدل الثابت للاحلال ـ ان المثل المبحوث أعلاه يمثل حالة المعدل المتناقص للاحلال Diminishing rate of substitution فقد وجدنا انه بينما كانت كميته العنصر المضاف (البرسيم) تتزايد بمقدار ثابت (وهو ٢٠كغم) من حالة لاخرى ، كانت كمية الحبوب تتناقص بمعدل متغير ، وهذا ما جعل نسبة الاحلال تتناقص أيضا بنسب مختلفة تبدأ من ٨٠٪ وتنتهي بـ ١٠٪ • وحالة المعدل المتناقص للاحلال غالبا ما تحدث بين العناصر الانتاجية غير المتشابهة ، أما المعدل الثابت للاحلال Constant rate of substitution فغالبا ما يحدث بنتيجة احلال العناصر الانتاجية المتشابهة بعضها محل البعض الآخر كما يحدث بين أنواع الاسمدة الكيماوية المستخدمة في انتاج المحاصيل الحقلية أو بين الذرة والشعير في علف الحيوانات ، وفي مثل هذه الحالات يستطيع المنتج أن يستبدل العنصر القليل التكاليف بكامله بالعنصر الآخر الذي تكون تكاليفه عالية •

جـــدول رقـم (٤)

اتحاد عنصرين من عناصر الانتاج للحصول على ٢٠٠ وحدة من المحصول

العنصر (أ)	العنصر (ب)	نسبة الاحلال
١٨	٠	٠
١٥	١	١ : ٣
١٢	٢	١ : ٣
٩	٣	١ : ٣
٦	٤	١ : ٣
٣	٥	١ : ٣
٠	٦	١ : ٣

ويبين الجدول رقم (٤) حالة المعدل الثابت للاحلال والتي تكون بموجبه نسبة الاحلال متساوية في كل حالات الاحلال ، اذ يمكن استخدام ١٨ وحدة من العنصر (أ) فقط دون استخدام أية كمية من العنصر (ب).

في انتاج ٢٠٠ وحدة من المحصول ، أو استخدام ١٥ وحدة من العنصر (أ) مع وحدة واحدة من العنصر (ب) أو ١٢ وحدة من العنصر (أ) مع وحدتين من العنصر (ب) وهكذا نجد أن كل وحدة من العنصر (ب) تحل محل ثلاث وحدات من العنصر (أ) أى ان نسبة الاحلال ثابتة بمعدل (٣ : ١)•

ثانيا : مبدأ العوائد الحدية المتساوية Equi - marginal Principle

يبين لنا هذا المبدأ انه حين تكون الموارد الاقتصادية المتيسرة لدى المنتج محدودة وان لديه مشروعات انتاجية متعددة فلابد له والحالة هذه أن يوزع موارده المحدودة بين مشاريعه المختلفة بالصورة التى تحقق له الحصول على عوائد حدية متساوية في كل مشروع من المشروعات التى ينوي القيام بها ، وبتعبير آخر ينبغي على المنتج أن يوزع موارده على هذه المشروعات بحيث ان الدينار الاخير المستثمر في مشروع ما يجب أن ينتج ايرادا حديا مساويا تماما الى الدينار الاخير المستثمر في المشروعات الاخرى• ولتوضيح هذا المبدأ نضرب المثل الآتي : لو فرضنا أن أحد المزارعين أنفق مبلغا قدره خمسون دينارا لشراء علف لبقراته وحصل من جراء ذلك على ايراد يزيد على ايراد الخمسين دينارا الاخرى التى صرفها لشراء الاسمدة، عندئذ ينبغي على الزارع والحالة هذه أن يزيد من مشترياته من العلف ويقلل مشترياته من الاسمدة الى الحد الذى يعطى فيه آخر دينار منفق لشراء العلف نفس الدخل الصافي الذى يعطيه آخر دينار ينفق لشراء الاسمدة • وحين يستخدم المزارعون وغيرهم من المنتجين هذا المبدأ في مشروعاتهم الاقتصادية فانهم في الواقع يحاولون نقل عناصر الانتاج المتيسرة لديهم من مشروع لآخر بغية تحقيق أقصى ايراد ممكن وذلك عن طريق جعل قيم الانتاج الحدى لكل عنصر متساوية في جميع المشروعات •

ويبين الجدول رقم (٥) العوائد الحدية المتساوية الناجمة من توزيع ٢١ وحدة من عناصر الانتاج المتغيرة المتيسرة لدى أحد المزارعين لاستخدامها

في ثلاث قطع من الارض لكل منها دالة انتاج تختلف عن الاخرى. فيستطيع هذا المزارع أن يخصص سبعة وحدات انتاجية لكل قطعة من القطع الثلاث وفي هذه الحالة يكون الايراد الحدى من القطعة (أ) ٦ دنانير ومن القطعة (ب) ٥ دنانير ومن القطعة (جـ) ٣ دنانير .

جـــدول رقـم (٥)

العـوائـد الحديـة المتساويـة

الناجمة من استخدام ٢١ وحدة من عناصر الانتاج في ثلاث قطع من الارض

عدد وحدات العنصر المتغير المضاف لكل قطعة	الايرات الحدية للعناصر المتغيرة والمستخدمة في الاراضي المختلفة		
	قطعة (أ)	قطعة (ب)	قطعة (جـ)
٥	١٠	٨	٦
٦	٨	٦	٥
٧	٦	٥	٣
٨	٥	٣	١

الا أن أفضل توزيع لموارد المزارع المحدودة والتي هي (٢١) وحدة يتحقق عند اضافة ٨ وحدات الى القطعة (أ) و ٧ وحدات الى القطعة (ب) و٦ وحدات الى القطعة (حـ) وهذا يؤدي الى تساوي الايراد الحدي في كل قطعة من القطع الثلاث وفي نفس الوقت يحقق أكبر عائد اقتصـادى ممكن .

تكاليف الفرص **Opportunity Costs**

لقد سبق ان تكلمنا عن الحد الامثل في الانتاج أي الحد الذي يتحقق عنده أكبر ربح ممكن للمنتج ، وقلنا ان المنتج ينبغي أن يستمر بالتوسع في الانتاج في مشروع معين الى الحد الذى تتساوى فيـه الكلفـة الحدية مع الايراد الحدى . وهذا المبدأ يفترض أن لدى المنتج مشروعا واحدا وأن

موارده الاقتصادية ليست محدودة بحيث يمكنه من الانفاق والتوسع في الانتاج الى الحد الذى يحقق له أعلى ايراد ممكن والذى فيه تتساوى الكلفة الحدية مع الايراد الحدى • ولكن حين تكون موارد المنتج محدودة فقد لا يستطيع الاستمرار فى التوسع الى ذلك الحد وعليه في هذه الحالة أن يستخدم مبدأ العوائد الحدية المتساوية المبحوث أعلاه أو مبدأ تكاليف الفرص لتحقيق أكبر عائد ممكن •

ويستخدم مبدأ تكاليف الفرص للاشارة الى قيمة المحصول أو السلعة البديلة التي لم تنتج بعد لان موارد المنتج قد استخدمت لانتاج محصول أو سلعة اخرى •

وبموجب مفهوم تكاليف الفرص تعتبر تكاليف أى مشروع انتاجي على أنها المنافع المضحى بها (Sacrificed benefits). لمشروع آخر • فتكاليف المشروع (أ) هي المنافع المضحى بها للمشروع (ب) الذي لم يعمل به لان كافة موارد الانتاج قد خصصت للقيام بالمشروع (أ) •

ومفهوم تكاليف الفرص تثير أمامنا هذا الاستفسار ـ ماهي الفرص المتيسرة للمنتج لاستثمار أمواله فيما اذا لم يكن قد استخدمها في المشروع القائم به فعلا ؟ وبدون الاجابة على هذا الاستفسار قد لا نستطيع تقييم وتقدير المشروع الجارى العمل به فعلا •

فلنفترض أن مزارعا يمتلك أرضا مساحتها ١٠٠ دونما ويستطيع زراعتها بالحنطة أو الشعير ، وانه باستخدام ما يتيسر لديه من رأس المال والايدى العاملة والمكائن استطاع أن ينتج ٣٥ طن من الحنطة في تلك المساحة من الارض • عندئذ تكون تكاليف الفرص Opportunity Cost لانتاج الشعير هي ٣٥ طن من الحنطة • ولنفرض الآن أن تكاليف الانتاج هي واحدة بالنسبة للمحصولين المذكورين وهي ٥ دنانير للدونم الواحد وان المائة دونم

تستطيع أن تنتج ٤٥طن من الشعير . ولنفرض أيضا أن سعر الشعير هو ٢٠ دينارا للطن الواحد وسعر الحنطة ٣٠ دينارا للطن ، فتكون النتيجة كالآتي : ـ

الشعير

الايراد الاجمالي ٤٥ (طن) × ٢٠ (دينار) = ٩٠٠دينار
التكاليف الكلية ١٠٠ (دونم) × ٥ (دينار) = ٥٠٠دينار
الربح الصافي ٤٠٠دينار

الحنطة

الايراد الاجمالي ٣٥ (طن) × ٣٠ (دينار) = ١٠٥٠دينار
التكاليف الكلية ١٠٠ (دونم) × ٥ (دينار) = ٥٠٠دينار
الربح الصافي ٥٥٠دينار

يظهر لنا من هذه الارقام ان كلا المحصولين (الحنطة والشعير) يعتبران من المحاصيل المربحة اذا كان الغرض من الانتاج هو الحصول على الربح فقط . أما اذا كان الغرض الحصول على أكبر ربح ممكن عندئذ ينبغي أن لا نفكر في انتاج الشعير بل في الاستعمالات الاخرى التي يمكن أن تستخدم فيها الارض والموارد الانتاجية الاخرى المتيسرة لدى المزارع للحصول على أكبر ربح ممكن كانتاج الحنطة في مثلنا .

وهكذا نجد أنه بينما تكون تكاليف الانتاج لمحصول الشعير٥٠٠دينار تكون تكاليف الفرص لانتاج الشعير ١٠٥٠ دينار (وهي الايراد الاجمالي للحنطة) وعلى هذا الاساس يكون الشعير محصولا غير مربح بالنسبة للحنطة لان تكاليف الفرص تعطيه ايرادا يزيد بمقدار ١٥٠ دينارا عن قيمة الانتاج الاجمالي للشعير ـ أي أن تكاليف الفرص للحصول على ايراد قدره ٤٠٠ دينار من محصول الشعير هي ٥٥٠ دينار ، وهي المنافع التي ضحى بها المزارع عند عدم انتاجه للحنطة .

يتضح لنا ان مبدأ تكاليف الفرص يفيد المنتج في تقرير أفضل الاستعمالات لموارده المحدودة للحصول على أكبر غلة اقتصادية ممكنة وذلك عن طريق البحث عن المشاريع البديلة أو الاقل كلفة والتي يمكن أن تستغل فيها موارد المنتج للحصول على أعلى العوائد .

ان المبادىء الاقتصادية التي تم بحثها في هذا الفصل والفصل الذى سبقه لم يعد استعمالها في التحليل الاقتصادى قاصرا على الاقتصاديين بل ان الباحثين في علوم المحاصيل الحقلية والتربة وتربية الحيوان أو في الحقول الزراعية الاخرى أخذوا يستعملونها في أبحاثهم سواء كان ذلك في محطات الابحاث والتجارب الحكومية أم الخاصة وذلك بغية الحصول على معلومات ونتائج تساعد المنتجين الزراعيين على استغلال مواردهم بوجه أفضل وزيادة مستوى الدخل الزراعي .

المراجع

(١) Earl O. Heady, Economics of Agricultural Production, N. Y.: Prentice-Hall Inc. 1960.

(٢) F. N. Castle and M. H. Becker, Farm Business Management, New York, Macmillan Co. 1962.

(٣) W. Wilcox & W. Cochrane, Economics of American Agriculture, New York, 1951.

(٤) W. Beumol & L. Crandler, Economics Processes Policies, New York, 1954.

(٥) Raleigh Barlowe, Land Resource Economics Prentice — Hall, Inc. Englewood cliffs, N. J. 1961.

الفصل السابع

مبدأ التخصص ومدى تطبيقه في الزراعة

مبدأ التخصص The Principle of Specialization :

يشير مبدأ التخصص الى طريقة في الانتاج تهتم بصورة رئيسية بانتاج سلعة واحدة أو سلع قليلة بغية الاستفادة من المواهب والكفاءات البشرية المتيسرة في المنطقة أو من امكانياتها الطبيعية أو الاقتصادية حتى يتم الحصول على أكبر انتاج ممكن بأقل كلفة ممكنة • فالتخصص والحالة هذه يمهد السبيل للحصول على الوفورات الاقتصادية العديدة في الانتاج ، فضلا عن الزيادة في الانتاج نفسه •

التخصص والتبادل : والتخصص يؤدي الى المبادلة (Exchange) ، والمبادلة أو التبادل هو كما بينا سابقا يعتبر المظهر الثاني من مظاهر حياتنا الاقتصادية الحاضرة • فبدلا من أن يقوم كل شخص بعدة أعمال لسد حاجاته ، يكون من الافضل له لو أنه قام بعمل واحد يركز فيه جهوده بغية تحسينه ، ويبادل الفائض من ناتجه لقاء حصوله على السلع الاخرى التى انتجها غيره• فالمزارع يستعمل جزءا من محصوله ليسد به حاجته ويبيع جزءا كبيرا أو صغيرا منه للغير ليشتري بثمنه أشياء اخرى من ملابس وسلع استهلاكية وانتاجية • فالتخصص والحالة هذه لابد وان يؤدى الى المبادلة • وهذا التبادل سواء أكان داخليا أو خارجيا مرده الى ما فطر الناس عليه من اختلاف في القوى والملكات والاستعداد الذاتي • أو الى ما أودع في تربة الارض من اختلاف في الخصوبة وما فى باطنها من اختلاف فى المعادن والخيرات الى اختلاف في مناخ الاقاليم وأجوائها •

وبسبب هذا الاختلاف في الملكات والاستعداد والامكانيات ، فقد

نشأ منذ بدء الخليقة مبدأ تقسيم العمل بصورة طبيعية ، فالانسان البدائي عرف انه لو عمل في كل ما يقع أمامه من الاعمال دون تخصص في عمل واحد فلا يمكن أن يتقن ذلك العمل ، ولهذا فقد حصل تقسيم تلقائي للعمل ، فهذا يحسن الصيد فيتوفر عليه ، وذلك يحسن الزرع فيتخصص فيه ، وهذا بتوفره وذاك بتخصصه ينتج أكثر مما يحتاج اليه ، فيبادل أحدهما فائضه بفائض الآخر .

وقد كان التبادل قاصرا على القرية أو المدينة في العصور القديمة ، فقد كان الانتاج والتبادل سائرين على أساس سياسة الاكتفاء الذاتي للقرية أو المدينة ، ولكن الثورة الصناعية والثورة الزراعية والثورة في المواصلات والاتصالات وسعت من مجالات تقسيم العمل بين الافراد والجماعات وساعدت الى حد كبير على الانتقال من نظام (الاكتفاء الذاتي) الى نظام (الانتاج لاجل المبادلة) واتسع نطاق الانتاج والتبادل شيئا فشيئا حتى أن اقتصاد الانتاج الكبير الذى يعتبر السبب الرئيسى في مستويات المعيشة العالية التى تسود أغلب الدول الحديثة ما كان ليحدث لو أن العالم سار على النهج القديم في الانتاج والتبادل على نطاق ضيق .

أنواع التخصص :

يمكننا أن نميز بين عدة أنواع من التخصص أهمها :

أولا ـ التخصص الجغرافي Geographical Specialization :

ويسمى أحيانا التخصص بالمناطق (Specialization by Regions) ونعني به الاستفادة من الميزات والامكانيات الطبيعية للمنطقة أو الاقليم في انتاج سلع أو محاصيل من نوع معين . حيث أن المناطق المختلفة من العالم وحتى المناطق المختلفة ضمن قطر معين غالبا ما تكون غير متماثلة من حيث تربتها أو تضاريس أرضها ، أو معدل سقوط الامطار فيها ، أو درجة حرارتها ، أو القوى المائية المتيسرة فيها ، أو ما تحويه في باطنها من اختلاف في المعادن ،

وهذا التفاوت في نوعية وكمية الموارد الطبيعية يجعل بعض المناطق تتفوق على غيرها في انتاج بعض السلع أو بعض المحاصيل • فاذا ما عمدت كل منطقة أو دولة الى استغلال الميزات الطبيعية الخاصة بها تكون قد كفلت لنفسها انتاجا أفضل بكلفة أقل مما لو حصل الانتاج في منطقة أو دولة اخرى ليست لها نفس الميزات • فالعراق لا يستطيع بمناخه وتربته أن يزرع البن والشاى والمطاط ولكنه يستطيع أن يزرع النخيل بميزة أكبر من غيره بالنظر لتوفر الجو الملائم جدا لنمو شجر النخيل ونضج ثمره ، والمنطقة الشمالية من العراق لا تستطيع بجوها البارد أن تزرع شجر النخيل ولكنها بهذا الجو وبمطرها الغزير تصلح جدا لزراعة أشجار الغابات المختلفة • وفيما يتعلق بالصناعات ، نجد أيضا أنها تحتاج الى الجو الملائم لكل منها ، فغزل القطن يتطلب جوا رطبا يساعد على تماسك تيلته ، ولذلك بقيت لانكشاير في انكلترة عهدا طويلا مركزا عالميا لغزل القطن • وهناك صناعات اخرى كثيرة تتوقف الكفاءة في انتاجها على اقامتها في مناطق ذات مناخ معين غير معرض للتقلبات والاعاصير •

والتخصص الجغرافي لا يعتمد على العوامل الطبيعية فحسب بل على العوامل البشرية والاجتماعية أيضا • فندرة اليد العاملة أو وفرتها ، ودرجة مهارتها ومدى استعدادها الذاتي له تأثير كبير على مدى أجر العامل وعلى صنف السلعة أو المحصول الذى يمكن انتاجه •

ثانيا ـ التخصص الشخصى Personal Specialization

أو التخصص بالواجبات (Specialization by Tasks) ونعنى به تقسيم العمل بين الافراد كل حسب قابلياته ومواهبه واستعداده الجسماني والفكري • وهذه القابليات والمواهب قد تكون موروثة أو مكتسبة بالتدريب أو بالمران الطويل • وعن طريق هذا التقسيم في الاعمال والواجبات يكتسب الافراد مهارة وخبرة تجعلهم أكثر قدرة على انجاز العمل بكل يسر واتقان • وقد

ساعدت الثورة الصناعية على انتشار مبدأ تقسيم العمل ، حيث ان استعمال الآلات الميكانيكية سهل تقسيم هذا العمل والتخصص بالواجبات بين العمال في المشاريع الصناعية • وقد سبق أن شرحنا هذا الموضوع في فصل سابق •

من ذلك يتضح أن التخصص وتقسيم الاعمال يهدف الى تبسيط العمليات الاقتصادية بوجه عام ويؤدى الى زيادة الكفاية الانتاجية • وكل مجتمع حديث ان اراد أن يتقدم ويرفع درجة نموه الاقتصادى فلابد له من أن يسلك طريق التخصص في العمل خاصة في المشاريع الصناعية والتجارية •

ثالثا ـ التخصص المهني Occupational Specialization :

ونعني به توزيع السكان العاملين وتقسيمهم على المهن والفعاليات الاقتصادية المختلفة في البلاد • وهذا يعني أيضا الانتقال من التخصص وتقسيم العمل في أحد المشروعات الخاصة الى المجتمع كله • فاذا كان ميسورا لاحدى الصناعات أو الفعاليات الاقتصادية في القطر ان تزيد انتاجها عن طريق تقسيم العمل الفني داخل المصنع أو المزرعة أو المتجر ، فمن الواضح أن تقسيم العمل للمجتمع بأسره بطرق ونسب متكافئة تضمن حسن سير العمل ويعتبر من الامور الضرورية في التنظيم الاقتصادي في المجتمعات الحديثة ، خاصة بعد أن كثرت المهن وتشعبت بسبب ظهور الاختراعات الحديثة • وتوزيع السكان على المهن المختلفة على اسس سليمة لا يتضمن توفير العدد الكافي لكل مهنة فحسب بل يجب أن يتضمن حسن توزيع الكفاءات المختلفة للعمال في كل فعالية انتاجية بقدر الامكان• وهذا يعني أن الحكومة يجب أن تتدخل لتضمن التوزيع المرغوب للسكان العاملين على المهن المختلفة، وتدخلها هذا يتم اما بالاجبار أو بالاغراء • فاما أن تقرر الحكومة أو لجنة التخطيط العليا في القطران صناعة ما تحتاج الى المزيد من العمال فتختار عددا معينا منهم وتضطرهم الى العمل في تلك الصناعة (وقد نفذت

هـذه الطريقـة في بعض الدول أثنـاء الحرب العالميـة وعرفت باسـم السخرة أو التجنيـد) ، واما أن تلجـا الى اغراء العمـال الى الاتجـاه الى بعض الفعاليات الاقتصادية المرغـوبة عن طـريق زيادة الاجور أو منح الامتيازات أو الاوسمة وما شابه ذلك من أنواع المغريات والدوافع .

ويوضح لنـا الجدول رقـم (٦) التقسيم المهني للسكان العاملين في العراق في سنتي ١٩٥٧ و١٩٦٣ ومنه يتبين لنا أولا : الخطوط الرئيسية

جـــدول رقـم (٦)

التوزيع المهني للايدي العاملة في العراق (١٩٥٧)

الفعالية الاقتصادية	مجموع المشتغلين في سنة ١٩٥٧(١) (١٠٠٠)	النسبة المئوية	مجموع المشتغلين في سنة ١٩٦٣(٢) (١٠٠٠)	النسبة المئوية
١	٢	٣	٤	٥
الزراعة	١ر٦١٠	٧٨ر٧٠	١ر٧٦٠	٧٤ر٥
الصناعة	١٢٨	٦ر٢٥	١٣٩ر٩	٥ر٩
التجارة	٦٠	٢ر٩٤	٦٩ر١	ـ ر٣
البناء	٣٨	١ر٨٥	٤٩ر٧	ـ ر٢
النقل	٥٦	٢ر٧٤	١٥٤ر٣	٦ر٦
الخدمات	١٥٤	٧ر٥٢	١٩٠ر٦	ـ ر٨
المجموع	٢ر٠٤٦	١٠٠	٢ر٣٦٣	ـ ر١٠٠

المصـــادر :

(١) Dr. K. G. Fenelon, National Income & Expenditures, (IRAQ) 1950 - 1956.

(٢) تقارير مجلس التخطيط الاقتصادي ـ بغداد ١٩٦٥ .

ملاحظة ـ تشمل الصناعة على النفط والخدمات العامة .

لتعدد المهن وتوزيعها ، وثانيا : هيمنة الزراعة على باقي الفعاليات الاقتصادية الاخرى من حيث نسبة السكان العاملين فيها، ولو أن هذه النسبة أصبحت في ١٩٦٣ أقل مما كانت عليه في عام ١٩٥٧ .

ومما يجدر ذكره وسبق الاشارة اليـه هو ان التقدم الاقتصادي في دول العالم الغربي صحبه زيادة كبرى في نسبة العمال المشتغلين في الصناعة والخدمات ، ونقص مستمر في نسبة القوة العاملة التي تشتغل في الزراعة ويظهر هذا جليا في الجدول رقم (٧) حيث نلاحظ ان نسبة المشتغلين في الزراعة في الدول المتقدمة اقتصاديا المذكورة في الجدول في تناقص مستمر بينما نجد على العكس من ذلك زيادة كبـيرة نسبيا في نسبة المشتغلين في الصناعة وفي انتاج الخدمات .

وفي البلدان النامية وبضمنها العراق والدول العربية الاخرى نجد أن توزيع المهن بين الزراعة والصناعة والفعاليات الاقتصادية الاخرى لابد وان يميل نحو زيادة ملحوظة في نسبة القوة العاملة في الصناعـة والخدمات ونقص في نسبة القوة العاملة في الزراعة وذلك كلما خطت البلاد خطوة جديدة نحو مراحل التقدم الاقتصادي حيث تزداد انتاجية العامل الزراعي ويصبح بمقدور نسبة قليلة من السكان أن تنتج أضعاف ما تنتجه النسبة الكبيرة المشتغلة في الزراعة في الوقت الحاضر .

جـــدول رقـم (٧)

التوزيع المهني للايدي العاملة

في الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا واليابان والاتحاد السوفياتي

القطـــر	السنوات	الزراعـة	الصناعـة	التجارة والخدمات الاخـرى
الولايات المتحدة	١٨٧٠	٢ر٥٥٪	٢ر٢١٪	٥ر٢٣٪
	١٩٠٠	٤ر٣٩٪	٢٧٪	٥ر٣٣٪
	١٩٣٥	٢ر٢٧٪	٢٧٪	٨ر٤٥٪
	١٩٦٣	٧ ٪	–	–
بريطانيا	١٨٧٠	٥ر١٨٪	١ر٤٥٪	٤ر٣٦٪
	١٩٠٠	٦ر١٤٪	٥ر٤٠٪	٣ر٤٥٪
	١٩٣٠	١٢٪	٣ر٣٨٪	٧ر٤٩٪
	١٩٦٣	٦٪	–	–
المانيا	١٨٨٢	١ر٣٩٪	٢ر٣٦٪	٧ر٢٤٪
	١٩٣٣	٢ر٢٤٪	٥ر٣٨٪	٢ر٣٧٪
المانيا الغربية	١٩٦٣	١٢٪	–	–
اليابان	١٨٧٢	٨ر٨٤٪	٨ر٤٪	٢ر١٠٪
	١٩٣٠	٣ر٥١٪	٥ر١٨٪	٣٠٪
	١٩٥٢	٤٤٪	–	–
	١٩٦٣	٣٣٪	–	–
الاتحاد السوفياتي	١٩٢٨	٨٠٪	–	–
	١٩٥٥	٤٣٪	–	–
	١٩٦٣	٣٤٪	–	–

المصـــادر :

(١) Colin Clark, Conditions of Economic Progress (London : The Macmillan Co. 1951)

(٢) F.A.O., Production Year Book, 1958 & 1964.

(٣) Journal of Farm Economics, Vol. XL Dec. 1958, No. 5.

التخصص في الزراعة

لقد سبق أن أوضحنا بأن الزراعة تتخصص بالمناطق وان مجال التخصص بالاعمال والوجبات ضعيف جدا فيها اذا ما قيس بنفس المجال المتيسر فى الصناعة لهذا النوع من التخصص ، حيث يمكن تقسيم العمل داخل المصنع الى عمليات بسيطة يقوم كل عامل بعملية واحدة ، اذ لا يمكن لعامل واحد أن يقوم بمفرده بكافة العمليات اللازمة لانتاج السلعة. وقد ساعد استعمال المكائن وعدم موسمية العمل الصناعي على تقسيم العمل وتخصص العمال ، اذا اختصت كل آلة بعمل معين واقتصرت مهمة العامل في أغلب الاحيان على ادارتها ومراقبتها . وتبسيط العمليات الاقتصادية على هذا النحو الناتج عن التخصص يؤدى الى زيادة في استعمال الآلات الميكانيكية وفي استغلال رؤوس الاموال ، وهو في الوقت نفسه يمنع التبذير في تعدد الآلات ويوفر لنا الوقت الذى يصرفه العامل في التنقل من عمل لآخر .

ويرجع السبب ، كما بينا سابقا ، في صعوبة تطبيق التخصص بالواجبات والاعمال على الزراعة الى تنوع المزروعات في نفس المزرعة والى موسمية العمل الزراعي وعدم استمراره ، وهذه العوامل لا تسمح للعامل الزراعي أن يركز جهوده في عملية زراعية معينة دون غيرها . ففي زراعة الحنطة أو أى محصول آخر لا يستطيع المزارع أن يوزع عمليات الحراثة وبذر البذور والارواء وتصريف المياه وقلع الادغال والعزق ثم الحصاد والدراس والتذرية وغير ذلك من العمليات حتى يتم نقل المحصول الى الاسواق ، هذه العمليات لا يمكن أن توزع على العمال الموجودين في المزرعة ، فاذا ما عهد الى أحدهم بأن يقوم بحراثة الارض فقط ، فان عملية الحراثة قد

لا تستمر لاكثر من شهر أو حتى شهرين فماذا يعمل في بقية أشهر السنة ؟ اذن لابد أن يشترك مع غيره في العمليات الزراعية الاخرى ، فليس هناك والحالة هذه تخصص في الواجبات بالنظر لتنوع العمليات الزراعية وموسميتها وعدم استمرارها • ولكن يستطيع المزارع أن يتخصص بزراعة محصول واحد أو محاصيل قليلة العدد ، وفي هذه الحالة يستطيع أن يجني ثمرات ومزايا التخصص •

مزايا التخصص في الزراعة :

(١) امكانية سيطرة المزارع بدرجة أكبر على ظروف الانتاج ، اذ كلما قلت المحاصيل التى يزرعها كلما كان المجال متسعا أمامه لدراسة ظروفها الانتاجية والتعرف على مسببات المشاكل الانتاجية وطرق التغلب عليها • فمن الصعب على المزارع الالمام بعدد كبير من المنتجات الزراعية ولكن بتخصصه في انتاج سلعة واحدة أو سلع قليلة يستطيع تحسين وزيادة انتاجه في الوحدة الزراعية •

(٢) امكانية الاستفادة من العمال الزراعيين المهرة ومن المكائن والآلات المخصصة للقيام بعمليات تتعلق بمحصول معين ـ كالمكائن المصنوعة خصيصا لقطف القطن (Cotton Pickers)، حيث ان هذه المكائن لا يصح استعمالها اقتصاديا اذا كانت الكميات المزروعة من القطن صغيرة نسبيا ، اما اذا تخصص المزارع وزرع مساحات كبيرة بهذا المحصول فعندئذ يصبح شراء واستعمال هذه المكائن مربحا من الناحية الاقتصادية •

(٣) امكانية الاقتصاد في تكاليف تسويق نوع واحد أو أنواع قليلة من المنتجات الزراعية ، حيث أن هذه التكاليف تقل كثيرا حين يقوم المزارع بارسال كميات كبيرة من منتوج واحد الى السوق عن ارساله كميات قليلة من منتجات متنوعة • وذلك لان تعامل المزارع في كمية كبيرة

يؤدى الى خفض ما يخص الوحدة المبيعة من تكاليف التسويق • هـذا بالاضافة الى امكانية الالمام بسعر المحصول فى الاسواق المختلفة وتقلباته فيستطيع البيع فى أحسن الظروف وأفضل الاسعار •

(٤) امكانية الاستفادة من الظروف الطبيعية والاقتصادية المحيطة بالمزرعة كنوعية التربة والمناخ وتوفر المياه والبعد عن الاسواق• فعن طريق التخصص يمكن استغلال هذه الميزات الى أكبر حد ممكن بزراعة المحصول الاكثر ملائمة لهذه الظروف المحيطة بالمزرعة • الا أن هذا النوع من التخصص لا يصح الا اذا كانت التربة متجانسة في كافة أنحاء الحقل • أما اذا اختلفت نوعية التربة من حقل لآخر فان المزارع يتمكن من الحصول على فوائد أفضل عند زراعة محاصيل مختلفة في حقول مختلفة •

وبالرغم من هذه المزايا المذكورة أعلاه للتخصص في الزراعة فان ثمة أضرار قد تنجم عن هذا التخصص منها •

(١) ان التخصص في الزراعة قد يؤدى الى اتلاف خصوبة التربة أكثر مما هو فى الزراعة المتنوعة •

(٢) قد يزيد التخصص من المخاطر التى تواجه المزارع ، حيث أن احتمال فشل محصول واحد أكثر من احتمال فشل عدة محاصيل ، كما ان احتمال انخفاض أسعار محصول واحد أكثر من احتمال انخفاض كافة أسعار المحاصيل المتنوعة •

(٣) قد يؤدى التخصص الى عدم الاقتصاد فى استخدام العمال والمكائن المتيسرة في المزرعة •

التخصص بالمناطق في زراعة العراق :

ان أغلب المزارع في العراق لا يمكن اعتبارها مزارع متخصصة بالمعنى الصحيح ، حيث أن كثيرا من المزارعين يلجأون عادة الى زراعة

محاصيل متعددة بكميات صغيرة لتأمين أكبر جزء ممكن من المواد الغذائية اللازمة للاستهلاك العائلي في المزرعة ولا يرسلون الى الاسواق الا كميات صغيرة نسبيا من انتاجهم • ففكرة الاكتفاء الذاتي لا تزال سائدة ، اللهم الا في تلك المزارع التي تخصص الجزء الاكبر من مساحتها لزراعة محصول معين أو محاصيل قليلة معينة وتستمد الجزء الاكبر من دخلها السنوي من ايرادات ذلك المحصول • مثل هذه المزارع يمكن اعتبارها مزارع متخصصة طالما انها تعتمد على أكثر من (٥٠٪) من دخلها النقدي السنوي على انتاج محصول رئيسي معين ، ومثل هذه المزارع أيضا تكون قد تركت مبدأ الاكتفاء الذاتي وأصبح جل اعتمادها منصبا على بيع حاصلاتها في الاسواق • أما المزارع التي تعتمد في الحصول على أكثر من (٥٠٪) من دخلها النقدي السنوي على انتاج أكثر من محصول واحد فتعتبر عادة مزارع متنوعة وليست متخصصة •

وعلى هذا القياس تعتبر مزارع بساتين النخيل في لواء البصرة وبساتين الفواكه في الوية بغداد وديالى وكربلاء ومزارع الرز في لوائي العمارة والديوانية ومزارع التبغ في لواء السليمانية ومزارع القمح في السهول الشمالية مزارع متخصصة لانها تستمد الجزء الاكبر من دخلها السنوي النقدي من مشروع زراعي واحد •

وبالنظر لاختلاف الظروف الطبيعية والاقتصادية من منطقة الى اخرى في الجمهورية العراقية فاننا نتوقع تطورا هاما في التمنطق والتخصص الزراعي كلما تطورت الزراعة في البلاد واتجهت نحو الاستفادة من هذه الميزات الطبيعية والاقتصادية التي تتمتع بها كل منطقة الى أبعد حد ممكن• وهذا النوع من التمنطق والتخصص قد بدأ فعلا منذ زمن ولكنه سيتسع بدرجة أكبر وبصورة أفضل على الوجه الآتي مبتدئين من جنوب العراق الى شماله •

(١) ففي أقصى الجنوب حيث يلتقي دجلة والفرات في شط العرب نجد أن زراعة النخيل تتمتع بميزة عظيمة من حيث ملائمة المناخ والتربة وحدوث المد والجزر • ولذلك فان التخصص في زراعة النخيل سيستمر في هذه المنطقة مشفوعا بتربية الجاموس وانتاج الحليب والقشطة • فليس ثمة منطقة فى العالم تتمتع بنفس الميزة في انتاج التمور كما تتمتع به منطقة شط العرب • كما تتمتع هذه المنطقة بنفس الميزة في تربية الجاموس بالنظر لتوفر المياه من مجاري الانهر ومن البحيرات العديدة في تلك المنطقة •

(٢) مناطق الاهوار في ألوية العمارة والديوانية والناصرية • في هذه المناطق نجد أن زراعة الرز هي المهيمنة بالنظر لان زراعة الرز تجود في الاراضى التى تغمرها مياه الفيضان في كل سنة وتترك فوقها طبقة من الطمى (الغرين) وتجود كذلك الاراضى الواطئة الشبيهة بالمستنقعات والاراضى الثقيلة ذات التربة الطينية الكلسية أو الطينية المعتدلة ، وهذه جميعها متوفرة في الوية العمارة والديوانية والناصرية التى تزرع من الرز الآن ما يزيد على ثلاثة أرباع انتاج القطر بأجمعه من الرز •

(٣) المنطقة الثالثة التي تقع بين النهرين جنوبي بغداد والتي يرويها شطي الغراف والهندية في هذه المنطقة نجد أن زراعة الشعير هي المهيمنة • وبالنظر لعدم استقرار الانتاج وتقلبات الاسعار فان دخل الفلاحين في هذه المنطقة لا يستقر على حال أيضا كما أنه ضئيل في نفس الوقت • وتتمتع هذه المنطقة بامكانيات زراعية اخرى التى ان استغلت فستجلب لمزارعي هذه المنطقة دخلا أكبر وللقطر بأجمعه فوائد جمة • حيث يمكن استغلال المياه المتيسرة في هذه المنطقة في فصلي الشتاء والربيع في زراعة محاصيل العلف• وهذه المحاصيل بالاضافة الى الشعير وفضلات التمور يمكن أن تصبح أساسا متينا لتربية وتسمين الماشية والاغنام • وقد اجريت عدة تجارب في مزرعة

أبي غريب أثبتت نتائجها على أن كلا من الماشية والاغنام يمكن تسمينها وتحسين نوعية لحومها بطريقة اقتصادية اذا ما علفت بالشعير وفضلات التمور ومحاصيل العلف البقولية .

(٤) منطقة بغداد وبعقوبة التى أخذت تهيمن فيها فى الآونة الاخيرة زراعة الخضروات وأشجار الفاكهة وانتاج الحليب والبيض . ان نفوس بغداد في تزايد مستمر فقد زاد عدد السكان فيها على المليون والنصف ولذلك فانها تعتبر من أكبر أسواق العراق في استهلاك المواد الغذائية ، وبما أن دخل معظم سكان بغداد أعلى نسبيا من دخل السكان في بقية مناطق العراق فاننا نتوقع تطور الزراعة في المناطق المجاورة لبغداد بشكل أكثر كثافة وأكثر تنويعا . وقد لا يمر وقت طويل حتى نرى انتشار المزارع الحيوانية المتخصصة في تربية الماشية وانتاج الحليب، أو تلك المتخصصة في تربية الدواجن ، وكذلك المزارع المتخصصة في زراعة الخضروات وأشجار الفاكهة وغير ذلك من المشروعات الزراعية المربحة . ان ارتفاع أسعار هذه المنتجات الزراعية بسبب اتساع السوق وارتفاع مستوى المعيشة سيجعل مثل هذه المشروعات الزراعية أكثر ادرارا للربح ، وان دافع الربح هو الذى سيدفع الناس الى التوسع في زراعتها وانتاجها توسعا رأسيا (باستخدام قدر أكبر من العمل ورأس المال على نفس المساحة من الارض) ان لم يكن بالمستطاع التوسع افقيا (أى بزيادة المساحة المزروعة) حتى ولو لم يكن هناك توجيه مباشر من قبل الحكومة . وطبيعي ان التوجيه الحكومي والارشاد الزراعي سيجعل حدوث التوسع أسرع وبصورة أفضل مما لو ترك الامر لدافع الربح وحده .

(٥) وثمة منطقة اخرى شمالي بغداد لها مستقبل زراعي باهر وتلك هي منطقة وادى شهرزور الواقع في الجنوب الشرقي من مركز لواء السليمانية ، حيث تتمتع هذه المنطقة بنفس خصائص تربة بغداد وبعقوبة ،

بل انها تتفوق عليها بسبب كونها أقل تعرضا للاملاح والسبخ ، كما أن مناخها أقل حرارة من مناخ بغداد • ولكن رداءة الطرق الموصلة بينها وبين بغداد كان السبب المهم في تأخر هذه المنطقة وعدم تمتعها بمزية القرب من هذه السوق المتسعة (بغداد) • والآن بعد أن تم تعبيد الطريق الموصل بين السليمانية وبغداد فان تكاليف تسويق حاصلاتها الزراعية ستنخفض بدرجة كبيرة ، ومن المتوقع أن تصبح أكبر مجهز للحليب في سوق بغداد ، ذلك لان انتاج الحليب فى المناطق المحيطة ببغداد يهبط بدرجة كبيرة خلال موسم الصيف الطويل الحار ، بينما يكون مناخ منطقة شهرزور في هذا الفصل باردا نسبيا وانتاج الحليب فيها مستمرا ، ولذلك فان هذه المنطقة يمكن أن تتوسع في تربية الابقار وانتاج الحليب لتزويد سوق بغداد بالحليب اللازم لها خلال موسم الصيف الطويل • ومما يشجع تربية الماشية في هذه المنطقة هو ملائمتها لزراعة أنواع مختلفة من المحاصيل البقولية والعلفية بالاضافة الى ميزتها في زراعة البنجر والقطن والتبغ •

(٦) منطقة السهول الشمالية الديمية الخصبة الممتدة على أطراف نهر العظيم والزاب الصغير والزاب الكبير والتي تنتهي على الحدود فى تل كجك وغربا في منطقة سنجار • وتزود هذه المنطقة الجزء الاعظم مما يستهلكه العراقيون من الحنطة الوفيرة ذات الصفات الممتازة • وتمتاز تربة هذه المنطقة بخصوبتها وغناها بالعناصر المغذية للنبات ولكنها تعتمد على الامطار في ريها • ولذلك فان المحصول يتقلب من سنة الى اخرى تبعا لمعدل وموعد سقوط الامطار فيها •

وتعتبر هذه المنطقة من أكثر مناطق العراق ملائمة للمكننة الزراعية ، بسبب استواء الارض وعدم وجود المعيقات من أنهر وقنوات وحفر وما شابه ذلك من العقبات التي توجد في الاراضى التي تسقى سيحا أو بالواسطة والتي لا تصلح لسير جميع المكائن الزراعية الحديثة بصورة كفوءة واقتصادية •

ومما يجدر ذكره ان السهول هي أفضل الاراضى لاستعمال الآلات ، وكلما قل السكان في هذه السهول ازداد الدافع لاستعمال المكائن الزراعية • ولهذا السبب فقد انتشر استعمال المكائن والآلات الزراعية الحديثة في هذه المنطقة بدرجة أكبر من انتشارها في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق •

وبالاضافة الى زراعة الحنطة فان هذه المنطقة تحوى على عدد كبير جدا من قطعان الماشية والاغنام ويمكن زيادة هذه الثروة الحيوانية وتنميتها في هذه المنطقة بزراعة أنواع من محاصيل العلف التى تقاوم البرد والجفاف •

(٧) المنطقة الجبلية ـ تقع هذه المنطقة في الشمال والشمال الشرقي من العراق والزراعة فيها متأخرة نسبيا بالرغم من الامكانيات الزراعية الموجودة فيها • ومن أهم أسباب تأخر الزراعة في هذه المنطقة وعورة الطرق الموصلة بين أجزائها، فمتى ما تم تعبيد الطرق القديمة وفتح طرق جديدة وتسهيل المواصلات بينها وبين أجزاء القطر الاخرى فان هذه المنطقة يمكن أن تتطور الزراعة فيها بدرجة أنها تزود القطر بما يحتاجه من الجبن ، حيث أن بعد هذه المنطقة عن الاسواق يجعل نقل الحليب غير ممكن اقتصاديا بالنظر لتعرضه للتلف ولكثرة تكاليف النقل ، ولذلك فان الحليب لابد وان يحول الى الجبن والزبد وهما أقل تعرضا للتلف وتكاليف نقلهما الى الاسواق البعيدة تكون أقل نسبيا • وهناك امكانيات زراعية اخرى في هذه المنطقة وذلك لملائمتها لتربية الدواجن وانتاج البيض وغير ذلك من المشاريع النباتية والحيوانية • ومما تشكو منه هذه المنطقة هو التعرية (Soil Ersoion) ولعل التوسع في التشجير وانشاء الغابات سيقضى على عامل التعرية بصورة تدريجية •

(٨) والى جانب الصحارى الممتدة غربا نجد نموذجا آخرا من

الاراضى الزراعية يختلف عن النماذج السالفة الذكر ، وهذه الاراضى تقع على جانبي نهر الفرات ابتداء من الفلوجة حتى الحدود السورية ، حيث نجد واديا ضيقا على ضفتي نهر الفرات العاليتين نسبيا • ان مستوى المـــاء في التربة غالبا ما يكون عاليا مما أدى الى ظهور الاملاح في معظـم أراضى هذا الوادى • وأغلب المزارع في هذا الوادى صغيرة الحجم ، بل ان حجم بعض هذه المزارع آخذ بالصغر بدرجة أكبر بسبب انتشار الاملاح على بعض أجزائها مما جعلها غير قابلة للانتاج • وأهم محاصيل هذه المنطقة هي الحبوب وخاصة الدخن وتزرع في بعض أجزائها الخضروات ومعظم الانتاج موجه للاستهلاك المحلي في القرى ولتزويد البدو الذين يقدمون على هذه المناطق في بعض أشهر السنة للتموين • ويمكن القول بأن هذه المنطقـــة متخلفـة من حيث الاساليب الزراعية ، وربما ستبقى كذلك لمدة أطول من غيرها من المناطق العراقية بسبب عدم قابليتها للانتفاع من اقتصـاديات الانتاج الكبير خاصة فيما يتعلق باستخدام الآلات والمكائن الزراعية الحديثة• ولعل أكثر ما تحتاج اليه هذه المنطقة هومشاريع البزل لتخليص أراضيها من الاملاح المتراكمة عليها •

(٩) وأخيرا لابد من ذكر نموذج آخر من الاراضى التى لا تصلح للزراعة ولكنها تصلح لرعي الاغنام والماشية وهذه تشمل البادية الشمالية والبادية الجنوبية خاصة المنطقة الواقعة جنوب منطقة الزراعة الديمية • ويقطن في هـذه المنطقـة في الوقت الحاضر البدو الرحل الذين يتنقلون من مكان لآخر سعيا وراء الماء والكلأ اللازمين لحياتهم وحياة ماشيتهم •

وتشمل منطقة المراعي في العراق منطقة اخرى في الشمال الشرقي من العراق وهي المراعي الجبلية التي يؤمها أصحاب الاغنام والماشية خلال الصيف حين تنعدم المروج الخضراء في هذا الفصل في البوادي • وهـذه

المراعي الطبيعية في العراق تحتاج الى عناية خاصة بالنظر لاهميتها الحيوية في تنمية الثروة الحيوانية بأقل كلفة ممكنة ، وكل ما تحتاج اليه هـذه المراعي هو حفر المزيد من الآبار الارتوازية في البادية والسهول هـذا بالاضافة الى خلق جهاز اداري وفني لتنظيم الرعي ودراسته ووقايته وتشجيع وحماية القائمين بتربية ورعي الحيوانات في هذه المراعي •

المراجع

(١) J. D. Black, Introduction to Economics for Agriculture, (New York: The Macmillan Co., 1953)

(٢) Anne Martin, Economics and Agriculture, London: Nisbet & Co. Ltd., 1959.

(٣) R. L. Cohen, The Economics of Agiculture, (London: Nisbet & Co. Ltd., 1950)

(٤) Earl O. Heady, Economics of Agricultural Production and Resource Use, (Englewood, N.J. Prentice Hall Inc. 1960).

(٥) Colin Clark: Condisions of Economic Progress, London: The Macmillan Co., 1951.

(٦) A. S. Alwan and F. R. Robinson, The Natural and Human resources of Iraq and their Development, A Roport Presented. to the Development Board of Iraq. Baghdad July 1957. p.p. 38-96.

الفصل السادس

مبدأ التنوع والعلاقة بين المشروعات الزراعية

مبـدأ التنـوع (The Principle of Diversification) :

يشير مبدأ التنوع الى طريقة في الانتاج تهتم بانتاج عدة أنواع من السلع أو المحاصيل في وحدة انتاجية معينة سواء أكانت مزرعة أو مصنعا • وفي دراستنا هذه سنطلق كلمة « مشروع Enterprise » على كل نوع من المحاصيل الزراعية أو الحيوانية المنتجة على المزرعة • فنقول مثلا ان المزرعة الفلانية هي من المزارع المتنوعة لانها تحتوى على عدة مشروعات زراعية كمشروع الحنطة ومشروع القطن ومشروع تربيـة الحيـوانات ومشروع أشجار الفاكهة وزراعة الخضروات وهلم جرا • وقد سبق أن عرفنا المزرعة المتنوعة بأنها تلك التي تعتمد في الحصـول على أكثـر من (٥٠٪) من دخلها النقدى السنوى على أكثر من مشروع زراعي واحد • والواقع ان هذا القول ينطبق على كثير من المزارع العراقية الصغيرة الحجم (المزارع العائلية) •

والتنويع الزراعي أما أن يكون أفقيا أو رأسياً والتنويـع الافقي Horizontal Diversification هو المعنى الدارج للتنويع الزراعي ، ويقصد به انتاج عدة محاصيل مختلفة في مزرعة واحدة • أما التنويع الرأسـى Vertical Diversification فهو عبارة عن انجاز عدة مراحل انتاجيـة لسلعة زراعية واحدة كانتاج وتوزيع الحليب • فقد يقوم المزارع بزراعة محاصيل العلف التى يقدمها لابقاره ، ويقوم كذلك بحلب الابقار وتعقيم الحليب (أي بسترته) ثم تعبئته في قناني وتوزيعه على المستهلكين •

فوائد التنوع الزراعي :

ان الفوائد التي تنجم عن التنوع الزراعي كثيرة ، نذكر فيما يلي أهمها بصورة موجزة :

١ ـ سهولة المحافظة على خصوبة التربة :

وهذه الفائدة تنجم من وجود مشروعات تكميلية في المزرعة ، أى أن كلا منها ينفع الآخر ويؤدى الى ازدهاره ، كما هو الحال في زراعة الحبوب والبقوليات في نفس الدورة الزراعية فبينما تستهلك الحبوب كميات كبيرة من الآزوت الموجود بالتربة ، نجد أن البقوليات (كالبرسيم والباقلاء) تعيد الى التربة الآزوت (النتروجين) الذى فقدته نتيجة زراعة الحبوب • كما يمكن اعادة الخصوبة الى التربة بتربية المواشى في المزرعة للاستفادة من فضلاتها في تسميد المزرعة •

٢ ـ القضاء على الحشائش والادغال الضارة بالزروع :

وذلك يتم بزراعة عدة محاصيل متناوبة بدلا من زراعة محصول واحد • فالحراثة المتناوبة والعزق المستمر الناجمين عن زراعة محاصيل متعددة يقضيان على الاعشاب والادغال الضارة بالزروع والتي تسبب أضعاف المحصول أو فشله •

٣ ـ مقاومة الامراض والاوبئة النباتية :

وتحصل هذه بزراعة محاصيل متنوعة بالتناوب ، حيث ان الامراض والحشرات التى تصيب النباتات يختلف تأثيرها من محصول لآخر ، فقد يصيب بعضها محصولا معينا دون غيره • فاذا اعيدت زراعة المحصول فان هناك احتمالا كبيرا باصابته بنفس المرض أو نفس الحشرة ، أما اذا زرع محصول آخر محله لا يمت بصلة الى المحصول السابق فان ذلك سيؤدى الى هلاك الآفة الموجودة في الارض لانها قد لا تستطيع أن تعيش على المحصول الجديد •

٤ ـ استغلال الارض بصورة أكمل اذا امكن زراعة محصولين مختلفين في سنة واحدة في نفس الارض :

وقد يكون من الممكن زراعة نفس المحصول مرتين في السنة ، وهذا يتم في محاصيل قليلة • وفي انكلترة حيث يجري استغلال الارض استغلالا تاما وكثيفا تزرع البطاطا المبكرة في شهر آذار ويجمع المحصول في حزيران أو تموز من نفس السنة ثم تعاد زراعة الارض بعدئذ باللفت الذى يقطع ويقدم علفا للمواشى في فصلي الخريف أو الشتاء • وفي بلادنا يمكن زراعة الذرة والرز والسمسم والماش كمحصول ثانوي بعد الحنطة والشعير والكتان في نفس السنة مع ضرورة تسميد الذرة والرز والسمسم في هذه الحالة • كما أنه فى حالة زراعة أكثر من محصول واحد يمكن الاستفادة من الطبقة العليا والطبقة السفلى من تربة الارض ، فمثلا الكتان والقمح والشعير والرز والبصل والبنجر والبطاطا كلها محاصيل ذات جذور سطحية تمتص غذائها من طبقات التربة العليا، بينما القطن والذرة والسمسم وقصب السكر هي من المحاصيل ذات الجذور العميقة التى تستفيد من طبقات التربة السفلى • وهذا يوضح لنا أهمية تعاقب المحاصيل حسب جذورها حتى يمكن استغلال التربة استغلالا تاما وصحيحا والحصول على ناتج أفضل كماً ونوعاً •

٥ ـ توزيع العمل بصورة منتظمة خلال السنة في حالة زراعة محاصيل متنوعة في أوقات مختلفة من نفس السنة :

ففي حالة زراعة محصول واحد يكون الطلب على العمل كبيرا في بعض أشهر السنة ، بينما يقل الطلب على العمل الى درجة كبيرة في الاشهر الاخرى فتبقى الايدي العاملة في المزرعة شبه عاطلة • أما في حالة التنوع ـ أى وجود مشروعات زراعية مختلفة على المزرعة التى يكون طلبها على العمل مختلفا ـ عندئذ يمكن توزيع العمل بصورة متساوية على هذه

المشروعات فتصبح الايدى العاملة في المزرعة مستخدمة طيلة السنة دون انقطاع • فوجود مشروع اضافي كتربية الحيوانات بالاضافة الى زراعة المحاصيل يحقق هذه الفائدة •

٦ ـ تقليل المخاطر التي يتعرض لها المزارع بسبب المؤثرات الطبيعية التي تؤدي الى فشل المحصول كليا أو جزئيا :

ففي حالة زراعة عدة محاصيل فالاحتمال يكون قليلا جدا في اصابة جميع هذه المحاصيل أو المشروعات الزراعية بالفشل ، حيث ان أسباب الفشل أما أن تكون الطقس الردىء أو اصابة المحصولات بالآفات الزراعية أو انخفاض الاسعار • فاذا اصيب محصول واحد بالفشل أو الخسارة فلدى المزارع محاصيل اخرى يستطيع أن يحصل منها على دخل صغير أو كبير • أما في حالة اعتماده على محصول واحد فيكون مثله كمثل من يضع جميع ما عنده من بيض في سلة واحدة ، فاذا سقطت السلة أو اصيبت بصدمة قوية فان مآل البيض جميعه سيكون التلف •

٧ ـ توزيع الايراد على مدار السنة :

في حالة زراعة محاصيل متنوعة خلال السنة فان ايرادات المزارع تكون موزعة على مدار السنة بدلا من انحصارها في وقت واحد من السنة •

٨ ـ الاقتصاد في تكاليف النقل :

ويتم ذلك حين يقوم المزارع بزراعة محاصيل مختلفة في مزرعته والتي تدخل في غذائه ، عندئذ لا يحتاج للذهاب الى الاسواق لشراء ونقل هذه المواد الاستهلاكية الى المزرعة لاستهلاك أفراد عائلته ومن يشتغل معه • ويحدث هذا عادة في الاقطار التى تكون كثافة السكان فيها قليلة نسبيا الامر الذى يؤدى الى قلة الاسواق وبعدها عن المزارع بصورة عامة ، أما في الاقطار المكتظة بالسكان فتقل فيها الحاجة الى زراعة محاصيل متعددة لاستهلاك المزارع وعائلته بسبب تعدد الاسواق وقربها من المزارع •

ويمكن الاقتصاد في تكاليف النقل أيضا عن طريق الاستفادة من المنتجات الثانوية على نفس المزرعة وذلك حين يقوم المزارع باضافة مشروع زراعي جديد يستعمل كمادة أولية للمحصول الرئيسى • فاذا كان لدى المزارع كميات كبيرة من التبن أو المحاصيل الجذرية وكانت الاسواق بعيدة عنه لتصريف هذه المنتجات الثانوية فيمكنه عندئذ اضافة بعض الابقار أو الاغنام الى مزرعته لاستهلاك هذه المنتجات الثانوية فيكون بذلك قد وفر تكاليف نقلها الى الاسواق عن طريق تحويلها الى منتجات حيوانية أقل وزنا ولكنها أغلى ثمنا •

العلاقة بين المشروعات المزرعية والجمع بينها :

يتضح لنا مما سبق بحثه ان التنوع الزراعي يتطلب الجمع بين عدة مشروعات مزرعية على نفس الحقل • والجمع بين مشروعات متعددة يتطلب من المزارع دراسة العلاقة بين هذه المشروعات وانتخاب تلك المجموعة من المشروعات التى تدر عليه أكبر دخل صافي للوحدة الانتاجية (لكل دونم من الارض أو لكل دينار مستثمر فيها ، أو لكل وحدة من وحدات العمل المبذولة) • وليس هذا فحسب بل ينبغي أن تحقق المشروعات المختارة المحافظة على خصوبة تربة الحقل وتنمية الموارد المزرعية الاخرى•

١ ـ الجمع بين مشروعات متنافسة Competing Enterprises :

المشروعات المتنافسة هي التي تشترك في طلب مشترك على الارض والعمل وعناصر الانتاج الاخرى خلال فترة زمنية بحيث ان زيادة في مساحة الارض المخصصة لاحد هذه المشروعات في حقل معين أو فيمقدار العمل المخصص له أو رأس المال المبذول عليه لابد وان يؤدى الى انخفاض مقابل في مساحة الارض المخصصة للمشروع الآخر على نفس المزرعة أو في مقدار العناية المبذولة عليه • أى ان هناك علاقة تنافسية

(Competative Relationship) بين مثل هذه المشروعات • ويتضح ذلك بصورة جلية في الجدول رقم (٨) • حيث نجد أن مشروعات الزراعة الشتوية كمشروع زراعة الحنطة أو الشعير أو الشوفان أو الباقلاء والعدس والهرطمان والبرسيم والكتان كلها تبدأ زراعتها في الفترة الواقعة بين تشرين أول وتشرين ثان وموعد نضوجها وقطفها أو حصادها يتم خلال الفترة الواقعة بين شهرى نيسان وتموز • كما نلاحظ من الجدول المذكور أيضا ان مشروعات المحاصيل الصيفية كالذرة الصفراء والبيضاء والقطن والبنجر والتبغ كلها تبدأ زراعتها خلال شهرى آذار ونيسان ويحين موعد قطف وحصاد معظمها خلال الفترة الواقعة بين شهرى أيار وتموز • وهذا يعني ان هذه المشروعات الزراعية تتنافس فيما بينها على مساحة الارض المعدة للزراعة وعلى العمل ورأس المال المتيسران لدى المزارع • فأى توسع في انتاج أحد هذه المشروعات لابد وان يتم على حساب المشروعات الاخرى في نفس المزرعة ، كما هو الحال عند زراعة الحنطة والشعير ، فهذان المحصولان يتنافسان على استعمال الارض والعمل وسائر الموارد الانتاجية الاخرى فى فترة واحدة من الزمن ، وعليه فان تخصيص بعض الموارد لانتاج الحنطة سيؤدى حتما الى نقص الموارد المستخدمة لانتاج الشعير •

ولذلك ينبغي عند وضع خطة مزرعية لاية مزرعة أن نختار لها تلك المجموعة من المشروعات المتنافسة التى تغل أكبر دخل صافي للموارد المستثمرة فيها • فمثلا من بين محاصيل الحبوب يمكن اختيار الحنطة أو الشعير والكتان ، ومن بين البقوليات يمكن اختيار الباقلاء أو العدس والهرطمان ، ومن بين المحاصيل الصيفية نختار القطن أو الذرة والبنجر •

٣ ـ الجمع بين مشروعات متكاملة (Complementary Enterprises) :

المشروعات المتكاملة هي التي تكون العلاقة بينها علاقة تكميلية

جـــدول رقـــم (٨)
مشروعات المحاصيل الزراعية المتنافسة

نـــوع المشـــروع	مـوعـد الـزرع	موعد القطف أو الحصاد	الملاحظـــات
محاصيل شتوية :			
القمح (الحنطة)	تشرين ثاني	أيار وحزيران وتموز	زراعة شتوية
الشعير	تشرين أول وثاني	نيسان وأيار وحزيران	"
الشوفان	"	نيسان وأيار	"
الباقلاء	"	أيار وحزيران	"
العدس	تشرين ثاني	أيار وحزيران	"
الهرطمان	"	أيار	"
البرسيم	تشرين أول	أيار وحزيران	"
الكتان	تشرين أول وثاني	أيار وحزيران	"
محاصل صيفية :			
الذرة الصفراء (وجبة ربيعية)	آذار ونيسان	حزيران وتموز	زراعة صيفية
الذرة البيضاء (وجبة ربيعية)	"	"	"
القطن	"	آب وايلول	"
البنجر	"	أيار وحزيران	"
التبـغ	"	تموز	"

(Complementary Relationship) أى أنها لا تنافس بعضها بعضا ، بل تتبادل النفع فيما بينها ، فكل واحد منها ينفع الآخر ويؤدى الى ازدهاره ، فاذا كان لدينا محصولان العلاقة بينهما علاقة تكميلية فان استعمال الموارد (أرض وعمل ورأس المال) في انتاج كليهما يجعل من الممكن الحصول على انتاج أعظم من أحدهما أو من كليهما معا مما لو زرع كل منهما بصورة مستقلة • وهذه العلاقة لا توجد الا اذا كان أحد المحصولين يزود الآخر بالعوامل المساعدة على زيادة انتاجه • فالبرسيم والبقوليات[1] يمكن اعتبارها محاصيل تكميلية للحبوب حيث ان الاخيرة تستفاد من الاولى عن طريق أولا ـ تزويدها بالنتروجين وثانيا ـ سيطرتها على التعرية وثالثا ـ قضائها على الحشرات والامراض التى تصيب الحبوب ورابعا ـ محافظتها على التربة وزيادة قوة انتاجها ، وهذا ما يجعل من الممكن انتاج كمية أكبر من الحبوب بمساحة أقل •

واليك مثلا آخرا على العلاقة التكميلية هو زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات على نفس المزرعة في نفس الوقت • ففى الولايات المتحدة مثلا نجد ان زراعة الذرة وتربية الخنازير أو الابقار في نفس المزرعة من خواص الزراعة في الولايات الشمالية خاصة ولايتي ويكونسن وآيوا • وفي العراق يمكن زراعة الشعير والبرسيم وتربية الاغنام أو الابقار على نفس المزرعة • فكما أن الذرة تجهز العلف للخنازير فان البرسيم وسيقان الشعير تكون علفا أخضرا جيدا للاغنام والابقار • كما أن وجود الاغنام والابقار يجعل من الممكن تسميد المزرعة بفضلاتها ، ويجعل من الممكن كذلك تصريف جزء كبير من المحاصيل (التى لا يمكن بيعها في الاسواق بأسعار مجزية) في نفس المزرعة عن طريق تقديمها كعلف للحيوانات • فالحيوانات اذن وسيلة اقتصادية لتصريف المحاصيل والاعشاب التى قد

---

(١) (تشمل البقوليات على العدس والفول والماش والفاصوليا) •

تذهب سدى اذا تركت دون الاستفادة منها • هذا بالاضافة الى أن تربية الحيوانات تقضى على موسمية العمل الزراعي حيث يستطيع المزارع في أوقات عدم حاجة المحاصيل الى الخدمة والعمل أن يوجه عمله وخدمته للحيوانات التى يستفيد منها فائدة اقتصادية كبيرة •

وزيادة في الايضاح نضرب المثل الآتي : لو أن أحد المزارعين كان لديه حقلا مساحته ٤٠٠ دونما (الدونم العراقي ٢٥٠٠ متر مربع) مزروعا بالشعير وكان لديه أيضا عددا من الاغنام في نفس الحقل ولو فرضنا أيضا أن معدل انتاج الدونم الواحد من الشعير (بدون استعمال الاسمدة) (٣٠٠) كيلوغراما وأن ناتج كل دونم اذا قدم علفا للاغنام فانه سيزيد من وزنها بمقدار (٤) أربعة كيلوغرامات ، وهذا يعني أن المزارع سيحصل على ١٦٠٠ كيلوغراما من الزيادة في وزن الاغنام • واذا أدت تربية الاغنام في نفس الحقل الى تسميده بفضلاتها وأدى ذلك الى زيادة انتاج الشعير من ٣٠٠ كغم الى ٤٠٠ كغم للدونم الواحد كان معنى ذلك حدوث زيادة في انتاج الشعير في الحقل بمقدار ٤٠ طنا يمكن بيعها فى الاسواق أو تحويلها الى لحوم في نفس الحقل بزيادة عدد الاغنام فيه •

وهكذا نجد ان كل مشروع زراعي يقوم بتجهيز المواد والخدمات المطلوبة لمشروع آخر على نفس المزرعة يعتبر مشروعا تكميليا • وهذه العلاقة التكميلية بين المشروعات ينبغي أن تعطي لها أهمية كبيرة عند وضع خطة مزرعية لاية مزرعة • اذ ينبغي أن نلاحظ فيما اذا كانت المشروعات المختارة للخطة المزرعية تجهز الوسائل الكافية لاستغلال كل ما هو منتج في المزرعة استغلالا مربحا •

٣ ـ المشروعات الاضافية (Suplementary Enterprises) :

قد يجد المزارع ضرورة لاضافة مشروع زراعي جديد أو أكثر الى المشروعات الاخرى الموجودة في المزرعة للاستفادة من الايدى العاملة

والمعدات المتوفرة في المزرعة في الفترة التي لا يوجد طلب عليها من قبل المشروعات الاخرى (على أن تبقى التكاليف ثابتة) فالمزارع الذي يشترى عددا معينا من أبقار الحليب لغرض تهيئة العمل له ولافراد عائلته في فصل الشتاء أو في الاشهر الاخرى التى لا تحتاج فيه محاصيله الزراعية الى العمل ، يكون قد أضاف مشروعا جديدا في مزرعته • وفي المنطقة الوسطى والجنوبية من العراق قد يزرع الماش في نفس الارض بعد حصاد الحنطة أو الشعير مباشرة ، والماش من المشروعات الصيفية الثانوية التى لا تحتاج الى قدر كبير من العمل كما أنه لا يمكث في الارض طويلا ، ولكنه يزيد في دخل الفلاح الصافي السنوي عن طريق استغلاله عنصرى الارض والعمل في الوقت الذى يقل فيه الطلب على هذين العنصرين من قبل المشروعات الرئيسية الاخرى •

وهكذا تجد ان السبب الرئيسى للمشروعات الاضافية ينصب على استغلال الوقت بصورة أفضل حيث أنه غالبا ما نجد أن متطلبات العمل في المشروعات الزراعية موزعة بصورة غير عادلة خلال الايام أو الاسابيع أو الاشهر من السنة ، فاذا تمكن الزارع من دمج مشروعين أو أكثر بحيث يستطيع الاستفادة من العمل والآلات والمعدات في أوقات مختلفة على مدار السنة فان ذلك سيحقق له عائدا اقتصاديا أكبر من ذى قبل •

وثمة سبب آخر للمشروعات الاضافية هو الاستفادة من الكفاءات المتوفرة لدى المزارع أو لدى أفراد عائلته أو مستخدميه ، فاذا أضاف مشروعا جديدا للاستفادة من تلك الكفاءات غير المستغلة فانه يكون قد حقق نتائج اقتصادية كبيرة بانتفاعه بصورة أفضل من الموارد الانتاجية والكفاءات المتيسرة لديه •

والمشروع الاضافي قد يكون له أهمية متساوية للمشروع الاصلى أو قد يكون له أهمية جانبية كمشروع تربية النحل أو تربية الدواجن • ومع

ذلك فقد يصبح المشروع الاضافي ذو الاهمية الجانبية مشروعا منافسا اذا توسع المزارع فيه وخصص جزءا كبيرا من موارده لهذا المشروع •

٤ ـ وثمة نوع رابع من العلاقات في المشروعات الزراعية هي **علاقة الناتج المشترك** (Joint-product Relationship) ومثالها انتاج الزبد واللبن واللحم والصوف في الاغنام ، أو اللحم والجلود في الماشية ، أو القطن وبذور القطن أو الحبوب والقش أو التبن وهلم جرا • وفي حالة ما اذا كانت احدى هذه المنتجات أهم من الاخرى أو تشكل الهدف الرئيسى من الانتاج فتسمى عندئذ بالناتج الرئيسى (Main Product) وتسمى المنتجات الاخرى التى تحصل معه في نفس العملية الانتاجية بالناتج الثانوي By-product فالتبن يعتبر ناتجا ثانويا بالنسبة للحبوب ، وكذلك الحال بالنسبة لبذور القطن اذا كان هدف المنتج الحصول على الياف القطن فقط ، أما اذا كان هدف المنتج هو الحصول على بذور القطن فعندئذ يهتم بزراعة القطن ذي الالياف المرغوبة بقدر اهتمامه بزراعة الاصناف من القطن ذات البذور الوفيرة • وصاحب مصنع النسيج الذى يربى الاغنام للحصول على أصوافها لا يهتم كثيرا باختيار السلالات التي تنتج اللحوم الجيدة بنوعيتها وكميتها بقدر اهتمامه باختيار الاصناف التي تنتج الاصواف الجيدة •

خلاصة مبادىء الجمع بين المشروعات المزرعية :

يمكن تلخيص المبادىء التى يجب اتباعها عند اختيار المجموعة المفضلة من المشروعات المزرعية التى تدر على المزارع أكبر دخل صاف ممكن بما يلي :

١ ـ نختار من بين كل مجموعة من المشروعات المتنافسة ذلك المشروع الذى نتوقع منه الحصول على أعلى دخل صافي ممكن للمزرعة •

٢ ـ نختار تلك المشروعات التكميلية للمشروع أو المشروعات

الرئيسية في المزرعة التى بواسطتها يمكن توفير الوسائل اللازمة لتصريف محاصيل المزرعة أو تجهيز المواد أو الخدمات التى تحتاج اليها المشروعات الرئيسية النباتية والحيوانية في المزرعة •

٣ ـ وأخيرا في حالة بقاء جزء من العمل والموارد الانتاجية الاخرى في المزرعة غير مستثمرة استثمارا كاملا في المشروعات الرئيسية فينبغي عندئذ اختيار بعض المشروعات الاضافية التى يمكن بواسطتها استغلال ما هو غير مستغل من الموارد الانتاجية المتوفرة في المزرعة بغية زيادة دخلها الصافي •

ان هذه المشروعات المختارة بمجموعها ينبغي أن تحقق في النهاية للمزارع أعلى غلة ممكنة للموارد والعناصر الانتاجية المتيسرة لديه ، فلا يجوز اضافة أى مشروع تؤدى اضافته الى خفض الدخل الصافي ، وهذا يعني انه لا يجوز التوسع في اضافة المشروعات الا عندما يؤدى مثل هذا التوسع الى زيادة الدخل الصافي للمزارع ويحافظ في نفس الوقت على الموارد الانتاجية وينميها في الامد الطويل •

المراجع

(١) G. Forster and M. Leager, Elements of Agricultural Economics (New York: Prentice-Hall, Inc. 1951).

(٢) J. Hopkins and W. Murray, Elements of Farm Management (New York: Prentice-Hall, Inc. 1954).

(٣) Earl Heady & H. Jensen, Farm Management Economics Englewood, Cliffs: Prentice-Hall Inc. 1955).

(٤) R. L. Cohen, The Economics of Agriculture (London: Nispet & Co., 1949).

(٥) Trimble R. Hedges. Farm Management Decisions : Prentice Hall, Inc. Englewood Cliffs. N. J. 1963

الفصل السابع

قانون الميزة والتكاليف النسبية

قانون الميزة النسبية :

سنتناول في هذا الفصل البحث في مبدأ اقتصادي آخر مهم ومفيد في تقرير نوع السلع أو الخدمات أو نوع المشروعات الزراعية أو الصناعية التى ينبغي أن يتخصص فيها المنتج أو تتخصص بها المنطقة أو القطر بأجمعه • وهذا المبدأ يطلق عليه بقانون الميزة النسبية Law of Comparative Advantages ، وقد يطلق عليه أيضا قانون التكاليف النسبية Law of Comparative Costs

وهذا المبدأ بصورته المبسطة يشير الى أن كل منطقة أو كل بلد يتخصص في انتاج السلع أو المحاصيل التى يتوافر في انتاجها أكبر قسط من الميزة بالنسبة للمناطق أو الاقطار الاخرى من حيث الاستعداد والملائمة وقلة التكاليف • وهذا النوع من التخصص في انتاج البلدان أو انتاج المناطق داخل كل قطر ما هو الا امتداد لمبدأ تقسيم العمل • فالاقطار غالبا ما تتفاوت فيما بينها من حيث كمية ونوعية عناصر الانتاج المتيسرة لديها ، فقد توجد لدى قطر معين كمية ونوعية ممتازة من عناصر انتاج سلعة معينة ولذلك فقد يختص بانتاج هذه السلعة ويتفوق على غيره فيها • فاذا كان انتاج هذه السلعة المعينة يحتاج الى وفرة اليد العاملة الماهرة فان الدولة التى تمتاز بهذه الوفرة (كألمانيا مثلا) تكون أكثر استعدادا لانتاجها لوفرة العمال الفنيين ورخص اجورهم نسبيا •ولما كانت عناصر الانتاج (من أرض وعوامل طبيعية ومن عمل ورأس مال وادارة وتنظيم) موزعة في مختلف المناطق أو الدول توزيعا متباينا تباينت أيضا الامكانيات والاستعدادات

الانتاجية في كل منطقة أو دولة ، وهذا التباين في كمية ونوعية عناصر الانتاج بين المناطق أو الدول هو السبب الرئيسى فى عدم امكانية معظم المناطق أو الدول فى انتاج كل السلع أو المحاصيل التى تحتاج اليها وفى لجوئها الى التبادل والتجارة الدولية .

وتعود نظرية التكاليف النسبية في صورتها المبسطة الى الاقتصادى الكلاسيكي الانكليزى (Ricardo) الذى وضعها في بداية القرن الماضى لتوضيح الاساس الذى تقوم عليه التجارة بين الدول . فالتجارة في نظره اذا ما تركت حرة فان كل بلد سيتجه الى التخصص فى انتاج وتصدير السلع التى يحظى بالنسبة لانتاجها بميزة نسبية مبناها التكاليف الحقيقية ، ويستورد تلك السلع التى تنتج في بلد أو مناطق اخرى بتكاليف أقل نسبيا وان مثل هذا التخصص يحقق تبادل المنفعة بين الاقطار المشتركة فيه .

وقانون الميزة النسبية يتضمن نتيجتين هامتين :

النتيجة الاولى :

ومفادها ان التخصص والتبادل التجارى بين منطقتين في قطر واحد أو بين دولتين يصبح في مصلحة كل من المنطقتين أو الدولتين ، اذا كانت كل منهما تفوق الاخرى في انتاج سلعة معينة أو محصول معين . ففي هذه الحالة ينتفع كل من البلدين اذا تخصص كل منهما في انتاج السلع التى يتمتع فيها بميزة نسبية أكبر ، أى في السلعة التى يستطيع انتاجها بتكاليف نسبية أقل .

وزيادة في الايضاح نضرب المثل الآتي الذى أخذنا فيه منطقتين في قطر واحد بدلا من قطرين مختلفين . ولتكن هاتين المنطقتين في الجمهورية العراقية وهما لوائي العمارة والسليمانية . ولغرض تبسيط المثال سنأخذ

منتوجين زراعيين فقط وهما التبغ والرز ، حيث يمكن انتاج كل منهما في كلا اللوائين المذكورين • ولنفرض « كما فرض ريكاردو » ان اسعار هذين المحصولين تتحدد بنفقات انتاجهما (أي بما بذل في زرعهما من عمل)، وان هذه النفقات يمكن قياسها والتعبير عنها بوحدة تكاليف عامة ، ولنفرض ان طنا من التبغ وطنا من الرز يمكن انتاجهما في كل من اللوائين بصرف وحدات تكاليف مطلقة كما مبين أدناه :

	وحدة التكاليف للطن الواحد من الرز	وحدة التكاليف للطن الواحد من التبغ
في العمارة	٣٠	٦٠
في السليمانية	٤٠	٥٠

ان الشرط الاساسى للتخصص والتبادل التجاري هو كما بينا اختلاف التكاليف النسبية ، ولذلك يجب تحويل التكاليف المطلقة المبينة أعلاه الى تكاليف نسبية • فنقول ان ما يكلف المنتج في العمارة لانتاج طن واحد من الرز يساوي $\frac{3}{4}$ ما يكلف المنتج في السليمانية وفي حالة التبغ تكون النسبة $\frac{5}{6}$ ويمكن تصوير التكاليف النسبية بصورة اخرى اذا أخذنا بنظر الاعتبار في هذه الحالة ما يكلف المنتج في السليمانية بالنسبة للمنتج في العمارة فتكون التكاليف النسبية عندئذ $\frac{4}{3}$ و $\frac{6}{5}$ للرز والتبغ على التوالي • ومن مقارنة هذه التكاليف النسبية نستخلص ان العمارة تتمتع في انتاج الرز بميزة نسبية على السليمانية ، وتتمتع السليمانية بميزة نسبية في انتاج التبغ على العمارة • ولذلك فأن من مصلحة كل من اللوائين أن يتخصص في انتاج المحصول الذى يتمتع فيه بميزة نسبية أكبر ، ويبيع الفائض منه الى اللواء الآخر •

ولكي ندلل على استفادة كل من اللوائين من التخصص والتبادل التجاري بينهما ، نعود الى افتراضنا الاول فنقول انه اذا كانت الاسعار تتبع

نفقات الانتاج فان قيمة الطن الواحد من التبغ في العمارة ستباع بقيمة طنين من الرز في نفس اللواء بينما تكون قيمة الطن الواحد من التبغ في السليمانية تعادل قيمة (١٫٢٠) طن من الرز • لذلك فان المنتج في السليمانية سيكون مسرورا لو استطاع أن يحصل على أكثر من (١٫٢٠) طن من الرز مقابل طن واحد من التبغ • كما أن المنتج في العمارة سيكون راغبا جـــدا اذا استطاع أن يحصل على طن واحد من التبغ مقابل أقل من طنين من الرز (وهو السعر الجارى للتبغ في لوائه) ، وعلى هذا الاساس يصبح التخصص والتبادل التجارى مربحا للطرفين •

النتيجة الثانية :

ان التخصص والتبادل التجاري يبقى مفيدا ومربحا للقطر أو للمنطقة حتى ولو كان ذلك القطر أو تلك المنطقة تتمتع بميزة نسبية على غيرها في انتاج سلع كثيرة ، ففي هذه الحالة يكون في صالح هذه الاقطار أو المناطق أن تتخصص في انتاج سلع قليلة وتترك انتاج السلع الاخرى لغيرها من الاقطار أو المناطق وان كانت الاخيرة تتمتع بميزة نسبية أقل منهـــا في انتاجهـا •

ولعل هناك من يقول أنه اذا كان انتاج هذه السلع يكلف في قطر مّا أقل مما لو أنتجها غيره فلماذا يترك ذلك القطر انتاجها ليستوردهـــا من أقطار أجنبية بسعر أعلى مما لو انتجها داخل بلاده ؟ الواقع ان هذا السؤال منطقي ولكن يمكن الرد عليه من الناحية الاقتصادية بضرب المثال الآتي :ـ

لنفرض ان أحد طلاب كلية الزراعة ورث عن أبيه مزرعة كبـيرة مساحتها (١٠٠٠) دونم تقع بالقرب من بغداد ، وبالنظر لقربها من مركز أكبر الاسواق في العراق أراد هذا الطالب بعد تخرجه وتعلمـه دقـائق الامور وادارة المزارع أن يستغلها استغلالا كفيفا بانشاء مشاريع زراعيـة مربحة فيها كمشروع للبستنة وآخر للخضروات وثالث لتربيـة الماشـية

ورابع لتربية الدواجن أو تربية النحل .. الخ . وطبيعى انه اذا أراد استغلال مزرعته على هذا النحو وبطريقة تجارية عصرية فانه سيحتاج الى رؤوس أموال كبيرة كما انه سيحتاج الى عدد من العمال والمساعدين وسيحتاج الى كاتب حسابات وكاتب طابعة والى ميكانيكي لتصليح الآلات والمكائن الزراعية وغيرهم من الاشخاص الماهرين بأعمال معينة . ولو فرضنا أن هذا الطالب سبق له أن تعلم المحاسبة الزراعية والضرب على الآلة الطابعة وتصليح المكائن الزراعية وسياقتها في كلية الزراعة ويستطيع الآن القيام بهذه الاعمال بمهارة تفوق مهارة مستخدميه ولكنه مع ذلك لا يقوم بهذه الاعمال لان انصرافه الى هذه الاعمال الصغيرة يضيع عليه أوقاته التى يستطيع أن يصرفها على الامور الادارية والتنظيمية فى المزرعة وعلى الرقابة المزرعية وحل المشاكل الانتاجية والتسويقية وغير ذلك من الامور التي تدر عليه بربح أكبر مما لو وزع جهوده على الاعمال الاخرى الصغيرة . فهذا الطالب المتخرج اذن يفضل أن يتخصص فى أعمال معينة ويترك الاعمال الاخرى الثانوية لغيره بالرغم من أنه يستطيع القيام بها بصورة أفضل .

وسنحاول الآن تطبيق هذه الحالة على انتاج الرز والتبغ في لوائي العمارة والسليمانية مرة اخرى . ولكن فى هذه المرة سنفرض ان العمارة تتميز على السليمانية فى انتاج كل من الرز والتبغ كما مبين أدناه :

	وحدة تكاليف (الرز)	وحدة تكاليف (التبغ)
العمارة	٣٠	٤٥
السليمانية	٤٠	٥٠

ففي هذا المثال تكون النفقة المطلقة للرز في العمارة هي (٣٠) وفي السليمانية (٤٠) ، والنفقة المطلقة للتبغ في العمارة (٤٥) يقابلها (٥٠) في السليمانية . فهل يكون من مصلحة العمارة فى هذه الحالة أن تحتج

بتميزها في المحصولين وان تقوم بانتاجهما معا وتمنع كل مبادلة بينها وبين السليمانية على أساس أن هذه الاخيرة تنتج الرز والتبغ بكلفة أكبر من كلفة انتاجهما في العمارة ؟ الجواب كلا اذ ليس من مصلحة العمارة أن تقوم بهذا العمل حيث ان الافضل لها أن تتخصص بانتاج المحصول الذى تتميز فيه بميزة نسبية أكبر من الثانى • فبالرغم من تميزها على السليمانية من ناحية التكاليف المطلقة (Absolute Costs) في انتاج المحصولين ، الا أن درجة تميزها على السليمانية ليست واحدة فى كل محصول منها ، ويتضح ذلك من مقارنة التكاليف النسبية (Relative Costs) للرز مع التكاليف النسبية للتبغ في العمارة والسليمانية • فالتكاليف النسبية للرز هي (٤:٣) ، أما التكاليف النسبية للتبغ فهي (٤٫٥ : ٥ أو ٩ : ١٠) وهذا يعني أن النفقة اللازمة لانتاج طن من الرز في العمارة هي ٣/٤ النفقة اللازمة لانتاج طن من الرز في السليمانية ، على حين أن نفقة انتاج طن واحد من التبغ في العمارة تساوي ٩/١٠ النفقة فيالسليمانية وبعبارة اخرى أن تميز العمارة في انتاج الرز أكبر من تميزها فى انتاج التبغ • فهى وان كانت تتميز فيانتاج المحصولين ، الا انها تتمتع بميزة نسبية أكبر (Greatest Comparative Advantage) في حالة الرز وبميزة نسبية أقل في حالة التبغ • أما السليمانية، فهي وان كانت عديمة التميز من ناحية التكاليف المطلقة ، الا أن درجة إنعدام تميزها ليست واحدة في المحصولين ، اذ يبدو انعدام تميزها بدرجة أقل (Least Comparative Advantage) في انتاج التبغ عنه فى انتاج الرز • وبعبارة اخرى يمكن القول بأنها تتمتع بتميز نسبي في انتاج التبغ بالرغم من عدم تميزها من الناحية المطلقة •

مما تقدم يتبين لنا أن من مصلحة العمارة أن تتخصص في انتاج الرز وان تترك السليمانية تتخصص فى انتاج التبغ ، على أن يقوم بينهما التبادل التجاري • وذلك لان العمارة لو خصصت مالديها منجهود وموارد في

انتاج التبغ والرز معا فان الطن الواحد من الرز سيكلفها (٣٠) وحدة تكاليف والطن الواحد من التبغ (٤٥) وحدة تكاليف ، وهذا يعني أن سعر الطن الواحد من التبغ يساوي قيمة (١ر٥) طن من الرز • أما في السليمانية فأنها لو أنتجت كلا من المحصولين فأن سعر الطن الواحد من الرز ستصبح قيمته في نفس اللواء مساوية الى $\frac{٣}{٤}$ أو ١ر٢٠ طن من التبغ • وهكذا يتضح لنا أن مصلحة اللوائين تقضي بالتخصص والتبادل التجاري وذلك لان العمارة تربح اذا استطاعت أن تحصل على طن واحد من التبغ مقابل أقل من (١ر٥) طن من الرز • والسليمانية تربح اذا استطاعت أن تقايض طنا من التبغ مقابل أكثر من (١ر٢٠) طن من الرز (وذلك لان القوى الانتاجية التى تصرف لانتاج طن واحد من التبغ لا تستطيع أن تنتج أكثر من (١ر٢٠) طن من الرز فيما لو خصصت لانتاج الرز) •

نستخلص مما تقدم أنه بالرغم من تميز العمارة من الناحية المطلقة في كل من المحصولين الا أن تميزها النسبي أكبر في حالة انتاج الرز وان تخصصها فيانتاج هذا المحصول ومبادلة الفائض منه بما تحتاجه من التبغ مع السليمانية فيه فائدة اقتصادية أكبر لها مما لو انتجت كلا المحصولين • ان هذا النوع من التخصص يزيد الانتاج الكلي في اللوائين ، وان عدم الاخذ بهذا المبدأ يؤدى الى صرف جهود وقوى انتاجية اخرى في انتاج سلع معينة أكثر مما تستحقه أو تساويه تلك السلع •

ان نظرية التكاليف النسبية حين وضعها (ريكاردو) كان يهدف من ذلك اثبات فائدة التخصص والتبادل التجارى بين الدول أو بعبارة اخرى كان يريد ان يبرهن على أهمية التجارة الدولية في التطور الاقتصادى الدولي • والامثلة التى وضعناها في هذا البحث تختلف بالطبع عن الامثلة التي وضعها ريكاردو ، وان كانت جميعها تهدف الى غرض واحد ، فبينما كان ريكاردو يحاول اثبات أهمية التخصص بين الدول حاولنا نحن تطبيق

نفس النظرية في تبيان أهمية التخصص بين مناطق القطر الواحد المختلفة في امكانياتها الطبيعية والاقتصادية •

الافتراضات التي يقوم عليها قانون الميزة النسبية :

ان نظرية أو قانون الميزة النسبية بالصورة المبسطة التى تم شرحها مبنية على فروض عديدة أهمها :

(١) انها تفترض بأن التجارة بين الدول أو المناطق حرة لا يعيقها عائق •

(٢) ان التجارة تجرى بين بلدين أو منطقتين فقط •

(٣) ان التخصص والتبادل يجري بين سلعتين فقط وان عناصر الانتاج ثابتة وغير قابلة للانتقال •

(٤) ان تكاليف النقل معدومة •

(٥) ان السلع يتم انتاجها بتكاليف ثابتة (Constant Costs) .

(٦) انها تحتسب ساعات العمل المبذولة في الانتاج كمقياس لتكاليف الانتاج • أى أن العمل المبذول في الانتاج هو مبعث القيمة وأساسها •

(٧) ان التجارة تحدث بصورة مقايضة أى لا وجود للنقود في عملية التبادل •

نقد القانون أو النظرية :

انتقدت نظرية التكاليف النسبية من عدة وجوه من قبل عدد من الاقتصاديين الذين جاءوا بعد ريكاردو • وخاصة من حيث الفروض المبينة أعلاه التى وضعها ريكاردو والمخالفة كثيرا لواقع الحال •

أولا ـ ان افتراض حرية التجارة لا يستند على الواقع خاصة في القرن الحالي حيث انعدمت المنافسة الحرة وحرية التجارة وانعدم السلام العالمي، وذلك منذ الحرب العالمية الاولى حين قامت الدول الكبرى بغزو العالم وتقاسم أسواقه فيما بينها •

ثانيا ـ ان افتراض عدم قابلية عناصر الانتاج على الانتقال لا يتفق مع الواقع • حيث يرى الاقتصاديون المعاصرون أن عوامل الانتاج متغيرة من جميع النواحي اذ هي عوامل مرنة تخضع لقانون العرض والطلب ، وتخضع أيضا لقانون الغلة سواء المتزايدة أو المتناقصة، وأخيرا فأن هذه العوامل قابلة للتنقل (خاصة العمل ورأس المال) من بلد لآخر ، وهذا عكس ما كان يفترضه ريكاردو والاقتصاديون القدامى من أن عوامل الانتاج تبقى ثابتة لا تتغير خلال المبادلات الدولية ، وان السلع تنتج بعنصر واحد من عناصر الانتاج وهو العمل ، أو أنه بالرغم من وجود عناصر انتاج متعددة مثل الطبيعة ورأس المال الا أنهم يردونها الى عنصر العمل وحده •

ثالثا ـ ان السلع لا يمكن انتاجها بتكاليف ثابتة كما تفترض النظرية، فالتكاليف يمكن أن تنخفض الى درجة كبيرة بفضل الانتاج الكبير • وان المبادلات الدولية تتأثر بمدى خضوع المنتجات المتبادلة لقانون الغلة المتناقصة أو الغلة المتزايدة • فاذا تبادل قطر صناعي مع قطر زراعي فأنهما يستفيدان معا لفترة معينة ، ولكن بعد انقضاء تلك الفترة فأن فائدة البلد الصناعي تصبح أكبر ، فهو يحصل على موارد أكبر من المواد الاولية ، ويتمكن طبقا لقانون الغلة المتزايدة من زيادة انتاجه أو أرباحه ، أما البلد الزراعي فانه ان زاد انتاجه عن حد معين احتاج لنفقات متزايدة بسبب ظهور مفعول قانون الغلة المتناقصة •

رابعا ـ ان تكاليف النقل غالبا ما تكون كبيرة جدا بدرجة لا يمكن اغفالها اطلاقا • وان لها دورا فعالا في تخصص المناطق والتبادل التجارى •

خامسا ـ يعترض بعض علماء الاقتصاد على فرض المقايضة الذي افترضه ريكاردو ويحاولون ادخال العامل النقدى ، كما ينكرون فكرة نفقة الانتاج التي ترتكز على ساعات العمل اللازمة لانتاج السلعة ، حيث يجعلون من الاثمان أو الاسعار العنصر الرئيسى فى التبادل التجارى • فهم يقولون

انه في ميدان التبادل ينظر دائما الى الثمن وليس الى ساعات العمل • فليس من المعقول أن ينظر المزارع الذى ينتج القمح الى نفقة انتاجه فقط دون أن ينظر الى ثمن القمح ، وهذا الثمن لا يتأثر بنفقة الانتاج فحسب بل بالطالب على السلعة أيضا •

سادسا ـ ان نظرية ريكاردو تفترض ان لكل بلد قـدرا معينا من عناصر الانتاج وان هذا القدر ثابت لا يتغير ، الامر الذى يجعل من الصعب تغيير مقدرة البلد الانتاجية• وعلى هذا الاساس فاذا ما تخصص القطر في انتاج سلع معينة وكان هذا التخصص متفقا مع الامكانيات والميزات النسبية فان هذا التخصص يكون تخصصا مؤبدا لا يلحقه تعديل في المستقبل • فالبلد الذى هيأته كمية ونوعية عناصر انتاجه الى أن يكون بلدا زراعيا متخصصا في انتاج محاصيل معينة يستمر طوال الزمان في هذا التخصص ، وكذلك البلد ذو الميزة الصناعية يبقى كذلك • ولكن التاريخ الاقتصادى ومشاهدة الوقائع الجارية يثبتان عدم صحة هذه الفكرة • فكمية ونوعية عناصر الانتاج في بلد معـين ليست ثابتة بل تتغير بتغير قابليات الانسـان وامكانيـاتـه في السيطرة على العوامل الطبيعية وعلى ابداعـه في خلـق استعمالات جديدة لهذه الموارد أو اكتشاف موارد جديدة • وهكذا يمكن أن يصبـح البلد الزراعي بلدا صناعيا ممتازا • كما حدث لامريكا والمانيا وروسيا •

الخـلاصـــة :

ان هذه الانتقادات التى وجهت الى نظرية الميزة والتكاليف النسبية لم توجه الى جوهرها بقدر ما هي موجهة الى الفروض المبسطة التى استندت عليها • فالنظرية لا تزال تمثل اتجاها صحيحا بالنسبة لكل تبادل خاصـــة بين المناطق أو الاقاليم في الدولة الواحدة أو في الدول المتجاورة • وكـل ما قام به الاقتصاديون المعاصرون الذين انتقدوا هذه النظرية هو وضـــع

فروض جديدة أخرى أكثر تمشيا مع الواقع من الفروض القديمة غير الواقعية التى وضعها ريكاردو • ويمكن للطالب الراغب في التوسع في هذه الدراسة أن يراجع الكتب المذكورة في نهاية هذا الفصل للاطلاع على النظريات الحديثة في التخصص والتبادل الدولي والتى صححت نظرية ريكاردو في ضوء الانتقادات مارة الذكر • ومن أهم هذه النظريات نظرية برتل اولين (Bertil Ohlin) العالم الاقتصادى السويدى •

وتوضح النظريات الحديثة أن قانون الميزة النسبية لا يقتصر تطبيقه على قطرين أو منطقتين فقط ، كما لا يقتصر تطبيقه على سلعتين أو محصولين فحسب ، بل أنه يمكن أن يشمل في تطبيقه عدة أقطار وعدة سلع في آن واحد ، حيث يصبح التخصص والتبادل التجارى فيما بينها مفيدا بالنسبة للجميع •

والواقع أنه اذا كانت هناك محاذير سياسية في تطبيق هذه النظرية بين الدول (كخوفها من انقطاع التجارة الخارجية بسبب ظروف مفاجئة كالحروب ، أو زيادة الرسوم الكمركية أو فرض عوائق تجارية اخرى ، أو بسبب رغبة بعض الاقطار في تنويع انتاجها القومي أو خوفها من سيطرة الدول الاخرى عليها اقتصاديا ان اعتمدت عليها في استيراد ما تحتاجه من سلع ضرورية) فانه ليس ثمة مثل هذه المحاذير والعوائق بين مناطق القطر الواحد أو بين الاقطار الشقيقة (كالاقطار العربية خاصة تلك التى وقعت اتفاقية التكامل الاقتصادى أو ساهمت فى عضوية السوق العربية المشتركة)• فالتخصص والتبادل التجارى في هذه الحالة يكون مفيدا اقتصاديا للمنتجين والمستهلكين في هذه الاقطار • ذلك لان تقسيم العمل الاقليمي بينها على ضوء امكانياتها ومواردها الطبيعية والبشرية وكذلك تسهيل انتقال السلع والموارد فيما بينها انما يؤدى الى توفير كبير في الموارد الانتاجية حيث يوجه تلك الموارد الى انتاج السلع والمحاصيل التى يتوافر فى انتاجها أكبر قسط

من الميزة النسبية من حيث الاستعداد والملائمة وقلة التكاليف • وهـــذا ما يسهل عملية التنمية الاقتصادية ويرفع مستوى الرفاهيـة الاقتصاديـة العامـة •

المـراجـــع

(١) Bertil Ohlin, Interregional and International Trade London, 1955.

(٢) C. V. Haberler, The Theory of International Trade London, 1955.

(٣) P. Ellsworth, The International Economy. New York, 1955.

(٤) J. D. Black, Economics for Agriculture, New York, 1955.

(٥) الدكتور أحمد فهمي : **العلاقات الاقتصادية الدولية** (بغـداد مطبعة الرابطة ١٩٥٧) •

البَابُ الثَّالِثُ

القطاع الزراعي في العراق

موارده والعوامل الاساسية في تنميته

تمهيـــد

يتميز الاقتصاد العراقي بكونه اقتصادا زراعيا بالدرجة الاولى حيث يمثل القطاع الزراعي أهم قطاعات العمل والانتاج في البلاد • فلا يزال أكثر من ثلثي السكان يعتمدون على الزراعة في معيشتهم ، كما أن القطاعات الاخرى كالصناعة والتجارة والنقل لا تزال تعتمد في نشاطها ودخلها الى حد بعيد على القطاع الزراعي • واذا ما استثنينا قطاع النفط فان القطاع الزراعي يساهم بأكبر نسبة من صادرات البلاد ودخلها القومي • زد على ذلك أن الموارد والطاقات المتاحة للاستثمار الزراعي في العراق واسعة جدا واذا ما أحكم استغلالها فانها ستحقق الرفاهية الاقتصادية العامة المنشودة للجيل الحاضر وللاجيال المقبلة •

وهذا الباب من الدراسة مخصص لبحث هـذه الموارد والامكانيـات والعوامل الاخرى الاساسية في التنمية الاقتصادية الزراعية •

الفصل العاشر

الموارد الطبيعية

تشمل الموارد الطبيعية الارض وغاباتها ومياهها ومعادنها وما عليها وما في باطنها من ثروات اخرى • وليس هذا فحسب بل تشمل أيضا العوامل والقوى الطبيعية التى يمكن أن يستفيد منها الانسان في جهوده الانتاجية كالمناخ والامطار والقوى المائية والموارد النباتية والحيوانية • وبناء على هذا التعريف يمكننا أن نصنف الموارد الطبيعية الى ثلاثة أصناف رئيسية هي : ـ

١ ـ الموارد المستمرة ذاتيا (الدائمية) : Self-perpetuating Resources

وهذه تشمل الارض والمياه والعوامل الطبيعية التى تؤثر فيهما كالمناخ وسقوط الامطار والسيول والقوى المائية وهذه الموارد هي الاساس الذى يقوم عليه الانتاج الزراعي • وتمتاز هذه الموارد بدوامها وعدم التلاشى بنتيجة الاستعمال • فالارض يبقى مجالها ثابتا دون تغيير يذكر بالرغم من استعمالها واستغلالها سنة بعد اخرى • وقد تفقد الارض شيئا من خصوبتها أو قوتها الانتاجية ولكنها تبقى محافظة على مجالها الطبيعي •

٢ ـ الموارد القابلة للنفاذ Exhaustible Resources

ومثالها الموارد المعدنية من الفلزات واللافلزات • ان هذه الموارد تؤلف الاساس الذى يقوم عليه الانتاج الصناعي الذي يستخدم القوى غير الحية (Inanimate) كالفحم والنفط والذى يعتمد على الحديد والمعادن الاخرى فى استغلال القوى وصنع المكائن •

ومن خصائص هذه الموارد انها قابلة للنفاذ اذا ما استغلت باستمرار فاستخراج الفحم والنفط والمعادن الاخرى من باطن الارض لا يمكن أن

يستمر الى ما لا نهاية ، بل ان الاحتياطي منها ينقص باستمرار بنتيجة الاستغلال المستمر ولا يمكن التعويض عن هذا النقص الحاصل في الاحتياطي • ان الاستنزاف السريع لاحتياطي النفط خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها قد دفع بعض علماء الجيولوجيا الى التنبؤ بحصول نقص خطير فيه خلال عدة عقود • وهذا الامر يثير المشكلة الخطيرة بضرورة حسن استغلال هذه الموارد والتقليل من الكميات المستخرجة منها حتى يبقى قسم منها للاجيال القادمة فلا يجوز أن تنعم الاجيال الحاضرة بهذا المورد المهم على حساب الاجيال القادمة التى سوف لا تجد ما يكفيها لاستعمالها هذا المصدر المهم من الطاقة • ان الاحتياطي من النفط في العراق هو حوالي (٣٣٠٠) مليون طن حسب تقديرات سنة ١٩٦٥ وهذا يساوي حوالي (٨٪) من مجموع احتياطي العالم ، واذا علمنا ان كمية المنتج من النفط فى العراق في الوقت الحاضر هو حوالي (٦٠) مليون طن سنويا فهذا يعني انه اذا استمر الانتاج على هذا المعدل فان احتياطي النفط في العراق سيستنزف جميعه بعد حوالي (٥٥) عاما •

ومن الموارد الاخرى المهمة القابلة للنفاذ (أى الموارد المعدنية) هي الكبريت ومركباته ويوجد الكبريت بكميات هائلة خاصة في كركوك وقد قدرت الكميات الممكن استخراجها سنويا من الكبريت بين (٨٠) الف الى (١٠٠) الف طن ، تقدر قيمتها عند استغلالها بـ (٧٠) مليون دينار سنويا •

٣ ـ الموارد القابلة للتجديد Renewable Resources

وهذه تشمل على المحاصيل النباتية والبستانية والغابات والحيوانات ومنتجاتها • وهي موارد قابلة للتجديد لانه يمكن التعويض عنها باانتاج جديد بعد استنفاذ الانتاج الاول كليا أو جزئيا • ويستطيع الانسان ان يتحكم فى عرض هذه الموارد فيزيد من انتاجها أو يقلله حسب امكانياته

وجهوده المبذولة في العملية الانتاجية ، فهي والحالة هذه تختلف عن الموارد القابلة للنفاذ والاستنزاف (كالمعادن) التى لا يمكن التعويض عن كميـــة المستهلك منها سنويا •

وسنخصص هذا الفصل لدراسة الصنف الاول من هذه الموارد أي الموارد المستمرة ذاتيا •

المـوارد ذات الاســتمرار الذاتي
الارض والمـــاء

استغلال الارض :

تعد الارض وأوصافها ومناخها ومياهها الاساس الذى يقوم عليـــه الانتاج الزراعي (النباتي والحيواني) • وتعادل مساحـة أرض العـراق (١٧٧٫٠٠٠) ميل مربع أو (٤٥٣٠٠٠) كيلومتر مربع أو حوالي (١٨١) مليون دونم (الدونم = ٢٥٠٠ متر مربع) • أما مساحة الاراضى القابلة للزراعة فتقدر بحوالي (٤٨) مليون دونم[١] أي ما يعـادل (٢٧٪) من مجمـوع مساحة العراق • وما يقرب من ثلث هذه الاراضى القابلة للزراعة أو مـا يعادل (١٦) مليون دونم يصلح للزراعة الجافة فقط (أى زراعة النباتات التى تعتمد على الامطار في ريها والتى تتميز بالحد الاقصى من مقاومة الجفاف والحد الادنى من العمل المبذول فى فلاحة التربة والعناية بها) • أما الجزء الباقى البالغ حوالى (٣٢) مليون دونم أو ثلثي مجمـوع الاراضى القابلـة للزراعة فلا تصلح للزراعة الجافة بسبب قلة الامطار بل تصلح للزراعـة المروية ـ أى الزراعة التى تعتمد على مياه الانهار أو الينابيع أو الآبار •

---

(١) ويعتقد بعض الخبراء ان المساحة القابلة للزراعة في العراق هي أقل من (٤٨) مليون دونم ، وقد لا تزيد كثيرا على (٤٠) مليون دونم ، منها (١٥) مليون دونم تسقى ديما (مطرية) ، وقرابة (٢٥) مليون دونم تحتاج الى الارواء •

الارض الزراعية المستغلة :

وبالنظر لقلة كثافة السكان في العراق أى كبر العرض من الارض بالنسبة للسكان وكذلك بالنظر لتخلف العراق اقتصاديا وفنيا وعدم اتباع المستحدث من أساليب الانتاج والتأخر في الانتفاع من ثمرات التقدم العلمي والفني بسبب نظم الزراعة البالية خاصة نظام حقوق التصرف في الاراضى وسوء توزيع الملكية الزراعية الذى كان سائدا قبل تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٨ ، فقد بقى جزء كبير جدا من الاراضى الصالحة للزراعة بدون استغلال • فالاراضى المستغلة بالمحاصيل الحقلية تبلغ حوالي (٢٩) مليون دونم بما في ذلك الاراضى المتروكة بورا (كما هو واضح في الجدول رقم ٩) ، حيث جرت العادة لدى المزارعين على اتباع نظام (النيرين) والذى بموجبه يزرع نصف الارض سنويا ويترك النصف الآخر بوراً (أى بدون زراعة) بقصد اعطاء المجال للتربة لاستعادة قوتها الانتاجية •

جـــدول رقـــم (٩)

استغلال الاراضى في العراق

نـوع الاسـتغلال	المساحـة (بالدونم)	
زراعة المحاصيل الحقلية :		
الاراضى المزروعة خلال السنة	١٥ر٩٥٨ر٣٠٦	
الاراضى المتروكة (بور)	١٣ر٢٧٥ر١٣٧	٢٩ر٢٣٣ر٤٤٣
البستنـة :		
الاراضى المزروعـة بأشجـار النخيل فقط •	٤٩١ر٠٣	
الاراضى المزروعـة بأشجـار الفواكه والكروم فقط •	١٠٤ر٩٩١	
الاراضى المزروعـة بأشجـار الفواكه والكروم والنخيل •	١٥٣ر٣٣٧	٧٤٩ر٩٣١

الغابات :		
مساحة الاراضى المزروعة بالاحراش والاشجار الخشبية	١٨٫٢٩٤	١٨٫٢٩٤
المراعي :		
مساحة المراعي الطبيعية	٢٣٩٫٧٥٤	
مساحة المراعي المزروعة	٤٥٫٠٥٥	
		٢٨٤٫٨٠٩
المجموع العام		٣٠٫٢٨٦٫٤٧٧

المصدر : الاحصاء الزراعي الحيواني ١٩٥٨/١٩٥٩ .

وهذه الطريقة البدائية في استعادة نشاط التربة توارثها الفلاح العراقي منذ أجيال طويلة ، وتتميز بزراعة الارض بمحصول شتوى واحد في غالب الاحوال ، وهذا يعني تبوير الارض لمدة ١٨ شهرا بعد المحصول الشتوي الذى زرع بها. ويعتقد أن هذه الطريقة تؤدي الى تجنب خطر ملوحة التربة حيث ان الاستمرار في زراعة الارض في حالة عدم وجود المبازل (المصارف) يؤدى الى تزايد نسبة الاملاح في التربة الى درجة تمنع نمو المحاصيل فيها . ولكن يظهر أن هذه الطريقة لم تكن فعالة في هذا الخصوص حيث أن معظم أراضى العراق المروية فى المنطقة الوسطى والجنوبية قد انتشرت عليها الاسباخ والاملاح بدرجة خطيرة .

وبناءا على ما تقدم يمكن القول أن الاستغلال الزراعي في العراق يعتبر في جوهره من نوع الزراعة الواسعة أو الفسيحة (Extensive Farming) الذى يتميز بضآلة الغلة وعدم استغلال الارض والموارد المائية بصورة تامة وصحيحة بسبب بدائية الطرق المستخدمة في الزراعة وقلة العمل ورأس المال المستثمر في الارض . وهذا على نقيض نظام الزراعة الكثيفة (Intensive Farming) الذى يتميز بغلته الوفيرة والمتنوعة وباستغلاله للارض استغلالا تاما وصحيحا باستخدام المزيد من قوة العمل ورأس المال

وباتباع الدورات الزراعية المناسبة والملائمة لنوعية التربة والظروف الطبيعية والاقتصادية الاخرى • ويعد نمو الزراعة الكثيفة وانتشارها دليلا على تقدم البلاد في المضمار الزراعي والاقتصادي ، اذ هو غالبا ما يكون نتيجة للتوسع الصناعي وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية واستخدام الاساليب الفنية الحديثة فى الاستغلال الزراعى •

الموارد المائية للزراعة :

تعتمد الزراعة في العراق على مصدرين رئيسين هما : مياه الامطار ومياه الانهار • ومن ملاحظة الجدول رقم (١٠) نجد أن حوالى نصف الاراضى الزراعية المستغلة فى القطر تعتمد على الامطار والنصف الثاني يعتمد على الرى من الانهار سيحا أو بالواسطة ، ويشمل النصف الاول المنطقة الشمالية أما النصف الثاني فيشمل المنطقتين الوسطى والجنوبية •

جدول رقم (١٠)

الاراضى الزراعية المستغلة وطرق اروائها

كيفية الارواء	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
الاراضى التى تسقى ديما (المطرية)	١٥ر٤٤٥ر٢٢٠	٥١ر٢٣٪
الاراضي التي تروى سيحا	٨ر٦٦٢ر٠٤	٢٨ر٧٤٪
الاراضي التي تروى بواسطة المضخات	٥ر٧٩٥ر٣٦٧	١٩ر٢٣٪
الاراضي التي تروى بواسطة الدواليب المائية	٢٠١ر٣١٦	٠ر٦٧ ٪
الاراضي التي تروى بواسطة النواعير	٢٨ر٢٥٣	٠ر٠٩ ٪
الاراضي التي تروى بالوسائل الاخرى	١٣ر٣١٣	٠ر٠٤ ٪
المجموع العام	٣٠ر١٤٥ر٦٠٩	١٠٠ ٪

المصدر : الاحصاء الزراعي الحيواني ١٩٥٨/١٩٥٩ •

الاراضى المطرية :

يمكن تقسيم الاراضى التى تعتمد على الامطار في زراعتها والتي تزيد مساحتها على (١٥) مليون دونم والمسماة بالاراضى الديمية الى ثلاثة أصناف بالنسبة لمعدل سقوط الامطار السنوى : ـ

آ ـ الاراضى التى يبلغ معدل سقوط الامطار فيها أكثر من(٥٠٠) مليمترا٠

ب ـ الاراضى التي يتراوح معدل سقوط الامطار فيها بين (٣٠٠ ـ ٥٠٠) مليمترا ٠

جـ ـ الاراضى التي يتراوح معدل سقوط الامطار فيها بين (٢٠٠ ـ ٣٠٠) مليمترا ٠

ويبين الجدول رقم (١١) بأن معظم منطقة الزراعة المطرية تقع ضمن الصنفين (آ) و (ب) اللذين يضمان الاراضى الواقعة في المنطقة الشمالية من القطر والتى تشمل الوية الموصل وأربيل والسليمانية وكركوك وديالى حيث يتراوح فيها معدل سقوط الامطار السنوية بين (٣٠٠) الى ما يزيد على (٥٠٠) مليمترا ، بل ويزيد معدل سقوط الامطار على (١١٠٠) مليمترا في أقصى الشمال الشرقى ٠ أما أراضى الصنف (جـ) ، فالامطار فيها تكون قليلة ومتقطعة ولا تكفي لاغراض الزراعة الشتوية المستقرة بدون توفير كميات اضافية من المياه لاروائها ٠ وهناك قاعدة معروفة وهي ان الرى يصبح ضرورة حيث يقل متوسط الامطار السنوي عن (٢٠٠ـ٣٠٠) مليمتراً ٠

ويعتمد نجاح الزراعة المطرية على عدة عوامل أهمها :

كمية الامطار الساقطة ومواعيد سقوطها واختيار البذور المناسبة وموسم الزراعة وطريقة الحراثة وطريقة الحصاد ومكافحة الآفات والامراض التى تصيب المحاصيل الخ ٠٠ وتجابه الاراضي القليلة الامطار فشلا في حاصلاتها الزراعية في أغلب السنين ٠

جـــدول رقـــم (١١)

توزيع الاراضى الديمية حسب المعدل السنوي لسقوط الامطار

المساحة بآلاف الدونمـــات

اللـــواء	أكثر من ٥٠٠مليمتر	من ٣٠٠ الى ٥٠٠مليمتر	من ٢٠٠ الى ٣٠٠مليمتر	المجموع
	(آ)	(ب)	(جـ)	
الموصل	١٩٠٠	١٩٥٧	...	٣٨٥٧
كركوك	١٠٠٠	١٧١٧	...	٢٧١٧
أربيل	٦٨٢	١٢٠٠	...	١٨٨٢
السليمانية	٩٠٧	...	...	٩٠٧
ديالى	١٤٢	٦٠٠	...	٧٤٢
بغداد	...	...	٣	٣
العمارة	...	...	٨٣	٨٣
كربلاء	...	...	٢	٢
الناصرية	...	...	٥٠	٥٠
الكوت	...	...	٦	٦
البصرة	...	...	١١	١١
الديوانية	...	...	٢	٢
الحلة	...	...	٥	٥

أما الاراضى المروية : فتشمل الاراضى الواقعـة في دلتا دجلة والفرات والتى تبدأ من بلدة سامراء على نهر دجلة وبلدة هيت على نهـر الفـرات وتمتد جنوبا على طول مجرى نهري دجلة والفرات الى البصرة.وقدتكونت هذه الاراضى من ترسبات النهرين على مر السنين حيث يسيطران عليهـا ويمونانها بالمياه اللازمة للزراعة الشتوية والصيفية .. ويمكن تقسيم هذه

المنطقة حسب كيفية الارواء الى صنفين رئيسيين هما : ـ

(آ) الاراضى السيحية :

وهي الاراضى التى تسقى سيحا من الانهر أما بواسطة مشاريع ري تسيطر على توزيعات المياه ضمن جداولها مديرية الرى العامة وتسمى عندئذ أراضى الرى المنظم أو بواسطة مشاريع ري تسيطر مديرية الرى العامة على تصريف المياه في صدور الجداول الرئيسية منها فقط دون الفرعية وتسمى عندئذ بأراضى الري غير المنظم وتقدر مساحة هذه الاراضى السيحية بما يزيد على ٨ ملايين دونم •

(ب) الاراضى التي تسقى بالواسطة :

وتشمل الاراضى التى تسقى بالمضخات من الانهار الطبيعية وكذلك الاراضى التى تسقى بالنواعير والوسائل الاخرى • وكانت المساحة المرواة بالمضخات حسب احصاء سنة ١٩٥٨ (٣٦٧ر٧٩٥ر٥) دونما أما عدد المضخات فكان (٤٩٠٠) مضخة مجموع قوتها (١٧٧٧٨) حصانا ، والتي تسقى بالنواعير والدواليب المائية كانت (٢٢٩٥٦٣) دونما ، أما المساحة التى تسقى بالوسائل الاخرى فكانت (٣١٣ر١٣) دونما •

مشاريع الري والخزن وضبط الفيضانات :

لقد كانت قلة المياه من الاسباب المهمة التى أدت الى عدم استغلال معظم الاراضى الصالحة للزراعة في العراق • وقلة المياه كانت تعزى الى الوضع المتردي لشؤون الرى في العراق • ويعتقد بعض الخبراء ان في العراق مياها تكفي لارواء جميع الاراضى المزروعة والصالحة للزراعة • ان معدل تصريف المياه في نهري دجلة والفرات وروافدهما يقدر بزهاء (٧٤) مليار متر مكعب سنويا ، وهذا يكفي فيما لو تمت السيطرة الكاملة عليه لارواء كافة الاراضى الزراعية ، وان المشكلة تكمن في انشاء السدود والنواظم والخزانات التى تكفل حفظ الماء وحسن توزيعه وتصريفه • ومنذ

سنة ١٩٥٠ قامت عدة هيئات فنية بدراسة وضع الري في العراق والمشاريع الممكن تنفيذها لتحقيق الاغراض الرئيسية التالية : ـ

(١) ضبط فيضانات نهرى دجلة والفرات وخزن مياههما بواسطة انشاء الخزانات .

(٢) توسيع رقعة الاراضى المزروعة بانشاء مشاريع ري جديدة يمكن بواسطتها ارواء اكبر مساحة ممكنة من الاراضى الصالحة للزراعة والغير مستغلة حاليا .

(٣) تحسين الرى في الاراضى الزراعية الحالية .

(٤) تنظيم الملاحة على أنهر العراق .

(٥) تنفيذ مشاريع البزل (تصريف المياه الزائدة) في الاراضى الزراعية .

(٦) توليد القوى الكهربائية من مساقط المياه عند مواقع منشاءات الرى الرئيسية لغرض استعمالها في تصنيع البلاد عند الحاجة .

وقد تم تنفيذ عدة مشاريع ترمي الى تحقيق الاهداف المذكورة وخاصة السيطرة على فيضانات دجلة والفرات . الا أن فيضان سنة ١٩٦٣ المرتفع الذى هدد عدة مناطق بالغرق قد أوضح ضرورة الاهتمام بانشاء المزيد من مشاريع ضبط الفيضانات على أنهر العراق .

كذلك بالرغم من انشاء عدد من الخزانات على نهري دجلة والفرات وروافدهما مثل خزان دوكان على نهر الزاب الصغير وخزان دربندخان على نهر ديالى وخزان الحبانية على نهر الفرات فان كميات المياه التى تخزن سنويا فى هذه الخزانات تكاد لا تكفي الاحتياجات الضرورية للتوسع فى زراعة المحاصيل الحقلية في الاراضى الزراعية الحالية مما يؤيد ضرورة التوسع في انشاء خزانات جديدة على أنهر العراق . وهذا ما حدى بالحكومة الى البدء في انشاء سد الموصل على نهر دجلة وسد أعالي الفرات وسد جبل حمرين وذلك ضن خطتها الخمسية (١٩٦٤ ـ ١٩٦٩) . ان الاسراع بانشاء هذه الخزانات يعطي العراق الحق

الدولي في استغلال قسم أكبر من المياه غير المستغلة فى الانهر المشتركة ، كنهر الفرات الذى يمر في تركيا وسوريا قبل دخوله الى أراضى العراق والذى تعتزم كلتا الدولتين فى انشاء خزانات فى اراضيهما على هذا النهر والاستفادة منها في التوسع الزراعي وتوليد الطاقة الكهربائية . (٢)

واذا ما انجزت كافة هذه المشاريع فسيبلغ مجموع الاراضى المضافة الى مساحة الاراضى الزراعية التى تسقى سيحا وبالواسطة على نهري دجلة والفرات حوالى ١٣ مليون دونم ، بحيث تصبح المساحة الكلية المزروعة سيحا وبالواسطة قرابة (٢٧) مليون دونم منها ما ينوف على (٩) ملايين دونم على نهر الفرات ، وما يزيد على (١٧) مليون دونم على نهر دجلة وروافده، هذا بالاضافة الى امكانية تحسين الرى في الاراضى المزروعة حاليا ، وتحويل القسم الاكبر منها الى الاستغلال على طريقة الزراعة الكثيفة مع تنويع المزروعات .

وتقدر التجهيزات المائية للرى التى سيحصل عليها العراق من النهرين بعد اتمام جميع مشاريع الخزن والسيطرة على المياه بحوالى (٥١) مليار متر مكعب ، بينما تحتاج المحاصيل التى تزرع حاليا في العراق الى تحويل كميات من المياه لاروائها تقدر بحوالى (١٧) مليار متر مكعب ، وهذا يعني ان وسائل الخزن والنواظم التى تم انشائها والتى هي تحت الانشاء ستزيد من امكانيات الري فى العراق بحوالي ثلاثة أضعاف ما هو عليه الآن وهذه الزيادة في التجهيزات المائية يمكن استخدامها في تكثيف الزراعة الحالية أي في تشديد الري والتوسع في الزراعة الصيفية في الاراضى المزروعة حاليا ، هذا بالاضافة الى امكانية ارواء واحياء أراضى جديدة لم تكن مزروعة قبلا . ويعتقد بعض

---

(٢) راجع تقرير الدكتور فؤاد الخولى « الري في الجمهورية العراقية » مديرية الري العامة ـ وزارة الاصلاح الزراعي (١٩٦٤) .

الخبراء انه يمكن الاستفادة من هذه التجهيزات المائية فائدة عظيمة بترك نظام الاستغلال المتبع حاليا (نظام النير والنير) واتباع نظام زراعي كثيف تستغل فيه الارض الزراعية بصورة أفضل مما هو متبع الآن[٣] .

ومما يجدر ذكره بهذا الصدد أن تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي الصادر بعد ثورة تموز ١٩٥٨ قد أدى الى أجراء تغيير جوهري في السياسة السابقة الرامية الى التوسع فى استصلاح الاراضى الجديدة . فبينما كانت الخطة المرسومة سابقا ترمي الى تنفيذ مشاريع الرى الجديدة فى الاراضى الواقعة خارج حدود اسقاء الجداول القديمة حتى لا تمس أراضى كبار الملاك والاقطاعيين، فان السياسة الجديدة بعد تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي وما تبعه من الاستيلاء على أراضى كبار الملاك وتوزيعها على الفلاحين قد استوجبت اعادة النظر فى خطة التوسع الافقي السابقة وتعديلها بخطة جديدة تتركز على التوسع الرأسى بحيث يتم اولا تنفيذ مشاريع تنظيم الرى والبزل داخل حدود اسقاء الجداول الحالية التى آلت ملكيتها الى الفلاحين نتيجة لتطبيق قانون الاصلاح الزراعي ، ومن ثم البدء في تنفيذ مشاريع التوسع الزراعي الافقي في الاراضى الجديدة غير المستغلة سابقا .

مشاكل التربة وخصوبتها :

يعتمد التطور الزراعى فى العراق أساسا على المياه وخصوبة التربة. وحتى وقت قريب لم تكن هناك أية عناية بالتربة وظروفها وعلاقتها بالطاقة الانتاجية. وبالرغم من أن مراجع كثيرة أشادت بخصوبة سهل ما بين النهرين (دجلة والفرات) وملائمته بصورة جيدة لانتاج محاصيل زراعية متنوعة ، الا أن هناك من يعتقد عكس ذلك . فالدكتور بيورنك أحد خبراء التربة

---

(٣) راجع تقرير المستر مكريس ـ المفتاح للتنمية الزراعية في العراق ١٩٦٠

أوضح في كتابه « أراضى وأحوال التربة العراقيـة » أن السهـل ليس خصبا وحتى ان امكانياته هي أقل بكثير من المتوقع. فكل الاراضى تقريبا ملحية وأغلبها شديدة الملوحة وهناك مساحات واسعة غير منتجة ، وعملية تكوين الملوحة فى التربة لا زالت مستمرة وسوف تتزايد حتى بعد التحكم في الفيضانات بانشاء السدود والخزانات[٤] .

فمشكلة الملوحة تعتبر اذن من أهم المشاكل التى تتعرض لها أراضى العراق. والتى كانت ولا تزل لها التأثير السيء على الانتاج الزراعي في البلاد. ويقدر الاخصائيون أن حوالي ٣٠٪ من الاراضى المزروعة في وسط وجنوب العراق تركت زراعتها بسبب ارتفاع نسبة الاملاح فيها . كما أن انتاج بقية الاراضى قد نقص بمقدار يتراوح بين ٢٠٪ الى ٥٠٪ لنفس السبب .

وتكوين الملوحة في تربة العراق سببه عاملان : عامل طبيعي وعامل بشرى . والعامل الطبيعي يتمثل في سوء تصريف التربة العراقية للمياه وفي جفاف المناخ في العراق وشدة حرارته . أما العامل البشـرى فيتمثـل فى استغلال أراضى وادى الرافدين بشكل غير وقائى لفترة طويلة من الزمن منذ فجر التاريخ حتى اليوم ، كانت نتيجة تفاقم هذه المشكلة بدرجـة أصبحت تهدد الزراعة العراقية بخطر الدمار [٥].

أهمية مشاريع البزل :

ان تجهيز الارض بمياه الرى عملية مهمة جدا ولكن عملية سحب

---

(٤) راجع :

Dr. P. Buringh, Soils and Soils Conditions in Iraq, Ministry of Agriculture, Baghdad. 1960.

(٥) راجع تقرير سيد مرعى عن « الزراعة والسياسة الزراعية في العراق » بغداد ١٩٦٤ .

المياه الزائدة (البزل) لا تقل أهمية عنها • ان العقبة الرئيسية التى تواجه تطوير الاستغلال الزراعي والانتقال به الى زراعة اقتصادية كثيفة تتمثل فى عدم وجود نظام فعال للبزل والرى في معظم مناطق العراق الزراعية •

ان الاملاح المتراكمة في طبقات التربة أو الظاهرة على سطحها نتيجة لارتفاع مناسيب المياه الجوفية يمكن التخلص منها بغسل التربة وبخفض مناسيب المياه الجوفية الى مستوى أقل من مستوى سطح التربة الزراعية ، ولكن هذا لا يمكن تحقيقه الا بواسطة انشاء شبكات من المبازل التى هي عبارة عن جداول عميقة تتجمع فيها مياه الرشح من جداول النهر ومياه السقي السطحية الفائضة عن حاجة الزرع •

ولا تقتصر أهمية عملية البزل على الاراضى الزراعية القديمة ، بل أنها ضرورية أيضا للاراضى الجديدة المرواة بمشاريع الرى الحديثة • وذلك لان معظم الاراضى المروية في وسط وجنوب العراق تحتوى على أملاح مختلفة تظهر بسرعة عند سقي الارض وارتفاع المياه الجوفية الى طبقة الجذور النباتية • ومن الامثلة على ذلك ما آلت اليه بعض المشاريع الحديثة كمشروعي الدجيلة والحويجه ، حيث ظهرت على أراضيهما علامات السبخ وتراكم الاملاح في السنة الاولى من زراعتهما بسبب عدم انشاء المبازل فيهما•

وقد جاء في تقرير منظمة الغذاء والزراعة الدولية عن العراق (١٩٥٩) (Country Report FAO. Iraq,) ما يلي عن أهمية المبازل في زراعة العراق

« ان الاملاح المتجمعة في أراضى العراق عبر عصور طويلة بسبب السقي المتواصل لا زالت في داخل التربه ، ومع ذلك فقد استطاع الفلاحون في ذلك الوقت العيش مع وجود الاملاح في التربة • فلقد طوروا وسائل الزراعة حتى نجحوا في زراعة محاصيل فى أراضى مالحة تماما • وهذه

الوسائل تتضمن أولا التقيد بزراعة المحاصيل الشتوية كالحبوب وعلى الاخص الشعير الاكثر تحملا للاملاح ، وثانيا الابتداء بري الارض بغزارة لدفع الاملاح الى الداخل بعيدا من منطقة الجذور •هذا بالاضافة الى تبوير الارض وعدم زراعتها لسنة أو أكثر للسماح لمستوى الماء فى التربة بالنزول قبل زراعتها للمرة الثانية • ومع ذلك فقد كانت غلة المحاصيل منخفضة نسبيا • وفي الوقت الحاضر تقدر غلة محصول الشعير في لواء المنتفك بمعدل (٢٠٩) كيلوغرام للدونم أما محصول الغلة فى جميع الاراضى المروية والمزروعة بالشعير فتقدر بـ (٢١٠) كيلوغرام للدونم • ان غلة الحنطة لا تزال منخفضة فمعدلها (١٧٠) كيلوغرام للدونم الواحد • والسبب الرئيسى في انخفاض الغلة هو ملوحة التربة بدون شك ، تلك الملوحة التى أدت الى تدهور الزراعة السومرية •

ومن المفيد أن نرى الآن ماذا سيحدث عند نصب مبازل المياه وازالة الاملاح من التربة ، فقد اجريت تجربة لاصلاح التربة حيث زود حقل مملح بمبازل ثم غسلت التربة وذلك باستعمال الماء بصورة شديدة تجعله يتحرك داخل التربة حاملا معه الاملاح من الطبقات العليا نحو المبازل • كان الحقل قبل هذه العملية الاستصلاحية غير قادر على انماء الحنطة وكان ينتج أقل من (٢٥٠) كيلوغرام من الشعير فقط لكل دونم ، ولكن بعد عملية الاصلاح هذه أمكن انماء الحنطة حيث أعطت غلة قدرها (٤٢٥) كيلوغرام للدونم ، أما غلة الشعير فقد بلغت (٦٦٠) كيلوغرام للدونم بدون استعمال الاسمدة • ان الغلات فى السنة الاولى لعملية الاصلاح تكون منخفضة الكمية والسبب ان النترات ترسبت مع الاملاح الضارة • ومن المعروف أن قدماء العراقيين كانوا قد توصلوا الى معلومات مهمة فى حقل توصيل المياه وقد نفذوا أعمال ري مدهشة فابتدعوا الطرق الفنية التى تحد من ظهور الاملاح واستطاعوا أن يقللوا من أضرارها ولكن

كانت تعوزهم المعرفة الحديثة لتملح الارض وكذلك مفهوم البزل للسيطرة على محتويات الاملاح داخل التربة ، ان هذه المعرفة الحديثة للبزل بالاضافة الى الآلات والمكائن القلابة للتراب تضمن زراعة واسعة ومستمرة للعراق » .

ان عملية صرف الاراضى أو بزلها يمكن تقسيمها الى ثلاث أقسام :

(١) الصرف أو البزل الرئيسى (٢) الصرف الثانوي أو الفرعي (٣) الصرف الحقلى . وهذا الاخير يطلق على عملية صرف المياه الزائدة داخل الحقل بانشاء مبازل حقلية داخل المزرعة نفسها. أما الصرف الثانوي فيتم بانشاء المبازل الفرعية التى تأخذ المياه الزائدة من الحقول وحملها الى المبزل الرئيسى الذى بدوره يحمل المياه المتجمعة فيه الى البحيرات أو المنخفضات أو المواقع البعيدة عن الاراضى الزراعية .

وعند وضع التخطيط العام للمبازل فى العراق روعي أن المبازل الرئيسية ينبغي أن تصب مياهها سيحا أو بالضخ فى نوع رابع من المبازل هو (المصارف أو المصبات العامة) وهي عبارة عن جداول عميقة وواسعة أهمها ثلاثة هي :

(١) المصرف العام (دجلة ـ الفرات) الذى يخدم حوضى اسقاء نهري دجلة والفرات ويبدأ من بلد ويتجه جنوبا حتى يصب في نهر الفرات قرب مدينة الناصرية .

(٢) المصرف العام (دجلة ـ الدجيلة) الذى يصب مياهه في هور الحمار .

(٣) المصرف العام للغراف الذى يصب فى هور الحمار أيضا .

ان انشاء كل هذه الانواع من المبازل يحتاج الى مبالغ طائلة تقدر بحوالي (٤٠٠) مليون دينار . ولكنها مع ذلك ضرورية جدا لضمان

تطور الزراعة في العراق والمحافظة على أهم مورد من موارد البلاد وهو الارض الزراعية • وأنه اذا ما تم انشاء هذه الشبكة من المصارف والمبازل خلال الخطط الخمسية القادمة أمكننا القول بأن هذا الجيل قد حقق لوادى الرافدين عصرا جديدا من الرخاء الاقتصادى مبنيا على أساس نهر ثالث وانه لنهر غريب ، يأخذ الماء من الارض الزراعية بدلا من جلبه اليها•

ومما يدعونا الى التفاؤل في تحقيق هذا الهدف انتشار الوعي لدى أبناء الشعب من مسؤولين وغيرهم ازاء هذه المشكلة وأن بضعة مشاريع للبزل قد انجزت ويجرى العمل في الوقت الحاضر لتأسيس مبازل اخرى في بعض اجزاء المنطقة الوسطى والجنوبية من السهول العراقية وقد خصصت بعض المبالغ لهذا الغرض فى الخطة الخمسية الحالية ، ولكن ما أنجز وما سينجز خلال الخطة الخمسية الحالية سوف لا يتجاوز خمس الاراضى الزراعية التى تحتاج الى مشاريع للبزل فيها •

ومما تجدر الاشارة اليه ان الخطة العامة لانشاء المبازل فى الاراضى المروية فى الوقت الحاضر مبنية على أساس قيام الدولة بانشاء المبازل العامة والرئيسية والفرعية فقط ، أما المبازل الحقلية فيترك أمر انشائها الى المستثمرين أنفسهم باعتبار ان انشاء هذه المبازل داخل حقولهم سوف يعود بالفائدة المباشرة عليهم • ولكن الملاحظ أن الفلاحين وبقية الزراع لا يقومون بانشاء المبازل الحقلية مما أدى الى عدم استفادة مزارعهم استفادة تامة من المبازل الرئيسية والفرعية المؤسسة فى أراضى المشروع (كما جرى فى مشروع المسيب مثلا) • ولذلك نرى من الافضل أن تقوم الحكومة بتأسيس كافة شبكات البزل بضمنها الحقلية وأن ترجع على المزارعين لاسترداد تكاليف انشاء هذه المبازل بأقساط سنوية لا ترهق كاهلهم •

المـــراجـــع

(١) A.S. Alwan, The Process of Economic Development in Iraq with Special Reference to Iand Problems and Policies (Ph. D. Thesis, The University of Wisconsin, 1956).

(٢) Sir William Wilcocks, The Irrigation of Mesopotamia, 1911

(٣) F. F. Haigh, The Control of the Rivers of Iraq and the Utilization of their Waters. The Irrigation Development Committee, 1949.

(٤) Knappen Tippetts Abbett and Mccarthy, Report on the Tigris and Euphrates River Systems. 1955.

(٥) Lord Salter, The Development of Iraq, Baghdad, 1955.

(٦) F.A.O. "Iraq" Country Project," Rome, Italy, 1959.

(٧) H. Longregg, Four Centuries of Modern Iraq, Oxford, 1925.

(٨) Dr. P. Buringh, Soils and Soils Conditions in Iraq. Ministry of Agriculture, Baghdad, 1960. pp. 322.

(٩) « الري في الجمهورية العراقية » تقرير للدكتور فؤاد الخولى مرفوع الى وزارة الاصلاح الزراعي في تشرين الثانى ١٩٦٤ ٠

(١٠) « تقرير عن الزراعة والسياسة الزراعية في العراق » مقدم من قبل سيد مرعي الى وزارة الزراعة ٠ بغداد ١٩٦٤ ٠

(١١) « صرف التربة في العراق » تقرير المستر سلوز ٠ ترجمة حميد نشأت في مجلة الزراعة العراقية ٠ الجزء (١) ١٩٥٨ ٠

(١٢) « المفتاح للتنمية الزراعية في العراق » تقرير المستر مكريس ـ ممثل منظمة الغذاء والزراعة الدولية في بغداد ١٩٦٠ ٠

الفصل الحادي عشر

الموارد الطبيعية القابلة للتجديد

الانتـاج الزراعي والحيواني

الموارد الطبيعية القابلة للتجديد (Renewable Resources) ويعنى بها الموارد البيولوجية من نباتية وحيوانية • وهذه تشمل المحاصيل الحقليـة والخضروات وموارد البستنة والغابات والثروة الحيوانية • وسندرس في هذا الفصل كل مجموعة من هذه الموارد على حدة بغية الالمـام بخصائص الاقتصاد الزراعي العراقي ومشاكله وامكانياته •

١ ـ المحـاصيـل الحقليـة

ينتج العراق أنواعا مختلفة من المحاصيل الحقلية ، الا أن أهمها من حيث المساحة المزروعة وحجم الانتاج وقيمته ، وكذلك من حيث التجارة الدولية هي محاصيل الحبوب (وبصورة خاصة القمح والشعير والرز) • والجدول رقم (١٢) يبين لنا أهم المحاصيل الحقلية فى العراق مع انتاجها والمساحة المزروعة بكل محصول •

والمحاصيل الحقلية في العراق يمكن تقسيمها بالنسبة لمواسم زراعتها الى محاصيل شتوية ومحاصيل صيفية • وتشمل المحاصيل الشتوية القمح والشعير والهرطمان والكتان والحمص والباقلاء والعدس • أما المحاصيل الصيفية فتشمل الرز والسمسم والماش والدخن والذرة والقطن والتبغ •

جـــدول رقـــم (١٢)

يبين التغيرات الحاصلة فى انتاج ومساحة المحاصيل الحقلية الرئيسية فى العراق (١٩٣٤ - ١٩٦٤)

المحصول	الانتـــــاج (بآلاف الاطنـــــان)				
	معدل ١٩٣٨/٣٤	معدل ١٩٥٠/٤٦	معدل ١٩٥٧/٥٣	١٩٥٨	معدل ١٩٦٣/٥٩
القمح	٥٤١	٣٧٥	٩٦٠	٨٢٥	٨٣٢
الشعير	٥٨٤	٧٠٣	٩٤٥	٨٣٢	٨٦٠
الـرز	١٤٨	٢٧٣	٢٩٠	٢٤٩	١٨٨
القطن	٢ر٥	٧	٢٤	٣٧ر٤	٢٧
التبـغ	٥	٤	٨ر٤	٧ر٢	١٠ر٧
	المســاحــة (بـآلاف الدونمـــات)				
القمح	٢ر٩٤٠	٣ر٦٨٦	٦ر٠٠٠	٦ر٥٤٩	٦ر٨٨٨
الشعير	٣ر٢٠٠	٤ر١٥٦	٦ر٨٠٠	٧ر٦٧٦	٦ر٨٥٠
الـرز	٦٣٦	٩٧٠	٨٠٢	٨٤٤	٧٤٣
القطن	٨٤	٥٥	٢٠٦	٢٢٥	١٣٠
التبـغ	١٦	١٩	٣٣	٣٠	٥٣

المحاصيل الشتوية :

تشغل زراعة القمح والشعير الجزء الاعظم من المساحة المزروعـة سنويا بالمحاصيل الشتوية ، حيث تستوعب زراعة هذين المحصولين مايزيد على ٧٥٪ من مجموع المساحة المزروعة • أما المحاصيل الشتوية الاخرى فلا تتجاوز المساحة المزروعة بها في أغلب السنين النصف مليون دونما •

أما المساحة المزروعة بالمحاصيل الصيفية فهي الاخرى صغيرة نسبيا حيث ان زراعة المحصولات الصيفية لا تزال محدودة لعدة أسباب أهمها شحة المياه في الانهر خلال فصل الصيف ، وفي معظم السنين لا تتجاوز المساحة المزروعة بها المليون دونما .

ولقد توسعت زراعة القمح والشعير توسعا كبيرا خلال الثلاثين سنة الماضية . ومن ملاحظة الجدول رقم (١٢) يتبين لنا أن معدل المساحة المخصصة لزراعة هذين المحصولين قبل الحرب العالمية الثانية (١٩٣٤/ ١٩٣٨) كان (٢ر٩٤٠ر٠٠٠) دونم حنطة و (٣ر٢٠٠ر٠٠٠) دونم شعير ، بينما بلغت المساحة المخصصة لهذين المحصولين في سنة ١٩٥٨ أكثر من (٦ر٥) مليون دونم بالنسبة للقمح وحوالي ٦و٧ مليون دونم بالنسبة للشعير . ومن العوامل التي ساعدت على هذا التوسع في زراعة هذين المحصولين في الوسط والجنوب هو انشاء سدة الكوت وبعض النواظم الاخرى . هذا بالاضافة الى ظروف الحرب التي رفعت من أسعار هذين المحصولين ارتفاعا كبيرا الامر الذي شجع المزارعين على التوسع في انتاجهما .

أما في شمال العراق فقد بقيت الزراعة محدودة بسبب قلة الايدي العاملة واعتماد الزراعة على الامطار ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية انتقل التوسع في زراعة الحبوب الى المناطق الشمالية بسبب دخول المكائن والآلات الزراعية الحديثة . وقد انتشر استعمال المكائن الزراعية في مناطق السهول المطرية ، خاصة في سهول لوائي الموصل وأربيل حيث أن معظم مزارع السهول المطرية في هذين اللوائين تستخدم المكائن والآلات الزراعية في عمليات الحراثة والحصاد .

ويعود سبب انتشار استعمال المكائن الزراعية في مناطق السهول

الشمالية الى بعض العوامل الطبيعية المساعدة • فالارض هنا مستوية أو ذات انحدار طفيف ، كما انها تعتمد على الامطار فى ريّها ولذلك لا نجد في الارض من السواقي والحفر والتعرجات الارضية الاخرى التى نجدها فى أراضى وسط وجنوب العراق والتى تنشأ بسبب اعتمادها على الرى سيحا أو بالواسطة • ولذلك فان استخدام المكائن الزراعية (وبخاصة الحاصدات والدارسات) فى الاراضى المروية فى وسط وجنوب العراق يكلف أكثر من ضعف ما تكلفه نفس المكائن عند استخدامها فى أراضى السهول الديمية في شمال العراق • فبينما تنجز الماكنة في اليوم الواحد في الاراضى المروية بين ١٥ ـ ٢٠ دونما ، تنجز نفس الماكنة فى الاراضى المستوية الشمالية بين ٣٠ ـ ٥٠ دونما فى اليوم الواحد • وهذا يعنى أن ما يصيب الدونم الواحد من تكاليف الحصاد أو الدراسة في السهول الشمالية يقل عن نصف ما يصيب الدونم الواحد من نفس التكاليف في الاراضى المروية •

ومن الاسباب الاخرى التى تجعل تكاليف انتاج الحبوب وخاصة القمح أقل في المنطقة الشمالية من المنطقتين الوسطى والجنوبية ، هو أن زراعة الحبوب في هاتين المنطقتين الاخيرتين تكلف المزارع نفقات اخرى كثيرة لاجل فتح الجداول وتقسيم الحقول الى أقسام وألواح وارواء الزرع من وقت لآخر ، هذا بالاضافة الى تكبده نفقات المضخات والوقود وغير ذلك من الجهود والمصروفات التى يكون فى غنى عنها زراع المنطقة الشمالية الديمية لاعتماد زراعتهم على الامطار •

وهذه الاسباب مجتمعة جعلت المناطق الشمالية الديمية هي المفضلة من حيث التكاليف والامكانيات الطبيعية للتخصص في زراعة الحبوب وخاصة القمح • ان مساحة الاراضى المزروعة بالقمح في المنطقة الشمالية المطرية التى تشمل ألوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية تزيد فى أغلب

السنين على ضعف المساحة المزروعة بالقمح فى الالوية العشرة الباقية التى تضمها المنطقة الاروائية • أما من حيث الانتاج ، فان ناتج الالوية الاربعة الشمالية يصل فى السنين الجيدة الى أكثر من ٦٠٪ من مجموع انتاج القمح في البلاد • الا أنه في سنوات الجفاف التي يقل فيها سقوط الامطار ينخفض ناتج المنطقة الشمالية من القمح الى درجة كبيرة مما يؤدى الى زيادة النسبة المئوية لانتاج القمح في المنطقة الاروائية •

أما فيما يتعلق بالشعير فتنعكس الحالة حيث تتفوق الالوية الوسطى والجنوبية التى تعتمد على الرى على الالوية الشمالية التى تعتمد على المطر من حيث الكمية المنتجة من الشعير والمساحة المخصصة لزراعته • ويعزى سبب الاكثار من زراعة الشعير فى الالوية الوسطى والجنوبية الى الملوحة الموجودة في تركيب تربة معظم الاراضي في هذه الالوية ، حيث أن الشعير أكثر مقاومة للاملاح من القمح وبقية الحبوب ، كما أنه ينمو فى الاراضى الضعيفة بصورة أفضل من نمو القمح فيها لان جذوره سطحية الامر الذى يجعلها أكثر قدرة على امتصاص الغذاء من الطبقات العليا من التربة •

ومما هو واضح فى الجدول رقم (١٢) وتجدر الاشارة اليه هنا هو أنه بالرغم من زيادة مساحة الاراضى المزروعة بالحنطة والشعير الى حوالي الضعف عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية فان الزيادة الحاصلة فى الانتاج كانت نسبتها أقل بكثير من نسبة الزيادة فى المساحة • ومن هذا يمكننا الاستنتاج ان معدل انتاجية الدونم الواحد قد هبط نسبيا عما كان عليه فى السنوات السابقة • وأسباب ذلك تعود الى عدة عوامل سنبينها بالتفصيل فيما بعد • وقد سبق ان بينا كيف ان التقلبات السنوية للكميات المنتجة من هذين المحصولين الرئيسيين تؤثر تأثيرا بالغا في اسعارهما الامر

الذى يؤدى الى حصول تقلبات واسعة في الايراد الناجم عن تصديرهما .

ويعد الشعير اليوم من أهم الحبوب المصدرة . وقد بلغ معدل الكميات المصدرة منه خلال الثمان سنوات المنتهية في سنة ١٩٥٨ حوالي (٣٦٠ر٠٠٠) طن سنويا من أصل معدل الانتاج خلال نفس المدة ومقداره حوالي مليون طن . وهذا يعني ان ما يستهلك محليا حوالي (٦٤٪) من انتاج الشعير العراقي وان حوالي (٣٦٪) يصدر الى الخارج . والواقع ان نسبة المصدر تصل في بعض السنين الى (٥٠٪) وهذا ما يجعل قيمة صادرات الشعير تتجاوز أحيانا ثلث مجموع أقيام صادرات البلاد على اختلافها (باستثناء النفط) .

أما الكميات المصدرة من الحنطة فهي قليلة جدا بالنسبة للكميات المصدرة من الشعير وقد تنعدم في بعض السنين لعدم وجود ما يفيض منها على الحاجة المحلية أو ان الكمات المنتجة منها قد لا تكفي لسد الحاجة المحلية فتضطر البلاد الى استيراد كميات اضافية منها . ويبلغ معدل ما ينتجه العراق من الحنطة حوالي الـ (٩٠٠ر٠٠٠) طن سنويا تستهلك جميعها تقريبا داخل البلاد . وقد كان العراق قبل الحرب العالمية الثانية يصدر كميات كبيرة من الحنطة الى الخارج بمعدل يقرب من الـ (١٠٠ر٠٠٠) طن سنويا . الا انه خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها أمسى العراق لا يصدر الا حوالي ١٪ من مجموع صادراته في سني الوفرة في الانتاج وذلك بالنظر لزيادة الاستهلاك المحلي الناتج عن زيادة عدد السكان والهجرة من المناطق الريفية حيث يعتمد الناس على الشعير كغذاء رئيسي . أما في المدن فيستهلك الناس الحنطة على نطاق واسع بدلا من الشعير . والواقع انه كلما زاد دخل الفرد وارتفع مستوى المعيشة فان الطلب على الحنطة ومنتجاتها سيزداد بينما يقل الطلب على الشعير الذى يستعمل الآن كمادة غذائية رئيسية من قبل حوالي (٥٠٪) من سكان العراق . ولذلك فان من الامور التى يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند رسم السياسة الزراعية في العراق هو زيادة انتاجية الارض المزروعة بهذا

المحصول لئلا تضطر البلاد الى استيراد كميات كبيرة منه سنويا لسد الحاجة المحلية • ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد أن وزارة الزراعة أخذت فى السنين الاخيرة تهتم بتوزيع البذور المحسنة من القمح والشعير على المزارعين • ففي خلال عام ١٩٦٤/٩٦٣ وزعت ما يقرب من (٦٠٠) طن من بذور الحنطة والشعير المحسنة والمنتجة فى مزارعها التكثيرية• والبذور الموزعة من الحنطة هي من أصناف (العجيبة وكيناكولار) أما بذور الشعير فهي (اريفات وماريوت) • وهذه الاصناف تمتاز بوفرة الانتاج ومقاومة الجفاف والامراض النباتية وخاصة مرض الصدأ الذى يصيب قمح المنطقة الشمالية •

الا أن الكمية التى توزعها وزارة الزراعة من البذور المحسنة لا تمثل الا نسبة ضئيلة جدا من حاجة الزراعة فى البلاد • حيث يقدر ما يحتاج اليه المزارعون فى العراق من بذور القمح سنويا بحوالي (١٢٥) ألف طن ومثلها من الشعير • ولاجل أن تنتج الوزارة هذه الكميات من البذور ينبغي عليها زراعة مالا يقل عن (٦٠٠) ألف دونم لكل من المحصولين ، وهذا مالا تستطيع المزارع الحكومية الحاضرة من القيام به بالنظر لضعف امكانياتها الفنية والادارية • لذلك وضعت خطة اخرى مناسبة من حيث قلة كلفتها وسهولة ادارتها خلال عام ١٩٦٤ وهي أن تقوم وزارة المالية باعتماد المبالغ اللازمة لتمكين وزارة الزراعة من توزيع ما يتوفر لديها من بذور محسنة الى عدد من المزارعين يتم اختيارهم والتعاقد معهم لزراعة هذه البذور تحت اشراف أخصائيين زراعيين • وتقوم وزارة الزراعة بشراء الناتج كله من هؤلاء المزارعين بسعر أعلى من السعر السائد يومئذ بـ ١٠-١٥٪ بغية توزيعه على عدد أكبر من المزارعين فى السنة التالية • واذا ما تم تنفيذ هذه الطريقة بصورة سليمة وفنية فسوف تستطيع الوزارة من تلبية كافة طلبات المزارعين في البلاد وتوزيع البذور المحسنة عليهم •

ويبين الجدول رقم (١٣) مجمل كمية الناتج وقيمته لكل من محصولي القمح والشعير خلال السنوات ١٩٥٤ - ١٩٦٤ ومنه يظهر مدى التقلبات التي تطرأ على مجمل قيمة الانتاج لهذين المحصولين تبعا للتقلبات التى

تطرأ على الكمية المنتجة وعلى الاسعار . ففي سنة ١٩٦٤ بلغت القيمة الاجمالية لمحصول القمح حوالي ٢٢ر٤ مليون دينارا وللشعير حوالي ١ر١٠ مليون دينار أي ما يعادل ٥ر٣٢ مليون دينارا لكليهما وهذا يعادل حوالي ٦٤٪ من مجموع القيم الاجمالية لكافة المحاصيل الحقلية لتلك السنة والبالغة حوالي ٥ر٥٠ مليون دينارا .

جدول رقم (١٣)

مجمل كمية الانتاج المعدلة وقيمته لمحصولي القمح والشعير في العراق

(١٩٥٤ ـ ١٩٦٤)

السنة	القمح		الشعير	
	مجمل كمية الانتاج (بآلاف الاطنان)	مجمل قيمة الانتاج (بآلاف الدنانير)	مجمل كمية الانتاج (بآلاف الاطنان)	مجمل قيمة الانتاج (بآلاف الدنانير)
١٩٥٤	١٢٦٤	٢٥٥٩٩	١٠٧٩	١٢٩٨٥
١٩٥٥	٦٥٢	٢٢١٦٥	٦٥٩	٩١٨٤
١٩٥٦	٨٤٦	٢٨٥٥٩	٨٨٤	١١٣٠٠
١٩٥٧	١٢١٩	٣٢٥٦٠	١١٣٥	١٠١٧٩
١٩٥٨	٨٢٥	٢٧٤٣٣	٨٣٢	١٣٥٠٨
١٩٥٩	٦١٤	٢٥٦٢٠	٦٣٧	١٣٧١١
١٩٦٠	٦٤٤	٢٤٠٧٢	٦٩٩	١٣٣٤٦
١٩٦١	٩٣٤	٣٠١٣٠	٧٩٣	٩٥٦٣
١٩٦٢	١١٨٢	٢٨٦٨٢	١١٩٢	١٢٩٧١
١٩٦٣	٥٨٥	١٣٩٤٨	٧٦٩	٩٢٤٥
١٩٦٤	٨٣٣	٢٢٤١٠	٧٢٢	١٠١٥١

المصدر :

(١) الدكتور خيرالدين حسيب ـ تقدير الدخل القومي (١٩٥٣ ـ ١٩٦١) .

(٢) دائرة الاحصاء المركزية ـ وزارة التخطيط ـ تقرير أولي عن احصاء الدخل الزراعي للسنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤ أعده خبير الامم المتحدة المنتدب للعمل في الدائرة المذكورة .

المحاصيل الصيفية :

بالرغم من أهمية المحاصيل الصيفية كمادة غذائية مهمة وكمادة أولية لكثير من الصناعات الناشئة في البلاد فان المساحة المخصصة لها فى الزراعة العراقية لا تزال قليلة جدا اذا ما قيست بالمساحة المخصصة للزراعة الشتوية. فهي تتراوح بين ١٠٪-٢٥٪ من مجموع المساحة المزروعة تبعاً لدرجة توفر المياه في الأنهر التي تسقى منها ، وهي عادة تسقى في النصف البور وأحيانا في محل الحصاد الشتوي اذا ما كانت أرضه جيدة وقريبة من مصادر المياه . أما مناطق زراعة الرز فى الاهوار فهي فى الغالب تزرع بكاملها . وسندرس فيما يلي ثلاثة محاصيل صيفية رئيسية في زراعة العراق هي الرز والقطن والتبغ .

الرز :

يعتبر الرز من المحاصيل الغذائية المهمة ليس فى العراق فحسب بل وفي أقطار العالم خاصة الاقطار الآسيوية والافريقية حيث يعتمد عليه كليا حوالي ٩٠٠ مليون نسمة . وبالرغم من قدم زراعة الرز فى العراق (فقد عرف المحصول منذ حوالي ألفي سنة) الا أنه لا يزال ينتج على نطاق ضيق نسبيا اذا ما قيس بانتاج محاصيل الحبوب الاخرى كالقمح والشعير . وسبب ذلك يعود ـ كما ذكرنا ـ الى قلة المياه المتوفرة في الانهر خلال موسم زراعته والى عدم توفر المبازل فى معظم الاراضى لتصريف المياه الفائضة عن حاجة الزرع . ومع ذلك فان نسبة المساحة المزروعة بالرز بالنسبة للمحاصيل الصيفية الاخرى كبيرة اذ تبلغ أحيانا حوالي ٧٠٪ . فقد زرع منه حوالي مليون دونم من مجموع ١ر٣ مليون دونم زرعت بالمحاصيل الصيفية عام ١٩٦٣ .

وكان مجمل كمية الانتاج لتلك السنة حوالي (٢٥٠) الف طن بلغ مجمل قيمتها ما يقرب من ١٤ر٧ مليون دينارا (لاحظ جدول

رقم ١٤) وهـذا يعادل ٣٥٪ تقريبا من مجموع القيم الاجمالية لكافـة المحاصيل الحقلية البالغـة حوالي ٤٢ مليـون دينـارا للسنة المذكـورة (١٩٦٣) .

ويزرع المحصول المبكر (الهرفي) من الرز فى شهر مايس وينضج فى شهر آب . أما المحصول المتأخر (الأفلي) فيزرع فى حزيران أو تموز ويحصد خلال شهري أيلول وتشرين أول .

جـــدول رقـم (١٤)

مجمـل كميـة الانتـاج وقيمتـه لمحصـول الـرز

للسنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٦٤

السنة	مجمل كمية الانتاج (آلاف الاطنان)	مجمل قيمة الانتاج بالاسعار الجارية (بآلاف الدنانير)
١٩٥٤	٥٢٨	٦٩٣٨
١٩٥٥	١٥١	٣٤٥٨
١٩٥٦	٢٠٢	٦٢٤٦
١٩٥٧	٢٨٠	٨٨٩٦
١٩٥٨	٢٤٩	٧١٤٤
١٩٥٩	١٧٠	٦٠٩٢
١٩٦٠	٢١٥	٧٥١٠
١٩٦١	١٢٥	٤٩٤١
١٩٦٢	١٧٨	١٠٨١٩
١٩٦٣	٢٥٠	١٤٧٣٢
١٩٦٤	١٩٣	١٢٣٠٩

المصـدر : نفس مصادر الجدول رقم (١٣)

ويزرع الرز في مختلف المناطق الزراعية في العراق • فهو يزرع في المنطقة الشمالية حيث يعتمد المزارعون في ريه على مياه الينابيع • ويزرع في الوية المنطقة الوسطى والجنوبية على نطاق واسع حيث أنتجت هاتين المنطقتين في سنة ١٩٦٤ حوالي (٩٥٪) من مجموع انتاج البلاد من الرز ، أما الالوية الشمالية فكان انتاجها في تلك السنة حوالي (٥٪) (لاحظ الجدول رقم ١٥) • وتعتبر الوية العمارة والديوانية والناصرية من المناطق المهمة في زراعة الرز وتجود زراعته فيها بدرجة كبيرة ، حيث أن الرز من المحاصيل التي تحب كثرة الرى ، وان وجود الاهوار والمستنقعات في هذه الالوية يساعد على التوسع في زراعته •

جـــدول رقـم (١٥)

توزيع زراعة الرز في العراق حسب المناطق

من حيث المساحة والانتاج وغلة الدونم الواحد

لسنة ١٩٦٤

اسم المنطقة	المساحة بالدونم	الانتاج بالطن	الحاصل بالكيلوغرام للدونم	النسبة المئوية
المنطقة الشمالية	١٧٩٢٠	٨٥٥٨	٤٧٧	٦ر٤٪
المنطقة الوسطى	١٧٦٠٤٠	٦٦٧٩٥	٣٨٥	٢ر٣٦٪
المنطقة اجنوبية	٢٤٣٨٨٠	١٠٨٩٩٠	٤٤٧	٢ر٥٩٪
مجموع العراق	٤٣٧٨٤٠	١٨٤٣٤٣	٤٣٦	١٠٠٪

المصـدر : المجموعـة الاحصائية السنوية العامـة لسنة ١٩٦٤ ـ دائـرة الاحصاء المركزية بغداد •

ومما تجدرالاشارة اليه هو أن زراعة الرز بالرغم من فوائده الاقتصادية وأهيمته كمادة غذائية أساسية قد أدت فى المناطق الوسطى والجنوبية الى زيادة الاراضى الملحية فيها بسبب عدم وجود وسيلة لتصريف المياه الفائضة عن الحاجة من المزارع • حيث ان زراعته تحتاج الى مياه كثيرة ولابد من تصريف المياه الفائضة بعد الانتهاء من السقي • وان عدم تصريف هذه المياه يؤدي الى ارتفاع مستوى الماء الارضى وظهور الاملاح وبالتالي الى تدهور خصوبة الاراضي المعدة لزراعة الرز سنة بعد اخرى •

ويوضح لنا الجدول رقم (١٢) ان معدل المساحة المزروعة بالرز خلال السنوات ١٩٥٣ – ١٩٥٧ كان حوالي (٨٠٠) ألف دونما وكان معدل الانتاج حوالي (٢٩٠) ألف طن سنويا • أما خلال السنوات ١٩٥٩ – ١٩٦٣ فنجد أن المساحة المزروعة بالرز قد انخفض معدلها الى (٧٤٣) ألف دونما وانخفض معدل الانتاج السنوي الى حوالي (١٨٨) ألف طن • ويعزى تقلص المساحات المزروعة والانتاج خلال الفترة المذكورة الى الاوضاع السياسية القلقة والى اعادة تنظيم العلاقات الزراعية بسبب تطبيق قانون الاصلاح الزراعي والى بعض الظروف الطبيعية غير الملائمة •

ويستهلك الناتج من الرز كله تقريبا داخل البلاد ولا يصدر منه للخارج الا كميات ضئيلة جدا • هذا مع العلم أن العراق يستورد فى نفس الوقت كميات اخرى من الرز تزيد فى بعض السنوات على الكميات المصدرة • فقد بلغ معدل كميات الرز المستوردة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ – ١٩٥٧ حوالي ٤٤٦٦ طن سنويا ومعدل الكميات المصدرة حوالي (٣٤٥٠) طن سنويا • ومنذ سنة ١٩٥٣ لغاية ١٩٦٣ انعدم التصدير تقريبا وزادت الكميات المستوردة بدرجة كبيرة جدا • فقد بلغت الكميات المستوردة سنة ١٩٦٢ (٥٩١٥٥) طنا بلغت أقيامها حوالي ٤ ر٤ مليون دينارا • الا أنه منذ عام ١٩٦٣ أخذ انتاج الرز بالازدياد وانخفضت الكميات المستوردة خلال ١٩٦٣ الى (١٣٢٨٧) طنا •

وزراعة الرز في العراق لا تزال بدائية بأساليبها ، ولذلك فان معدل غلة الدونم الواحد من هذا المحصول لا يزيد عن (٥٠٠) كغم في حين ان غلة الهكتار الواحد (الهكتار = ١٠٠٠٠م^{٢} أو اربعة دونمات) في الجمهورية العربية المتحدة (مصر) يزيد على (٥٠٠٠)كغم • ويمكن زيادة غلة الدونم في العراق من الرز بدرجة كبيرة باستخدام الاسمدة والدورات الزراعية الملائمة •

ومن المشاكل الرئيسية في انتاج الرز في العراق هي : -

(١) بدائية زراعته وذلك من حيث الوسائل والاساليب المستعملة في الانتاج ، فالمزارعون لا يعتنون كثيرا في اعداد الارض وانتقاء البذور وتحضيرها للزراعة،كما أنهم لا يقومون بتعشيب الارض بعد نمو النبات مما يؤدى الى كثرة الادغال بدرجة قد تبلغ نسبتها أحيانا حوالي (٤٠٪) من مجموع الارض المزروعة • كما ان عدم الاهتمام بحفر المبازل لتصريف المياه الفائضة عن حاجة الزرع قد أدى الى زيادة نسبة الملوحة في تربة معظم مناطق الانتاج وتخريب صفات الحقول الفيزياوية واضعاف قابلياتها الانتاجية •

(٢) قلة اهتمام المزارعين بخصوبة التربة وعدم استعمال الاسمدة الكيمياوية أو العضوية أو الاسمدة الخضراء التي لها تأثير كبير على زيادة غلة الدونم الواحد • فقد أثبتت التجارب التى قام بها قسم المحاصيل الحقلية التابع لوزارة الزراعة والتى اجريت فى الديوانية • ان استعمال (٢٠) كيلوغراماً من الاسمدة الكيماوية (النتروجين) أدى الى زيادة الحاصل بمقدار (١٧) كغم لكل كيلوغرام مضاف من النتروجين • كما أظهرت نتائج التجارب التى اجريت في مزرعة بكرەجو (لواء السليمانية) ان استعمال (٢٥) كغم من السماد الكيماوي (P_2O_5) (اكسيد الفسفور) أدى

الى زيادة حاصل الرز بمعدل (٢٠) كغم لكل كيلوغرام مضاف من السماد المذكور[١] .

(٣) عدم انتخاب السلالات ذات الصفات الجيدة في الانتاج ، فأصناف الرز في العراق لا تزال محدودة أهمها العنبر والنعيمة والحويزاوي والرشتي وهذه تزرع في المنطقتين الوسطى والجنوبية ، أما في المنطقة الشمالية فيزرع الصنف المسمى بالنكازة ، ومن أشهر أنواعه نكازة بازيان (لواء السليمانية) ونكازة عقرة (لواء الموصل) ، وغالبا ما تختلط هذه الاصناف مع بعضها فتفقد بعض خواصها . ويمكن تحسين انتاج الاصناف المذكورة عن طريق انتخاب السلالات المحسنة ذات الانتاج الوفير والنوعية الجيدة والتي تتميز بالنضوج المبكر ومقاومة الآفات والامراض التي تصيبها .

ويمكن أن نضيف الى العوامل سالفة الذكر ثلاثة عوامل اخرى لها آثارها المباشرة وغير المباشرة على انتاج الرز في العراق وهي :

(١) ارتباط انتاج الرز بتقلبات مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات خلال مواسم زراعة الرز حيث ينخفض الانتاج عادة بانخفاض هذه المناسيب ويرتفع بارتفاعها .

(٢) هجرة الفلاحين من الارياف الى المدن ـ خاصة من المنطقة الجنوبية المشهورة بانتاج الرز ـ أدى الى نقص كبير في الايدى العاملة ، وأهم أسباب هذه الهجرة تدهور انتاجية الارض وقلة ما يصيب الفلاح من الحاصل بسبب سوء العلاقات الزراعية .

(٣) حالة السوق المحلية للرز وتوقعات الربح لدى المنتجين التى

---

(١) لين ـ فانج تشاو « انتاج الرز في العراق » من نشرات مديرية البحوث والمشاريع الزراعية ـ وزارة الزراعة ـ مطبعة الحكومة ببغداد ـ عام ١٩٦٠ .

تتبلور في ضوء مستوى الاسعار الذى يتحدد بمستوى الطلب على الرز المحلي ودرجة الاحتكار وسياسة الاستيراد والتصدير • ان حالة السوق المحلية تسهم بدرجة كبيرة فى تحديد المساحة المزروعة طبقا لما تعكسه للمنتجين من توقعات للربح حسنة أو سيئة • فالمساحات المزروعة غالبا ما تزداد كلما تحسنت توقعات الربح تبعا لمستوى الاسعار • ومما تجدر الاشارة اليه أن سوق الرز المحلية محصورة فى قلة من التجار وأصحاب معامل الجرش والهبش وهؤلاء يشترون الرز الخام من المنتجين بأسعار بخسة ويبيعونها بأسعار تحقق لهم أرباحا تتراوح بين ٣٠ ـ ٥٠٪ فى الانواع الرديئة (كالنعيمة والحويزاوي) و ٦٠ ـ ٨٠٪ فى الانواع الجيدة من الرز (كالعنبر مثلا)[٢]• ويلجأ هؤلاء التجار عادة الى استيراد أنواع رخيصة من الرز فيحملون المنتجين على البيع بأسعار بخسة كما أنهم يلجأون للتخزين حتى يتمكنوا من البيع في الوقت المناسب وبالسعر الذى يحقق لهم أكبر ربح ممكن • وهنا لابد من تدخل الحكومة لحماية المنتج والمستهلك معا • وقد سبق ان قدمت الدوائر المختصة اقتراحا بانشاء جهاز تسويقي يدخل السوق مشتريا باسم الحكومة فيقوم بشراء الرز الخام من المنتجين مباشرة بأسعار مجزية تعلن قبل موسم زراعته وبموجب شروط وأحكام خاصة سنتطرق الى بحثها بالتفصيل فيما بعد •

القطن :

القطن من أهم زروع الكساء فى العالم وهو من المحاصيل الصيفية النقدية المهمة الذي تعم زراعته في الوقت الحاضر فى معظم الوية العراق وبصورة خاصة فى بغداد وديالى والكوت والرمادي والموصل • والقطن محصول جديد نسبيا حيث ادخلت زراعته الى العراق في نهاية الربع الاول

---

(٢) المؤسسة العامة للتجارة ـ دراسة تحليلية بخصوص انشاء جهاز تسويقي لمحصول الرز • بغداد ١٩٦٥ •

من هذا القرن[٣] وكان الغرض من ذلك تنويع نظام المحاصيل في العراق. وقد ازدادت المساحة المزروعة من القطن على مر السنين بصورة تدريجية. الا انه في سنة ١٩٤١ حين ارتفعت أسعار الحبوب ارتفاعا هائلا بسبب الحرب وجد المزارعون ان زراعة الحبوب الصيفية تدر عليهم ربحا أكبر من زراعة القطن . ولذلك تقلصت المساحة المزروعة بالقطن بدرجة كبيرة. وهناك عامل آخر مهم أعاق التوسع في زراعة القطن وهو نظام حقوق التصرف في الارض (شبه الاقطاعي) الذي كان سائدا قبل صدور قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٨ . فقد كان الفلاحون حينئذ لا يرغبون في زراعة القطن لسببين هامين : اولهما انه محصول نقدي لا يستفيد منه الفلاح حتى يتم تسويقه . بينما نجد ان الفلاح يستفيد من زراعة الحبوب حيث يمكنه أن يأكل من الحاصل هو وعائلته أو يقدم قسما منه علفا لحيواناته قبل قسمته مع صاحب الارض ، بينما لا يستطيع الاستفادة من القطن الا بعد نقله الى المحالج حيث يعطيه صاحب الارض حصته الضئيلة من قيمة الناتج الذي يستلمها هو . والسبب الثاني الذي لا يشجع الفلاح على زراعة القطن هو ان زراعة هذا المحصول تحتاج الى عمل ومجهود أكبر بكثير مما تحتاجه المحاصيل الاخرى . فهو يحتاج الى حراثة عميقة متكررة ، والى تفتيت التربة وتعديل الارض وفتح المروز فيها بطريقة خاصة وتقسيمها بعد ذلك الى أقسام أو الواح مستطيلة أو مربعة الشكل تناسب استواء سطحها لكي تروى بدقة وبعدالة وغير ذلك من العمليات الاخرى المستمرة التي تحتاج اليها زراعة القطن كمعملية التخفيف (أي قلع

---

(٣) ومن الثابت ان العرب كانوا يزرعون القطن في صدر الاسلام ومن مناطق زراعته ضفاف نهري دجلة والفرات ، كما كانت قد تقدمت صناعة الغزل والنسيج في المدن العربية خاصة مدينة الموصل التي كانت تصدر الاقمشة المعروفة (بالموسلين) الى أوربا ، كما اشتهرت مدينة حلب بعد ذلك . الا أن زراعة القطن تقلصت وتضاءلت في الادوار المظلمة المتعاقبة .

النباتات الزائدة عن حاجة الارض) وعملية التعشيب (أي قطع الادغال والاعشاب النامية بين نباتات القطن) ، وعملية العزق أو الرباش (تفكيك وجه الارض الذي يتصلب من جراء السقي) ، وغير ذلك من العمليات التي تنتظر الفلاح بعد نضوج الحاصل وجنيه•ولهذا السبب ينفر الفلاحون من زراعة القطن وقد يزرعونه مرغمين حيث ان ما يحصلون عليه من حصة فى الدخل الناجم من زراعة هذا المحصول لا تساوى الاتعاب الكثيرة والجهود المضنية التى يبذلونها في رعاية زراعته ، بينما يستولي صاحب الارض على معظم الناتج دون أن يبذل جهودا مماثلة • ولهذا السبب فاننا نتوقع توسعا كبيرا في زراعة القطن في العراق بعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعي بصورة متكاملة ، اذ سيكون عندئذ لدى الفلاحين الحوافز المادية لزراعة هذا المحصول الذى يدر عليهم بأرباح كثيرة لا يقتسمها معهم أحد •

وبالرغم من العقبات سالفة الذكر فان زراعة القطن في العراق قد توسعت عما كانت عليه قبل سنة ١٩٥٠ • فالجدول رقم (١٢) يبين لنا ان معدل المساحة التي كانت مزروعة بالقطن خلال الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠ كانت (٥٥) ألف دونم ، ثم وصلت الى (٢٢٥) الف دونم في سنة ١٩٥٨ ، وفي خلال السنوات الاخيرة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٣ بلغ معدل المساحات المزروعة بالقطن (١٣٠) ألف دونم انتجت حاصلا من قطن الزهر بمعدل (٢٧) ألف طن سنويا •

ويتراوح معدل انتاج الدونم الواحد من القطن ٢٠٠ ـ ٣٠٠ كيلوغراما تبعا لطرق زراعته وحمايته من الآفات التي تنتابه • أما تكاليف زراعة الدونم منه فتقدر بـ (١٦٫٥) دينارا ومعدل سعر بيع الطن من قطن الزهر يتراوح بين ٦٠ ـ ٧٠ دينارا ، أما معدل سعر الطن الواحد من بذره في الاسواق التجارية الداخلية فتبلغ حوالي (٢٥) دينارا • وهذه

الأرقام توضح لنا أن القطن من المحاصيل الصيفية التي تدر على المزارع بربح وفير نسبيا •

ان من أقدم أصناف القطن التي زرعت في العراق هو القطن الامريكي المسمى بالميزووايت (Mesowhite) الذي استوردت بذوره في سنة ١٩٢١ وبعد زرعه لسنين طويلة اجريت تجارب عديدة على نوع آخر من القطن الامريكي هو الأكالا (Akala) وبعد ان عمت زراعة الأكالا تركت زراعة الميزو وايت • وقد استمرت مديرية الزراعة العامة على تجاربها حتى توصلت الى نوع جديد أفضل من الأكالا القديم الذي منعت الحكومة زراعته في سنة ١٩٤٩ خشية اختلاطه مع الاصناف الاخرى ، وهذا النوع الجديد من القطن الامريكي هوالمسمى بـ (أكالا روجرز Akala Rogers) والذى يمتاز بوفرة محصوله ونسبة الحلج العالية التى تبلغ حوالي (٣٧٪) وبتيلته الطويلة وأليافه البيضاء المتينة المرغوبة في الاسواق الخارجية • وفي سنة ١٩٥١ جربت زراعة نوع آخر من القطن الامريكي المسمى (كوكر ولت Coker Wolt) وقد نجحت تجارب هذا النوع الذى من صفاته انه يبكر في النضوج ويعطي محصولا أوفر الا أن نسبة الحلج فيه أقل من الاكالا روجرز وتيلته أقصر ، ولم يمض وقت طويل على انتشار هذا النوع حتى تدهورت نوعيته بسبب اختلاطه مع الاصناف الاخرى مما حمل وزارة الزراعة في سنتي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ على استيراد بذور نقية من هذا الصنف (كوكر ولت) من امريكا لغرض تعميم زراعته واحلاله محل الصنف القديم •

ولا شك ان استمرار قسم المحاصيل الزراعية في مديرية الزراعة العامة باجراء الابحاث والتجارب لانتخاب أصناف جديدة أو لتوليد سلالات جديدة من القطن تفوق بجودتها الاصناف الموجودة حاليا سيعود بالنفع الكبير على المزارعين بصورة خاصة وعلى الاقتصاد الوطني بصورة عامة • حيث ان للقطن استعمالات كثيرة فى الصناعة وانه من أهم المواد الاولية

الزراعية التي تحتاج اليها الصناعات الناشئة فى بلد متطلع نحو التقدم الصناعي • فبالاضافة الى صناعات النسيج هناك صناعات اخرى كثيرة تعتمد على القطن كصناعة اطارات السيارات والحقائب والمفرقعات كما تستخدم بذوره في استخراج الزيوت النباتية وصناعة الاصباغ والورنيش والمشتقات الاخرى • ويصنع كذلك من الزغب الملتصق ببذرة القطن الاسطوانات والافلام السينمائية والبارود والورق والنشاف • هذا بالاضافة الى أن فضلات البذرة والكسبة تستعمل كعلف جيد للماشية أو تستعمل كسماد عضوي مفيد للارض •

جدول رقم (١٦)

القيمة الاجمالية لانتاج القطن والتبغ في العراق

للسنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٦٤

(بآلاف الدنانير)

السنة	مجمل قيمة انتاج القطن	مجمل قيمة انتاج التبغ
١٩٥٤	١٥٩٩	١٨٥٠
١٩٥٥	١٣٤٢	١١٦٦
١٩٥٦	١٦٤٧	١١٧٢
١٩٥٧	٢٦٣٣	١٠٨٥
١٩٥٨	١٨٣٤	١٢٤١
١٩٥٩	١٥٠٩	٢٨٣٠
١٩٦٠	١٥٨٣	٣١٠٠
١٩٦١	١٩١٦	٣٢٩١
١٩٦٢	١٦٤٦	١٧٠٣
١٩٦٣	١١٣٦	٩٨٢
١٩٦٤	١٨٤٥	١٨٥٢

المصدر : نفس مصادر الجدول رقم (١٣)

التبـغ :

التبـغ من الغـلات الصيفيـة النقـديـة التي تجـود زراعتـــه في المناطق المرتفعة وترجع زراعته في العراق الى منتصف القرن السابع عشر حيث ادخلت عن طريق تركيا وايران • وتنحصر زراعته في العراق في ألوية السليمانية وأربيل والموصل ، وينتج لواء السليمانية وحده ما يزيد على (٨٠٪) من مجموع الانتاج •

والتبغ العراقي من التبوغ الشرقية التي لم تدخل عليهـــا تحسينات تذكر تؤثر في كمية ونوعية انتاجها • وقد أدخلت الحكومة أخيرا أصنافا جديدة من التبوغ التركيـة واليونانيـة والبلغاريـة مثـل البافرة والسـيرز والستراموس والصمصون والبصمة ، كما جلبت أصنافا اخرى من التبوغ الاميركية وزرعتها الا أنها فقدت خصائها بمرور الزمن •

وتصنف التبوغ العراقية في الوقت الحاضر الى نوعين يعرف النوع الاول بالتبوغ المحسنة والثاني بالتبوغ غير المحسنة • فالتبـوغ المحسنـة (Leaf Tobacco) هي التي يجري تحضيرها على الطريقة التركية واليونانية وتتميز هذه الطريقة بجمع أوراق التبغ وكبسهـا في الصناديق بصـورة منتظمة • وتباع هذه التبوغ عادة الى مصانع وشركات الدخان • أما التبوغ غير المحسنة (Crushed Tobacco) فهي التي تقطف أوراقها دفعة واحدة عند ظهور علائم الاصفرار على البعض منها وبعد تجفيفها تحت الشمس تسحق وتكبس في أكياس وتسمى هذه التبوغ بتبوغ الخوردة • وهذه تباع الى أصحاب المصانع اليدوية وتجار الجملة والمفرد• وبالاضافة الى تبغ السكاير هناك نوع آخر من التبغ هو التنباك أو (تبغ الاركيلة) الذى ادخلت زراعته الى العـراق عن طريق ايران وتركزتفى القسـم الشمالي من الفرات الاوسط في لواء الحلة وخاصة فى قضاء الهندية والاماكن المجـاورة لـه كالرحيبة والكعبورى وأبو غرق وشط الملا •

وتبلغ المساحات المزروعة بالتبغ في الوقت الحاضر حوالي ٦٠٫٠٠٠ دونم والتي تزرع بالتناك حوالي ٢٠٠٠دونم ، ويلاحظ ان المساحة المزروعة بالتبغ في الوقت الحاضر تزيد على ثلاثة أضعاف المساحة التى كانت مزروعة به سنة (١٩٥٠) حيث كانت حوالي (١٩٫٠٠٠) دونم (انظر الجدول رقم (١٢) • أما انتاج التبوغ فقد بلغ معدله خلال السنوات ١٩٥٩-١٩٦٣ حوالي (١٠٫٧) مليون كيلوغرام • وفى عام ١٩٦٤ بلغ انتاج التبوغ حوالي (٨٫٢) مليون كيلوغراما بلغ مجمل قيمته (١٫٨٥٢٫٠٠٠) دينارا ، لاحظ الجدولين (١٦) و (١٧) •

ويبين لنا الجدول رقم (١٧) التقلبات التي تصيب انتاج التبوغ في العراق • فبينما وصل انتاج التبغ الى أكثر من (١٠) مليون كيلوغراما فى عام ١٩٦١ انخفض الى ٧٫٩ مليون عام ١٩٦٢ والى حوالي (٤) مليون عام ١٩٦٣ • الا أنه عاد وارتفع ثانية الى (٨) مليون كيلوغراما في سنة ١٩٦٤ ونعزى هذه التقلبات الى الظروف الجوية والى ظهور الآفات والحشرات وكذلك الى تجدد حركات التمرد فى شمال العراق •

وتمتاز بعض المناطق الجبلية بصورة خاصة بشهرة تبوغها وجودتها ومن هذه المناطق راوندوز ، وخوشناو ، وشاوور ، وناودشت ، وجوارتا ، وسورداش • وفي معظم هذه المناطق وكذلك في مناطق زراعة التبغ الجبلية الاخرى نجد أن التبغ يزرع في رأس دورة ثلاثية (تبغ ـ قمح ـ بور أو ماش) ويسمّد عادة بأسمدة عضوية بلدية • أو قد يدخل الرز فى رأس الدورة الثلاثية فتصبح (رز ـ بور ـ تبغ مع تسميد ـ قمح ـ بور) • هذا ويجوز زراعة أحد المحاصيل البقلية في موسم البور الذى يلي القمح لتقوية الارض قبل العودة الى زراعة الرز • ويفضل المزارعون زراعة التبغ في الاراضى القوية المستريحة أو في الاراضى البكر •

جـــدول رقـــم (١٧)

كميات التبوغ والتنباك المنتجة في العراق

خلال السنوات ١٩٦١ ـ ١٩٦٤

السنة	محصول التبغ بالكيلوغرام	محصول التنباك بالكيلوغرام
١٩٦١	١٠ر٢٥٤ر٧٥٢	٤٤٣ر٤١٩
١٩٦٢	٧ر٩٢٩ر٦٥٨	٥٧٢ر٢٦٠
١٩٦٣	٤ر١٣٧ر٤٠٦	٦٠٢ر٦٧٧
١٩٦٤	٨ر١٥٤ر٢١٢	٣٣٨ر٣٥٦

المصدر : المجموعة الاحصائية السنوية ٩٦١ ـ ١٩٦٤

ويعتبر التبغ من موارد العراق الاقتصادية المهمة ، فبالاضافة الى انه يسد حاجة الاستهلاك المحلي فانه يوفر عملا لعدد كبير من المزارعين الاكراد الذين يزيد عددهم على (٣٠) الف مزارع والذى يعتبر المصدر الرئيسى لمعيشتهم ، هذا بالاضافة الى اعتماد عشرات الالوف من أفراد عوائلهم أو من العمال المأجورين عليه • ومن الفوائد الاقتصادية الاخرى للتبوغ تحملها الكثير من الرسوم والضرائب الكمركية التي تعتبر موردا هاما للبلاد لذلك فقد تم حصره فى العراق من قبل الحكومة بقانون صدر سنة ١٩٣٩ ثم عهدت بعد ذلك ادارة هذا المشروع في سنة ١٩٥٢ الى مجلس ادارة له شخصية حكمية ومستقل في شؤونه المالية والادارية وذلك بموجب قانون انحصار التبغ رقم (٥٤) لسنة ١٩٥٢ • وتنحصر أعمال ادارة انحصار التبغ بكافة الامور التي لها علاقة بانتاج التبوغ وتسويقها فهي تحدد مساحات الاراضى المزروعة والصالحة للزرع وتقوم بالاشراف على انتقاء البذور وتحديد أسعار شراء التبوغ وبيعها وانشاء المخازن والمستودعات والاشراف على معامل انتاج السيكاير وعلى عمليات النقل والتوزيع • وفي خلال عام ١٩٦٥ أعدت لائحة قانون جديد ستتحول بموجبه ادارة انحصار

التبغ الى مصلحة عامة يناط اليها أيضا أمر الاشراف على ادارة وتنظيم شركات الدخان المؤممة •

ويستهلك العراق في الوقت الحاضر ما يزيد على ثمانية آلاف طن من التبغ • وتسعى ادارة انحصار التبغ في الوقت الحاضر الى ايجاد أسواق خارجية لتصريف الفائض من التبوغ العراقية وقد تم فعلا عقد اتفاقيات مع شركات الدخان في الجمهورية العربية المتحدة لتصدير التبوغ العراقية المنقحة اليها • كما أن هناك محاولة لتحسين صناعة السيكاير العراقية للحصول على انتاج يضاهي الانتاج الاجنبي •

٢ ـ الخضروات

لم تتوسع زراعة الخضروات في العراق بنفس الدرجة التي ازداد فيها الطلب عليها نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة وزيادة عدد السكان وازدياد الوعي بأهميتها الغذائية • ولعل السبب في ذلك يعود بالدرجة الاولى الى أن نسبة كبيرة من الفلاحين خاصة في جنوب العراق لا تزال تتمسك بالقيم البدوية التي تزدري بل وتحتقر زارعي الخضروات • ولذلك فقد اقتصرت زراعتها في البساتين وفي الاراضي الزراعية القريبة من المدن والتي يكون الفلاحون فيها من القبائل التي استوطنت منذ زمن بعيد وانهمكت في الزراعة والتي أصبح دافع الربح وكسب المال عندها أقوى من دافع المحافظة على التقاليد البدوية والاعتبار الاجتماعي •

كذلك فان قلة المياه في الانهر خلال الصيف كانت ولا تزال عاملا محددا للتوسع في زراعة الخضروات الصيفية • ومن العوامل الاخرى التي تتأثر بها زراعة الخضروات هي القرب والبعد عن الاسواق وتوفر طرق المواصلات ونوعيتها حيث أن الخضروات سريعة التلف ولا يمكن نقلها لمسافات بعيدة جدا خاصة اذا كانت طرق المواصلات رديئة •

وقد بلغت المساحات المزروعة بالخضروات خلال السنوات الاخيرة (١٩٦٢ - ١٩٦٣) حوالي ٥٠٠ر٠٠٠ دونما يزرع خمسها بالخضروات الشتوية والباقي بالخضروات الصيفية • وتحتل زراعة الرقي أكثر من ربع المساحة المزروعة بالخضروات الصيفية وتأتي الطماطة بالدرجة الثانية من حيث المساحة والانتاج حيث تستوعب حوالي سدس المساحة وما تبقى من موزع بين البطيخ والخيار والباميا والباذنجان واللوبياء • أما بالنسبة للخضروات الشتوية فتحتل الباقلاء والبصل ما يزيد عن نصف المساحة المزروعة •

والانتاج المحلي للخضروات لا يكاد يكفي لسد حاجة الاستهلاك المحلي • فبالرغم من أن كميات صغيرة من الخضروات تصدر سنويا الى الكويت ومناطق الخليج العربي الا أن البلاد تستورد في معظم السنين كميات كبيرة نسبيا من الطماطة والباذنجان والبصل وغيرها من الاقطار العربية كالاردن وسوريا والجمهورية العربية المتحدة •

ومع أن المساحة المزروعة بالخضروات لا تزيد كثيرا عن عن نصف مليون دونم فقد بلغت القيمة الاجمالية لانتاج الخضروات في سنة ١٩٦٤ أكثر من ٢٥ مليون دينارا (لاحظ الجدول رقم ١٨) وهذا يعادل حوالي نصف القيمة الاجمالية لكافة المحاصيل الحقلية الشتوية والصيفية والتي تستوعب من المساحة حوالي ١٥ مليون دونما • ان ارتفاع قيمة ناتج الخضروات لم ينجم عن ارتفاع الكمية المنتجة من كل دونم فحسب بل عن ارتفاع سعر المحصول نفسه أيضا • وهذا ما يجعل زراعة الخضروات مربحة للغاية، اذ يتراوح صافي ايراد الدونم - اذا أحسن استغلاله - بين ٣٠ - ٦٠ دينارا ، بينما لا يزيد صافي ايراد الدونم من الحنطة في أحسن الاحوال عن ٥ - ٨ دنانير • وهذا ما حدى بكثير من أصحاب المزارع القريبة ببغداد والمدن الرئيسية بالتوسع في زراعة الخضروات مستخدمين البذور

المحسنة والاسمدة الكيمياوية ومواد المكافحة التي يشترونها من الاسواق ، حيث ان الدوائر الزراعية الحكومية لا تزال عاجزة عن القيام بدور فعّال في هذا المضمار بالنظر لضعف امكانياتها الفنية والمادية .

جـــدول رقـــم (١٨)

قيمة مجمل وصافي انتاج الخضروات في العراق

١٩٦٢ ـ ١٩٦٤

السنة	مجمل الانتاج (بآلاف الدنانير)	صافي الانتاج (بآلاف الدنانير)
١٩٦٢	١٩٫٢٣٠	١٨٫١٤٦
١٩٦٣	٢٢٫٤٥٩	٢١٫١٣٨
١٩٦٤	٢٥٫٦٩٨	٢٤٫٠٤٢

المصدر : دائرة الاحصاء المركزية ـ تقرير أولي عن احصاء الدخل الزراعي

٣ ـ الفـواكـه والتمـــور

بلغت المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة والكروم والنخيـل حسب احصاء عام ١٩٥٨ حوالي (٧٥٠) ألف دونما ، منها حوالي (٥٠٠) ألف دونم مزروعة بالنخيل فقط ، وما يزيد على (١٥٠) ألف دونم مزروعـة بالنخيل والكروم والفاكهة (زراعة مختلطة) أما المساحة الباقية التي تزيد قليلا على (١٠٠) ألف دونم فهي بساتين فاكهة فقط (بدون نخيل) .

ومما تجدر الاشارة اليه أن معظم مساحة الزراعة المختلطة (بساتين النخيل والكروم والفاكهة) تقع فى المنطقين الوسطى والجنوبية حيث تزرع أشجار الفاكهة وخاصة البرتقال وبقية أنواع الحمضيات تحت ظل النخيل الذي يحميها من البرودة القاسية في الشتاء والحرارة الشديدة في الصيف ، هذا بالاضافة الى أن أشجار النخيل تزيد من رطوبة الجو المحيطة بأشجار الحمضيات وتمنع تأثير الرياح الشديدة وتخفف من شدة أشعة الشمس .

أما المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة والكروم فقط فتقع معظمها في المنطقة الشمالية حيث لا ينمو النخيل فيها .

ويبين الجدول رقم (١٩) أنواع أشجار الفاكهة في العراق وعدد المثمرة منها وكمية انتاجها حسب احصاء عام ١٩٥٨ ومنه يتبين

جدول رقم (١٩)

عدد أشجار الفواكه المثمرة وانتاجها

النوع	عدد الاشجار المثمرة	الانتاج
النخيل	٢١٦٤٣١٧٧	٣٧٥٠٠٠٠٠٠ كيلو
البرتقال	١٢٧٣٧٠٧	٩٤٧١٤٠٤٨ (عدد)
النومي الحلو	٢٤١٨٩٠	٢٥٧٤٤٧٣ كيلو
النومي الحامض	١٣٢٨٧١	١٤١٢٩٥٤ كيلو
الرمان	٢٥١٩٢٩٩	٢٧٨٥٧٦٥٥ ,,
التفاح	٩١٠٦٠٦	١٨٧٧٤٦١٠ ,,
الكمثرى	٣٢٢٣٣٨	٣٣٧٨٢٩٣ ,,
الخوخ	٢٢٠٠٠٢	١٤٧٢٠٤٠ ,,
العنجاص	١٦٧١٨٨	١٤٣٤١٦٤ ,,
المشمش	٣٧٣٣٢٠	٤٨٤٢٠٩٤ ,,
العنب (الكروم)	١٢٤٤٨٣١١	٤٥٣١٤٠٨١ ,,
التين	٥٢٦٢٤٠	٣٣١٠٤٠٥ ,,
أنواع اخرى من أشجار الفاكهة	٣٩٨٨٧٦	٧٣٨٢٢٥ ,,
الفستق	٦٢٢٥	٥٨٠٥٠ ,,
الجوز	٤١٠١٠	٣٧٥٣٨٠٦٧ (عدد)
اللوز	٥٤٦٨٠	٤٧٦٧١٧ كيلو
أنواع اخرى من أشجار اللوزيات	٢٠٧٦٢	٤٩٠٤٣٠ ,,
الزيتون	٢٣٣٩٢	١٩٣٢٢٠ ,,
المجموع	١٩٢٨٠٧١٧	

المصدر : الاحصاء الزراعي الحيواني لسنة ١٩٥٨/١٩٥٩ .

ان أكثر أشجار الفاكهة انتشارا بعد النخيل هي الكروم حيث بلغ عدد أشجار العنب المثمرة حوالي (٥ر١٢) مليون شجرة يقع حوالي (١١) مليون منها في المنطقة الشمالية خاصة في الوية الموصل وأربيل والسليمانية • ويلي أشجار العنب من حيث العدد أشجار الرمان المثمرة حيث كان عددها بموجب احصاء سنة ١٩٥٨ يزيد على (٥ر٢) مليون شجرة معظمها في الوية بغداد وديالى وكربلاء • ويلي العنب البرتقال ، وكان عدد أشجاره المثمرة يزيد على (٢٥ر١) مليون شجرة ، وتأتي بعد ذلك أشجار التفاح المثمرة التي كان عددها يزيد على (٩٠٠) الف شجرة ثم أشجار التين وكان عددها أكثر من (٥ر٠) مليون شجرة • أما الفاكهة الاخرى وأشجار اللوزيات كالفستق والجوز واللوز وغيرها فهي قليلة العدد نسبيا وتتركز زراعتها في المنطقة الشمالية •

وتتركز زراعة البرتقال والانواع الاخرى من الحمضيات في ألوية العراق الوسطى خاصة في لوائي بغداد وديالى • ويعزى هذا التركز أولا الى عوامل طبيعية أهمها ملائمة ظروف التربة والمناخ خاصة تحت ظلال النخيل وثانيا الى عوامل اقتصادية هي سعة سوق بغداد التي تستوعب هذا المحصول لاستهلاك سكانها ، حيث أن معظم انتاج الفواكه يستهلك في المدن الكبرى خاصة في مركز لواء بغداد، أما المدن الصغيرة والارياف فلا تستهلك الا كميات محدودة جدا منها ، وذلك بسبب ضعف القوة الشرائية لدى أبناء الريف بالنسبة لابناء المدن وقلة مدخولاتهم التي لا تكاد تكفي لسد الحاجات الضرورية •

وتعتبر الفواكه بأنواعها مصدرا غنيا بالاملاح المعدنية والفيتامينات اللازمة لبناء جسم الانسان ، وبدونها يكون الانسان عرضة لامراض سوء التغذية ، ولذلك يصبح من الضروري اتباع سياسة زراعية تهدف الى التوسع في زراعة أشجار الفاكهة ، خاصة وان العراق أخذ يستورد في

السنوات الاخيرة كميات كبيرة من الفواكه كالتفاح والموز والخوخ والاجاص والمشمش من الاقطار العربية المجاورة وعلى الاخص من لبنان وسوريا والاردن بمبالغ قد تصل مليوني دينارا سنويا •

وقد عمدت وزارة الزراعة فى الآونة الاخيرة الى توسيع شعبة المشاتل التكثيرية في مزرعة الزعفرانية وفي المزارع التجريبية الاخرى في الالوية لتزويد المزارعين بشتلات الفاكهة المحلية المنتخبة والاجنبية الناجحة وذلك بغية تشجيع زراعة البساتين وانتاج أشجار الفاكهة وشجيرات الزينة لزراعتها فى الحدائق العامة والخاصة •

وقد لمس المزارعون في الآونة الاخيرة مدى ما تدره زراعة البساتين من ايرادات كبيرة نظرا لارتفاع أسعار الفواكه بصورة عامة وازدياد الطلب عليها سنة بعد اخرى بسبب ازدياد الوعي بأهميتها الغذائية ، الامر الذى جعلهم يقصدون المشاتل الحكومية أو المشاتل الاهلية لشراء شتلات الفاكهة المحسنة منها ، كما اهتم عدد كبير منهم بانشاء المشاتل في بساتينهم لاكثار الاصناف التى لمسوا جودتها نتيجة زراعتها فى بساتينهم • وقد ازداد انتاج بعض المشاتل الاهلية فى السنين الاخيرة بحيث أصبح أصحابها يصدرون شتلات الفاكهة الى أسواق المملكة العربية السعودية وامارات الخليج العربي •

وتظهر أهمية زراعة أشجار الفاكهة بالنسبة لانواع المزروعات الاخرى بصورة واضحة اذا علمنا ان أشجار الفاكهة بما فيها النخيل بينما تشغل حوالي (٥ر٢٪) من المساحة المزروعة فانها أنتجت ما قيمته حوالي (٥ر١٣) مليون دينار فى سنة ١٩٦٢ و (٨ر١٢) مليون دينار في سنة ١٩٦٣ و (٢ر١٢) مليون دينار في سنة ١٩٦٤ (لاحظ الجدول رقم ٢٠) وهذا الناتج السنوى تعادل قيمته حوالي (١٦٪) من قيمة مجمل الانتاج الزراعي (الحبوب والخضروات والفواكه) للسنوات المذكورة •

جـــدول رقـــم (٢٠)

قيمـة مجمـل وصـافي انتـاج الفواكه والتمـور

بالاسعار الجارية للسنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤

(بآلاف الدنانـير)

السنة	قيمة مجمل الانتاج		قيمة صافي الانتاج
	الفواكه	التمور	للفواكه والتمور
١٩٦٢	٨ر١٤١	٥ر٤١٨	١٣٢٦٢
١٩٦٣	٨ر٤٨١	٤ر٣٠٩	١٢٤٩٢
١٩٦٤	٧ر٨٩٥	٤ر٣٠٩	١١٩٦٠

المصدر : تقرير أولي عن احصاء الدخل الزراعي (دائرة الاحصاء المركزية).

التمـــور :

يعتبر العـراق أكبر مجهـز للتمـــور في العالم ويقـــدر عـدد النخيل فيـــه (٣٢) مليـون نخلة توجـد منهـا حوالي (١٤) مليـون نخلة في لواء البصرة فقط . ويبين الجدول رقم (٢١) ان معدل انتاج التمور في العراق خلال الاحدى عشر سنة المنتهيـة سنة ١٩٦٤ كـان حـوالي (٣٤٠ر٠٠٠) طن سنويا وهذا يعادل حوالي (٤٠٪) من مجموع انتـــاج العالم من التمور . أمـا معدل ما يصـدره العراق من التمـور سـنويـا فهو (٢٥٠ر٠٠٠) طنا أي حوالي (٧٠٪) من مجموع انتاجه . ولـكن هذه الكمية تتفاوت سنويا حسب حالة الاسواق العالميـة والظروف الطبيعيـــة المؤثرة على الانتاج .

وتعتبر منطقة البصرة المنطقة الرئيسية لانتاج التمور في العراق حيث يزيد انتاجها على ثلث الانتاج الكلي في البلاد ، وتبلغ نسبة عدد النخيل فيهـــا حوالي (٤٠٪) من مجموع عدد النخيل المثمر في القطر . ويقـع الجـزء الاكبر من بساتين البصرة ضمن حوض شـط العرب الكبير اعتبـــارا من الفاو حتى نهر عمر ، وتمتد هذه البساتين من ضفة الشط نحو الداخل في

شقة من الارض يتراوح عرضها بين الميل والثلاثة أميال تتخللها الجداول العديدة المتفرعة عن النهر الرئيسي .

ومن الاسباب التي ساعدت على انتشار زراعة النخيل في لواء البصرة بصورة واسعة هو ان زراعة النخيل تحتاج الى صيف حار تتراوح درجة الحرارة فيه بين ٩٠ ـ ١٢٠ درجة فهرنهايت (أي ٤٠ ـ ٤٨ درجة مئوية) ، وتحتاج كذلك الى شتاء معتدل البرودة بحيث لا تنخفض درجة الحرارة فيه دون ٢٩ ـ ٢٨ فهرنهايت (أو ١ ـ ٢ تحت الصفر المئوي) ، حيث لا تستطيع شجرة النخيل مقاومة برودة أشد من هذا الحد . وهذا النوع من المناخ المثالي لزراعة النخيل ينطبق كل الانطباق على لواء البصرة لشموله في حيز المناخ الصحراوي المداري الجاف ذات الصفات القارية والمتأثرة بعامل مناخ الخليج الرطب . كما أن شتاء البصرة قليل الامطار وينعدم فيه نزول الثلوج . وهذا كله يعني ان المراحل المتعلقة بنضج ثمار النخيل لا تصادفها ظروف مناخية قاسية تعرقل نضج التمور الطبيعي . وهذه لا تتوفر في مناطق العراق الشمالية الباردة ولذلك يندر وجود النخيل في هذه المناطق وانما تنحصر زراعته في المناطق الوسطى والجنوبية .

ويأتي لواء الحلة في المرتبة الثانية بعد لواء البصرة في انتاج التمور حيث يبلغ معدل انتاجه بين (٦٠ـ٨٠) الف طن . ويلي الحلة في الانتاج الوية كربلاء والديوانية وديالى وبغداد . أما أقل الوية العراق انتاجا للتمور (باستثناء الالوية الشمالية) فهي العمارة والكوت والرمادي اذ يبلغ معدل انتاجها السنوي من (٢ ـ ٤) آلاف طن . ويبين الجدول رقم (٢١) انتاج التمور في العراق وعدد أشجار النخيل حسب الالوية .

جـــدول رقـــم (٢١)

انتـاج التمـور وعـدد النخيـل في العـراق حسب الالويـة
(١٩٥٤ ـ ١٩٦٤)

اسم اللواء	معدل الانتاج الف طن	النسبة المئوية	عدد أشجار النخيل المثمرة بالملايين	النسبة المئوية
البصرة	ـر١١٠	٤ر٣٢٪	٤ر١٣	٨ر٤١٪
الحلة	٥ر٧٤	٤ر٢١٪	٧ر٤	٨ر١٤٪
كربلاء	٥ر٤٨	٣ر١٤٪	١ر٨	٨ر٥ ٪
الديوانية	٨ر٤٤	٢ر١٣٪	٤ر٣	٩ر١٠٪
ديالى	٥ر١٩	٨ر٥ ٪	٨ر٢	٧ر٨ ٪
بغداد	٧ر١٨	٥ر٥ ٪	٢ر٢	٩ر٦ ٪
الناصرية	٨ر١٦	ـر٥ ٪	٢ر٢	٩ر٦ ٪
الرمادى	ـر٤	٢ر١ ٪	٦ر٠	٩ر١ ٪
الكوت	ـر٢	٦ر٠ ٪	٤ر٠	٢ر١ ٪
العمارة	٤ر١	٥ر٠ ٪	٣ر٠	٩ر٠ ٪
كركوك	٣ر٠	١ر٠ ٪	٠ر٠٦	٢ر٠ ٪
المجموع	٥ر٣٤٠	١٠٠ ٪	٨٦ر٣١	١٠٠ ٪

المصدر : تقرير الدكتور علي عبدالحسين المقدم لمؤتمر التمـور المنعقـد في بغداد سنة ١٩٦٥ .

ومما تجدر الاشارة اليه ان المناطق المزروعة بالنخيل خاصة فى لواء البصرة تمتاز بغلبة الملكيات الصغيرة فيها على الملكيات الكبيرة . فنجد مثلا ان معدل حجم الملكية الزراعية في لواء البصرة هو (٩ر١٤) دونم (حسب احصاء سنة ١٩٥٨/١٩٥٩) وهو أصغر معدل بين معدلات الالوية الاخرى

في البلاد[٤] . ويعزى السبب الرئيسي في ذلك الى ان زراعة النخيل بطبيعتها تؤدى الى وجود ملكيات صغيرة بالنظر الى :

(١) صعوبة استنبات وغرس مساحات شاسعة من الارض بالنخيل .

(٢) ان زراعة النخيل تستغرق زمنا طويلا حتى يحصل الانتاج منها .

(٣) ان مقدار الربح المتحقق من زراعة النخيل ضئيل نسبيا حيث لا تتجاوز نسبة صافي الدخل الى جملة رأس المال المستثمر في البستان مع ملحقاتها الثابتة عن ٣ ـ ٥ر٣ بالمائة[٥] .

ان معدل انتاج التمور السنوى في العراق هو كما بينا حوالي (٣٥٠) الف طن سنويا ، تصدر منه كميات تبلغ في المتوسط حوالي ربع مليون طن سنويا والباقي يستهلك محليا ويبلغ عادة بين ٥٠ ـ ٥٥ الف طن حسبما مفصل أدناه :[٦]

١٢ر٠٠٠	طن	لصنع الدبس (عصير التمر)
١٠ر٠٠٠	„	لصنع الكحول والعرق
٣٠ر٠٠٠	„	للاستهلاك البشري واكتيال العشائر
٣ر٠٠٠	„	للعلف الحيواني
٥٥ر٠٠٠	„	المجموع

---

(٤) ان أكبر معدل لمساحات الملكيات الزراعية في الوية العراق (بموجب الاحصاء الزراعي والحيواني لسنة ١٩٥٨/١٩٥٩) كان في لواء الكوت حيث بلغ ٩٤٦ر٨ دونم وتليه العمارة ٣١٩ر٢ دونم .

(٥) لاحظ التقرير المرفوع الى لجنة الاصلاح الزراعي الاولى في شهر ايلول ١٩٥٨ المتضمن بحث عن « مشاكل استغلال بساتين البصرة وحقوق التصرف فيها » وضع الدكتور عبدالصاحب العلوان بالاشتراك مع السادة جعفر البدر ومحمد السعدون وعبدالحميد الناصر .

(٦) هذه الارقام قابلة للزيادة والنقصان في حدود ١٠٪

وينتج العراق ما يزيد على (٤٥٠) نوعا من التمور تدخل منها أنواعا قليلة فقط في التجارة الدولية ، أهمها الخضراوي والحلاوي والساير والزهدي والديري والجبجاب • ويبين الجدول رقم (٢٢) الكميات المنتجة من كل صنف في لواء البصرة وفي الالوية الاخرى• أما الاصناف الاخرى المهمة التى لا تدخل في التجارة الدولية فهي : البرحي ، والأشرسي ، والحويز ، والعويد ، والأشكر ، والقنطار ، والمكتوم ، والفرس ، والهلالي والبريم ، والخستاوي ، والدكل ، وغيرها •

جدول رقم (٢٢)

معدل انتاج التمور بالنسبة للنوع والمساحة المزروعة

نوع التمر	كمية الانتاج في منطقة البصرة (بالطن)	في المناطق الباقية (بالطن)	مجموع انتاج العراق
حلاوي	٣٠ر٠٠٠	—	٣٠ر٠٠٠
خضراوي	١٠ر٠٠٠	٧ر٠٠٠	١٧ر٠٠٠
ساير	٥٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	٦٠ر٠٠٠
زهدي	١٢ر٠٠٠	١٩٨ر٠٠٠	٢١٠ر٠٠٠
ديري	٢ر٠٠٠	١ر٠٠٠	٣ر٠٠٠
جبجاب	٣ر٠٠٠	٨٠٠	٣ر٨٠٠
أنواع اخرى	٢٣ر٠٠٠	٣ر٢٠٠	٢٦ر٢٠٠
المجموع	١٣٠ر٠٠٠	٢٢٠ر٠٠٠	٣٥٠ر٠٠٠

المصدر : مصلحة التمور العراقية بغداد •

أما الجدول رقم (٢٣) فيبين لنا انتاج التمور في العراق والكميات المصدرة منه خلال السنوات الموسمية ١٩٥٤ – ١٩٦٤ ، ومنه يتبين ان انتاج التمور يتقلب صعودا وهبوطا تبعا لتقلبات المناخ والعوارض الطبيعية

ودرجة اصابة التمور بالحشرات والاوبئة ، وقد ضرب ناتج التمور في سنة (١٩٥٨) رقما قياسيا في وفرته حيث بلغ الحاصل حوالي (٤٥٠ر٠٠٠) طن أي بزيادة (٥٠٪) تقريبا عن الموسم السابق ، وكان نصيب المنطقة الجنوبية من هذا الحاصل حوالي (١٥٠) الف طن ، والمنطقة الوسطى حوالي (٣٠٠) الف طن • وهذه الزيادة في الناتج لم تقابلها زيادة مماثلة فى الطلب على التمور الامر الذى نتج عنه انخفاض أسعار التمور عما كانت عليه فى السنة السابقة • وتلافيا لهذه المشكلة وخوفا من تدهور الاسعار بدرجة أكبر أخذت مديرية جمعية التمور العامة تفكر في ايجاد حل لها فدخلت السوق كمشترية للتمور بأعلى من أسعارها السائدة ، وقد أدى عملها هذا الى رفع الاسعار من (٧/٥٠٠ الى ١١/٠٠٠٠ دينار للطن الواحد) •

وثمة مشكلة أخرى تواجه منتجي التمور هي مشكلة رفع المستوى التجاري للتمور بضمان تصريف أكبر كمية منها عن طريق التصنيع والتصدير للاسواق الخارجية بأسعار مجزية ، فقد كان منتجو التمور فى السابق يعانون صعوبات كثيرة في بيع تمورهم لشركات التصدير لقلة الطلب الخارجي وهبوط الاسعار • وكانت شركات التصدير الكبرى الاجنبية والوطنية في مركز يجعلها تملي السعر الذى بموجبه تكون مستعدة لشراء الحاصل من المنتجين ، ومن هنا كانت هذه الشركات تجني أرباحا طائلة •(٧)

ولمعالجة مشكلة منتجي التمور وحمايتهم من تعسف الشركات المصدرة ومن تقلبات الاسعار فقد أسست الحكومة العراقية «جمعية التمور» فى سنة ١٩٣٩ وهي بمثابة اتحاد لمنتجي التمور باستثناء تجار التصدير ، ومهمتها الرئيسية تثبيت الاسعار للمنتجين وكذلك خولت صلاحيات السيطرة على تجارة التمور وكبسها • وبسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية فقد تم

---

(٧) محمد سلمان حسن : التطور الاقتصادي فى العراق ١٩٦٤ ، ص١٤١

عقد اتفاقات حول الاسعار والكميات بين جمعية التمور (نيابة عن المنتجين) واحدى الشركات الاجنبية التى تتعاطى تجارة وتصدير التمور وتم بموجب ذلك احتكار تصدير تمور العراق من قبل الشركة الاجنبية (شركة اندروير) • وفي سنة ١٩٥٢ انتهى الاحتكار قانونا وتشكلت شركة عراقية لتجارة التمور هي «شركة تجارة التمور العراقية» ساهم بها أصحاب التمور وجمعية التمور (مصلحة التمور الآن) لتحل محل الشركة الاجنبية في تصدير التمور العراقية والدعاية لها في الاسواق الخارجية •

ولغرض تأمين حد أدنى من الدخل لمنتجي التمور فقد حددت مصلحة التمور أسعار كل الاصناف الاربعة من التمور التي تدخل في التجارة الدولية وهي الحلاوي والخضراوي والساير والزهدي •

وكانت الاسعار المحددة لشراء الاصناف المذكورة لموسم ١٩٦٥ على الوجه التالي : ـ

دينار	فلس	
٢٢	٧٥٠	للطن الواحد من تمور الحلاوي
١٩	ـــ	للطن الواحد من تمور الخضراوي والساير
١٠	٧٥٠	للطن الواحد من تمور الزهدي

ويضاف الى الاسعار المبينة أعلاه مبلغا قدره ٥ر٢٥٠ دينار للطن من جميع أنواع التمور وذلك عن المصاريف المبذولة من قبل المنتجين لجمع التمور وتنظيفها وتعبئتها ونقلها الى المخازن التي تهيئها مصلحة التمور لاستلام التمور من المنتجين • وبالاضافة الى ذلك فقد حددت مصلحة التمور سعرا قدره تسعة دنانير ونصف للطن الواحد من تمور الزهدي المسلمة الى مخازن المصلحة فى المنطقة الوسطى ، وثلاثة عشر دينارا للطن

الواحد من تمور الزهدي في لوائي الناصرية والعمارة والمكبوسة بالخصاف والتي تسلم الى مخازنها في البصرة وبالشروط التي تقررها المصلحة .

ويوضح الجدول (٢٣) انتاج التمور والكميات المصدرة منه وأقيامها للسنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٦٤ . ومنه يتبين مدى التفاوت في انتاج التمور من سنة لاخرى بسبب تأثير العوامل الطبيعية ومدى تعرض النخيل وثمارها للاصابة ببعض الآفات الحشرية ، وكذلك مدى التفاوت في الكمية المصدرة وأقيامها من سنة لاخرى بسبب تغير الطلب وتقلبات الاسعار .

جـــدول رقـم (٢٣)

انتاج التمور العراقية والكميات المصدرة وأقيامها

خلال السنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٦٤

الموسم	مجموع الانتاج (بآلاف الاطنان)	الكميات المصدرة منه (بآلاف الاطنان)	قيمة المصدر (بآلاف الدنانير)
١٩٥٤	٤٣٠	٢٦٣	٥ر٨٩٥
١٩٥٥	٣٥٠	٢٦٠	٥ر٨٧٠
١٩٥٦	٢٦٠	٢٤٥	٤ر٨٥٧
١٩٥٧	٢٩٠	٢٠٣	٤ر٧١٤
١٩٥٨	٤٥٠	٣٠٤	٦ر٥٧٢
١٩٥٩	٢٧٠	٢٣٠	٤ر٨٧٤
١٩٦٠	٣٠٠	١٦٥	٥ر٤٣٤
١٩٦١	٣٠٠	٢٣٠	٤ر٨٧٤
١٩٦٢	٣٥٠	٢٢٩	٧ر٠٥٤
١٩٦٣	٤٢٠	٣٤٥	٩ر٠٣٤
١٩٦٤	٣٢٠	٢٨٣	٦ر١٥٠

المصدر : (١) مصلحة التمور العراقية .

(٢) المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ .

ويبين الجدول ان عام ١٩٦٣ قد ضرب رقما قياسيا فى الكمية المصدرة وقيمتها، اذ بلغت الكمية المصدرة (٣٤٥) ألف طن مقابل (٢٣٩) ألف طن للمعدل العام ، وكان ذلك نتيجة لازدياد الانتاج في تلك السنة وتصدير (٥٨) ألف طن من مواسم السنين السابقة . وبالاضافة الى ذلك فقد ازدادت استيرادات كل من الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والصين الشعبية والهند والباكستان ، ولم يكن لتقليص الولايات المتحدة لاستيراداتها من التمور العراقية الى النصف تأثير كبير فى ذلك . وقد بلغت قيمة التمور المصدرة للسنة نفسها أكثر من (٩) مليون دينار وهو أعلى قيمة بلغتها قيمة الصادرات من التمور لاية سنة سابقة بالرغم من أن معدل سعر الطن لتلك السنة قد هبط بنسبة ١٤٪ عما كان عليه فى السنة السابقة (١٩٦٢) فبلغ (٢٦ر٢) دينار وذلك للاسباب الآتية :

١ ـ الاضطرار الى تخفيض اسعار تمور ٦٣/١٩٦٤ المصدرة الى انكلترة وبقية أقطار أوربا بسبب وجود فائض كبير فيها من الموسم السابق .

٢ ـ اللجوء الى تخفيض أسعار التمور المصدرة الى الاسواق الخارجية التي عرضت فيها التمور الايرانية بأسعار تقل ٥ ـ ١٠٪ عن أسعار تمور العراق .

٣ ـ تصدير (٥٨) ألف طن من تمور المواسم السابقة للاغراض الصناعية بأسعار واطئة (تبلغ حوالي ١٣ دينار للطن الواحد) .[٨]

وبالرغم من نمو تجارة تصدير التمور العراقية وفتح أسواق جديدة لها الا أنه ينبغي أن ندرك أن الطلبات الخارجية على التمور تتميز بتقلبها وعدم ثباتها . كما أن استهلاك التمور فى الداخل والخارج قد يقل سنة بعد اخرى بسبب مزاحمة السلع البديلة كالفواكه والحلويات . وهذه

---

(٨) البنك المركزي العراقي ـ التقرير السنوي لسنة ١٩٦٦٣ ص ٦٥ .

العوامل تؤثر تأثيرا بالغا على أسعار التمور وبالتالي على مدخولات المنتجين كما انها تؤثر على الميزان التجاري والدخل القومي • ولهذا يصبح من الضروري ايجاد استعمالات جديدة لتصريف أكبر قدر ممكن من التمور فى السوق الداخلية (خاصة عن طريق التصنيع) • اذ بالاضافة الى صناعة الدبس وصناعة الكحول والخل هناك امكانيات كبيرة لاستعمال التمور في صناعات اخرى كصناعة السكر السائل الذي يؤمل تأسيس معمل لانتاجه فى القريب العاجل ، وصناعة بعض المواد الكيمياوية والطبية من التمور مثل الاثير والاسيتون والكليسرين وزيت النوى ، كذلك استعمال التمور فى صناعة المأكولات واستعمال الانواع الرديئة منها كعلف للحيوانات • وقد اجريت تجارب عديدة في العراق وفي المانيا وغيرها من الدول بشأن صلاحية التمور والنوى كعلف لتسمين الحيوانات • وقد دلت النتائج على أن التمور مادة علفية ثمينة بالنسبة لاغلب الحيوانات خاصة بعد خلطها مع الحبوب والكسبة بنسبة ٤٠ ـ ٥٠٪ من العليقة •

٤ ـ الغابات ومنتجاتها

تعتبر الغابات من الموارد الطبيعية القابلة للتجديد والصيانة شأنها في ذلك شأن المحاصيل الزراعية الا أنها تختلف عنها من حيث طول المدة التي يستغرقها نمو أكثر أشجار الغابات لتبلغ دور النضوج ولتصلح جاهزة للاستغلال ، وهذا بعكس المحصولات الزراعية (النباتية والبستانية) التي تصبح جاهزة للاستغلال في سنة أو بضع سنوات ، بينما تحتاج بعض أشجار الغابات الى (٥٠ ـ ١٠٠) سنة ، وأسرعها نموا تحتاج بين (١٥ ـ ٢٠) سنة قبل أن تصبح صالحة للاستغلال بصورة تجارية •

وتعتبر الغابات الساعد الايمن للزراعة بالنظر لفوائدها المتعددة للزراعة وأهمها :

(١) صيانة التربة من التعرية : ففي العراق مثلا تكون الغابات (المنتشرة في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية منه) غطاء واقيا يكسو سطح التربة ويحافظ عليها من عوامل التعرية والانجراف بسبب السيول المائية والتيارات الهوائية •

(٢) صيانة موارد المياه وتخفيف شدة الفيضانات : فحين تغطى الغابات أحواض الانهر والمجاري المائية فان مياه الامطار والسيول تجري بهدوء دون أن تسبب تعرية للتربة أو فيضانات خطرة •

(٣) تقليل الترسبات في الخزانات وقنوات الري والانهر حيث تمنع الغابات انجراف التربة والتعرية فتقل نسبة الترسبات في مياه الانهر•

(٤) وقاية المزروعات من الجفاف والحرارة وزوابع الرمل والغبار •

وثمة فوائد اجتماعية واقتصادية اخرى للغابات يمكن تقدير أهميتها بالنظر الى منتجاتها •

أولا : فمنتجات الغابات الرئيسية تشمل أخشاب الصناعة والاثاث والوقود والفحم وصناعة البواخر والورق والحرير الصناعي والشخاط (الكبريت) هذا بالاضافة الى استخراج المواد الكيمياوية كالكحول والمواد المتفجرة والسكر والافلام واللدائن (البلاستيك) والميسونايت والسليوفين والاصباغ ومواد الدباغة (العفص) والزيوت النباتية وعلف الحيوانات ومواد اخرى كثيرة ثانوية يبلغ عددها أكثر من (١٠٫٠٠٠) مادة •

ثانيا : أما الفوائد الاجتماعية فتشمل وقاية المدن من الجفاف والحرارة والغبار ، كما أن الغابات تجمل منظر البلاد وتلطف مناخها وهذا ما يجعل جو البلاد محفزا على الابداع الفني والابتكار ، زد على ذلك ان أعمال صيانة الغابات ومشاريع التشجير تخلق أعمالا مفيدة لكثير من المواطنين الامر الذى يؤدي الى تخفيف حدة البطالة ويساعد على استقرار المجتمع •

والغابات في العراق كانت تغطي مساحات أكبر بكثير مما هي عليه الآن ولكن جزءاً كبيرا منها دمرتها عوامل عديدة منها الزراعة المتنقلة والنيران والرعي المفرط والحشرات والامراض والقطع الكيفي واستغلال الغابات في عمل الفحم استغلالا مفرطا • وقد كان الفحم والحطب ينتجان من الغابات الجبلية في الوية الموصل وأربيل والسليمانية لاغراض تجارية ، ولكن انتاج الفحم قد توقف منذ سنة ١٩٥٥ بسبب منع الحكومة قطع الاشجار من الغابات •

وتقع غابات العراق في المنطقة الجبلية الشمالية والشمالية الشرقية وتمتد بين قوس وهمي يمر من زاخو ودهوك وعقرة وأربيل وكويسنجق وجمجمال وكفري وتنتهي في هورين شيخان بين الحدود العراقية التركية والعراقية الايرانية • أما المناطق الاخرى من العراق فتتميز بنباتات المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية (٩) •

وتبلغ مساحة الغابات الجبلية في العراق (١٧٫٧٧٦) كيلومتر مربع أي زهاء (٤٪) من مساحة البلاد مصنفة حسب كثافتها ونوع الاشجار فيها كما هو مبين بالجدول رقم (٢٤) • وبالاضافة الى هذه توجد مساحات اخرى مزروعة بأشجار الغابات أهمها غابة الصنوبر في قضائي دهوك والعمادية وتبلغ مساحتها (٥٠٠) كيلومتر مربع ، وكذلك الغابات المنتشرة على ضفاف الانهر في شمال وجنوب العراق والمعروفة بالاحراش والتي تزيد مساحتها على (٢٠٠) كيلومتر مربع وتتكون معظمها من أشجار الصفصاف والجنار والقوغ والغرب والطرفة أو الاثل والدردار والتي يمكن تحويلها الى غابات اقتصادية لانتاج الاخشاب الثمينة الصالحة لصنع الورق والشخاط ولاعمال البناء •

---

(٩) الدكتور حسن كتاني « الغابات في العراق » **مجلة الزراعة العراقية** ، الجزء ٢ ، ٣ المجلد ١٢ لسنة ١٩٥٧ •

جـــدول رقـم (٢٤)

مســاحــة الغــابــات الجبليـــة في العــراق

(بالـكيلومتر المربع)

النوع	الموصل	أربيل	السليمانية	كركوك وديالى	المجموع العام
مساحة الاراضي الجرداء المرتفعة	٣٥٤ر٤	١٨٤٤ر٤	٣٧٥ر٨	٠٠٠	٢٥٧٤ر٦
مساحـة غابات البلوط الكثيفـة (غير المستغلة)	٣١٣٩ر٨	٢٣١٣ر٤	٩٩٩ر٥	٠٠٠	٦٤٥٢ر٧
مساحـة غابات البلوط الـكثيفة (المستغلة)	١٢٥٨ر٢	٩٧٥ر٧	٦٣٠ر١	١٨ر٢	٢٨٨٢ر٢
مساحـة غابات البلوط ـ ذات كثافـة ضعيفـة	١٦٧٧ر٦	١٨١٥ر٥	٢٢٠٩ر٦	١٦٣ر٨	٥٨٦٦ر٥
المجمـــوع	٦٤٣٠	٦٩٤٩	٤٢١٥	١٨٢	١٧٧٧٦

المصـدر : المجموعة الاحصائية السنوية العامة (١٩٦٤) ٠

وبالرغم من السعة النسبية للمساحات التي تشغلها الغابات في العراق فان الاهمال وسوء الاستغلال جعل انتاجها ضئيلا لا يسد حاجة البلاد ٠ فقد بلغت قيمة مجمل منتجات الغابات من الفحم والخشب والبردي والعفص والصمغ وعرق السوس وغيرها للسنوات ١٩٦٢و١٩٦٣و١٩٦٤ حوالي ٢ر٦ مليون و٢ر٥ مليون و٣ر٢ مليون دينارا على التوالي كما هو مبين في الجدول رقم (٢٥) ٠

جـــدول رقـــم (٢٥)
قيمة مجمل وصافي انتاج الغابات في العراق
للسنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤
(بآلاف الدنانير)

السنة	قيمة مجمل الانتاج	قيمة صافي الانتاج
١٩٦٢	٢ر٦٣٦	٢ر٥٠٤
١٩٦٣	٢ر٥٥٥	٢ر٤٢٨
١٩٦٤	٣ر١٧١	٣ر٠١٢

المصـــدر : دائرة الاحصاء المركزية ـ تقدير اولي عن تقدير الدخل الزراعي ١٩٦٥ .

أما الجدول رقم (٢٦) فيبين لنا الكميات المستوردة من منتجات الغابات كالاخشاب والمصنوعات الخشبية وألواح البناء وفحم الخشب والتي بلغت أقيامها في عام ١٩٦٤ ما يقرب من أربعة ملايين وربع المليون دينار .

وبالنظر للفوائد العظيمة التي تجنيها البلاد من الغابات فقد اهتمت معظم حكومات العالم بصيانة وتطوير غاباتها عن طريق سن التشريعات التي تحمي الغابات من سوء الاستغلال ومن المؤثرات الطبيعية والبيولوجية واتباع سياسة طويلة الامد في هذا الصدد تهدف الى تحقيق مبدأ الانتاج المستمر والـدائـــم (Sustained yield) ، أي انتاج غلات مثالية من الغابة بصورة مستمرة دون الاضرار بالغابة وبدون تقليل قوتها الانتاجية ويتم ذلك باحتساب مساحة كل غابة وحجم الخشب فيها مع تقدير كمية الزيادة السنوية فى حجم الخشب وتحديد ما يقطع من الغابة سنويا بما يساوي هذه الزيادة السنوية فقط مع المحافظة على الغابة بصورة منتجة . وهذه العملية تشبه الى حد كبير عملية ايداع رأس المال في مصرف أو في صندوق التوفير والتصرف فقط بما يدره رأس المال من فوائد في كل سنة مع الاحتفاظ برأس المال الاصلي .

وفي العراق لم يكن قبل سنة ١٩٥٥ قانون عصري للغابات وكان القانون المتبع منذ القرن التاسع عشر هو قانون الاحراش التركي لسنة ١٨٧٠ ، الا أنه في سنة ١٩٥٥ صدر أول قانون عراقي وضعت فيه سياسة عامة للغابات تتوخى المحافظة على الغابات الباقية وتحسينها وتوسيعها عن طريق تشجير المناطق المجردة ومنع الاستغلال المطلق وغرس حب الشجر والتشجير في نفوس أبناء الشعب كافة • وفي سنة ١٩٥٨ أصدرت مديرية الغابات العامة البيان رقم (٤) لسنة ١٩٥٨ وكذلك تعليمات الغابات رقم (١) وهذه تتضمن تنظيم عملية القطع فى الغابات الطبيعية بغية صيانتها والمحافظة عليها باعتبارها من الموارد الهامة لثروتنا الاقتصادية[١٠] •

وللغابات تأثير كبير على انتاج المحاصيل حيث يمكن دمج الزراعة والشجير بطرق معينة تؤدي الى زيادة غلة الغابات والمحاصيل المزروعة • ومثال ذلك استعمال مصدات الرياح (Windbreaks) بزراعة أشجار الغابات بين الحقول الزراعية لحماية هذه الحقول من العواصف ومن الجفاف • وتبين لنا الدراسات التي اجريت في الاتحاد السوفياتي وفي دول أوربا الغربية ان الاحزمة الواقية من الاشجار التي تشغل حيزا يتراوح بين (٤ ـ ٥٪) من مجموع المساحة المزروعة ، تتمكن من زيادة الانتاج الى (١٠٠٪) بالنسبة الى انتاج الحقول غير المحمية بهذه الاحزمة من الاشجار كما تقوم هذه الاحزمة في نفس الوقت بتحسين نوعية المحاصيل • وفي الدانمارك نجد ان هذا النوع من التشجير رفع انتاج الحبوب من (١١ ـ ٢٠٪) وانتاج التبن من (١١ ـ ٣٣ ٪) بينما زاد انتاج محاصيل العلف بمقدار الثمن أو الربع أحيانا • وفى الاتحاد السوفياتي وجد أن زيادة الانتاج فى الحقول المشجرة تظهر بوضوح أكبر فى السنين الجافة ، حيث وجد ان انتاج الحقول المشجرة

---

(١٠) مجلة الزراعة العراقية المجلد (١٤) الجزء الثاني عشر لسنة ١٩٥٩ •

في مثل هذه السنين يزيد بـ (١½ الى ٣) مرات على انتاج الحقول غير المشجرة • بينما في السنين الرطبة نجد أن الفرق يكون أقل من ذلك فهو يتراوح بين (١٠ – ٣٠٪) •

نستنتج مما تقدم أن تشجير الحقول ضروري ومفيد جدا في المناطق الجافة، ولما كان مناخ العراق جافا بصورة عامة لذلك يكون تشجيع التشجير في حقول المزارعين عاملا قويا في زيادة الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته • هذا بالاضافة الى أن الاشجار المزروعة بالحقول نفسها تدر بدخل اضافي للمزارع يأتي من التصرف بمنتجاتها وأخشابها ، كما تهيء الغابات في العراق أيضا مراعي جيدة للمواشي ، وقد ظهر ان حوالي (٦٠٪) من المواشي والاغنام والماعز تعيش بصورة دائمية في المناطق الجبلية أما القسم الباقي الذي يشمل المواشي التي تمتلكها القبائل الرحالة فهي تقضي فصلي الربيع والصيف في مناطق الغابات الجبلية(١١) •

وتسعى مديرية الغابات العامة بتهيئة الشتول اللازمة للتوزيع على المزارعين والفلاحين لتأسيس هذه المصدات مع ارشادهم والاشراف الفني على تأسيسها • وتقوم المديرية المذكورة أيضا بمشاريع لتشجير مساحات واسعة كل سنة بالاشجار الملائمة لمناخ العراق • وقد تم تشجير حوالي (٥٠٠٠) دونم في مناطق السهول في مختلف شعب الغابات الممتدة من الشمال الى الجنوب بمختلف الانواع الاقتصادية وذلك لتأمين خشب الوقود والاخشاب اللازمة للبناء والصناعة • ولا شك ان انتاج أخشاب الوقود الضرورية سيمكن الفلاحين على الحد من حرق السماد الحيواني الذي يستعملونه في الوقت الحاضر كوقود واستعماله لتسميد الارض

---

(١١) نفس المصدر السابق • لاحظ أيضا تقرير خبير الغابات G. W. Chapman, "Forest and Forestry in Iraq" تقرير غير منشور ١٩٥٠ – المصدر – مديرية الغابات العامة – بغداد •

عوضا عن ذلك .

كما أن انتاج الاخشاب للاغراض الصناعية والانشائية والعمرانية سيوفر للعراق مبالغ كبيرة يصرفها الآن فى استيراد هذه الاخشاب ومصنوعات الاخشاب والفحم من الاقطار المنتجة لهذه المواد .

جدول رقم (٢٦)

الكميات المستوردة من الاخشاب ومنتجاتها وأقيامها

خلال سنة ١٩٦٤

النوع	الكمية بالاطنان	القيمة بالدينار
أخشاب	٧٦٨٣٦	٣ر٣٤٠ر٠٠٠
مصنوعات خشبية	١١٧٥٧	٣٣٩ر٠٠٠
الواح للبناء	٤١٠١	٣٢٥ر٠٠٠
فحم الخشب	١٠٣٥١	٢٤٢ر٠٠٠
المجموع	١٠٣٠٤٥	٤ر٢٤٦ر٠٠٠

المصدر : المجموعة الاحصائية السنوية لسنة ١٩٦٤ .

وتقدر مؤسسة الغذاء والزراعة الدولية كمية الاخشاب ومنتجاتها الاخرى الضرورية لتأمين مستوى لائق للعيش لكل فرد بمقدار متر مكعب واحد من الخشب سنويا . أما فى العراق فيقدر الخبراء حاجة الفرد من الخشب بنصف متر مكعب وذلك نظرا لحرارة الجو فى العراق وكثرة استهلاك النفط للوقود والتدفئة . ولكن الاستهلاك السنوي الحالي للفرد العراقي يبلغ (٠ر٠٥) متر مكعب تقريبا . وهذا يعني أنه ينبغي مضاعفة كمية الاستهلاك الحالي عشر مرات تقريبا حتى نصل الى الهدف « وهو نصف متر مكعب لكل فرد » .

وقد وضعت خطة للتشجير للوصول الى هذا الهدف خلال (٥٠) سنة آخذة بنظر الاعتبار زيادة السكان وتقدر مبالغها خلال العشر سنوات الاولى

بحوالي مليون دينار • ونحن نعتقد انه من الافضل تقصير هذه المدة الطويلة الى (٢٥) سنة خاصة وان المبالغ التي يتطلبها التشجير ليست بالمبالغ الباهضة بالنسبة للفوائد الجمة التي يحققها للاقتصاد الوطني •

٥ ـ الثروة الحيوانية

تعتبر الثروة الحيوانية من المصادر المهمة للثروة الزراعية في البلاد ، ويساهم انتاجها سنويا بقسط كبير فى تكوين الدخل القومي الزراعي • فقد بلغت قيمة صافي الانتاج الحيواني (القيمة المضافة) فى سنة ١٩٦٢ حوالي (٦٩) مليون ديناراً بالاسعار الجارية ، وكان هذا يعادل حوالي ٥٠٪ من مجموع دخل القطاع الزراعي لتلك السنة ، أو ما يزيد على ١٣٪ من مجموع الدخل القومي للبلاد عام (١٩٦٢) والذى بلغ حوالي ٥٢٦ مليون دينارا •

ويعتبر العراق من الاقطار الغنية جدا بثروتها الحيوانية وخاصة بالاغنام ، ولكن هذه الثروة ، كما سنبينه فيما بعد ، لا تزال مهملة تقريبا حيث لم تمتد اليها يد العناية والتحسين والتنمية بدرجة تتناسب مع أهميتها فى الاقتصاد القومي ومتطلبات التطور الاقتصادي فى البلاد •

ويبين لنا الجدول رقم (٢٧) عدد وأنواع الحيوانات الاقتصادية فى العراق وأقيامها التخمينية والاهمية النسبية للحيوان من حيث القيمة الكلية• ومنه يظهر لنا تفوق الاغنام من حيث أهميتها النسبية البالغة حوالي ٤٤٪ ومن حيث عددها البالغ حوالي (١١) مليون راس ، واذا ما اضيف الماعز اليها أصبحت الاهمية النسبية ٥٠٪ (أى نصف قيمة الثروة الحيوانية) وأصبح العدد (١٣) مليون راس ، أي بمعدل (١ر٦) راس لكل فرد من السكان البالغ عددهم حوالي ٨ر٢٥ مليون نسمة حسب احصاء عام ١٩٦٥ •

جـــدول قـــم (٢٧)

يبين عدد وأنواع الحيوانات الاقتصادية في العراق وأقيامها

١٩٦٤ ـ ١٩٦٥

نوع الحيوان	العـــدد	القيمة التخمينية بالدينـــار	الاهمية النسبية للحيوان من حيث القيمـــة
أغنام	١١ر٠٠٠ر٠٠٠	٤٤ر٠٠٠ر٠٠٠	٤٤٪
ماعز	٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٦ر٠٠٠ر٠٠٠	٦٪
بقر	١ر٥٠٠ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٣٠٪
جاموس	٢٥٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١٠٪
جمال	١٧٥ر٠٠٠	٣ر٥٠٠ر٠٠٠	٣ر٥٪
خيل	٢٠٠ر٠٠٠	٣ر٠٠٠ر٠٠٠	٣٪
بغال	١٠٠ر٠٠٠	٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٢٪
حمير	٥٠٠ر٠٠٠	١ر٥٠٠ر٠٠٠	١ر٥٪
المجموع	١٥ر٧٢٥ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١٠٠٪

واذا ما قورن معدل ما يصيب الفرد الواحد من السكان من الاغنام في العراق بما يصيب الفرد الواحد في الاتحاد السوفياتي (حيث عـــدد سكانه ٢٠٠ مليون نسمة وعدد الاغنام فيه حوالي ١٣٣ مليون رأس) فأن العراق أغنى من الاتحاد السوفياتي بمرتين ونصف ، وأغنى من الولايات المتحدة بتسع مرات ، وأغنى من الجمهورية العربيـة المتحـدة (مصـر) بخمسة وعشرين مرة، وأغنى من أي بلد عربي آخر بالنسبة لما يصيب الفرد الواحد من السكان (لاحظ جدول رقم ٢٨ الذى يبين عدد الاغنـــام في الاقطار العربية المختلفة) .

جـــدول رقـــم (٢٨)

عدد الاغنام في الاقطار العربية المختلفة

نفوس القطر بالملايين	اسم القطر	عدد الاغنام (بالآلاف) ١٩٥١/١٩٥٢	١٩٦٢/١٩٦٣
			*
٨	العراق	١٠ر٠٠٠	١١ر٠٠٠
١ر٥	الاردن	٢٤٢	٧٠٢
٤ر٥	سوريا	٢ر٩٧٥	٤ر٢٩٧
١ر٥	لبنان	٢٢	٢٠٠
٨	العربية السعودية	١٦٣	٣٤٩
٢٩	الجمهورية العربية المتحدة	١ر٢٥٤	١ر٦١٢
١١	السودان	٥ر٦٦٠	٧ر٨٥١
١٠ر٥	الجزائر	٣ر٩٩٠	٤ر٤٦٩
٥	تونس	٢ر٤٦٣	٢ر٦٣٥
١١ر٥	المغرب	١١ر١٩٦	١٢ر٠٠٠
			**
١ر٢	ليبيا	٠٠٠	١ر٢٥٥

المصدر : FAO. Production Year book, 1964.

ويأتي البقر بعد الاغنام والمعز فى الاهمية ، حيث ان عدده يقدر بـ (١ر٥) مليون راس وأهميته النسبية من حيث القيمة حوالي (٣٠٪) ثم الجاموس الذى قدر عدده بـ (٢٥٠) الف رأس ، والجمال وعددها (١٧٥) الف ، والخيل وعددها (٢٠٠) ألف رأس ، والبغال (١٠٠) الف والحمير نصف مليون رأس .

* المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٦٤ .

** القارة الافريقية مع كبريات التشكيلات الاقتصادية في العالم ـ تونس ١٩٦٣ .

جـــدول رقـــم (٢٩)

قيمـة مجمل وصافي الانتاج الحيواني

للسنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤

(بآلاف الدنانير)

نوع الانتـــــاج	١٩٦٢ (★)	١٩٦٣	١٩٦٤
الزيادة السنوية في عدد الحيوانات	٥ر٦٩١	٥ر٩٠٠	٨ر٠٩٧
الحليب	٢٩ر٠٤٥	٢٢ر٩٦٩	٢٢ر٨٧٥
اللحـــوم	٢٠ر٧٤٩	٢٣ر٣٠٠	٢٥ر٢٨٢
الصوف والشعر	٢ر٤٤٨	٢ر٧٤٣	٤ر٧٦٦
الجـــلود	١ر٢١٧	١ر٠٦٧	١ر٢٧٤
الدواجن (اللحم والبيض)	٤ر٦٠٤	٥ر٠٢٤	٥ر٣٢٣
منتجات ثانوية أخرى	١ر٦٧٧	١ر٩٥٦	٢ر١٨٩
فضلات الحيوانات كالسماد والوقود	٤ر١٩٢	٤ر٤٤٢	٤ر٧٢٣
العســل	٨٠	٨٠	٨٠
مجمل الانتاج الحيوانى	٦٩ر٧٠٣	٦٧ر٤٨١	٧٤ر٦٠٩
ناقصا تكاليف الانتاج (العلف)	٥ر٨١٢	٥ر٢٦٣	٦ر٣٩٨
صافى الانتاج الحيوانى	٦٣ر٨٩١	٦٢ر٢١٨	٦٨ر٢١١

المصدر : تقدير أولي عن تقدير الدخل الزراعي ـ اعداد خبير الامم المتحدة المنتدب للعمل فى الدائرة الرئيسية للاحصاء في بغداد ٠

(★) يلاحظ هنا ان قيمة صافي الانتاج الحيواني للسنة ١٩٦٢ هي ٦٣ مليون و ٨٩١ ألف دينارا بينما حسب التقديرات الرسمية السالفة المستندة الى تقدير الدخل القومي للدكتور خيرالدين حسيب تبلغ حوالي ٦٩ مليون دينارا ٠ وهذا الاختلاف منشأه استعمال عوامل معدلة وأرقام قياسية مختلفة بالاضافة الى الاختلاف فى طرق تخمين المنتجات الثانوية ٠

تربية الحيوانات والزراعة المختلطة :

ان تربية الحيوانات فى العراق كما هى عليه اليوم لا يمكن فى واقع الحال أن تعتبر جزءاً متمما للزراعة حيث ان معظم المواشي تربى خارج الوحدات الزراعية ـ كما سنبينه فيما بعد ـ بينما نجد في البلدان المتقدمة زراعيا واقتصاديا ان هذه الحيوانات تربى فى مزارع خاصة تتبع نظام الزراعة المختلطة (Mixed Farming) اى انتاج الزروع النباتية والحيوانية فى نفس المزرعة والجمع بينهما في خطة مزرعية مقررة تحقق توازنا اقتصاديا يعمل على استقرار الدخل والقضاء على موسمية العمل الزراعي ، فضلا عما يحققه من تحسين فى خصوبة الارض بسبب فضلات الحيوانات وزيادة قدرتها على الانتاج • فالمزارع فى الزراعة المختلطة يقوم بزراعة محاصيل خاصة للعلف فى نفس المزرعة بدرجة تكفي لتزويد حيواناته بما تحتاجه من غذاء من فصل لآخر وهو بعمله هذا يقوم فى الواقع بتحويل محاصيل زراعية ذات حجم كبير وثمن قليل الى منتجات حيوانية ذات حجم أصغر وقيمة أكبر • ان الزراعة المختلطة تدر على المزارع دخلا وفيرا ولذلك تحفز القائمين بهذه الزراعية على البحث عن الوسائل التي بواسطتها يمكن زراعة أنسب المحاصيل بأفضل الطرق وكذلك الوسائل التي يتمكنون بواسطتها من تحسين نوع الحيوان وزيادة انتاج لبنه أو صوفه أو لحمه •

اما فى العراق فان الثروة الحيوانية بالرغم من ضخامتها وأهميتها الكبيرة في الاقتصاد القومي فانها لم تلق من العناية والاهتمام بما يتناسب وأهميتها • فتربيتها لا تزال منفصلة عن الزراعة حيث تقوم بتربية الجزء الاكبر منها القبائل الرحالة التي تنتقل من مكان لآخر جريا وراء الكلأ دون أن تجد أرضا تستقر عليها • وكذلك فان نسبة الوفيات بين حيوانات هذه القبائل تكون كبيرة جدا • وأغلبها يعزى اما لقلة الكلأ أو ندرة الماء أو بسبب عدم وجود ملاجىء لها تحفظها من البرد القارص أو الحر القائض •

اما بالنسبة الاخـــرى الصغيرة من الحيوانات التي يعنى بهـــا المزارعون والفلاحون في مزارعهم فان نوعيتها رديئة وانتاجها واطىء سواءً من حيث اللحم أو اللبن أو الصوف هذا بالاضافة الى تعرضها للامراض وقلة الغذاء ، حيث لا يقوم هؤلاء المزارعون أو الفلاحون بزراعة محاصيل خاصة للعلف فى مزارعهم أو تأسيس مراعي لها وانما تترك لشأنها على حالتها الرعوية لتقتات على فضلات المحاصيل والحشائش • ولم يكن نظام ملكية الارض الذى كان سائدا قبل تطبيق قانون الاصلاح الزراعى ليشجع تربيـــة الحيـــوان فى المزارع ، حيث ان نظام المشاركة في الانتاج بين صاحب الارض والفـلاح لا يشجع الفلاح على اقتناء الحيوان والعناية به ، فمالك الارض ينظـر الى حيوانات الفلاح نظرة غير مرتاحة، فهو يخشى منها أن تتجاوز على مزروعاته، وما كان ليرضى أن يزرع الفلاح المحاصيل العلفيـــة كالجت والبرسـيم والذرة البيضاء وغيرها كعلف لحيواناته لعدم وجود نظام للمشاركة فى هذه المحصولات • وهذا ما حدى باصحاب الاغنام اللجوء الى البوادى والوديان وقمم الجبال وسفوحها طلبا للكلأ والعشب •

ويبين الجدول رقم (٣٠) المواشي والحيوانات المزرعية الاخرى في الملكيات والوحدات الزراعية التي جرى التعداد فيها عام ١٩٥٨ • ومنه يتبين ضآلة عدد الحيوانات الاقتصادية فى المزارع بالنسبة لمجموع عدد هذه الحيوانات فى البلاد كما هو مبين فى الجدول السابق (المرقم ٢٧) • فبينما يقدر عـــدد الاغنام في البلاد بحوالي (١١) مليون رأس فان الموجود من هذه الاغنام في الملكيات والحيازات الزراعية يزيد قليلا على مليون رأس • وهذا يعني ان أكثر من تسعة أعشار اغنام العراق تربى خارج الوحدات الزراعية أى فى البوادى والوديان وسفوح الجبال جريا وراء الكلأ اللازم لرعي هـــذه الحيوانات • فهي تعتمد اذن على المراعي الطبيعية • وتتوقف وفرة الاعشاب فى هذه المراعي على معدل سقوط الامطار فى كل سنة ، وعلى توزيع هـذه

جـــدول رقـــم (٣٠)

المواشي والحيوانات المزرعية في الملكيات والوحدات الزراعية

لسنة ١٩٥٨

النـوع	المجموع	ذكـور	أنـاث
أغنـــام	١ر٠٠٦ر٦٨٣	–	–
معـــز	٤٧٧ر١٤٧	–	–
بقـــر	٥٦ر١٣٣	١٢٩٥٦	٤٣١٧٧
جاموس	٩٧٠	٢٣٠	٧٤٠
خيـــل	٢١ر٣٣٨	٤٢٥٤	١٧٠٨٤
بغـــال	٤٩ر٥٩٩	–	–
حمـــير	٩٧ر٤٠٥	–	–
دجاج وديكة	٥٧٤ر١٣٦	–	–
دجاج تركي	١٣ر٨٥٠	–	–
خلايا النحل	٧ر١٣٤	–	–

المصدر : الاحصاء الزراعي والحيواني في العراق لسنة ١٩٥٨/١٩٥٩ .

الامطار على اشهر السنة . ففي سني وفرة الامطار تكثر المراعي الطبيعية فتتحسن وضعية المواشي الى حد كبير ، اما في سني الجفاف فتقل الحشائش في المراعي مما يؤدي الى هلاك عدد كبير من المواشي . هـذا بالاضافة الى اصابة هذه الحيوانات بالاوبئة والامراض التي تقع ضحيتها قطعان كبيرة في جميع أنحاء العراق . هذه الامور وغيرها تجعل انتاجية المواشي في العراق تتحدد عند مستوى واطيء جدا ، فعلاوة على الهبوط في كمية اللحم التي ينتجها الحيوان بسبب سوء التغذية والمرض ، فان الخسارة في كمية الصوف هي ايضا كبيرة وقد تصل الى نصف الكمية التي كان يجب الحصول عليها .

فوزن الرأس الواحد من الغنم يتراوح بين ٢٥ـ٥٠ كيلوغراما ونسبة اللحم الى الوزن الكلي حوالى ٤٥٪ • اما في الابقار فان نسبة اللحم الى الوزن الكلي هي حوالى ٥٠٪ • وبينما تعطي البقرة الحلوب فى هولندة سنويا معدل ٤٠٤٠ كيلو غراما من الحليب فان معدل ما تنتجه البقرة العراقية سنويا من الحليب لا يزيد على ٧٥٠ كيلو غراما •

تحسين تربية الحيوان :

بالنظر لاهمية الانتاج الحيواني فى العراق فان العناية بتحسين الحيوان قد بدأت منذ عدة سنوات ولكن بخطى بطيئة وقد دلت الدراسات ان الابقار فى العراق يمكن أن تنتج خمسة اضعاف ما تنتجه من الحليب وثلاثة اضعاف ما تنتجه من اللحم اذا ما حسن نسلها بتضريبها بالسلالات الاجنبية الجيدة •

كما أن الاغنام العراقية يمكن أن تنتج ضعف انتاجها الحالي من الصوف وثلاثة أمثال ما تعطيه الآن من اللحم اذا ما تظافرت الجهود التربوية والعلاجية والتسويقية فى رفع مستواها الانتاجى • اما الدواجن فيمكن زيادة ما تعطيه من البيض واللحم زيادة كبيرة اذا ما اتبع منهاج واقعي مدروس لنشر تربيتها بين المربين والفلاحين حيث يمكن من الناحية النظرية جعل الواردات للدواجن فى العراق معادلة للواردات السنوية من النفط(١٢) •

ان ابحاث وخدمات تربية الحيوان فى العراق قد بدأت منذ أكثر من ربع قرن وذلك بتأسيس قطيع صغير من الغنم (العواسي) واستيراد بضعة أبقار من فلسطين واوربا واقامة بيوت صغيرة للدواجن فى ابى غريب • وكانت هذه الاعمال تجري على نطاق تجريبي ضيق كما ان الخدمات كانت

---

(١٢) من تقرير للدكتور قرەني دوغرمجي المدير العام للبيطرة والثروة الحيوانية « عن انشاء محطات لتربية وتحسين جنس الحيوان » ١٩٦٤ •

محدودة تتلخص فى بيع بعض الافحل المحسنة من الثيران والاكباش الى المربين وبعض الخدمات البيطرية الاخرى •

وفى سنة ١٩٥٤ بدأت الدراسات لانشاء اربع محطات لتربية الحيوان فى أربع مناطق من العراق تمثل الظروف المناخية والزراعية المختلفة فى البلاد • وقد تعثر تأسيس هذه المحطات لفترة طويلة من الزمن لاسباب مالية وفنية • وقد بدأ بتأسيس ثلاثة منها فقط فى عام ١٩٥٩ وأكمل بنائها في عام ١٩٦٣ وهي محطات ابو غريب والبصرة وبكرەجو • وقد زودت هذه المحطات بعدد من الابقار والدواجن • وفى الخطة الخمسية الحالية خصصت المبالغ اللازمة لاكمال نواقص هذه المحطات وتجهيزها بالآلات والمعدات وبالحيوانات اللازمة •

وستقوم هذه المحطات بوظيفة تحسين جنس الحيوان والعمل على توفير الحيوان ذى الانتاجية الوراثية العالية وكذلك اتباع طرق التربية الفنية الحديثة وارشاد الفلاحين والمربين الى اتباع هذه الطرق وتوفير الرعاية الصحية للوقاية والعلاج ضد الامراض والطفيليات والاوبئة التي تصيب الحيوانات •

(أ) فيما يتعلق بالابقار : تعتبر الابقار العراقية من الانواع الهزيلة وغير الملائمة لانتاج اللحم والحليب بكميات مقبولة • وبالرغم من أنها تتفاوت فى كمية ونوعية انتاجها إلاّ أن اكثرها كمية من حيث الانتاج لا يضاهي نصف أو ربع انتاج الابقار الاجنبية ذات الانتاجية العالية ، ولذلك فليس هناك ما يشجع على تحسينها بالانتخاب وانتقاء الاصلح • وقد أجمع الخبراء على ضرورة ادخال عروق وسلالات اجنبية لتصالبها مع العروق المحلية ، وقد أثبتت الابحاث والتجارب التي قام بها الاخصائيون في أبي غريب على أن هذا الخليط من الطلائق الاجنبية والعروق المحلية أعطى نتائج باهرة من حيث انتاج الحليب واللحم كما وجد أن الابقار الاجنبية

المعروفة بالفريزيان (الابيض والاسود) تتفوق على غيرها من هذه الناحية وتتمتع بمناعة نسبية ضد الامراض والطفيليات المحلية •

وستضم محطات تربية الحيوان الجديدة نحو ٢٠٠ ـ ٢٥٠ بقرة من هذا النوع الممتاز يتراوح انتاجها السنوى من ٥٠ ـ ٦٠ ثورا يجري توزيعها بعد بلوغها سن النضوج على المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وعلى المربين والفلاحين لاغراض تحسين النسل ، هذا بالاضافة الى قيام المحطات بتلقيح الابقار المحلية اصطناعيا مما يزيد سرعة تحسينها •

(ب) وفيما يتعلق بالاغنام فان الاغنام العراقية تعتبر من الانواع الجيدة نسبيا خاصة من حيث احتمالها الظروف المناخية القاسية وقابليتها على التحسن عند العناية بتغذيتها وتربيتها • ولذلك فان تحسينها سيقتصر بالدرجة الاولى على طريقة الانتخاب من الانواع المحلية باختيار الانواع الجيدة واستبعاد الانواع الرديئة منها • وستظم كل محطة من المحطات المذكورة عددا يتراوح بين ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ رأس من الغنم • وستختص كل محطة بتربية نوع خاص منها • فمحطة ابو غريب ستختص بتربية اغنام العواسي وستختص محطة البصرة بتربية اغنام العرابي او (الشغالي) ، اما محطتا بكرەجو وأسكي كلك في شمال العراق فستختصان بتربية وتحسين الاغنام الكرادية • وستنتج كل محطة ما لا يقل عن ٢٠٠ كبش محسن سنويا • ومن المنتظر ان تحسن هذه الاكباش ٤٠٠٠ رأس من الغنم فى السنة الاولى والذى سيتضاعف بمعادلة هندسية فى السنوات الاخرى • هذا بالاضافة الى قيام المحطات المذكورة بالابحاث المتعلقة بتحسين الصوف وتحسين العلف وعلاقته بنمو الاغنام وانتاجها •

(ج) أما بالنسبة للدواجن : فان انتاجها في الوقت الحاضر من اللحم والبيض لا تسد الا جزءا يسيرا من حاجة السكان اليها ، ولذلك يستورد العراق سنوياً كميات كبيرة منها • والدواجن

ـكما هو معلوم ـ من الحيوانات سريعة التكاثر فبيضة الدجاجة الواحدة تنتج عادة جيلين من الدجاج البالغ فى السنة ، كما تنتج الدجاجة الواحدة ما لايقل عن ٤٠ بيضة صالحة للتفقيس فى الموسم الواحد وهذه الصفة تجعل اكثار الدواجن وانتشارها من الامور السهلة الميسورة اذا ما وضع برنامج شامل للنهوض بانتاجها • وقد أثبتت التجارب فى العـــراق ان دجاج اللكهورن (الابيض) الخاص بوضع البيض ودجاج النيوهمشاير (الاحمر) الخاص باللحم ناجحان فى العراق من الناحية الاقتصادية ويستطيعان مقاومة ظروف المناخ والاعتماد على التغذية المحلية • ولذلك فان محطات تربية الحيوان في العراق استهدفت اكثار ونشر هذين النوعين • الا أن هذا لا يعني عدم ادخال ونشر أنواع أخرى قد يثبت فائدتها فى المستقبل • كما ان هـــذه المحطات تقوم بالابحاث على الدجاج المحلى وتصالبه مع العروق الاجنبية[١٣] •

٦ ـ الثروة السمكية

تحوي مياه العراق على كميات كبيرة من الاحياء المائية بالنظر لما تتمتع به البلاد من وضع جغرافي ممتاز وظروف ملائمـة جـدا لحيـاة الاسـماك وهجرتها وتكاثرها فى الانهر والبحيرات والميـــاه البحـــرية الاقليميـة للعراق[١٤] • هذا وان نسبة كبيرة من السكان خاصة فى جنوب العـراق تعتمد على السمك فى غذائها اليومي نظرا لما يحتويه من كميات وافرة من مادة البروتين المغذية • الا أنه بالرغم من المساحات المائية الكبيرة نسبيا فى العراق فان الانتاج السمكي يعتبر واطئا نسبيا • وسبب ذلك يعود لعدة عوامل أهمها :

---

(١٣) نفس المصدر السابق •

(١٤) « الاسماك فى العـراق » للسيد ديمترى بلابوف • مجلـة الزراعة العراقية ـ الجزء الثانى ، ١٩٥٣

(١) استعمال الطرق المبيدة فى صيد الاسماك كالمتفجرات والسموم وغيرها ، و (٢) الصيد المركز للاسماك غير البالغة (الصغيرة) و (٣) صيد الاسماك البالغة فى موسم تكاثرها ، حيث تتعرض هذه الاسماك الى صيد غزير وهي فى طريقها الى أماكن التكاثر لوضع بيضها .

جـــدول رقم (٣١)

الانتاج السمكى فى العراق

قيمة مجمل وصافى الانتاج

١٩٦٢ ـ ١٩٦٤

السنة	الانتاج الكلي* (بالاطنان)	قيمة الانتاج الكلي (بالدينار)	قيمة صافي الانتاج (القيمة المضافة) (بالدينار)
١٩٦٢	٢٣٩٢٢	٣ر٦٦٠ر٠٠٠	٣ر٣٤٥ر٠٠٠
١٩٦٣	٢٤٤٩٦	٤ر٦٥٣ر٠٠٠	٤ر٢٣٣ر٠٠٠
١٩٦٤	٢٤٨٠٧	٥ر١٥٨ر٠٠٠	٤ر٥٧٨ر٠٠٠

المصدر : تقرير أولي عن تقدير الدخل الزراعى فى العـــراق للسنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤ . دائرة الاحصاء المركزية .

وبالرغم من ضآلة انتاجها فان الثروة السمكية فى العراق قد ساهمت بجزء غير يسير في الدخل القومى العراقى . فقد قدّر الانتاج السمكي فى سنة ١٩٦٤ بحوالى ٢٤٨٠٧ طنا بلغت قيمته الاجمالية اكثر من خمسة ملايين دينارا أما قيمته الصافية (القيمة المضافة) فقد قدرت بـ ٤ر٥٧٨ر٠٠٠ دينارا (لاحظ جدول رقم ٣١) .

(★) يشمل الانتاج الكلي كافة السمك المصطاد سواءاً للاكل المباشر أو للبيع فى الاسواق . وقـــد قدرت الكميات المباعة فى الاسواق ٩٠٠٠ و ١١٣٠٠ و ١٩٢٠٠ طنا للسنوات ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و١٩٦٤ على التوالى . أما الكميات الباقية من الانتاج الكلى للسنوات المذكورة فقد استهلكت من قبل القائمين بصيدها مباشرة .

ويمكن أن تساهم الثروة السمكية بنسبة اكبر فى الدخل القومي اذا ما أحسن استغلالها واتخذت الاجراءات اللازمة لحمايتها وتكثيرها • وقد ادركت الحكومة أهمية الدور الذى تلعبه الثروة السمكية فى الاقتصاد القومى وما يحويه السمك من مواد غذائية غنية بالعناصر الغذائية هذا بالاضافة الى مساهمة الانتاج السمكي فى حل مشكلة الطلب المتزايد على اللحوم وارتفاع اسعارها ، لذلك فقد شرعت قانون صيد الاسماك رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وبموجبه وضعت تعليمات خاصة وقيود معينة لصيد الاسماك • فأصبح الصيد البحرى مقيدا بنظام خاص والصيد النهرى مقيدا باجازة • ومنع القانون استعمال السموم والمواد المتفجرة والوسائل الكهربائية فى صيد الاسماك ، كما منع صيد الاسماك الصغيرة وذلك بتعيين حجم فتحات الشباك وابعادها ومنع كذلك صيد الاسماك البالغة فى موسم تكاثرها • كما اتخذت الاجراءات لانشاء سلالم أو ممرات للاسماك فى السدود ونواظم الرى التي تعترض حركة وهجرة الاسماك الى أماكن التكاثر •

ومن الخطوات العملية المهمة التى اتخذتها وزارة الزراعة هو قيام قسم الاسماك فيها بتربية الاسماك صناعيا بالاحواض • فقد انشأت اول مزرعة لتربية الاسماك فى الزعفرانية بمساحة حوالى (١٠) عشرة دونمات وقسمت الى ٣٢ حوضا مساحة الحوض الواحد حوالى ١٠٠ متر مربع • وقد استوردت سلالتان من اسماك الكارب (هما الكارب الياباني والكارب الاندنوسى) وهما من نفس العائلة التي تنتمي اليها الانواع العراقية ذات القيمة التجارية كالشبوط والبني والقطان وقد ثبت نجاح هذه الانواع بحيث فاقت فى انتاجها الاسماك العراقية • وبلغ انتاج الدونم الواحد حوالى نصف طن من السمك فى حين ان المياه الطبيعية تنتج فى المعدل حوالى ٢٥ كغم فى الدونم الواحد •

ويهدف قسم الاسماك من هذه العملية الى انتاج الملايين من الاسماك

الصغيرة واطلاقها فى المياه الطبيعية بقصد زيادة انتاجها • كما ان القسم يقوم بتشجيع المزارعين واصحاب الاراضى على تربيـــة الاسماك كأي محصول زراعي مربح • ويلاحظ في الآونة الاخيرة ان تربية الاسماك بالاحواض قد انتشرت فى بعض الوية العراق وقد تبناها بعض متصرفي الالوية كمـــا جرى فى لواء الكوت • ويؤمل أن تؤدي هذه العملية الى نتائج طيبة تعكس آثارها فى زيادة وتحسين الثروة السمكية وانتاجها فى العراق •

خلاصة لمساهمة القطاعات الزراعية المختلفة في تكوين الدخل القومي والزراعي

لقد استعرضنا فى هذا الفصل بشيء من التفصيل الموارد الطبيعيةالقابلة للتجديد والتي نعني بها الموارد البايولوجية منباتية وحيوانية • وقد شملت هذه الموارد القطاعات الستة المهمة التي يتكون منها القطاع الزراعي العـــام وهي : (١) المحاصيل الحقلية و (٢) الخضروات و (٣) الفواكه والتمـور و (٤) الغابات و (٥) الثـــروة الحيوانيـــة و (٦) الاسماك • ومن دراستنا وتحليلنا لهذه القطاعات المختلفـــة ومكوناتها والظروف المحيطـة بتطورها وتنميتها تبين لنا مدى أهمية كل قطاع ومساهمته فى تكوين الدخل الزراعي اولا والدخل القومي ثانيا •

لقد بلغ ناتج القطاع الزراعي الصافي (الدخلالزراعيبالاسعار الجارية) حسب آخر التقديرات للسنوات ١٩٦٢و١٩٦٣و١٩٦٤ ما مقداره ١٤٥ر٨٥ مليون و ١٣٢ر٥٣ مليون و ١٤٩ر٨٧ مليون دينارا على التوالى • وبالنسـبة لسـنة ١٩٦٤ فقـــد ســاهمـت المـواشـى والاســمـــاك بحـوالي ٧٣ مليون دينارا أو ما يعادل ٤٨ر٦٪ من صافى الدخل الزراعي لتلك السـنة ، وتأتي المحاصيل الحقلية بالدرجة الثانية حيث ساهمت بحوالى ٣٨مليوندينارا أيحوالي٣٥ر٤٪ منالدخلالزراعي• أما الخضروات فتأتي بالدرجة الثالثة فقد كانت مساهمتها تعادل حوالى ٢٤ مليون دينار أي ١٦٪ ثم تأتي الفواكه

والتمور حيث ساهمت بحوالي ١٢٫٥ مليون دينار أو حوالي ٨٪ وتأتي أخيرا الغابات ومنتجاتها حيث كانت مساهمتها حوالي ٣ مليون دينار أو ٢٪ من الدخل الزراعي (لاحظ جدول رقم ٣٢) .

جـــدول رقم (٣٢)
ناتج القطاع الزراعي الصافي
(والدخل القومي الزراعي بالاسعار الجارية)
بملايين الدنانير

نوع الناتج	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	النسبة المئوية ١٩٦٤
المحاصيل الحقلية	٤٤٫٧٠٢	٣٠٫٠١٦	٣٨٫٠٧١	٢٥٫٤٪
الخضروات	١٨٫١٤٦	٢١٫١٣٨	٢٤٫٠٤٢	١٦٫٠٪
الفواكه والتمور	١٣٫٢٦٢	١٢٫٤٩٢	١١٫٩٦٠	٨٫٠ ٪
الغابات	٢٫٥٠٤	٢٫٤٢٨	٣٫٠١٢	٢٫٠ ٪
المواشي	٦٣٫٨٩١	٦٢٫٢١٨	٦٨٫٢١١	٤٥٫٥٪
صيد الاسماك	٣٫٣٤٥	٤٫٢٣٣	٤٫٥٧٨	٣٫١ ٪
المجموع	١٤٥٫٨٥٠	١٣٢٫٥٢٥	١٤٩٫٨٧٤	١٠٠ ٪

المصدر : دائرة الاحصاء المركزية ـ وزارة التخطيط ـ تقرير اولي غير منشور عن تقدير الدخل الزراعي للسنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤ .

ان مساهمة قطاع الانتاج الحيواني (المواشي والاسماك) بحوالي نصف الدخل الصافي الناجم عن الزراعة يظهر أهمية هذا القطاع وضرورة التركيز عليه بالتحسين والتنمية وهذا ما سنتطرق اليه بالتفصيل في فصل لاحق عند البحث عن التخلف الزراعي والتنمية الزراعية .

وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الزراعي ككل في الدخل القومي للبلاد فان الجدول رقم (٣٣) يوضح هذه المساهمة بالنسبة للسنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٦١[١٥] ففي سنة ١٩٥٣ كان الدخل الناجم عن الزراعة هو

(١٥) أما بالنسبة للسنوات ١٩٦٢ و١٩٦٣ و١٩٦٤ فان دائرة =

٥ر٧١ مليون دينارا وكانت نسبته في الدخل القومي حوالى ٢٩٪ . وفي سنة ١٩٥٥ انخفضت مساهمة الزراعة الى ٣ر٦٥ مليون دينار أو ما يعادل ٥ر٢٢٪ من الدخل القومي لتلك السنة .

جـــدول رقم (٣٣)

الدخل القومي في العراق ونسبة مساهمة القطاع الزراعي فيه للسنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٦١ (بالاسعار الجارية)

السنة	الدخل القومي العام (بلايين الدنانير)	الدخل الناجم عن الزراعة (بملايين الدنانير)	نسبة مساهمة الزراعة في الدخل القومي
١٩٥٣	٠ر٢٤٤	٥ر٧١	٢٩٪
١٩٥٤	٠ر٢٨٤	٧ر٨٤	ـ ر٣٠٪
١٩٥٥	٣ر٢٨٩	٣ر٦٥	٥ر٢٢٪
١٩٥٦	٨ر٣٣٤	٢ر٨٩	٥ر٢٦٪
١٩٥٧	٧ر٣٥٢	٦ر١١١	٨ر٣١٪
١٩٥٨	٠ر٣٧٤	٨ر٩٢	ـ ر٢٥٪
١٩٥٩	٦ر٣٩١	٠ر٨٢	٩ر٢٠٪
١٩٦٠	١ر٤٣٧	٨ر٩٧	٤ر٢٢٪
١٩٦١	٢ر٤٨٤	٠ر١١٧	ـ ر٢٤٪

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة ١٩٦٣ .

وفي سنة ١٩٥٧ ارتفعت الى ٦ر١١١ مليون دينارا أو ما يعادل ٨ر٣١٪ من الدخل القومي . ثم انخفضت بعد ذلك الى ٨ر٩٢ مليون في سنة ١٩٥٨ والى ٨٢ مليون في سنة ١٩٥٩ أو ما يعادل حوالي ٢١٪ من الدخل القومي.

الاحصاء المركزية في وزارة التخطيط قد انجزت لحد الآن تقديرات الدخل الزراعي لهذه السنوات أما تقديرات دخول القطاعات الاخرى فهي قيد التحضير .

لتلك السنة • وارتفعت فى سنة ١٩٦١ فبلغت ١١٧ مليون دينارا أو ما يعادل ٢٤٪ من الدخل القومي لنفس السنة •

ومما تجدر ملاحظته انه بينما ازداد الدخل القومي خلال الفترة ١٩٥٣–١٩٦١ بمقدار الضعف (حيث كان في سنة ١٩٥٣ حوالي ٢٤٤ مليون دينارا فأصبح ٤٨٤ مليون دينارا في سنة ١٩٦١) نجد ان الدخل الزراعي لم ينمو بنفس النسبة حيث بلغ ١١٧ مليون دينارا فى سنة ١٩٦١ بعد ان كان ٥ر٧١ مليون دينارا فى سنة ١٩٥٣ أي ان نسبة النمو خلال الفترة المذكورة كانت حوالي ٦٠٪ فقط •

هذا بالاسعار الجارية ، أما اذا اتخذنا الاسعار الثابتة كأساس في تقدير الدخل القومى (اسعار سنة ١٩٥٦) فان نمو الدخل الزراعى يظهر عندئذ أقل بكثير من النسبة المذكورة اعلاه حيث أن الدخل الزراعى بالاسعار الثابتة كان ٧٠ر٨٥ مليون دينارا في سنة ١٩٥٣ وأصبح ٩٠ر٩٦ مليون ديناراً في سنة ١٩٦١ أي بزيادة حوالي ١١٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٥٣ • كما أن نسبة مساهمة الزراعة بالدخل القومي آخذة بالتناقص فبينما كانت تعادل حوالي ٢٩٪ من الدخل القومي في سنة ١٩٥٣ أصبحت في سنة ١٩٦١ تعادل حوالي ٢٤٪ منه بالاسعار الجارية •

ولا شك أن تقلب الانتاج الزراعي وعدم الاستقرار ، من جراء المؤثرات الطبيعية كان أحد الاسباب المهمة في التقلبات الكبيرة الناجمة في الدخل القومي الزراعي من سنة لاخرى • كما أن تدهور انتاجية الاراضي بصورة عامة بسبب اهمالها وعدم كفاية العوامل التي تؤدي الى حفظ خصوبتها وكذلك الاوضاع السياسية القلقة التى سادت البلاد خلال ١٩٥٩ – ١٩٦١ وتطبيق قانون الاصلاح الزراعى وعدم تهيئة الظروف الملائمة لتطبيق هذا القانون بصورة سليمة ، كل هذه العوامل أدت الى عدم نمو القطاع الزراعي

بنفس النسبة التى التى نمت فيها القطاعات الاخرى خلال الفترة موضوعة البحث • وسنتطرق الى هذه العوامل بشيء من التفصيل عند دراسة موضوع التنمية الزراعية في القسم الاخير من هذا الباب •

المراجع

(١) الدكتور خيري الدين حسيب « **تقدير الدخل القومي في العراق** » (١٩٥٣ ـ ١٩٦١) •

(٢) سيد مرعي ـ تقرير عن « **الزراعة والسياسة الزراعية في الجمهورية العراقية** » مقدم لوزارة الزراعة بغداد ١٩٦٤ •

(٣) محمد سلمان حسن : **التطور الاقتصادى فى العراق** (١٩٦٤) •

(٤) الدكتور حسن كتاني : (**الغابات فى العراق**) مجلة الزراعة العراقية • الجزء ٢ ، ٣ (١٩٥٧) •

(٥) دائرة الاحصاء المركزية ـ وزارة التخطيط ـ المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ •

(٦) دائرة الاحصاء المركزية ـ وزارة التخطيط : تقرير أولي غير منشور عن تقدير الدخل الزراعى للسنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤ •

(٧) لير ـ فانج تشاو « **انتاج الرز فى العراق** » من نشرات مديرية البحوث والمشاريع العامة ـ وزارة الزراعة (١٩٦٠) •

(٨) البنك المركزى العراقى ـ التقرير السنوى لسنة ١٩٦٣ •

(٩) ديمترى بلايوف « **الاسماك فى العراق** » مجلة الزراعة العراقية الجزء الثانى ١٩٩٥٣ •

(١٠) مجموعة تقارير وابحاث زراعية غير منشورة • وزارة الزراعة بغداد ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ •

الفصل الثاني عشر

الموارد البشرية في العراق

يراد بالموارد البشرية الخواص والصفات والمظاهر الكمية والعددية للسكان • ويعتبر السكان العنصر الاساسي المكون للمجتمع ، وعلى خواص السكان وصفاتهم وامكانياتهم يتوقف نوع وطبيعة العلاقات الانسانية السائدة في أي مجتمع ، وما يترتب على هذه العلاقات من أوضاع اجتماعية ونظم اقتصادية • فخواص السكان العددية والجنسية والزوجية والتعليمية والفنية وحالة الاستخدام والبطالة بينهم كلها ذات آثار مباشرة على نوع وطبيعة النشاط الانساني • وغني عن البيان ان النشاط أو العمل الانساني كان ولا يزال عصب الانتاج الرئيسي مهما تقدمت اساليبه الفنية ومهما تسامت اهمية عناصره الاخرى • فلا يمكن تصور أية عملية انتاجية دون تدخل عنصر العمل ، سواء اكان العمل بشكل جهد عضلي او ذهني او مهارة يدوية او فنية •

فالعمل يعتبر من اهم العناصر الانتاجية ولولاه لما امكن التغلب على الطبيعة واستغلال مواردها وخلق رأس المال من هذه الموارد • ومهما كان نوع العمل ومهما تعددت أشكاله وصوره فانه لا يمكن فصله عن الشخصية الانسانية • فالصفات العددية والنوعية للسكان هي التي تقرر كمية ونوعية القوة العاملة المنتجة التي يتوقف عليها ثراء الامة أو فقرها •

مشكلة السكان The Population Problem

تطلق عبارة مشكلة السكان أو المسألة السكانية عادة على العلاقة بين السكان والموارد الطبيعية ودرجة التقدم الصناعي التكنيكي الفني ، وتتوقف رفاهية المجتمع الاقتصادية على العلاقة بين هذه العوامل الثلاثة وعلى الكيفية

والنسب التي يتم بموجبها مزج هذه العوامل وا اتحادها .

وحين نتكلم عن العلاقة بين السكان والموارد الطبيعية يحسن بنا ان نعطي الموارد الطبيعية مفهوما ديناميكيا متطورا ، ونترك المفهوم الستاتيكي الذى يحصر مفهوم الموارد الطبيعية بالارض الزراعية ذات المجال والامكانيات المحدودة ، حيث ان الموارد الطبيعية قابلة للتوسع والتقلص تحت تأثير حسن التصرف او سوء التصرف بها . فاذا أساء المجتمع التصرف في موارده الطبيعية فأنها ستندثر او تصبح قليلة الانتاج أو عديمته ، اما اذا أحسن استغلالها والتصرف فيها فأنها ستدر عليه بانتاج متزايد وفير وتمنحه عيشا رغيدا . ولذلك فأنه يمكن ، لدرجة كبيرة ، ان نعتبر الموارد الطبيعية بأنها من عمل الانسان نفسه . فحكمة الانسان ومواهبه ومهارته وحسن تصرفه هو مفتاح الموارد كلها . وهذا ما جاءت به نظرية نسبية ومهامية الموارد الطبيعية [1] : (The relativity and functionality of resources)

فالموارد تعتبر شيئا نسبيا لان استغلالها والاستفادة منها بصورة تامة وصحيحة يتوقف على قدرة المجتمع وقابليته في تكييف المحيط الذى يحوى تلك الموارد وتعديله وفق التصميم الذى يضعه لنفسه . والموارد شيء مهامي او وظيفي لان المحيط يجب ان يقوم بمهمة اشباع الحاجات الانسانية ، وبذلك يصبح المحيط (الذى يحوي الموارد الطبيعية) عاملا متغيرا يعتمد على حاجات وقابليات السكان .

وتظهر آثار هذه النظرية بصورة جلية في الاقطار المتقدمة اليوم او الاقطار النامية اقتصاديا ، ولنأخذ العراق كمثال ونتبع تطوره خلال المئة سنة المنصرمة فقد كان عدد سكان العراق عام ١٨٦٧ لا يزيد عن مليون وربع مليون نسمة ،

---

(١) E. W. Zimmerman, **World Resources and Industries** New york 1951.

منهم حوالي (٣٥٠) الف نسمة كانت تسكن المدن ، وبقية السكان كانت تسكن الارياف وتشتغل بالرعي والزراعة • وفي الشمال كان سكان الارياف يسكنون قرى متباعدة تفصل بينهما طرق وعرة المسالك مخطرة في الليل والنهار ، ولم يكن هناك ما يسمى بالاستقرار والأمن الا في مناطق معينة محدودة • وفي وسط العراق وجنوبه كانت البلاد مقسمة الى مناطق عشائرية • وكانت اغلب هذه العشائر تمتهن الرعي والغزو • ولم تكن هناك زراعة مستقرة الا في مساحات ضيقة على نهر ديالى وحوالي الحلة وعلى جانبي شط العرب وعلى ضفاف الاهوار في العمارة والديوانية • اما بقية الاراضي فكانت عبارة عن صحارى قاحلة ، حيث ان نظام الري القديم الذى جعل من العراق شبكة من الجداول والانهار وجعل ارضها بساطا اخضرا كان قد اضمحل بسبب التخريب والاهمال منذ زمن بعيد ، واصبح النهران (دجلة والفرات) يسيطران على حياة البلاد سيطرة تامة ، بعد ان كانا تحت سيطرة ابناء البلاد ، فكانا يفيضان عند نضوج الحاصل فيدمران الزرع والممتلكات والحيوانات والارواح ويشحان في اواخر الصيف عندما تكون الحاجة الى المياه للزراعة على أشدها • ولم تكن في البلاد الكفاية والدراية الفنية والمال اللازم للسيطرة على مياه هذين النهرين واستخدامها لمنفعة السكان[٢] • كما لم يكن لدى سكان البلاد الخبرة والمعرفة الفنية لاستغلال بترول البلاد ومعادنها الاخرى • كما لم تتوفر لديهم معرفة تامة عن الكهربائية ومعالم الحضارة الحديثة • هذا بالاضافة الى ان زراعتهم كانت بدائية جدا ، وكذلك كانت مؤسساتهم الاجتماعية، وهذا ما جعل انتاجهم ضيقا جدا ، وجعل مجتمعهم مكونا من فرق تعادي

---

(٢) « التطور الاقتصادى في العراق » ـ **بحث للدكتور صالح مهدي حيدر** ، منشور في مجلة التجارة ، الجزء ٩ و ١٠ (١٩٥٤) » •

الواحدة الاخرى طمعا فى العيش ومحافظة على البقاء ، فكانت الغزوات تذهب بمئات الارواح منهم ، والموت العاجل بسبب قلة الغذاء يأخذ من عددهم قسما كبيرا • وهذه العوامل مجتمعة منعت كل زيادة فى السكان وابقتهم قليلى العدد ، بعيدين عن التعاون ، غير قادرين على استغلال الموارد الطبيعية استغلالا تاما وصحيحا أو السيطرة عليها وتكييفها بما يلائم حاجاتهم ومتطلباتهم •

وبقي الجمود مخيما على البلاد وسكانها حتى ظهرت عوامل جديدة تفاعلت فى البلاد فبعثت فيها روح الحركة والنهضة ، ومن هذه العوامل فتح قنال السويس واستعمال قوة البخار في السفن ووصول البواخر الى خليج البصرة التي فتحت اسواق العراق للغرب ، ومنها أيضا تعرف السكان بالوسائل العلمية الحديثة لانماء مواردهم الطبيعية الظاهرة منها والمختفية •

هذه العوامل ادت الى زيادة الانتاج في البلاد وزيادة مستوى المعيشة عن المستوى السابق وبالتالي زيادة السكان زيادة كبيرة نسبيا فقد بلغ عدد سكان العراق عام ١٩٥٧ حوالي ٦ر٣ مليون نسمة وعام ١٩٦٥ حوالي ٨ر٢٦ مليون نسمة • وكذلك حدوث تغير في النسبة بين سكان المدن والارياف وهبوط عدد البدو ونسبتهم في مجموع السكان •

لقد كانت الاراضي الزراعية في العالم الغربي تعتبر (كما هو عليه الحال الآن في معظم الدول المتخلفة اقتصاديا) المورد الرئيسى لكسب العيش ، ولذلك كانت قلة الاراضى الزراعية تعتبر من العقبات التي تعترض التقدم الاقتصادى • اما اليوم فلا تعتبر من العوائق الكبيرة ، ذلك لان تطور المهارات والعلوم والفنون وتحسن وسائل لنقل البحرى والبرى والجوي ، وتقدم الفنون الزراعية والتوسع الصناعي جعل من الممكن الحصول على انتاج اكبر من نفس الارض الزراعية بعدد اقل من العمال

مما كان ممكنا فى الزمن الماضى .

وبسبب هذا التقدم قل اعتماد السكان (فى الاقطار المتقدمة اقتصاديا) على الارض كمصدر رئيسى للمعيشة . ويتضح هذا جليا من الاحصاءات المتعلقة بنسبة المزراعين فى الاقطار المتقدمة ، حيث نجد ان هذه النسبة اخذت بالتناقص خلال المائة والخمسين سنة الماضية ، فبعد ان كانت غالبية السكان في الولايات المتحدة الامريكية تشتغل بالزراعة فى القرن الماضى ، اصبحت نسبتهم اليوم حوالى (٧٪) فقط وينطبق نفس القول على بريطانيا والمانيا وبقية دول اوربا الغربية واليابان وكذلك الاتحاد السوفيتى الذى انخفضت فيه نسبة المشتغلين في الزراعة من (٨٠٪) في سنة ١٩٢٨ الى (٣٤٪) فى سنة ١٦٩٣ (لاحظ جدول رقم ـ ٧ ـ في الفصل السابع من هذا الكتاب) .

وقد قدرت نسبة الهبوط فى عدد المشتغلين في الزراعة فى الاقطار التى تقدمت فى الصناعة خلال الثمانين سنة الماضية بحوالى (٥٪) سنويا . وقد حدث مثل هذا المعدل فى الهبوط فى كل من الولايات المتحدة وكندا والسويد وفلندة واليابان . اما فى انكلترة وبلجيكا فقد كانت نسبة الهبوط اكبر من ذلك ، حتى اصبحت فيها نسبة المشتغلين في الزراعة في الوقت الحاضر حوالي (٥٪) من مجموع السكان . وهذا يعنى ان شخصا واحدا من كل ٢٠ شخصا يشتغل فى الزراعة . اما فى الدول المتخلفة اقتصاديا فنجد ان ثلاثة او اربعة اشخاص من بين كل خمسة اشخاص يعتمدون على الزراعة . وفى العراق حيث تبلغ نسبة الذين يكسبون عيشهم من الزراعة حوالى (٦٠٪) فأن ذلك يدل على ان من بين كل خمسة اشخاص من السكان يوجد ثلاثة منهم يستمدون عيشهم من مهنة الزراعة والفعاليات المرتبطة بها .

ولا شك انه كلما تقدمت البلاد اقتصاديا كلما ادى ذلك الى انخفاض نسبة سكان الريف وخاصة المشتغلين بالزراعة منهم • اذ أن تطبيق المعارف العلمية والفنية في الزراعة سيمكن فئة قليلة من سكان البلاد انتاج كميات وفيرة من السلع الزراعية والحيوانية لسد احتياجات كافة افراد المجتمع ، في الوقت الذى تنصرف فيه نسبة كبيرة منهم الى انتاج السلع والخدمات غير الزراعية التى أصبحت فى هذا العصر من المقومات الاساسية لمستوى المعيشة اللائق •

جدول رقم (٣٤)

توزيع سكان العراق بين المدن والارياف

١٩٦٥

محل الاقامة	ذكور	اناث	المجموع	النسبة المئوية
سكان المدن (المراكز)	١ر٨٧٤ر١٥٦	١ر٧٧٣ر٢١٩	٣ر٦٤٧ر٣٧٥	٤٤ر١٥٪
سكان الارياف	٢ر٣٣١ر٠٤٥	٢ر٢٨٣ر١٠٧	٤ر٦١٤ر١٥٢	٥٥ر٨٥٪
مجموع السكان	٤ر٢٠٥ر٢٠١	٤ر٠٥٦ر٣٣٦	٨ر٢٦١ر٥٢٧	١٠٠٪

المصدر : النتائج الاولية للتعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٥ •

التطور العددى لسكان العراق : ان لعدد السكان ونسبة زيادتهم آثارا بعيدة المدى على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التى تؤثر فى رفاهية المجتمع ، كما ان نمو السكان يحتل اهمية كبرى خاصة في الاقطار القليلة السكان نسبيا كالعراق ، حيث يمكن اعتبار كل زيادة في عدد السكان قوة عاملة بشرية يمكن عن طريقها استغلال ما في حوزة البلاد من موارد طبيعية غير مستغلة ، وفى دعم كيانها الاقتصادى والاجتماعى وعلى عكس ذلك هناك بعض الاقطار التي تخشى أية زيادة سكانية ملموسة لان

مواردها الطبيعية غير كافية لتوفير مستوى معيشة لائق لسكانها الحاليين ، اذ قد تؤدى اية زيادة جديدة فى عدد السكان الى عرقلة المجهودات المبذولة نحو رفع مستوى المعيشة المنخفض حاليا ، وكمثال على هذه الاقطار الهند واليابان والصين والجمهورية العربية المتحدة (مصر) ، ففي مصر يتزايد السكان بسرعة كبيرة ، فالكثافة السكانية فيها قد ارتفعت من ٣٦٠ نسمة فى الكيلو متر المربع فى عام ١٩١٧ الى ٥٤٠ نسمة فى الكيلو متر المربع عام ١٩٤٧ وهى مستمرة بالزيادة بسرعة يعتبرها البعض خطرا كبيرا لايمكن التقليل من اهميته ، وتستلزم وضع السياسة السكانية الكفيلة بالحد من استمرارها بهذه السرعة اذا ما أريد رفع مستوى المعيشة(٣) . وتقدر الكثافة السكانية فى الجمهورية العربية المتحدة الآن بحوالى (٧٣٠) نسمة فى الكيلو متر المربع .

أما فى العراق حيث الكثافة السكانية فيها حوالى ٦٨ نسمة فى الكيلو متر المربع من الاراضى الممكن استغلالها وحيث الموارد الطبيعية كبيرة نسبيا والتي لا يزال معظمها غير مستغل استغلالا تاما ، فأن أية زيادة في السكان يمكن اعتبارها عاملا مساعدا للتنمية الاقتصادية في البلاد . حيث تجعل من الممكن احداث تناسب أفضل بين عناصر الانتاج وبين الايدى العاملة والموارد الطبيعية ، والتي تؤثر في حجم السوق وتركيبها تأثيرا حسنا وملائما لمتطلبات التطور الاقتصادي .

---

(٣) راجع الدكتور فتح الله هلول في بحثه « **الخواص الاجتماعية للسكان الريفيين فى الاقليم المصري من الجمهورية العربية المتحدة** » مطبعة جامعة الاسكندرية سنة ١٩٦١ .

جدول رقم (٣٥)

تطور عدد سكان العراق وتركيبه الريفي والمدني

(بالالاف)

السنة	مجموع السكان	معدل الزيادة السنوى	نسبة سكان المدن للمجموع	نسبة سكان الريف للمجموع	نسبة البدو للمجموع
١٨٦٧	١ر٢٨٠	—	٢٤٪	٤١٪	٣٥٪
١٨٩٠	١ر٨٢٦	١ر٣٪	٢٥٪	٥٠٪	٢٥٪
١٩٠٥	٢ر٢٥٠	١ر٨٪	٢٤٪	٥٩٪	١٧٪
١٩٣٥	٣ر٦٠٥	١ر٦٪	٢٥٪	٦٨٪	٧٪
١٩٤٧	٥ر٢٠٠	٢ر٤٪	٣٤٪	٦١٪	٥٪
١٩٥٧	٦ر٢٩٨	٢ر٣٪	٣٩٪	٦٠٪	١٪
١٩٦٥	٨ر٢٦١	٢ر٩٪	٤٤٪	٥٦٪	★

المصدر : (١) ارقام السنين ١٨٦٧ ـ ١٩٣٥ من بحث الدكتور محمد سلمان حسن عن «نمو وتركيب السكان فى العراق»٠

(٢) ارقام سنة ١٩٣٧ مشتقة من تعداد ١٩٤٧ الذى اظهر نفوس العراق بمجموع ٤ر٨١٦ر٠٠٠ نسمة ، الا انه بعد ظهور نتائج تعداد ١٩٥٧ تبين ان نتائج احصاء ١٩٤٧ لم تكن دقيقة ، فقد اوردت نسبة كبيرة من الاناث مما يدل على عدم اعطاء معلومات صحيحة للعدادين خوفا من الخدمة العسكرية حيث التوزيع حسب الجنس وتوزيع الاعمار كان مغايرا للاتجاه العام فى تركيب ونمو السكان ٠ ولذلك قد صححت ارقام تعداد ١٩٤٧ لملافاة هذه الاخطاء فاصبحت كما مدون فى الجدول اعلاه ٠

(٣) النتائج الاولية لتعداد السكان لسنة ١٩٦٥ ٠

(★) لم تبين النتائج الاولية لتعداد السكان لسنة ١٩٦٥ نسبة البدو من مجموع السكان بل اعطيت هذه النسبة ضمن نسبة سكان الريف البالغة ٥٦٪ ٠ ومن المتوقع ان تكون نسبة البدو لسنة ١٩٦٥ الى مجموع السكان أقل بكثير من ١ بالمائة ٠

معدل نمو السكان : يبين الجدول رقم (٣٥) ان تطورا كبيرا طرأ على عدد سكان العراق وعلى تركيبه الريفي والمدني • فقد بلغ عدد السكان في عام ١٩٥٧ حوالى ٦ر٣ مليون نسمة وهذا يعادل حوالى خمسة اضعاف ما كان عليه عدد السكان قبل قرن تقريبا (اى فى عام ١٨٦٧) • وكان معدل الزيادة السنوية فى السكان خلال الفترة ١٨٦٧ – ١٩٣٥ يتراوح بين ٣ر١٪ – ٨ر١٪ • الا ان معدل الزيادة السنوى فى نمو السكان قد ازداد بدرجة كبيرة خلال الثلاثينات وبعدها اصبح ٤ر٢٪ سنويا • اما معدل نمو السكان خلال الفترة ١٩٤٧ – ١٩٥٧ فكان ٣ر٢٪ في السنة وكان خلال الفترة ١٩٥٧ – ١٩٦٥ حوالي ٩ر٢٪ • ولا شك ان هذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان ومعدلات النمو تعزى اساسا الى تحسين المستوى الصحي والمعاشى وانخفاض معدل الوفيات حيث أن الزيادة الطبيعية للسكان تأتي من الفروقات بين معدلات الولادات ومعدلات الوفيات فى البلاد • ومما تجدر الاشارة اليه ان كلما ارتفع المستوى الصحى فى البلاد كلما انخفض معدل الوفيات بدرجة كبيرة ، واذا ما بقي معدل الولادات على وضعه الحالى المرتفع ، فأننا نتوقع ارتفاع معدل النمو او الزيادة السنوية للسكان الى اكثر مما هو عليه الآن • وبالنظر لعدم توفر احصاءات دقيقة لمعدل الولادات والوفيات فى البلاد خاصة فى المناطق الريفية لذلك كان لابد من الاعتماد على تقديرات الخبراء الذين يقدرون معدل الولادة بحوالى (٥٥) لكل (١٠٠٠) من السكان ومعدل الوفيات بحوالى (٣٠) بالالف • وهذا يعنى زيادة طبيعية سنوية للسكان تعادل الفرق بين الزيادة السنوية المستخرجة من تعدادات السكان منذ سنة ١٩٣٥ لغاية ١٩٥٧ •

التطور فى تركيب السكان الحضرى والريفى : يستدل من الارقام الواردة في الجدول (٣٥) ان تغيرا كبيرا طرأ على تركيب سكان العراق ، فبعد ان كانت نسبة البدو عام ١٨٦٧ حوالى ٣٥٪ من مجموع السكان هبطت هذه النسبة تدريجيا على مر السنين بسبب استيطان معظم القبائل الرحالة في الارض الزراعية والارياف بعد ان انقطع مورد كسبهم السابق وهو الغزو او حراسة ونقل الحبوب والسلع الزراعية على الجمال ، ولم يبق منهم فى عام ١٩٥٧ الا نسبة ضئيلة قدرت بما يعادل (١٪) من مجموع السكان • وقد صاحب هذا الانخفاض فى نسبة البدو زيادة فى نسبة سكان الريف ، فقد بلغت نسبتهم في عام ١٩٣٥ حوالي (٦٨٪) من مجموع السكان ، ولكن هذه النسبة اخذت فى الهبوط بعد ذلك فأصبحت حوالى (٦٠٪) من مجموع السكان حسب تعداد عام ١٩٥٧ ، واذا أضيف الى هذه النسبة نسبة البدو البالغة (١٪) تصبح نسبة السكان الريفيين تعادل (٦١٪) ونسبة السكان الحضريين (سكان المدن) ٣٩٪ من مجموع السكان • وقد أظهرت النتائج الاولية لتعداد السكان لسنة ١٩٦٥ زيادة ملحوظة في نسبة سكان المدن حيث بلغت ٤٤٪ وهبوطا ملموسا فى نسبة سكان الريف حيث انخفضت الى ٥٦٪ • وبالرغم من هذا الانخفاض النسبي في سكان الريف فانه من الناحية العددية (المطلقة) قد سجل زيادة ملحوظة بحيث يلغ عدد سكان الريف ٤ر٦١٤ر١٥٢ نسمة عام ١٩٦٥ بينما كان عددهم ٣ر٨٥٣ر٥١٧ نسمة عام ١٩٥٧ •

الهجرة من الريف : ان الزيادة النسبية فى سكان المدن لم تظهر الا بعد سنة ١٩٣٥ ولكنها اشتدت فى العراق بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة خلال الحقبة (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠) بسبب هجرة عدد كبير من سكان الارياف الى المدن سعيا وراء الالتحاق بمختلف الاعمال التى اوجدها اتساع النشاط الصناعى والتجارى والثقافى • وكانت نسبة كبيرة من هؤلاء

المهاجرين تتدفق الى المدن الكبيرة خاصة (بغداد والبصرة) آتية من لواء العمارة والالوية الاخرى المجاورة له • وان الاسباب الرئيسية التى ادت الى الهجرة من الريف قبل تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٨ كانت تعزى الى ضآلة حصة الفلاح من الزرع وتعسف الملاكين والشيوخ فى معاملة هؤلاء الفلاحين والى تدهور انتاجية الارض بسبب الاهمال وعدم اجراء التحسينات فيها وغير ذلك من العوامل التي لم تعد تشجع الفلاحين على البقاء فى الريف ، حتى اصبح الريف غير قادر على اشباع رغبات واحتياجات قاطنيه ولم يعد يوفر لهم الحرية والطمأنينة وعزة النفس مما اضطر عدد من سكانه الى الهجرة الى المدن وساعدهم على ذلك توفر الاعمال فى المدن بسبب المشروعات العمرانية وظهور بعض الصناعات الجديدة وتوسع الاعمال التجارية •

ان اتساع نطاق الهجرة من الريف الى المدن ظاهرة يحس بها كل مواطن خاصة فى المدن الكبيرة التى تدفقت اليها مجموع المهاجرين • وليس لدينا تقديرات دقيقة عن هذه الهجرة ، الا أن دراسة احصاء السكان لسنة ١٩٤٧ وخاصة المعلومات الخاصة بتوزيع السكان حسب الولادة والاقامة فى الالوية أفضت الى ان مدن بغداد والبصرة وكركوك قد حصلت على عدد كبير من من المهاجرين اليها من الالوية الاخرى • فمن مجموع ٣٩٦٫٧٢٢ من السكان القاطنين فى العراق الذين ولدوا فى لواء العمارة ، كان ١٠١٫٢٤٢ شخصا أو ٢٥ بالمائة من المجموع يعيشون خارج ذلك اللواء عام ١٩٤٧ ، وكان من بين هؤلاء ٨٢٫٢٤٢ شخصا أو ٨١ بالمائة يعيشون في لوائي بغداد والبصرة • وفى سنة ١٩٥٥ قدرت الهجرة من العمارة الى بغداد بحوالي عشر سيارات نقل (لوريات) يوميا • وعلى أساس احصاء السكان لعام ١٩٥٧ قدرت الهجرة الى جميع مراكز الالوية منذ سنة ١٩٤٧ حتى ذلك

التاريخ بحوالي ٣٣٠٫٠٠٠ نسمة منهم حوالي ١٥٩٠٠٠ نسمة هاجروا الى بغداد و ٤٣٠٠٠ نسمة الى البصرة ، بينما قدر مصدر آخر الهجرة الى جميع الالوية خلال الفترة حتى عام ١٩٥٧ بحوالي ٤٥٠٫٠٠٠ نسمة(٤) .

ولا شك ان صدور قانون الاصلاح الزراعي وزوال الاقطاع وتوزيع الاراضي عن الفلاحين وتأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية ونشر المبتكرات الفنية والبيولوجية في الزراعة ستعمل على تحسين مستويات المعيشة في الريف وعلى استقرار الفلاح في أرضه وبذلك تقل الهجرة الواسعة النطاق من الارياف الى المدن ـ

وفيما عدا هذا النوع من الهجرة الواسعة النطاق فان الهجرة من الريف الى المدن تعتبر ظاهرة تقتضيها ظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وقد بدأت منذ زمن بعيد في العراق ، فمعظم أجدادنا كانوا من سكان الريف وقد اضطرتهم ظروف العيش الى هجرة الريف الى المدن .

وللهجرة فوائد ومساوىء ، فمن فوائدها :

(١) انها تهيىء المجال للفرد لتكييف نفسه للنظام الاقتصادي والاجتماعي .

(٢) انها تصحح ظاهرة عدم التوازن بين الموارد الطبيعية والسكان .

(٣) انها تغذي المؤسسات الصناعية والتجارية والعمرانية في المدن بالعدد الاوفر من العمال والصناع حيث يتيسر لهم العمل في المصانع والاعمال العمرانية والخدمة في المؤسسات التجارية .

---

(٤) أنظر الدكتور محمد سلمان حسن **التطور الاقتصادي في العراق** ص ٧٤ الذي اقتبس هذه المعلومات من المصادر الآتية :

١ ـ D. G. Adams, **Iraq's People and Resources, 1958**

٢ ـ **D. Warrinner, Land Reform and Development in The Middle East,** London, 1957 p. 153.

٣ ـ عبدالرزاق الهلالي **الهجرة من الريف الى المدن** ، بغداد ١٩٥٨ .

(٤) بالنظر لارتفاع معدل الولادة في الريف وانخفاضه نسبيا في المدن ، فان نمو السكان فى المدن يكون بطيئا بدون الهجرة • كما انه فى حالة انعدام الهجرة فان نصيب المناطق الريفية من مجموع عدد السكان يزداد زيادة كبيرة قد لا تتناسب مع مجالات العمل والموارد الطبيعية المتوفرة فى الريف ، فينخفض بسبب ذلك معدل انتاجية الفرد ، وتنتشر البطالة المقنعة والفعلية •

(٥) قد تزيد الهجرة من النشاط الاقتصادي حيث ان حركة الافراد تستدعي حركة السلع والخدمات الاقتصادية ، كما ان الهجرة تعمل على تقليل الفوارق فى المدخولات بين أبناء الريف والمدن •

الا أن الهجرة من الريف الى المدن اذا حدثت على نطاق واسع غير طبيعي فان لها مساوىء أهمها :

(١) ان الهجرة الواسعة النطاق قد تقلل الفعالية المنتجة فى الزراعة ، فقد تسبب قلة فى ا لايدي العاملة اللازمة لفلاحة الارض واعمارها •

(٢) قد تسبب الهجرة الى زيادة عرض العمل فى المدن فينخفض مستوى اجور العمال فيها وينحط مستوى معيشتهم ، وقد يفقد البعض منهم عمله فتنتشر البطالة بينهم •

(٣) قد تسبب الهجرة من الريف الى المدن انحطاط المستوى الصحي في المدن اذا لم توفر السلطات المساكن اللازمة للمهاجرين مع المرافق الصحية والتعليمية •

(٤) قد لا يستطيع المهاجرون تكييف أنفسهم لحياة المدن فتظهر بينهم المشاكل الشخصية والخلقية والاجتماعية ، وقد تظهر بينهم بوادر الانفكاك والتحلل والجرائم والتشرد والبغاء •

العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة للهجرة : العوامل الدافعة للهجرة Push Factors هي العوامل التي تدفع سكان الريف الى الهجرة الى المدن ، وهذه العوامل تشمل :ـ

(١) ارتفاع معدل الولادات في الريف عنه في المدن مما يجعل الزيادة الطبيعية فى سكان الريف أكبر منها المدن ، وعلى مر السنين يفيض عدد السكان الريفيين ممن لا يجدون لهم موردا أو عملا في الريف الامر الذي يضطرهم الى الهجرة سعيا وراء الاعمال فى المدن .

(٢) حدوث جفاف او فيضانات او انخفاض انتاجية الارض بسبب تراكم الاملاح او التعرية والعوامل الاخرى التى تضطر سكان المنطقة الريفية التى تحدث فيها هذه المشاكل الى الهجرة الى مناطق اخرى اكثر امانا وادرارا للرزق .

(٣) الاضطهاد والتعسف الدينى والسياسى والاقتصادى قد يضطر الناس الى هجرة موطنهم الى موطن آخر .

(٤) انخفاض المستوى الصحى والثقافى فى بعض مناطق الارياف تدفع الناس الى هجرتها ايضا .

(٥) التقدم الفنى فى الزراعة يؤدى الى توفير عدد كبير من العمال الزراعين فاستعمال الالات والمكائن الزراعية التى تحل محل العمال الزراعيين فى انجاز الاعمال الزراعية المختلفة ، سيضطر هؤلاء العمال الذين اصبحوا فائضين عن حاجة الزراعة الى الهجرة للبحث عن عمل آخر في المدن .

اما العوامل الجاذبة Pull factors اى العوامل الذى تجذب السكان الريفيين الى المدن فتشمل :

(١) توفر الفرص الاقتصادية ومجالات العمل فى المدن .

(٢) انتشار المدنية والامن وتوفر سبل العيش والخدمات العامة من تعليم ورعاية صحية ووسائل مواصلات حديثة ومناهج أخرى تغرى عددا كبيرا من ابناء الريف الى الهجرة الى المدن .

(٣) توفر الحرية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعى فى المدن ووسائل العيش الرغيد تشجع عددا من ابناء الريف خاصة الملتحقين منهم بالجيش الى البقاء فى المدن بعد انهائهم الخدمة العسكرية .

وهذه العوامل الدافعة والجاذبة ستبقى تعمل عملها فى دفع ابناء الريف الى المدن وجذبهم اليها ، فالمناطق الريفية كانت ولا تزال فى معظم المجتمعات المصدر الرئيسى للقوى البشرية ، ففيها ينشأ الكثير من الافراد الذين عندما يبلغون سن العمل يهاجرون الى المدن سعيا وراء الالتحاق بالاعمال التى تتطلبها مؤسساتها الصناعية والتجارية وغيرها .

ان استمرار الهجرة من الريف الى المدن (اذا جرت بصورة طبيعية)، رغم كونها تؤدي الى هبوط نسبة المشتغلين في الزراعة فانها قد لا تؤدي الى خفض الانتاج الزراعى ، بل على العكس فقد يزداد الانتاج كما جرى فى كثير من الاقطار المتقدمة التي سبق الاشارة اليها والتي هبطت فيها نسبة المزارعين ، حيث زاد معدل الانتاج الفردى فيها وكذلك الانتاج الكلى فى زراعتها زيادة محسوسة بسبب استخدام المبتكرات الفنية الحديثة فى الزراعة والتى عملت على زيادة انتاجية الفرد العامل فى الزراعة بدرجة كبيرة كما عملت على زيادة انتاجية الارض . ففى الولايات المتحدة انخفضت نسبة العاملين فى الزراعة بمقدار ٢٦٪ خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٩ بينما ازداد الانتاج الزراعى خلال نفس الفترة بمقدار ٢٥٪[٥] .

---

(٥) **Adjustment In Agriculture,** Iowa State university Press, Ames Iowa p. 4

السكان الفعال او القوة العاملة : يقصد بالسكان الفعال السكان فى سن العمل ، ويختلف السكان فى سن العمل من بلد لآخر حسب الظروف الاجتماعية ومفاهيم الرفاهية الاقتصادية السائدة فى المنطقة • وفى العراق يمكن الاستناد الى الفرضيات الآتية في احتساب عدد السكان الفعال اقتصاديا : يعتبر الاطفال الذين تقل اعمارهم عن (١٥) سنة والاشخاص الذين اعمارهم (٦٠) سنة فما فوق غير مشمولين بمفهوم السكان الفعال اقتصاديا • كما يستثنى ايضا حوالى (٥٪) من السكان بين (١٥ ـ ٦٠ سنة) على اساس انهم عاجزون عن العمل لاسباب صحية او لعاهة جسمانية • وبالنظر للتقاليد والظروف الاجتماعية السائدة فى العراق والتى غالبا ما تتعارض مع اشتغال النساء فى اعمال انتاجية مفيدة فأن (١٠٪) فقط من الأناث فى المدن يمكن احتسابها قوة عاملة فعالة • وعلى اساس هذه الاعتبارات يمكن تقدير عدد السكان الفعال او القوة العاملة فى العراق بـ (٢٫٤٤) مليون او حوالى (٤٠٪) من مجموع السكان حسب تعداد ١٩٥٧ •

وقد قدر احد الاقتصاديين[٦] السكان القادرين على العمل فى العراق بحوالى ٣٫٣ مليون نسمة اى حوالى ٥٤٫٥٪ من مجموع السكان لسنة ١٩٥٧ ، وكانت الاسس التى استند اليها تختلف عن الاسس المبنية اعلاه فقد اعتبر معظم الاشخاص الذين اعمارهم بين (١٠ ـ ٤٩) سنة هم السكان القادرين على العمل وذلك سواءا بالنسبة للذكور او الاناث فى القطاعين الريفى والمدنى •

ويمكن ان يؤخذ على افتراضات الاقتصادى المذكور بانها لا تستند على واقع حالة العمل في البلاد فافتراض ان سن العمل يبدأ بالسنة العاشرة

---

(٦) الدكتور محمد سلمان حسن **التطور الاقتصادي فى العراق** ص ٦١ •

لا ينطبق على الواقع تماما ، كما ان افتراض سن العمل ينتهى فى ال ٥٠ سنة غير واقعي أيضا حيث ان عددا كبيرا من السكان يستمرون في عملهم الى الستين سنة من العمر وحتى بعد هذا السن .

وقد قدّر خبير القوة العاملة المنتدب للعمل فى وزارة التخطيط السكان الفعال في العراق بموجب احصاء ١٩٥٧ بـ ٢ر٩٤ مليون أى حوالى ٧ر٤٦٪ من مجموع السكان على أساس ان سن العمل بالنسبة للذكور (١٥ ـ ٦٠) وبالنسبة للاناث (١٥ ـ ٥٥) سنة أما بقيةالسكان فقدكان ٤٥٪ منهم فى أعمار تقل عن سن العمل و ٣ر٦٪ منهم فى اعمار تزيد عن سن العمل وقد استثنى عند احتسابه للقوة العاملة الفعالة اقتصاديا الطلاب والمساجين وربات البيوت وأفراد الجيش وبذلك أصبح عدد القوة العاملة ١١ر٢ مليون نسمة أى ٥ر٣٣٪ من مجموع السكان(٧) .

ان حجم ومعدل نمو القوة العاملة يعتبر ذا أهمية اقتصادية واجتماعية بالغة لما له من أثر مباشر على مشكلة العمالة والبطالة فى المجتمع . فكما أن ارتفاع مستوى المعيشة يتطلب أن يكون معدل نمو الانتاج اكبر من معدل نمو السكان فان ارتفاع مستوى العمالة (انخفاض مستوى البطالة) يتطلب أن يكون معدل نمو الانتاج اكبر من معدل نمو القوة العاملة .

ولكى نلقى ضوءا على حجم القوة العاملة فى العراق ومستقبل نموها لابد من تحليل تركيب السكان حسب فئات السن . ويبين الجدول رقم (٣٦) توزيع السكان حسب فئات السن وفق ما أظهره التعداد العام للسكان لسنة ١٩٥٧ .

---

(٧) لاحظ تقرير غير منشور بعنوان "Population, Its Growth and Trend In Iraq, 1963." وزارة التخطيط ـ بغداد .

جدول رقم (٣٦)

توزيع السكان حسب فئات السن سنة ١٩٥٧

باستثناء الجاليات العراقية فى الخارج

فئات السن	السكان بالآلاف	النسبة المئوية	الذكور بالآلاف	النسبة المئوية	الاناث بالآلاف	النسبة المئوية
٠ ـ ٤	١ر٢٢٠	—	٦٢٠ر٥	٥١٪	٥٩٩ر٥	٤٩٪
٥ ـ ١٤	١ر٦١٣	—	٨٣٧	٥٢٪	٧٧٦	٤٨٪
٠ ـ ١٤	٢ر٨٣٣	٤٥٪	١٤٥٧ر٥	٥١٪	١٣٧٥ر٥	٤٩٪
١٥ ـ ٦٠	٣ر٠٦٧	٤٨ر٧٪	١٥٠٢	٤٨ر٩٪	١٥٦٥	٥١ر١٪
اكثر من ٦٠	٣٩٩	٦ر٣ ٪	١٩٦	—	٢٠٣	—
مجموع السكان	٦ر٢٩٩	—	٣١٥٥ر٥	٥٠ر٠٩٪	٣١٤٣ر٥	٤٩ر٩١٪

المصدر : نمو السكان والقوة العاملة الفعالة ـ تقرير وزارة ومجلس التخطيط ١٩٦٤ ٠

ويلاحظ من الجدول رقم (٣٦) اعلاه ان عدد السكان في سن العمل كان عام ١٩٥٧ حوالي ٢ر٩٤٠ر٠٠٠ شخصا بينما كان عدد الاشخاص دون الخامسة عشر من العمر لنفس السنة ٢ر٨٣٣ر٠٠٠ شخصا او ما يعادل ٤٥٪ من مجموع السكان ٠ اما الاشخاص الذين تزيد اعمارهم عن ٤٠ سنة فقد بلغ حوالى ١ر٢٦٠ر٠٠٠ شخصا اي بنسبة ٢٠٪ من مجموع السكان ٠

ومن هذا يستدل ان الفترة الواقعة بين سنة ١٩٥٧ ـ ١٩٧١ ستتميز بزيادة في عـدد القوة العاملة في العراق والتي من المتوقـع ان تؤدي الى استفحال ازمة البطالة فى البـلاد ما لم تبذل الجهود لتحقيق توسع سريع

لقاعدة الانتاج ومعدل مرتفع من النمو الاقتصادي[٨] .

التوزيع المهنى للسكان : لقد صنفت مديرية النفوس العامة نتائج التسجيل العام لسنة ١٩٥٧ من حيث الحالة العملية او المهنية للسكان بعد ان استثنت منهم جميع الاطفال دون سن العاشرة من العمر ، وتبين بنتيجة ذلك ان مجموع السكان باستثناء من كان منهم دون سن العاشرة (هو ٣٧١ر١٥٢ر٤) نسمة ، ومن بين هؤلاء كان مجموع العاملين في النشاط الاقتصادى (٢٧٣ر٧٩٥ر١) شخصا وما تبقى هو (٠٩٨ر٣٥٧ر٢) شخصا معظمهم من النساء كانوا غير عاملين في اى نشاط اقتصادى وقت اجراء التعداد . ولم تبين احصاءات التسجيل العام فيما اذا كان قسم من هؤلاء قادرين على العمل ولكنهم عاطلون بسبب عدم توفر العمل ، أو انهم جميعا لا يقومون بعمل منتج اقتصاديا .

وباستعراض الارقام الواردة فى الجدول رقم (٣٧) يتبين لنا ان من بين الـ ٣٩٧ر٧٢٣ر١ شخصا العاملين في النشاط الاقتصادي كان حوالى (٤٨ ٪) منهم يعملون بالزراعة ، وحوالى (١٠ ٪) بالتعدين والصناعات التحويلية ، وما يزيد على (٥ ٪) فى البناء والكهرباء والغاز والمياه ، واكثر من ١٠ ٪ فى التجارة والنقل والمواصلات وحوالى ١٤ ٪ فى الخدمات الحكومية والتجارية والخدمات الشخصية . اما الذين يعملون بمهن غير واضحة فقد بلغت نسبتهم ١٣ ٪ . من هذه النسب يتبين بوضوح ان حوالى نصف القوة العاملة فى البلاد كانت تعمل فى الزراعة ، اما النصف الآخر فيعمل فى كافة المهن الاخرى . وهذا يظهر لنا بوضوح مركز الزراعة بين المهن الاخرى من حيث مقدار ما تستوعبه من الايدى العاملة . والواقع

---

(٨) لاحظ المذكرة التفسيرية للاطار العام للخطة الاقتصادية للسنوات الخمس ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ « وزارة التخطيط ـ مجلة الاقتصادى العدد ٣٠ آذار ١٩٦٦ .

جدول رقم (٣٧)

التوزيع المهنى لسكان العراق

(للذين سنهم عشر سنوات فما فوق)

تعـــداد ١٩٥٧

المهنـــــة	ذكـــور	أنـــاث	المجمـوع	النسبة المئوية لكل مهنة بالنسبة للعاملين في النشاط الاقتصادى
الزراعة والعناية بالغابات والصيد	٨٤٣٤١٩	١٥٣١٣	٨٥٣ر٧٣٢	٤٧ر٩٪
التعدين واقتلاع الاحجار	٣٧٦١	١٠٢	٣ر٨٦٣	٠ر٢ ٪
الصناعـات التحويليـة	١٥٧٩١٠	١٢٤٧٦	١٧٠ر٣٨٦	٩ر٥ ٪
البنـــاء	٨٠٤٢٣	٤٤٨	٨٠ر٨٧١	٤ر٥ ٪
الكهرباء والغاز والميـاه	١١١٨٥	٨٧	١٢ر٢٧٢	٠ر٧ ٪
التجـــارة	٨٩٥٦٦	٢١٧٢	٩١ر٧٣٨	٥ر٢ ٪
النقل والخزن والمواصلات	٨٩٢٩٩	٤٤٤	٨٩ر٧٤٣	ـر٥ ٪
الخدمات الحكوميـة والشخصية والتجارية	٢٣٥٤٦٥	١٩٤٤٩	٢٥٤ر٩١٤	ـر١٤٪
اعمال غير موصوفة وصفا كاملا	٢١٢٣٧٠	٢١٣٨٤	٢٣٣ر٧٥٤	ـر١٣٪
مجمـوع العـاملين في النشاط الاقتصادى	١ر٧٢٣ر٣٩٧	٧١ر٨٧٥	١ر٧٩٥ر٢٧٣	١٠٠ ٪
غير العاملين في النشاط الاقتصادى (لا يشـمل الاطفـال دون سن العاشرة)	٣٣٤٣٥٣	٢٠٢٢٧٤٥	٢ر٣٥٧ر٠٩٨	
المجمـوع الـكلي (لا يشـمل الاطفال دون العاشرة)	٢ر٠٥٧ر٧٥١	٢ر٠٩٤ر٦٢٠	٤ر١٥٢ر٣٧١	

المصدر : الاحصاءات الاولية لتعداد ١٩٥٧ .

ان فى الزراعة من القوة العاملة اكثر مما اوردته الارقـام فى الجـدول المذكور • حيث يبدو ان هذه الارقام قد استبعدت نساء الريف وجعلتهـم من بين غـير العـاملين فى النشاط الاقتصادى • بينما يشير واقع الحـال ان معظم زوجات الفلاحين وبناتهم يشاركنهم فى كثير من الاعمال الزراعيـة عدا ما يقمن به من تربيةالحيوانات المزرعية والعناية بها • ويؤيد قولنا هذا الاحصاء الزراعي الحيواني لسنة ١٩٥٨ – ١٩٥٩ حيث جاء فى الجـدول رقم (٨) منه ما يلي عن الفلاحين الذين يشتغلون فى الوحدات الاستثمارية الزراعية فى عام ١٩٥٨ :

الذكور الذين تزيد اعمارهـم على ١٤ سـنة	٨٠٥٧٩٢
الانـاث اللواتي تزيد اعمارهن على ١٤ سـنة	٤٨٣١٨٠
الذكور الذين تبلغ اعمارهم ١٤ سنة أو أقـل	١٦٥٧٥٢
الاناث اللواتي تبلغ اعمارهن ١٤ سنة أو أقـل	١٣٥٦٥٩
المجمـوع	١٫٥٩٠٫٣٨٣

فاذا اعتبرنا ان القوة البشرية الفعالة تشمل فقط الذكور والانـاث الذين تزيد اعمارهم على (١٤) سنة ، تكون النتيجة ان عـدد هؤلاء يكون مساويا الى (١٫٢٨٨٫٩٧٢) شخصا ، وهذا الرقم يزيد بحوالى (٤٣٦) الف شخصا عن الرقم (٨٥٣٫٧٣٢) الوارد فى الجدول رقم (٣٧) والمستند الى نتائج تعداد النفوس لعام ١٩٥٧ ، واذا أخذنا الرقم الوارد فى الاحصـاء الزراعي عن القوة العاملة فى الزراعة كأساس ونسبناه الى مجموع القـوة العاملة الواردة فى الجدول رقـم (٣٧) ، تصبح نسبة القـوة العـاملة فى الزراعة الى مجموع القوة العاملة فى البـلاد مساوية الى ٧٠ ٪ تقريبا • وهذا يشير الى عظم نسبة القوة العاملة فى الزراعة بالنسبة للمهن الاخرى • ويمكن القول بأن الزراعة العراقية قد لا تكون فى حاجة الى كل هذا العدد

الكبير من العمال خاصة اذا ما استخدمت المكائن الزراعية على نطاق واسع • وفى الوقت الحاضر وعلى ضوء الاساليب الزراعية المتبعة حاليا ليس من الصعب أن نجد عددا غير قليل من العاملين في الزراعة يعملون فيها لعدم وجود فرص للعمل فى ميادين اخرى ، ولذلك فأن انتاجيتهم تكون ضئيلة نسبيا ، ويؤثر ذلك فى المعدل العام لانتاجية الفرد فى الزراعة فيجعله منخفضا ايضا •

المراجع

(١) الدكتور محمد سلمان حسن **التطور الاقتصادى فى العراق** بيروت ١٩٦٥ •

(٢) الدكتور محمد سلمان حسن **نمو وتركيب السكان فى العراق**

(٣) الدكتور صالح مهدى حيدر **التطور الاقتصادى فى العراق** بحث منشور فى مجلة التجارة العراقية • الجزء ٩ (١٩٥٤) •

(٤) الدكتور فتح الله هلول « **الخواص الاجتماعية للسكان الريفيين فى الاقليم المصرى** – ج•ع•م• » مطبعة جامعة الاسكندرية – ١٩٦١ •

(٥) A. S. Alwan, **The Process of Economic Development in Iraq ,with Special Reference to Land Problems and Policies.** p. h. D Theses: university of Wisconsin, 1956

(٦) **Adjustment in Agriculture** Iowa State University Press, Ames, Iowa.

(٧) E.W.Zimmerman, **World Resources and Industries** New York, 1951.

الفصل الثالث عشر

حيازة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق

١ ـ حيازة الاراضي الزراعية فى العراق

تمهيد : يقصد بحيازة الارض الزراعية وضع اليد عليها وممارسة سلطة فعلية عامة من قبل الحائز بصفته مالكا لها أو صاحب حق عيني عليها. وفى اللغة الاقتصادية لا يقتصر مفهوم حيازة الارض على مجرد وضع اليد عليها بل يشمل ايضا مجموعة العلاقات العديدة التي تنشأ بين الافراد والتي تعينها النظم الاقتصادية والاوضاع الاجتماعية والتي تقر حقوق الافراد المختلفة فى استعمال الارض وطرق استغلالها وكيفية توزيع الناتج فيما بينهم . والافراد الذين تنشأ بينهم هذه العلاقات هم واضعوا اليد على الارض الزراعية بأية صفة من الصفات سواءا أكانوا ملاكا أو مستأجرين أو وكلاء أو أوصياء أو مدراء أو عمالا . وليس هذا فحسب بل ان المجتمع هو طرف فى هذه العلاقات ايضا . اذ يعتبر المجتمع صاحب الحق الاول فى الارض الزراعية باعتبارها من أهم مقومات الثروة القومية حيث يكون له تحت كل الظروف حقوق فى الارض الزراعية تسمح له فى اى وقت بالتدخل لحماية هذه الحقوق ، ويتم ذلك اما بنزع ملكيتها للمنفعة العامة أو تنظيم استغلالها بالطريقة التي تتمشى والصالح العام[1] .

تطور حيازة الاراضى الزراعية فى العراق

الحيازة فى العهد الاسلامى : عندما استولى العرب على العراق فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب اختلف الصحابة بشأن الاراضى الزراعية

---

(١) راجع كتاب (دراسات فى الاصلاح الزراعى) للدكتور عبد الصاحب العلوان . ص ٥١ .

في البلاد أيقسمونها على الفاتحين ، أم يتركونها بأيدى اصحابها ؟ واستقر الرأى اخيرا على ابقاء الارض تحت تصرف اصحابها الذين يزرعونها على أن تبقى رقبة الارض للدولة ، اى ان الارض الزراعية اعتبرت ملكا للدولة واعتبر زارعوها حائزين لها على أن يدفعوا للدولة لقاء ذلك ما يترتب عليهم من ضريبة العشر وضريبة الخراج • وقد طبقت نفس السياسة على اراضي مصر والشام ، حيث بقيت الارض بيد الدولة واعتبر فلاحوها مجرد حائزين وليسوا ملاكا ، يدفعون للدولة جزءاً من ريع الارض بصورة ضريبة العشر أو الخراج • وهكذا نجد ان الاقتصاديين الغربيين الذين ظهروا فى القرن التاسع عشر والذين نادوا بالغاء الملكية الفردية وتحويلها الى حيازة فردية وجعل ملكية الارض بيد الدولة لم يأتوا بشىء جديد بالنسبة لما كان عليه وضع الاراضى الزراعية فى العراق وسائر البلدان العربية فى العهد الاسلامي •

هذا وقد قسمت الاراضي فى صدر الاسلام الى صنفين رئيسيين بالنسبة لنوع الضريبة التي تفرض عليها (٢) :

(١) **الاراضى العشرية** : وهى الاراضى التى يدفع اصحابها لبيت المال (خزينة الدولة) العشر ، اى دفع عشر المحصول عينا من انتاج الارض • وكانت هذه الاراضي تشمل الاراضي الواقعة في بلاد العرب والاراضي التي اسلم اهلها طوعا قبل الفتح ، والاراضي التي فتحت عنوة وقهراً وقسمت بين الفاتحين المسلمين ، وكذلك الاراضي الموات التي احياها المسلمون •

(٢) **الاراضى الخراجية** : وهى الاراضى التى يترتب على صاحبها دفع الخراج عنها • والخراج هو الضريبة التي كانت تستوفى في الاصل من

---

(٢) راجع كتاب الاستاذ شاكر ناصر حيدر فى احكام الاراضى ، بغداد ـ ١٩٤٧ •

غير المسلمين . وتشمل الاراضي الخراجية : (١) الاراضي الواقعة في غير البلاد العربية و (٢) الاراضي التي فتحها المسلمون عنوة وقهرا او صلحا و (٣) الاراضي المملوكة لاهالي البلاد الذين لم يعتنقوا الاسلام واقروا في حيازتهم لها .

وضريبة الخراج المفروضة على هذه الاراضي كانت على نوعين :

(١) خراج المقاسمة ويستوفي من منتوج الارض بنسبة تتراوح بين الخمس والنصف ، ويؤخذ فقط عند زرع الارض ، اما اذا لم تزرع او اذا زرعت وهلك الحاصل بسبب آفة فلا يجب الخراج .

(٢) خراج الوظيفة (المقطوع) ويفرض على الارض الصالحة للزراعة بصورة مقطوعة سواء زرعت الارض أم لم تزرع .

ويمكن تقسيم الاراضي في صدر الاسلام أيضا الى مملوكة وغير مملوكة .

١ ـ فالاراضي المملوكة ـ هي التي لها مالك معين يستطيع التصرف فيها بالبيع والرهن والوقف والهبة وغيرها من التصرفات .

٢ ـ اما الاراضي غير المملوكة ـ فهي الاراضي العائدة لبيت المال (الدولة) وهذه تشمل ما يلي :

(أ) اراضي المملكة ، وهي الاراضي التي احتفظ بها لبيت المال ولم توزع على احد ، وكذلك الاراضي التي آلت الى بيت المال بعد وفاة المالك بدون وارث .

(ب) الاراضي الخراجية غير المملوكة .

(جـ) الاراضي الموات : وهي الاراضي التي لا تثمر ، أو حسبما عرفها ابو حنيفة « أنها ما بعد عن العامر ولم يبلغه الماء » .

(د) الاراضي المحمية (وتسمى في الوقت الحاضر بالاراضي المتروكة،

وهي الاراضى المتروكة للمنافع العامة كالطرق والاسواق والمراعي والخ) .

وهكذا اصبحت معظم الاراضى الزراعية بعد الفتح الاسلامى ملكا للدولة فالدولة كانت مالكة لرقبة الاراضى ، اما الاهالي فبقى لهم حق استغلال الارض والانتفاع بها مقابل دفع ضريبة العشر ان كانوا قد اسلموا أو الخراج اذا لم يستجيبوا الى الاسلام واحتفظوا بدينهم .

وبقي الوضع على هذا الحال خلال عهد الحكم الأموي والعباسي ، الا انه في اواخر العهد العباسي وخاصة في العهد السلجوقي ظهر الى الوجود نظام جديد هو نظام الاقطاع بحيث اصبحت الدولة تقطع لبعض القادة وكبار رجال الدولة اراضي زراعية واسعة يتصرفون بوارداتها وبغلتها لقاء خدمات معينة يقومون بها من تجهيز وتأمين مقادير معينة من المؤن وغير ذلك من الخدمات ، ولكن رقبة الارض بقيت حتى في هذه الحالة ملكا للدولة(٣) .

وقد نشأت الا قطاعات في نهاية العهد العباسي وبصورة خاصة في العهد السلجوقي واستمرت حتى بعد احتلال المغول (التتر) العراق سنة ٦٥٦ هـ . ويعود سبب ظهورها بالدرجة الأولى الى فساد الاوضاع العامة بسبب خروج الخلفاء والامراء عن حدود العدل التي رسمتها احكام الشريعة الاسلامية في كيفية استغلال الأرض وتوزيع حقوق التصرف فيها ، ومما زاد في ذلك جشع الحكام والولاة وانغماسهم في الملذات وتكديس الثروات والتعسف في معاملة الناس واستغلالهم(٤) وقد ظهرت بنتيجة ذلك الضياع السلطانية وهي الاراضي التي استحوذ عليها الخلفاء والامراء العباسيون عن طريق مصادرتهم

---

(٣) عبدالرزاق الظاهر : **الاصلاح الزراعى والسياسى** ، بغداد ـ ١٩٥٩ .

(٤) راجع الدكتور صلاح الدين الناهى فى كتابه **مقدمة فى الاقطاع ونظام الاراضى فى العراق** بغداد ـ ١٩٥٥ .

لاملاك الأمويين أو املاك الموظفين المفصولين وغيرهم . ثم ظهر صنف آخر من الحيازات الزراعية الكبيرة وهو صنف الاقطاعات . ويقول الخوارزمي في تعريف الاقطاع : « ان يقطع السلطان رجلا ارضاً فتصير له رقبتها ، اي ان الارض تصبح ملكاً لصاحب الاقطاع » . ولا يحق للخليفة ـ نظريا ـ منح الاقطاعات الا من اراضيه الخاصة ولكن هذه القاعدة اهملت في الغالب . ولم تكن على اصحاب الاقطاع واجبات عسكرية ، ولكن عليهم دفع بعض الضرائب وتصليح القنوات والجسور التي تقع في اراضيهم(٥) .

حيازة الاراضى فى العهد العثمانى : احتل الاتراك العراق فى سنة ١٥٣٤ م ، ولكن بالنظر لبعد بغداد عن استانبول ولسوء المواصلات ولتعرض الاتراك لهجوم وغزوات رجال القبائل من اكراد وعرب من التلال والجبال المحيطة بالطرق المؤدية الى بغداد فلم يتمكن العثمانيون من السيطرة على العراق الا بعد مرور حوالي ٣٠٠ سنة على دخولهم العراق .

وقد اعتبرت الحكومة العثمانية جميع الاراضى ملكاً لها عدا الاراضى الموقوفة ، وكان الولاة والسلاطين يتصرفون تصرفاً مطلقاً فوهبوا بعضها لرجال الجيش والموظفين وقاموا باقطاع البعض الآخر الى المقربين منهم والموالين لهم ، كما اوقفوا قسماً من منافع الاراضى المعطاة بالالتزام الى الجوامع والمساجد ـ وقد ادى هذا التوجيه الكيفي في التصرف في الارض ومنحها واقطاعها بالالتزام لرؤساء القبائل الى حالة من المنازعات وسوء العلاقات التي ادت الى عدم استقرار افراد القبائل وتردي وضعهم الاقتصادي . ومضت فترة من الزمن سادت فيها هذه الفوضى الى ان كان عام ١٨٥٧ م حيث سنت الحكومة قانون الاراضى واصبحت جميع الاراضى خاضعة لاحكام

---

(٥) راجع الدكتور عبدالعزيز الدورى فى كتابه : تاريخ العراق الاقتصادى فى القرن الرابع الهجرى ، مطبعة المعارف ـ بغداد ـ ١٩٤٨ .

هـذا القانون عـدا المملوكة منها والموقوفة • وقد قسمت الاراضى بموجب هذا القانون الى خمسة انواع وهي :

١ ـ الاراضي المملوكة ـ وهي التي يملك رقبتها اصحابها ولهم كـل الحقوق للتصرف فيها ولكنها تخضع لاحكام الشرع •

٢ ـ الاراضي الموقوفة سواء أوقفها اصحابها او اوقفتها الدولة لمنافع خيرية •

٣ ـ الاراضي الموات الخالية التي لم تكن تحت تصرف احد •

٤ ـ الاراضي المتروكة التي تملكها الدولة ولكن يجوز ان يتمتع بهـا الناس كالمراعي •

٥ ـ الاراضي الاميرية ـ وهي اهم الاصناف المذكورة والمقصود بهـا الاراضي التي تعود ملكيتها للدولة التي لها حق التصرف فيها والتي قامت بتفويضها او منحها باللزمة بموجب شروط معينة •

وبالرغم من صدور هذا القانون الا ان تطبيقه بقي محدوداً لعدم توفر الوسائل الكافية لتطبيقه ولسوء الادارة العثمانية ، حتى جاءت ولاية مدحت باشا في سنة ١٨٦٩ م حيث عمل هذا الوالي على اجراء اصلاحات شاملة ومنها ايجاد حل لمشكلة الاراضي عن طريق تطبيق القانون المذكور ، وتحسين طرق الري وزيادة الانتاج الزراعي •

لقد كانت الحكومة العثمانية آنذاك تحاول ان تضـع نظاماً جديداً للاراضي يشيع الاستقرار ويشجع على الزراعة ، ويجلب لخزينة الدولة ايراداً ضخماً من ضرائب الارض ورسومها ، ويحد في نفس الوقت من نفوذ رؤساء القبائل والعشائر العراقية •

لقد وجد مدحت باشا ان نظام الالتزام الذي طبقته الحكومة العثمانية (بعد الغاء نظام الاقطاع القديم في سنة ١٨٣٩ م) والذي كانت بموجبـه

تؤجر الاراضي الاميرية للملتزمين لمدد مؤقتة لم يكن نظاماً مشجعاً على الاستقرار وتطور الزراعة(٦) . فقد جاء في مقدمة تقرير شهير صدر في زمن توليه ولاية بغداد ما يلي :

« ان اغلب الاراضي في القطر العراقي تدار بالالتزام ، ولا تفوض الى احد ، ولذلك نرى الملتزمون يهتمون بالاستفادة منها مدة التزامهم فقط ، ولا يبالون باعمار الاراضي ، فلم ترق الزراعة والفلاحة فيها ، وكان قد نجم عن هذه الطريقة المضرة أن بقيت الاراضي الواسعة في القطر العراقي خالية من العمران »(٧) .

ولذلك فقد اتخذ مدحت باشا عدة خطوات لاصلاح هذه الاوضاع اهمها تفويض الاراضي الاميرية بالطابو لطالبيها بأقساط سهلة الدفع ، وتحويل الاراضي المملوكة الى اراضي اميرية (خاصة تلك الاراضي التي انقرضت سلالة مالكيها ، أو الاراضي التي تركها مالكوها من غير زراعة أو اعمار) بعد ان خصص لاصحابها او لورثتهم حصة معينة تستقطع من الحاصل سميت بالحصة العقرية . والظاهر ان مدحت باشا كان يريد تشجيع زراعة الاراضي والتوسع فيها ، حيث انه جعل ثمن الحصول على الارض بخساً ، واحياناً مجاناً ، فقد منح الاراضي البعيدة عن العمران الى طالبيها بدون بدل اذا قاموا باصلاح هذه الاراضي وحفروا الترع والانهر فيها (٨) .

ومما هو جدير بالذكر ان هذه السياسة التي اتبعها مدحت باشا لم يحالفها النجاح ولم تتحقق اهدافها على الوجه الذي كان يبتغيه ، بسبب قصر مدة ولايته وعدم تمكنه من التغلب على الصعوبات التي جابهها في تطبيق

---

(٦) الدكتور صلاح الدين الناهي – نفس المصدر السابق .
(٧) المصدر نفسه ص ٢١ .
(٨) راجع S. H. Longrigg. Four Centuries of Modern Iraq, (Oxford: Clarendon Press, 1925).

هذه السياسة ، حيث كان موظفو الطابو جهلاء قليلي الخبرة وتعوزهم النزاهة والاخلاص في العمل ، وكانت الاراضي غير ممسوحة ، فلم تكن الخرائط متوفرة لها ، وكان غالباً ما يحدث ان تعطى سندات التمليك لاراضي يملكها الغير ، او لاراضي غير معلومة الحدود او يشك في موقعها • فنتج عن ذلك كثير من الخلافات وعمت الفوضى مما اضطر السلطات العثمانية الى اصدار مرسومين في عامي ١٨٨٠ و ١٨٩٢ منع بموجبهما الاستمرار في تسجيل الاراضي بعد ان تم تسجيل حوالي خمس الاراضي(٩) • وهكذا تقرر منع تفويض الاراضي الاميرية واستمرار التصرف بعد ذلك بموجب ـالشرطنامةـ التي تعطى من الموظفين الاداريين للمزارعين وليس لها صفة قانونية •

ويبين الدكتور صالح مهدي حيدر انه بتشريع قانون الاراضي العثماني اصبح في العراق نظامان للتصرف في الاراضي : نظام نص عليه القانون وفرض على البلاد منذ ذلك الحين ونظام محلي نشأ مع النظام العشائري وتطور بتطوره ، وقد تفاعل هذان النظامان فاوجدا في العراق معضلة عظمى بقيت موضع التفكير والاهتمام لدى جميع الاوساط لمعالجتها(١٠) • ولكنها لم تعالج حتى قيام ثورة (١٤ تموز ١٩٥٨) حيث صدر بعدها قانون الاصلاح الزراعي وحيث اصبح النظام العشائري ملغياً من اساسه •

وقد كان النظام العشائري يستند على ملكية العشيرة باجمعها لديرة العشيرة ، فكما ان افراد العشيرة متضامنون في الديات والفصل والحرب للدفاع عن الديرة ، كذلك هم يشتركون في منفعة الحماية العشائرية وفي

---

(٩) انظر Doreen Warriner, Land and Poverty in The Middle East, London, 1948.

(١٠) الدكتور صالح مهدي حيدر « **التطور الاقتصادي في العراق** » بحث قدم في الدورة الرابعة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، ١٩٥٤ • نشر في مجلة التجارة ـ العدد ٩، ١٠ ـ ١٩٥٤ •

حق الانتفاع من الديرة ، فلجميع افراد العشيرة حق الرعي في الاراضي والزراعة فيها . ويظهر هذا الحق بوضوح في كثير من المناطق في العراق حيث كانت الاراضي الزراعية تقسم على افراد العشيرة وافخاذها بنسبة حاملي السلاح فيها بعد الاحتفاظ بحصة من الارض تسمى حصة المضيف تتراوح بين الربع او الثلث او النصف يتولى شيخ العشائر ادارتها ويستوفي وارداتها لكي يقوم بما يتطلبه النظام العشائري من مصاريف الضيافة والامن والقضاء والسياسة العشائرية الخارجية . وقد تكون القسمة بين افراد العشائر دائمية وقد تكون دورية يعاد تقسيم الارض بموجبها بين الافراد كل سنة او سنتين او ثلاث او اربع سنين . وقد توزع حتى اراضي الرعي بينهم فتعطى لكل فرد أو جماعة مساحة من الارض يحميها بحياته من كل طامع ، وتسمى قطعة الارض التي بيد الفرد لزمة ، او نكشة ، او حصة ، او سهما او سكينة كما يكون الحال ، يقوم بزراعتها بنفسه او ايجارها لفلاحين اخرين من نفس العشيرة ، او من يدخل تحت حمايتها لقاء حصة من الحاصل تتراوح بين الثلث والنصف(١١) .

وهكذا كانت الاراضي الزراعية بيد العشائر العراقية تسيطر عليها وتعتبرها ملكاً لها دون ان يكون هناك اعتراف قانوني من جانب الدولة بهذا الحق . وكان افراد العشيرة ينظرون الى اراضيهم على اساس كونها ملكاً مشاعاً لافراد العشيرة وليست ملكاً خاصاً منهم ، الا انه بعد صدور قانون الاراضي العثماني ومرور فترة من الزمن استطاع بعض الشيوخ استرداد الارض من افراد عشائرهم ، وقد تكرر حدوث ذلك كثيراً بصورة خاصة بعد الحرب العالمية الأولى حيث اخذت فكرة لزمة العشيرة او لزمة القبيلة في التضاؤل وحل محلها الادعاءات الفردية او ادعاءات لجماعات

---

(١١) الدكتور صالح مهدى حيدر ـ نفس المصدر .

صغيرة في ملكية الارض • ففي شمال العراق استحوذ بعض الاغوات واعيان المدن الكبيرة على كثير من الاراضي والقرى فسجلوها باسمائهم صفقة واحدة مستغلين مركزهم السابق في القرية كملتزمين لضرائبها او نفوذهم لدى الولاة • وفي الوسط والجنوب سجلت مساحات كبيرة باسماء بعض السادة وشيوخ العشائر والمتنفذين ، ولم يصب المتصرفين الفعليين في الارض من حقوقهم الا القليل • ففي الناصرية (المنتفك) مثلا سجل اللواء باجمعه باسم متصرف اللواء الذى كان آنذاك رئيساً لعشائر المنتفك وباسم اقاربه ومعاونيه • وما كانت العشائر وافرادها تعترف بالملكية لهؤلاء المالكين الجدد الا بقدر ما كانت السلطة الحاكمة تستطيع بنفوذها الضعيف ان تلزمهم به ، وكثير من هؤلاء المالكين الجدد لم يستطع مشاهدة الارض التي سجلت باسمه أو يقرب منها خوفاً على حياته (١٢) •

وهكذا يتبين لنا ان الدولة العثمانية كانت تتبع سياسة هوجاء في اقطاع الاراضي ومنح حقوق التصرف فيها الامر الذي ادى الى تغلب ذوي القوة والنفوذ ومد سيطرتهم على كثير من الاراضي الزراعية بصورة فضولية •

عهد الاحتلال البريطاني : لم يطرأ فى هذا العهد أى تغيير جوهرى في انظمة الاراضي حيث استمر العمل بتطبيق قانون الاراضى العثماني ، كما صدرت بيانات خاصة لبعض المناطق تمكن شيوخ العشائر بموجبها من تسجيل الاراضي التي كان يتصرف فيها ابناء عشائرهم باسمائهم مما ادى الى تثبيت الاقطاع وحرمان الافراد من الاراضى عدا القليل منهم •

وبعد قيام الثورة العراقية في حزيران عام ١٩٢٠ ظهرت الى الوجود سياسة جديدة ، حيث بادرت سلطات الاحتلال بعد انتهاء الثورة الى اضعاف

---

(١٢) الدكتور صالح مهدى حيدر فى تقريره « الارض والقبيلة فى العراق » المقدم الى مؤتمر الاراضى فى الشرق الاوسط الذى انعقد فى سنة ١٩٥٥ فى صلاح الدين (العراق) ، (تقرير باللغة الانكليزية) •

رؤساء القبائل المتصرفين بالاراضي الاميرية الصرفة ممن ساهموا في الثورة العراقية ، بينما عمدت في الوقت نفسه الى مكافئة رؤساء القبائل وابناء المدن ممن اظهروا ولائهم لسلطات الاحتلال وعملوا على احباط الثورة والحركات الوطنية الاخرى • كما مكنت قسماً من الرؤساء وسلطتهم على منافسيهم في التصرف بأراضي العشيرة •

عهد ما بعد الاحتلال وقانون تسوية الاراضي : وفي العهد المسمى بالعهد الوطني الذى تلا عهد الاحتلال ، أقر الدستور العراقي الصادر في آذار ١٩٢١ العمل بالقوانين العثمانية وتعديلاتها • الا أنه بالنظر لاستمرار المنازعات العشائرية حول الارض وارتفاع قيمة الارض بسبب توسع التبادل التجاري بين العراق والعالم الخارجي(١٣) فقد استلزم التوفيق بين الحقوق والمصالح المتضاربة فى الارض بغية حل المنازعات واستتباب الامن العام • ولذلك فقد استقدمت الحكومة في مطلع انتهاء عهد الانتداب الخبير البريطاني السير (ارنست داوسن) الذي درس احكام الاراضي وتجول

---

(١٣) لقد كان النظام السائد فى البلاد آنذاك هو نظام الاكتفاء الذاتى ، حيث كان المزارعون لا ينتجون من المحاصيل الا المقادير التى تكفى لسد حاجاتهم المعيشية مع فائض قليل يرسل للمدن ، ولذلك فلم تكن للاراضى قيمة سوقية تذكر • الا ان هذا الوضع قد تبدل كثيرا بعد فتح النقل البحرى فى خليج البصرة ، حيث اصبحت السوق العراقية مفتوحة امام الاسواق العالمية ، واخذ التجار يجمعون الحبوب من المزارعين لبيعها للمصدرين الذين يقومون بتصديرها الى الاسواق العالمية • واتسعت هذه الحركة رويدا رويدا ، فبعد أن كانت صادرات العراق من الحبوب فى العقد الاخير من القرن التاسع عشر ٦٥٠٠٠ طن ، أصبحت فى مطلع هذا القرن (١٩١٠ – ١٩١٣) ١٢٠٠٠٠ طن ، ثم ارتفعت هذه الكميات الى ٣٨٠٠٠٠ طن فى السنوات التى سبقت الحرب العالمية الثانية • وهذا التطور التجارى رفع من قيمة الارض الزراعية وحفز الناس على اقتنائها ولكن تنافس الشيوخ والتجار ورجال الدولة على تسجيل معظم الاراضى باسمائهم ادى الى حرمان غالبية المستغلين الفعليين للارض (الفلاحون) من الحصول عليها •

في انحاء العراق واطلع على مختلف التقارير ووضع تقريراً هاماً عن وضع الاراضي في العراق[١٤] متضمناً كثيراً من المقترحات التي أخذت الحكومة بكثير منها عند تشريعها لقانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢[١٥] .

وعندما صدر قانون التسوية الاول (قانون تسوية حقوق الاراضي رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢) انشئت بمقتضاه في سنة ١٩٣٣ لجان خاصة لتسوية شئون الاراضي ومحاكم خاصة لاستئناف قرارات هذه اللجان واوقفت صلاحيات المحاكم العامة بشأن قضايا تسوية حقوق الاراضي وفي سنة ١٩٣٩ أصبحت وزارة العدل هي المسؤولة عن التسوية بدلا من وزارة المالية ونقل اختصاص تسجيل عمليات التسوية من مديرية الطابو العامة الى مديرية عامة مستقلة هي مديرية التسوية العامة .

انواع الاراضى حسب قانون التسوية

وبمقتضى قانون تسوية حقوق الاراضي ادمجت الاراضي الموات ضمن الاراضي الاميرية واصبحت انواع الاراضي اربعة هي :ـ

١ ـ **الاراضى المملوكة** ملكا صرفا وهي المسجلة فى سجلات الطابو على هذا الوجه او التي لدى المتصرف بها وثائق تثبت كونها ملكا له على ان لا يكون قد اهمل التصرف بها بدون معذرة شرعية لمدة ١٥ سنة سابقة على اعلان التسوية ومثل هذه الاراضي يكون لصاحبها حق رقبتها وحق استعمالها والتصرف بها بكافة الطرق القانونية . ومما هو جدير بالذكر ان هذا النوع من الاراضي قليل جدا في العراق ومعظمه يقع داخل حدود المدن

---

(١٤) راجع تقرير السير ارنست داوسن : **بحث فى كيفية التصرف فى الاراضى والمسائل المتعلقة بذلك** ، مطبعة الحكومة ـ بغداد ١٩٣٦ .

(١٥) لقد أظهرت تجربة تطبيق هذا القانون قرابة خمس سنوات ضرورة استبداله بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨ الذى الغى عددا كبيرا من مواد القانون الاول وسن مواد جديدة ، ثم جرت على هذا القانون تعديلات أخرى مهمة .

والقرى والقصبات او حواليها .

٢ ـ **الاراضى المتروكة** : وهي التي ترك حق الانتفاع بهـا لعـامة الناس او لاهالى قرية او قصبة او عدة قرى وقصبات مع ان رقبتها عائدة للدولة ، فهناك اذن نوعان من الاراضي المتروكة (١) الاراضي المتروكـة لعامة الناس ـ كالطرق والاسواق العامة والمرافىء والمنتزهات والساحات وغيرها[١٦] (٢) الاراضي التي تركت لاهالي قرية اوقصبة معينة اولاهالي عدة قرى او قصبات كالمراعي والبيادر والمتحتطبات والمشاتي وغيرها . ولما كانت هذه الاراضي تعود رقبتها للدولة لذلك لايجوز لاي فرد ان يتصرف بهـا بالبيع او التأجير او غير ذلك من التصرفات .

٣ ـ **الاراضى الموقوفة** : وهي الاراضي التي يتصدق بمنفتها مالكوها على الفقراء او على وجه من وجوه البر ويترتب عـلى الوقف زوال ملك الواقف عن الموقوف ، فلا يباع ولا يرهن ولا يورث ولكن يجوز ايجاره كما يجوز استبداله عند توفر شروط الاستبدال[١٧] .

وتقسم الاراضي الموقوفة الى قسمين :ـ (١) الاوقاف الصحيحة : وهي التي كانت من الاراضي المملوكة اصلا ثم وقفها المالك على جهـة خيرية وفق الاحكام الشرعية فتصبح الارض ورقبتها وحقوق التصـرف فيها ومنافعها موقوفة جميعا . ويتبع الوقف الصحيح الاحكـام الشـرعية الاسلامية .

(٢) الاوقاف غير الصحيحة : وهي الاراضي التي افرزت من الاراضي الاميرية واوقفها السلاطين انفسهم او غيرهم باذن منهم على جهة من الجهات الخيرية ، وتعتبر هذه الاوقاف غير صحيحة لان رقبة الارض تبقى عائدة للدولة ، وان منافعها فقط هي التي توقف وتخصص للجهات الخيرية .

---

(١٦) شاكر ناصر (احكام الاراضي) بغداد ١٩٤٧ .
(١٧) المصدر نفسه .

٤ ـ **الاراضى الاميرية :** وهى الاراضى التى تعود رقبتها الى الدولة ، اما حق استعمالها واستغلالها فاما ان يبقى بيد الحكومة ، او يفوض الى الافراد بالطابو او يمنح لهم باللزمة • وتشمل الاراضي الاميرية جميع الاراضي التي لا يثبت كونها مملوكة او متروكة او موقوفة • وتكون هذه الاراضي على ثلاثة انواع :ـ

أ ـ الاراضى المفوضة بالطابو :

وهي الاراضي الاميرية التي سبق ان سجل حق التصرف فيها للافراد، او كان لدى اصحابها وثائق ومستمسكات تبرر تسجيل مثل هذا الحق لهم مقابل بدل يسمى بدل المثل او المعجلة او (الطابو) ، او سبق للمتصرفين فيها ان غرسوها بالاشجار لمدة لا تقل عن (١٠) سنوات مع شروط اخرى • ويتمتع صاحب الارض المفوضة بالطابو بنفس الحقوق التي يتمتع بها صاحب الاراضي المملوكة ما عدا حق رقبتها فيبقى بيد الدولة •

ب ـ الاراضي الممنوحة باللزمة :

وهى الاراضي التي منح حق اللزمة فيها لافراد القبائل او لغيرهم ممن تصرف في الارض مدة من الزمن لا تقل عن (١٥) سنة • ويعرف السير ارنست داوسن حق اللزمة بأنه حق السكن والزراعة[١٨] • وبموجب قانون التسوية الآنف الذكر اصبح منح اللزمة بيد رئيس لجنة التسوية الذي يمكنه منح اللزمة بالاراضي الاميرية للاشخاص العراقيين الذين سبق لهم ان تصرفوا بالاراضي زرعا او غرسا بالاشجار خلال الخمس عشرة سنة السابقة لاعلان التسوية • ولا يشترط ان يكون التصرف طيلة هذه المدة ، وانما يكون خلالها حتى ولو كان واقعا قبل اعلان تسوية تلك الاراضي لسنة واحدة[١٩] •

---

(١٨) تقرير ارنست داوسن ـ نفس المصدر السابق •

(١٩) الدكتور صلاح الدين الناهي ـ **مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي في العراق (١٩٥٥)** •

ج ـ الاراضي الاميرية الصرفة :

وهي الاراضي التي لم تفوض بالطابو ولم تمنح باللزمة وانما بقيت بيد الحكومة ومسجلة باسم وزارة المالية • وتقوم وزارة المالية عادة بتأجير هذه الاراضي او اعطائها بالالتزام لمدة محدودة •

تطبيق قانون تسوية الاراضي :

لقد نص قانون التسوية رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢ وتعديله المرقم (٢٩) لسنة ١٩٣٨ على ان الغرض من تسوية الاراضي هو : ـ

١ ـ تعيين صنوف الاراضي وعائديتها •

٢ ـ تثبيت الحقوق المتعلقة بالارض كحقوق العقر والمرور والمجرى والمسيل والشرب وكذلك العلاقات بالتصرف واللزمة والمغارسة وتعيين عائدية هذه الحقوق والعلاقات •

٣ ـ تحديد حدود الاراضي وتعيين مساحتها وتثبيت اماكن الحقوق المجردة التي عليها وتسجيل هذه الحقوق باسم ذوي العلاقة ممن لديهم وثائق ودلائل كافية •

وهكذا يبدو لنا ان هذا القانون انما وضع للقضاء على الارتباك الموجود في ملكية الارض واستغلالها للتخلص من المنازعات المستمرة على تحديد الاراضي الزراعية وحق تملكها ، غير ان التشريع كان شيئا والتطبيق اصبح شيئا اخر • فلم تعترف لجان التسوية بحق الفلاحين في الارض وهم المستغلون الفعليون لها وانما سجلت الاراضي وحقوق التصرف فيها للمتنفذين من رؤساء العشائر والشيوخ وكبار موظفي الدولة ، الامر الذي ساعد على انتشار الاقطاع وتركز ملكية الارض بيد فئة قليلة متغيبة عن الارض معظم او طيلة السنة •

وكذلك الحال مع قانون اللزمة رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢ فيبدو ايضا انه وضع لتشجيع استثمار الاراضي غير المزروعة ، ولكن هذين القانونين

حققا عند التطبيق عكس النتائج المرجوة من تشريعهما •

وقد استثني كل من اللوائين العمارة والناصرية (المنتفك) من تطبيق احكام قانون التسوية بسبب الوضع الخاص لكل منهما ، فقد كانت جميع اراضي لواء العمارة معتبرة من الاراضي الاميرية الصرفة بينما كانت كل اراضي لواء لناصرية مفوضة منذ ايام الدولة العثمانية الى اسرة السعدون• لذلك فقد استثني هذان اللواءان من احكام قانون التسوية ، وكان يصدر لكل منهما من حين لآخر قوانين خاصة لتنظيم عائدية الأرض وحقوق التصرف بها حتى صدر قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٨ الذى اجريت عليه تعديلات خاصة باراضي اللوائين المذكورين وكان آخر هذه التعديلات القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٤ •

الاراضي التي تمت تسويتها :

لقد كان من المقرر ان تنتهي اعمال التسوية في العراق خلال مدة لا تزيد على خمسة عشرة سنة الا ان تلك الاعمال لم تنته بعد وقد مضى على اعلانها والعمل بها اكثر من ثلاثين سنة • ومرد ذلك يعود الى النقص الهائل في الجهاز الفني والاداري للتسوية والى ضعف هذا الجهاز وعدم كفاءة عدد كبير من موظفيه وتراخيهم في العمل • هذا بالاضافة الى السياسة العامة التي كانت تنتهجها الحكومات القائمة آنذاك والتي دفعتها الى التحايل على نصوص القانون وتفسيرها بالشكل الذي يغدق الاراضي على انصارها ويحرم منها اصحابها الحقيقيين •

ومن احصاءات مديرية التسوية العامة عن الاعمال التي انجزتها لجان التسوية منذ بدء تشكلها في سنة ١٩٣٣ يتبين ان مجموع مساحات الاراضي التي تمت تسويتها **في الاربعة عشر لواء حتى نهاية سنة ١٩٥٨** كان ٨١٥٨٥٩٥٤ دونما • وان الجزء المتبقي بدون تسوية حتى نهاية تلك السنة كان ٢٥١٩٧٦٤٦ دونما انظر الجدول رقم (٣٨) •

جـــدول رقم (٣٨)

نتائج عمليات تسوية الاراضى حتى نهاية سنة ١٩٥٨

صنـــف الارض	المساحة بالدونم
ارض اميرية صرفة	٤٩٤٠٢٢٥٥
ارض اميرية ممنوحة باللزمة	١٢١٤٤٥٧٢
ارض اميرية مفوضة بالطابو	١٢٨٧٧٣٧٣
مجموع الاراضي الاميرية	٧٤٤٢٤٢٠٠
ارض مملوكـــة	٢٤٠٩٤٨
ارض موقوفـــة	٨٧٥٩٦٩
ارض متروكـــة	٦٠٤٤٨٣٧
مجموع الاراضي التي تمت تسويتها	٨١٥٨٥٩٥٤
مجموع الاراضي التي لم يتم تسويتها	٢٥١٩٧٦٤٦
مساحة الاربعة عشر لواء	١٠٦٧٨٣٦٠٠

المصدر : احصاءات مديرية التسوية العامة .

ومما تجب ملاحظته ان جزءا كبيرا من المساحات التي تمت تسويتها غير قابل للزراعة وخاصة في الاراضي الاميرية الصرفة التي تشمل مساحات كبيرة من الاراضي غير المزروعة والاراضي الصحراوية ولا يوجد بها الا قدر ضئيل من الاراضي الممكن زراعتها . ويظهر ذلك بصورة جلية من ملاحظة الجـــدول رقم (٣٩) المتضمن اصناف الاراضي في الوحـــدات الاستثمارية الزراعية التي جرى تعدادها في الاحصاء الزراعي والحيواني في العراق سنة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ . ويبين هذا الجدول ان مساحة الوحـدات

الاستثمارية (الحيازات الزراعية) في سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ كانت ٣٢٢٥٤٨٠٣ دونما منها ٤٦٨٣٥٦٠ دونما فقط من الارض الاميرية الصرفة اى نحو ٩ بالمائة من مساحة الاراضي الاميرية الصرفة الموضحة في الجدول رقم (٣٨) ٠

جـــدول رقم (٣٩)

اصناف الاراضى الزراعية ومساحتها في العراق

سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩

صـــنف الارض	المساحات بالدونم
ارض اميرية صرفة	٤٦٨٣٥٦٠
ارض اميرية ممنوحة باللزمة	١٠٥٨٧٦٧٦
ارض اميرية مفوضة بالطابو	١٢٤٨١٥٨٨
مجموع الاراضي الاميرية	٢٧٧٥٢٨٢٤
ارض مملوكـــة	٣٥٧٩٨٨
ارض موقوفـــة	٤٣٩٠٧٥
مجموع الاراضي الزراعية التي تمت تسويتها	٢٨٥٤٩٨٨٧
الاراضي التي لم يتم تسويتها	٣٧٠٤٩١٦
المجمـــوع	٣٢٢٥٤٨٠٣

المصدر : الاحصاء الزراعي والحيواني لسنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ دائرة الاحصاء المركزية وزارة التخطيط ٠

حيازة الاراضى بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى

وعندما صدر قانون الاصلاح الزراعي في ايلول سنة ١٩٥٨ نص على ان لا تزيد مساحة الاراضي الزراعية المملوكة لشخص او مفوضة له بالطابو او ممنوحة له باللزمة عن ١٠٠٠ دونم من الاراضي التي تسقى

سيحا او بالواسطة او ٢٠٠٠ دونم من الاراضي التي تسقى ديما وان يحتفظ حائز الارض بالمساحة التي يختارها على ان تظل محتفظة بصنفهـــا الاولى (اى ملكا صرفا او اميرية مفوضة بالطابو او ممنوحة باللزمة) الى ان يتـم تصحيح صنفها حسب قانون تسوية حقوق الاراضي . واما الحيازات الزراعية التي تزيد عن هذه الحدود وكذلك الارض الاميرية التي تستعيدها الحكومـــة بعد تسوية عائديتها وكذلك الارض التي تؤول للهيئة العامة للاصلاح الزراعي باى طريق قانوني ، فقد نص قانون الاصلاح الزراعي على توزيعها عـــلى الفلاحين بحيث تتكون لكل منهم ملكية صغيرة لاتقل عن ٣٠ دونما والى ٦٠ دونما من الاراضي التي تسقى سيحا او بالواسطة ولا تقل عن ٦٠ دونما ولا تزيد عن ١٢٠ دونما من الاراضي التي تسقى ديما .

ومن الجدير بالذكر انه لم تتم اية تسوية لحقوق الاراضي طيلـــة سنة ٩٥٩ . الا انه صدر في تلك السنة القانون رقم ١٥٢ (في ١٩٥٩/٩/٣٠) الذى نص في مادته الاولى على عدم جواز منح حق اللزمة في الاراضـي الاميرية كما نص في مادته الثانية على انه عند توفر الشروط القانونية لمنـــح اللزمة للشخص المتصرف بارض اميرية تمنح مساحة من هذه الارض قدرها ١٠٠ دونم ملكا صرفا اذا كانت تسقى سيحا او بالواسطة او ٢٠٠ دونم اذا كانت تسقى ديما اما ما يزيد عن هذه الحدود فيسجل ارضا اميرية صرفة باسم وزارة المالية . ومنذ صدور هذا القانون حتى نهاية سنة ١٩٦٤ انتهت لجان التسوية من تسوية حقوق الاراضي لمساحات قدرها ١٢٫٤٢١٫٤٦٧ دونما من الاراضي التي بقيت بدون تسوية حتى نهاية سنة ١٩٥٨ وبذلك اصبحت جملة المســـاحات التي ســـويت حتى اخر سنة ١٩٦٤ هـــي ٩٤٠٠٧٣٢١ دونما ومساحة الاراضي التي لم يتم تسويتها حتى ذلك التاريخ هي ١٢٧٧٦٢٧٩ دونما انظر الجدول رقم (٤٠) .

جـــدول رقم (٤٠)

نتائج عمليات تسوية الاراضي حتى نهاية سنة ١٩٦٤

صـــنف الارض	المساحات بالدونم
ارض اميرية صرفة	٥٩٣٦٨٢٢٤
ارض اميرية ممنوحة باللزمة	١٢١٦٦٩٣٧
ارض اميرية مفوضة بالطابو	١٣١٥٧٨٠٦
مجموع الاراضي الاميرية	٨٤٦٩٢٩٦٧
ارض مملوكـــة	١٢٠١٥١٣
ارض موقوفـــة	٨٨٧٠٩٠
ارض متروكـــة	٧٢٢٥٧٥١
مجموع الاراضي التي تمت تسويتها	٩٤٠٠٧٣٢١
مجموع الاراضي التي لم يتم تسويتها	١٢٧٧٦٢٧٩
مساحة الاربعة عشر لواء	١٠٦٧٨٣٦٠٠

المصدر : احصاءات مديرية التسوية العامة .

وفيما يختص بالاراضي التي شملها الاصلاح الزراعي فقد بلغـــت حتى منتصف سنة ١٩٦٥ ١٣ر٠١٠ر٥٥٧ دونما منها ٥ر٤٥٦ر٣٢٨ دونما من الاراضي الاميرية و ٧ر٥٥٤ر٢٢٩ دونما من الاراضي المستولى عليها والمحلولة[٢٠] .

(٢٠) وزارة الاصلاح الزراعي ـ مديرية التخطيط والعلاقات العامة نشرة احصائية لغاية حزيران ١٩٦٥ .

وفي الوقت الحاضر تنقسم المساحة الاجمالية للاراضي المشمولة بالاصلاح الزراعي من حيث حيازتها الى :-

١ - ارض موزعة تمليكا على ٤٥٣١١ عائلة ومساحتها ٢٢٢٣٠٤٩ دونما

٢ - ارض مؤجرة لـ ٢٥١٠١٢ عائلة ومساحتها ٧٢٧٧٨٦٨ دونما

٣ - ارض غير موزعة وغير مؤجرة ومساحتها ٣٥٠٩٦٤٠ دونما

والقسم الاخير من هذه الاراضي منه ما يجري اصلاحه في الوقت الحاضر ومنه ما رصد له مبالغ من الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية (من السنة المالية ١٩٦٥ - ١٩٦٦ الى السنة المالية ١٩٦٩ - ١٩٧٠) لاصلاحه واعماره .

٢ - توزيع ملكية الاراضي في العراق

لم تكن الملكية الفردية للارض السبب الرئيسي في سوء استغلال الارض او فقر المشتغلين في الزراعة ، فالملكية الخاصة للارض قد لا تكون معيبة في حد ذاتها وان المشكلة تكمن في سوء توزيع ملكية الارض وسوء استعمالها . فليس العيب في وجود ملاك للاراضي ، وان العيب في انظمة المجتمع التي تسمح بان يمتلك افرادا معدودين كل الاراضي او المساحات الكبيرة منها وتدع الاغلبية الساحقة من الافراد محرومين من التمتع بها . وهذا ما جرى في العراق خلال القرون الطوال الماضية وخاصة خلال نصف القرن الماضي حيث استحوذت على اراضيه الزراعية فئة قليلة العدد من الملاكين معظمهم من الشيوخ والاغوات المتغيبين عن اراضيهم او من سكان المدن والتجار او من محترفي السياسة والموالين للسلطات الحاكمة نفسها . وحتى العائلة المالكة البائدة نفسها ساهمت في الاستيلاء والاستحواذ على مساحة واسعة من اجود الاراضي الزرعية في العراق . اما المستغلون الفعليون للارض الزراعية فقد اصبحوا طبقة فقيرة محرومة من التمتع بملكية الارض او الاستقرار عليها ومحرومة حتى من ضمان معيشتهم منها .

جـــدول رقم (٤١)

توزيع الملكيات الزراعية حسب مساحاتها (١٩٥٨ ـ ١٩٥٩)

حجم الملكية الزراعية (مساحتها بالدونم)	عـــدد الملكيات	مساحة الملكيات بالدونم	نسبة المالكين في كل مجموعة بالنسبة للمجموع العـــام	النسبة المئوية لمساحة الاراضي بالنسبة للمجموع العـــام
اقل من ٤ دونم	٥٧٩٥٨	٧٣٠٥٥		
٤ ـ اقل من ٣٠ دونم	٥٦٧٢٥	٦٩٦٨٨٩		
٣٠ ـ اقل من ٦٠ دونم	١٨٥٠٧	٧٨٢٣٠١	١ر٨٦٪	٥ر١٠٪
٦٠ ـ اقل من ١٠٠ دونم	١١٦١٢	٨٩٤٧٠٧		
	١٤٤٨٠٢	٢٤٤٦٩٥٢		
١٠٠ ـ اقل من ٦٠٠ دونم	١٨٦١٦	٣٨٦٨٠٠١		
٦٠٠ ـ اقل من ١٠٠٠ دونم	١٥١٠	١١٥٦٧٣٥	٩ر١١٪	٥ر٢١٪
	٢٠١٢٦	٥٠٢٤٧٣٦		
١٠٠٠ ـ أقل من ٢٠٠٠ دونم	١٣٩٥	٢٠١٢٦٤٣		
٢٠٠٠ ـ أقل من ١٠٠٠٠ دونم	١٧٤٨	٧٠٧٧٦٣٣		
١٠٠٠٠ ـ أقل من ٥٠٠٠٠ دونم	٢٥١	٤٥٥٤٢٨٠		
٥٠٠٠٠ ـ أقل من ١٠٠٠٠٠ دونم	١٩	١٣٣٤١٠٢	٢٪	٦٨٪
١٠٠٠٠٠ دونم فما فوق	٥	٨٧٦٩١٣		
	٣٤١٨	٣٢٣٢٧٢٥٩		
المجمـــوع العـــام	١٦٨٣٤٦	٢٣٣٢٧٢٥٩	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر : كتـــاب (دراسات في الاصـــلاح الزراعـــي) للدكتور عبدالصاحب العلوان ـ بغداد ١٩٦١ .

ويوضح الجدول رقم (٤١) توزيع الملكية الزراعية ومساحتها في العراق (حسب احصاء ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩) ومنه يتبين ان عدد الملكيات يزيد قليلا على (١٦٨) الف ، واذا افترضنا ان كل ملكية تعود الى شخص واحد فهذا يعني ان ملاكي الاراضي الزراعية يكونون حوالي (٢ر٥٪) من مجموع سكان البلاد ، وان ما يزيد عن ثلثي الاراضي الزراعية يملكها افراد يكونون (٢٪) من مجموع الملاكين .

وفي الجدول المذكور اعلاه قسمت الملكيات الى ثلاثة اصناف حسب مساحتها ، فالتي تبلغ مساحتها اقل من ١٠٠ دونم اعتبرت ملكية صغيرة وتلك التي تزيد مساحتها على ١٠٠ دونم وتقل عن ١٠٠٠ دونم اعتبرت متوسطة ، اما اذا زادت المساحة عن ١٠٠٠ دونم فتعتبر ملكية كبيرة . وبالرغم من مآخذ هذا التصنيف الا انه يفيدنا للدلالة بصورة عامة على مدى انتشار وهيمنة كل من هذه الاصناف الثلاثة . فنجد مثلا ان المزارع التي تقل مساحتها عن ١٠٠ دونم (المزارع الصغيرة) تكون ما يزيد على ٨٦٪ من مجموع الملكيات ولكن المساحة التي تشغلها من الاراضي الزراعية لاتزيد عن ٥ر١٠٪ من مجموع الاراضي في الملكيات الزراعية في القطر . وتؤلف الملكية المتوسطة (١٠٠ ـ اقل من ١٠٠٠ دونم) حوالي ١٢٪ من مجموع الملكيات وتشغل ٥ر٢١٪ من مجموع الاراضي الزراعية . اما الملكيات الكبيرة (١٠٠٠ دونم فما فوق) فنجد ان عددها قليل نسبيا حيث لا تتجاوز ٢٪ من مجموع الملكيات ولكنها تشغل مساحة كبيرة جدا من الاراضي الزراعية ، حوالي ٦٨٪ من مجموع الاراضي الزراعية المملوكة في القطر . ومن ملاحظة الفئات الداخلة في الملكيات الكبيرة في الجدول المذكور نجد ان هناك (١٩) مقاطعة تزيد مساحة كل منها على ٥٠ر٠٠٠ دونم ، والى جانب ذلك توجد (٥) خمسة مقاطعات تبلغ مساحة الواحدة منها من (١٠٠) الف دونم فما فوق ولم يبين الاحصاء الزراعي فيما اذا كانت هناك ملكيات

زراعية تزيد على نصف مليون دونم او اكثر ، ولكن الدكتور محمد سلمان حسن قد بين في كتابة عن « التطور الاقتصادي في العراق » ان هناك عوائل معينة كانت تملك ما يزيد على ربع مليون دونم كعائلة الفرحان (احمد عجيل الياور الفرحان واخوانه واهله وورثته) التي كانت تملك حوالي ٥٩٠ الف دونم في لواء الموصل • وعائلة الجاف وكانت تملك حوالي ٤٧٨ الف دونم في الوية السليمانية وديالى وكركوك • وعائلة امير ربيعة وكانت تملك ٣٢٨٤٥٠ دونما في لواء الكوت[٢١] •

ومما تجدر الاشارة اليه ان الارقام الواردة في الجدول رقم (٤١) وكذلك الارقام المبينة في الجدول رقم (٤٠) التي تخص الملكيات الزراعية في جميع اصناف الاراضي عدا الاراضي الاميرية الصرفة والوقف ، حيث ان مستغلي الاراضي الاميرية الصرفة او اراضي الوقف لا يمكن اعتبارهم مالكين لها بل مستثمرين او حائزين للارض بصفة مستأجرين او بأية صفة اخرى •

ويوضح الجدول رقم (٤٢) عدد الملكيات ومعدل حجم الملكية في كل لواء من الوية العراق الاربعة عشر وذلك في عام ١٩٥٨ ، ومنه يتبين لنا ان المعدل العام لحجم الملكية الزراعية في العراق هو (٦ر١٣٨) دونم • ويختلف معدل حجم الملكية من لواء لآخر • فنجد ان اكبر معدل لمساحات الملكيات الزراعية هو في لواء الكوت حيث بلغ (٨ر٩٤٦) دونم • ويليه لواء العمارة (٢ر٣١٩) دونم وتأتي الناصرية بالدرجة الثالثة (٣ر٢٧٨) دونم • ويلي هذه الالوية الثلاثة من حيث ارتفاع معدل مساحة الملكية الزراعية الوية اربيل وكركوك وبغداد حيث تزيد معدلاتها على ٢٠٠ دونم • اما الموصل ولواء ديالى فيزيد معدل كل منهما على ١٦٠ دونم • واما الالوية

---

(٢١) محمد سلمان حسن ـ التطور الاقتصادي في العراق ص ٢٠١ ←

الاخرى فيقل معدل المساحة الملكية الزراعية فيها عن ١٠٠ دونم . ومما يلفت النظر ان اصغر معدل لمساحة الملكيات الزراعية هو في لواء البصرة حيث بلغ ١٤٫٩ دونم وذلك يعود الى انتشار الملكية الصغيرة في هذا اللواء . وقد سبق ان بينا في فصل سابق الاسباب التي دعت الى انتشار المكية الصغيرة

جـــدول رقم (٤٢)

معدل حجم الملكية الزراعية وعددها حسب الالوية

١٩٥٨ ـ ١٩٥٩

اللـواء	مساحة اللواء بالدونم	عـــدد الملكيات	معدل حجم الملكيات بالدونم
الكوت	٦٦٢١٦٠٠	٢٤٢٧	٩٤٦٫٨
العمارة	٧٣٥٠٨٠٠	٢٩٦	٣١٩٫٢
الناصرية	٥٩٢٠٠٠٠	٣٩٢٢	٢٧٨٫٣
اربيل	٦٢٧٣٢٠٠	٧٦٤٠	٢٥٨٫٩
كركوك	٨٢٤٢٠٠٠	١١١١٢	٢٥٧٫٧
بغداد	٥١٠٠٨٠٠	٦٦٦١	٢١٧٫٤
الموصل	١٣٤٧٧٢٠٠	٣١٢٤٧	١٦٩٫٤
ديالى	٦٤٤٨٤٠٠	١٥٠٣٤	١٦٧٫٤
حلة	٢١٧٨٨٠٠	١٥٣٠٢	٩٣٫٢
ديوانية	٦٠٣٤٤٠٠	٢٤٧٠٠	٨٩
السليمانية	٤٧٣٦٤٠٠	١٦٨٣١	٦٨
رمادي	١٧١٣٩٦٠٠	٩٨١٩	٤٩٫٧
كربلاء	٢٤٢٤٠٠	٤٧٢١	٤٦
بصرة	٤٩١٨٠٠٠	١٨٦٣٤	١٤٫٩
المجموع	٩٦٧٦٥٢٠٠	١٦٨٣٤٦	١٣٨٫٦ المعدل العام

المصدر : دائرة الاحصاء المركزية ـ وزارة التخطيط ـ نتائج الاحصاء الزراعي والحيواني في العراق لسنة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ .

في لواء البصرة والتي منها ان زراعة النخيل التي يشتهر بها هذا اللواء تؤدي بطبيعتها الى الاستغلال على نطاق ضيق حيث يصعب استنبات وغرس مساحات شاسعة من الارض بالنخيل ، كما ان زراعة النخيل تستغرق زمنا طويلا حتى يحصل الانتاج منها ، هذا بالاضافة الى ان مقدار الربح المتحقق من زراعة النخيل ضئيل نسبيا .

٣ ـ الاصلاح الزراعي في العراق

لم تتمكن حكومات ما قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من القيام باى اصلاح زراعي جذري ، حيث كان الاقطاعيون والشيوخ واعوانهم ، يؤلفون الاكثرية في البرلمان ، الامر الذى مكنهم من السيطرة على كل حكومة ، وتوجيه القوانين لمصالحهم الخاصة واخضاع كبار الموظفين لمشيئتهم ، ولما بلغت مساوىء الاقطاع وسؤ توزيع ملكية الارض حدا لا يطاق واخذ الشعب يطالب بالتخلص من الاستعمار وسنده الاقطاع ، ارادت الحكومات السابقة ان تسكت شكوى الناس عن طريق توزيع الاراضي الاميرية الصرفة التي تم احيائها وارواءها بالمشاريع الجديدة على صغار الفلاحين بدون الاضطرار الى التعرض لكبار الاقطاعين او للنظام السياسى القائم آنذاك . وبالرغم من ذلك كله فأن قانون اعمار الاراضي الاميرية لسنة ١٩٤٥ (الذى شرع لتنفيذ هذه السياسة وتوزيع الاراضي الاميرية التي امكن اعمارها بفتح قناة الدجيلة على صغار الفلاحين) لم يفز بمصادقة المجلس النيابي الا بعد ان تأكد شيوخ المقاطعات المجاورة لاراضي المشروع من ان باستطاعتهم ان يستحوذوا على معظم اراضيه ويحرموا الفلاحين منها ، وقد استطاعوا في الواقع تسجيل حوالى نصف تلك الاراضي باسمائهم كما منحتهم الحكومة حق التمتع بمياه المشروع لارواء اراضيهم وكان ذلك بمثابة رشوة لهم مقابل مصادقتهم على القانون . وفي سنة ١٩٥١ صدر قانون آخر هو قانون

اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة رقم (٤٣) لسنة ١٩٥١ الذى حل محل القانون السابق ، وبموجبه اصبحت جميع الاراضي الاميرية الصرفة القابلة للاستثمار الزراعي والتى تمت تسويتها خاضعة للتوزيع على اساس الملكية الصغيرة • وقد حدد هذا القانون الحد الاعلى لمساحة الوحـدات الاستثمارية كما يلي : ـ

(٢٠) دونم في الاراضي الجبلية و (١٠٠) دونم في الاراضي السيحية (٢٠٠) دونم في اراضي السقي بالضخ الواطىء و (٤٠٠) دونم في اراضي السقي بالضخ العالى •

وقد تقدم عشرات الالوف من الفلاحين بطلباتهم للحصول على قطعة ارض في المشاريع المختلفة التي تم التوزيع فيها كالدجيل (لواء الكوت) وشهرزور (السليمانية) وسـنجار (الموصل) والحويجـة (كركوك) واللطيفية (بغداد) والكرمة (البصرة) والمسيب (الحلة) ومخمـور (كركوك) واراضي اخرى •

على ان هذه الاصلاحات التي اجرتها الحكومـات السابقة كـانت نتائجها تأتي في غالب الاحوال مخالفة لما كان يدعو له المصلحون او مخالفة لنص القانون • وفي ذلك يقول الاستاذ عبدالرزاق الظاهر :ـ

« ان مصير مشاريع الاسكان في العهد المباد كان الفشل في اغلـب الاحيان وسبب ذلك كان يعود اما لسيطرة الاقطاعيين على معظم الاراضي المراد توزيعها (كما حدث في الدجيلة وفي سنجار حيث سجلت اراضي كثيرة باسم شيخ شمر ومرؤوسيه) واما لخراب الاراضي المستصلحة لعدم وجود المنازل والمصارف كما في مشروع الدجيلة والحويجة وابي غريب حيث تراكمت الاملاح على اراضيها مما ادى الى هجرة من خصصت لهم من الفلاحين وتركهم لتلك الاراضي التي اصبحت غير قابلة للاستغلال ، او

أو ان سبب الفشل يعـــود الى الطرق التى اتبعت فى التوزيع من حيـــث المحاباة والتلاعب فقد وزعت اراضى باسماء وهمية لاشخاص لا وجود لهم مطلقا او وزعت على اشخاص لايحسنون حرفة الزراعة فقاموا بتأجيرهـــا للغير او بيعها او اهمالها وتركها بدون استغلال • وهكذا أصبحت مشاريع الاسكان فى العهد المباد وسيلة للسرقة العلنية باسم الملكية الصغيرة وقـــد شجع كبار المتنفذين على استلاب الاراضى او المساهمة فى السكوت لقـــاء الهبات والاتاوات (٢٢) •

واستمر سوء استغلال الارض وسوء توزيع حقوق التصرف فيهـــا واستمر معه شقاء الفلاحين وكان لابد من حل ثورى واصلاحى جـــذرى لهذه المشكلة والقضاء على النظام الاقطاعى باعتباره سببا رئيسيا من أسباب تخلف البلاد فى المجالات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية • وقد تم ذلك بقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية العراقية • فقد كان القضاء على النظام الاقطاعى وعلى كل ما يمت اليه بحسب او نسب من اهم اهداف السياسة التى رسمتها حكومة الثورة للنمو الاقتصـــادى والزراعي والنهوض الاجتماعى فى العهد الجمهورى • وبعد اسبوعين من قيام الثورة تم اعلان الدستور المؤقت للجمهورية العراقية الذى نص فـــى المادة الرابعة عشرة منه على أن :ـ

(أ) الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون •

(ب) تبقى حقوق الملكية الزراعية مصونة بموجب القوانين المرعية الى حين استصدار التشريعات واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها • وفى ضوء

---

(٢٢) انظر ـ عبدالرزاق الظاهر ، **الاصلاح الزراعى والسياسى** ـ بغداد ١٩٥٩ •

هذا النص فقد قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة الاصلاح الزراعى لدراسة الوضع الزراعى العام فى البلاد ووضع لائحة قانون الاصلاح الزراعى •

وبتاريخ ٢٩-٩-١٩٥٨ أعلنت الحكومة مولد قانون الاصلاح الزراعى رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ ونهاية الاقطاع في العراق • وقد حددت الملكية بحد أعلى هو (١٠٠٠) دونم فى الاراضى المروية (سيحا او بالواسطة) و(٢٠٠٠) دونم فى الاراضى الديمية «المطرية» وتوزيع ما يزيد عن الحد الاعلى على الفلاحين بملكيات صغيرة ذات حد أدنى قدره (٣٠) دونم فى الاراضى المروية و(٦٠) دونم فى الاراضى الديمية • وقد تضمن القانون اربعة ابواب مهمة :- (٢٣)

١ - الباب الاول :

ويبحث فى تحديد الملكية الزراعية ، الا انه يتضمن علاوة على ذلك موادا تتعلق بالاستيلاء على ما يجاوز الحد الاعلى المقرر وبتقدير قيمة التعويض وكيفية ادائه وتوزيع الاراضى على الفلاحين وعلى شروط التوزيع ومقدار ما يدفعه المالك الجديد عوضا عما يصيبه من الارض الموزعة • كما يتضمن موادا أخرى تتعلق بكيفية تشكيل الهيئة العليا للاصلاح الزراعى وصلاحيات هذه الهيئة ولجانها الفرعية المنبثقة عنها وموادا أخرى تتعلق بالغاء القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٥ بشأن توزيع الاراضى بلواء العمارة والقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ بحسم النزاع فى الاراضى الاميرية المفوضة بالطابو فى لواء المنتفك والغاء القرارات الصادرة بموجب هذين القانونين عدا ما أكتسبت منها الدرجة القطعية •

---

(٢٣) انظر الملحق فى آخر هذا الكتاب من قانون الاصلاح الزراعى وتعديلاته •

٢ ـ الباب الثانى :

ويبحث في جمعيات التعاون الزراعى ـ فيتناول تكوين الجمعيات التعاونية ممن آلت اليهم الارض الموزعة ، ووظائف واعمال هذه الجمعيات والاشراف عليها واشتراكها فى تأسيس جمعية تعاونية عامة واتحادات تعاونية •

٣ ـ الباب الثالث :

ويبحث فى تنظيم العلاقات الزراعية ـ فيتناول تنظيم العلاقات بين صاحب الارض وصاحب واسطة السقى والفلاح ، وتوزيع الناتج وتقسيم الواجبات بينهم على أسس جديدة تناسب الوضع الجديد •

٤ ـ الباب الرابع :

ويبحث فى حقوق العامل الزراعى ـ فيتناول تحديد أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية المختلفة كل عام بواسطة لجنة تشكلها وزارة الزراعة ، ويتناول كذلك تكوين نقابات العمال الزراعين للدفاع عن مصالحهم •

مراحل تنفيذ الاصلاح الزراعي واجراءاته التكميلية

يتخذ تنفيذ الاصلاح الزراعى بمفهومه الشامل الحديث [1] مراحل متعددة واجراءات تكميلية معينة يتوقف على حسن تطبيقها وادارتها نجاح المشروع فى تحقيق اهدافه على الوجه الاكمل .

ويعتبر الاصلاح الزراعى فى البلدان المتخلفة اقتصاديا من أهم اركان

---

(١) المفهوم القديم للاصلاح الزراعى كان مقتصرا على تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقسيم الاقطاعيات وتفتيت الملكيات الكبيرة واعادة توزيعها على جمهور الفلاحين والعمال الزراعيين ومثل هذا النوع من الاصلاح جرى فى المكسيك وفى عدة دول اوربية خاصة خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين . اما المفهوم الحديث للاصلاح الزراعى فلا يقتصر على تحقيق العدالة الاجتماعية باعادة توزيع الثروة الزراعية على المستغلين الفعليين بل يؤكد أيضا على الناحية الزراعية الاقتصادية من حيث العمل على تحسين انتاجية الارض وانتاج الفلاح الذى يعمل فى الارض وتحسين نوعية الانتاج بحيث يساهم مساهمة فعالة فى تنمية الاقتصاد القومى . ولذلك فان المفهوم الجديد للاصلاح الزراعى يرمى الى احداث تغيير اجتماعى مصحوب بتغيير اقتصادى زراعى الهدف منه زيادة انتاجية الزراعة . فلا يكفى ان نعيد توزيع الثروة الزراعية بصورة عادلة وتبقى انتاجية الارض والفلاح دون تغيير ، بل المهم ان نعمل فى ذات الوقت على اعمار واصلاح الارض وزيادة انتاجها كما ونوعا ورفع مستوى الفلاح الثقافى والصحى والزراعى بغية زيادة انتاجه ورفع مستوى معيشته وهذا ما يقتضى اعادة النظر بكثير من المؤسسات التى تخدم الزراعة وانشاء مؤسسات جديدة ومثال ذلك مؤسسات التعاون والائتمان والتسويق الزراعى والمكننة الزراعية والرى والصرف والتعليم والارشاد الزراعى والاجتماعى . وجعل خدمات هذه المؤسسات فى متناول كافة الفلاحين والعمال الزراعيين . (راجع الفصل الاول من كتاب دراسات فى الاصلاح الزراعى للدكتور عبدالصاحب العلوان) (الطبعة الاولى بغداد ١٩٦١).

السياسة الزراعية فى البلاد ، بل نه حين يكون اصلاحا زراعيا شاملا لكافة مناطق البلاد لابد وان يكون حاويا لكل اوجه واهداف السياسة الزراعية العامة، وهو حين يكون كذلك يصبح من أهم مقومات التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى البلاد •

والاصلاح الزراعى كسياسة زراعية اقتصادية لابد ان تكون له أهداف معينة ووسائل او اساليب لتحقيق تلك الاهداف او الغايات • فما هى تلك الاهداف والوسائل ؟ تضمن قانون الاصلاح الزراعى العراقى رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ (نجد نفس المضمون فى قانون الاصلاح الزراعى المصرى والسورى) بيان الاسباب الموجبة لصدور القانون • ان اهداف الاصلاح الزراعي هى :ـ

أولا : القضاء على الاقطاع كاسلوب للانتاج وكرصيد استعمارى وازالة النفوذ السياسى الذى يتمتع به الاقطاعيون نتيجة لملكياتهم الكبيرة فى توجيههم غير السليم لجهاز الدولة والجهاز السياسي وفقا لمصالحهم ومصالح الاستعمار وفى عرقلتهم للادارة الحكومية كل ذلك لغرض توفير امكانية السهر على المصلحة العامة •

ثانيا : رفع مستوى طبقة كبيرة من المواطنين وهم الفلاحون واتاحة الفرصة الكافية لرفع مستواهم الاجتماعى بصورة عامة •

ثالثا : رفع مستوى الانتاج الزراعى فى البلد بحيث يساهم مساهمة فعالة فى رفع الدخل القومي وترصين الاقتصاد الوطني •

ولتحقيق هذه الاهداف لابد من اتباع الوسائل الاتية وهى التى تضمنها القانون فى ابوابه الاربعة :ـ

١ ـ تحديد حد أعلى لملكية الارض والاستيلاء على ما جاوز هذا الحد •

٢ ـ توزيع الاراضى المستولى عليها والاراضى الاخرى على الفلاحين

بحد أدنى اقتصادى يؤمن معيشة العائلة الفلاحية بشكل مناسب •

٣ ـ ايجاد نظام تعاونى للانتاج الزراعى بكافة مراحله يضمن ادخال الاساليب العلمية والفنية الحديثة فى الانتاج •

٤ ـ تحديد العلاقة الزراعية بين ذوى العلاقة بشكل عادل على أساس تعيين حصة مناسبة لكل عامل من عوامل الانتاج •

يتضح لنا من دراسة هذه الوسائل ان تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى ينطوى على عدة مراحل :ـ

تبدأ المرحلة الاولى بالاستيلاء على الاراضى الزائدة عن الحد الاعلى وتعقبها مرحلة الادارة الموقتة للاراضى المستولى عليها لحين اعدادها للتوزيع ومن ثم تأتى مرحلة التوزيع على الفلاحين والعمال الزراعيين • ولا ينتهى تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى بعملية التوزيع بل هناك اجراءات تكميلية أخرى ضرورية لضمان تطور الزراعة وزيادة دخل الفلاح ورفع مستوى معيشته وتحسين مستوى انتاجه كما ونوعا • وهذه الاجراءات التكميلية التى اصبحت تعتبر جزءا لايتجزأ من عملية الاصلاح الزراعى بمفهومه الحديث تشمل تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية ذات الاغراض المتعددة وضمان أنضمام المستفيدين من التوزيع اليها لتمكينهم من الاستفادة من مزايا الانتاج الواسع والتسويق بأقل التكاليف واحسن الظروف كما تشمل الاجراءات التكميلية انشاء مؤسسات للتسليف الزراعي وللارشاد والتعليم الزراعى وللصناعات الزراعية والمكائن والمعدات الزراعية هذا فضلا عن تنظيم العلاقات الزراعية بين ملاك الاراضى ومستأجريها والعاملين فيها وكذلك بين أصحاب وسائط السقى والزرع ـ تنظيما يحفظ للاطراف المعنية حقوقها دون استغلال احدها للاخر •

مراحل تنفيذ الاصلاح الـزراعى

١ ـ الاستيلاء على الارض الزائدة عن الحد القانونى :ـ

أول مرحلة فى تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى فى العراق هى احتفاظ مالك الارض بالف دونم من الارض التى تسقى سيحا او بالواسطة او بالفى دونم من الارض الديمية (او بما يساوى احد هذين الحدين من الصنفين معا أى بمعدل دونم واحد من الصنف الاول نظير دونمين مـــن الصنف الثاني) ، وان تستولى الهيئة العليا للاصلاح الزراعى على ما يزيد عن هـــذا القدر تمهيدا لتوزيعه وفق شروط القانون •

وهذه المرحلة من تنفيذ القانون تبدأ بان يقدم مالك الارض الذى يملك أكثر من الحد المسموح به أقرارا بالمساحة التى يملكها ونوع الملكية والحقوق التى عليها • وتتولى مديرية الاستيلاء والتقدير العامة تدقيق الاقـــرار واستصدار قرار من الهيئة العليا للاصلاح الزراعى بالاستيلاء على مايزيد لديه عن الحد القانونى • وبعد ذلك تقوم لجنة الاستيلاء بالمنطقة التى تقـع فيها الارض بالكشف عليها بحضور المالك او من ينوب عنه ويتم تخصيص الجزء الذى يحتفظ به من الجزء الذى يستولى عليه ، وينظم بذلك محضر يحوى كافة البيانات عن المساحة التى يستولى عليها وما بها من موجودات وما عليها من حقوق •

وفى ضوء هذا المحضر تصدر لجنة الاستيلاء قرارها بالاستيلاء عـلى الارض وترسله مع المحضر وكافة المستندات المتعلقة بالموضوع الى مديرية الاستيلاء والتقدير العامة التي بدورها تدقيق المحضر ومرفقاته وتصدقه وتتخذ أجراءات النشر عنه فى الجريدة الرسمية او تعيده ـ عند اللزوم ـ الى لجنة الاستيلاء للتصحيح او اكمال نواقصه ثم اعادته الى مديرية الاستيلاء العامة للنشر عنه • وبعد النشر يكون لاصحاب العلاقة حق استئناف القرار خلال

ثلاثين يوما امام محكمة استئناف الاصلاح الزراعي المختصة • وعندما يصبح القرار خاليا من كافة الاعتراضات القانونية يرسل للهيئة العليا للاصلاح الزراعى للتصديق عليه ثم تتخذ أجراءات تسجيل الارض باسم الدولة (وزارة المالية) لاغراض الاصلاح الزراعى •

ومن الجدير بالذكر ان الهيئة العليا للاصلاح الزراعى تستولى على الملكيات التى تزيد عن الحد القانونى وكذلك الاراضى الاميرية والاراضى المرهونة لدى المصرف الزراعي ضمانا للقروض التي يعجز مقترضوها عن تسديدها • وتتولى الهيئة ادارة هذه الاراضى جميعا وتوزيعها وفق شروط قانون الاصلاح الزراعى •

ويمكن تلخيص أعمال الاستيلاء منذ صدور قانون الاصلاح الزراعى حتى ٣١-٩-١٩٦٥ فيما يأتى :-

بلغ عدد المقرين الذين اعلن خضوعهم للاستيلاء في جميع انحاء العراق ٢٤١١ شخصا بلغ مجموع ما لديهم من اراضى ١١ر٤٥٩ر٩٣٧ دونما •

وصدر حتى التاريخ المذكور ١٢٧٧ قرارا بالاستيلاء شملت ٢٠٥٣ شخصا • وبلغ مجموع مساحات الاراضى المستولى عليها والمحلولة ٧ر٧٥٣ر٤٥٠ دونما منها ٤ر٧٠٩ر٦٦٦ دونما اكتسبت قراراتها الدرجة القطعية • وباقى المساحات لاتزال محل اعتراض امام الجهات القضائية المختصة •

ومما تجدر ملاحظته أيضا ان الاستيلاء الذى تم سنة ١٩٥٩ كان من السرعة والارتجال بحيث لم يكن بد من اعادة الكشف على كثير من الاراضى التى استولى عليها ومسحها مرة اخرى واصدار قرارات أستيلاء جديدة لها •

لقد بلغت مساحات الاراضى الخاضعة للاستيلاء حوالى ١١ر٢٦٠ر٠٠٠ دونما (عدا لواء الناصرية الذى لم تجر تسويته وتثبيت عائدية الاراضى فى معظم اراضيه بعد) •

٢ ـ الادارة المؤقتة للاراضى المستولى عليها والاميرية ٠

ان مرحلة تنفيذ القانون التى تلي مرحلة استلام الهيئة العليا للاراضى الزائدة لدى الملاك عن الحدود القانونية وكذلك الاراضي الاميرية وغيرها من الاراضى التى يمكن توزيعها بشروط قانون الاصلاح الزراعى هى مرحلة الادارة المؤقتة ٠ ويعنى **بالادارة المؤقتة** ان تؤجر الارض لفلاحين يزرعونها بأنفسهم ـ ريثما تتم العمليات المساحية واعداد الخرائط اللازمة للتوزيع وعمليات تنظيم الرى والبزل وتجهيز الارض للتوزيع ٠ ويكون التأجير للفلاحين من أبناء المنطقة الكائنة بها الارض او الفلاحين من ابناء المناطق المجاورة اذا لم يكن هناك من فلاحى المنطقة العدد الكافى للتأجير طبقا للشروط القانونية ٠

وتبدأ اعمال الادارة المؤقتة بأن تقوم لجنة الاستيلاء بتسليم الارض الى مندوب الادارة المؤقتة الذى يصطحب معه لهذا الغرض الممثل الزراعى وموظفا من دائرة الرى لدراسة ظروف الزراعة والرى ٠ وبعد ذلك يقدم مندوب الادارة المؤقتة تقريرا للمجلس الزراعى فى اللواء متضمنا نتائج الدراسة والاقتراحات الواجب اجراؤها لتهيئة الارض للتوزيع مع بيان اسماء الزراع الذين يزرعون الارض ٠

وبعد ان يتأكد المجلس الزراعى من صلاحية الارض للتأجير يؤلف لجنة للتعاقد تنتقل الى الارض وتجرى التحقيق عن الزراع والمساحة التى يزرعها كل منهم ٠ ثم يتم بعد ذلك اختيار الفلاحين الذين تتوفر فيهم شروط التعاقد واهمها ان يكون الشخص مهنته الفلاحة وان يكون زارعا للارض بنفسه ومن أبناء المنطقة التى بها الارض او من ابناء المناطق المجاورة وليست له زراعة فيها ٠ ولايجوز تأجير مساحة اكبر من الحد الذى وضعه القانون للتوزيع والذى يتراوح بين ثلاثين وستين دونما من الارض الاروائية وبين ستين ومائة وعشرين دونما من الارض الديمية ٠ ويكون التأجير عادة بعقود فردية ولكن يجوز التأجير بعقد واحد لجماعة مشتركة فى وسيلة رى واحدة

او تمارس الاعمال الزراعية بصورة مشتركة •

ويمكن تلخيص انجازات الادارة المؤقتة منذ صدور قانون الاصلاح حتى سنة ١٩٦٥ فيمايلى :ـ

١ ـ بلغت مساحة الاراضى التى دخلت فى حوزة الادارة المؤقتة منذ صدور قانون الاصلاح الزراعى حتى ٣١ـ٦ـ١٩٦٥ ٩ر٥٢١ر٣٢٩ دونما

٢ ـ من هذه المساحة تم توزيع مساحة قدرها ٢ر٢٦٢ر٩٥٣ «

٣ ـ المساحة التى لاتزال تحت الادارة المؤقتة هى ٧ر٣٥٨ر٣٧٦ «

وعدد العائلات التى تستأجر هذه المساحة حاليا ٢٥١ر٠١٢ عائلة

٣ ـ التوزيع : ـ

مرحلة التوزيع هى اهم مراحل تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى بالنسبة للفلاحين الذين لايملكون ارضا والذين يملكون مساحات لاتكفى لمعيشتهم •

ونجرى هذه المرحلة فى الاراضى التى تؤول للهيئة العليا للاصلاح الزراعى تنفيذا للقانون ، وذلك بعد انتهاء ما يتعلق بها من اشكالات قانونية ان وجدت وبعد تهيئتها للاستغال الزراعى المثمر •

وأول خطوة تتخذ لذلك هى اجراء مسح عام للاراضى من قبل مديرية المساحة العامة لتحديد الارض الصالحة للزراعة ثم اعداد الخرائط المساحية اللازمة للتوزيع •

ويتم اختيار الفلاحين الذين توزع عليهم الارض على اساس تحقيق تجريه لجنة ثلاثية تستعين في عملها بآراء الفلاحين عن طريق منظماتهم القانونية • ويتم التحقيق بواسطة استمارات طلب انتفاع تستوفى معلوماتها من الفلاحين الراغبين فى التملك • ويتم الترشيح للتملك على ضوء النتائج التى ينتهى اليها التحقيق •

كذلك تجرى دراسة اقتصادية واجتماعية لمعرفة ظروف الارض واحوال السكان وذلك لتحديد مدى صلاح الارض للزراعة وحالة الرى

والبزل فيها واقتراح ما يلزم لها من اصلاحات وتحديد مساحة الوحدة الاستثمارية وتعيين مواقع المراعي والقرى • وتنجز هذه الخطوات من قبل لجنة أخرى مكونة من مهندس فى الامور الفنية رئيسا وعضوية مساح ومهندس ميكانيكي • وتسترشد هذه اللجنة بآراء الفلاحين عن طريق منظماتهم القانونية •

وعلى أساس الاجراءات السابقة تصدر لجنة التوزيع قرارها بالتوزيع • وبعد ذلك تتخذ الاجراءات القانونية اللازمة ليصبح التوزيع مكتسبا الدرجة القطعية • وحينئذ تنظم شهادات التمليك النهائية لمن ستوزع عليهم الارض •

وتتراوح المساحة التي توزع على الفلاح الواحد بين ثلاثين دونما وستين دونما فى الاراضى الاروائية وبين ستين ومائة وعشرين دونما فى الاراضى الديمية • ويجوز للهيئة العليا توزيع مساحات أقل من هذه الحدود اذا اقتضت الظروف ذلك •

ويمكن تلخيص اعمال التوزيع منذ صدور قانون الاصلاح الزراعى حتى ٣١-٨-١٩٦٥ بما يلى :-

تم توزيع مساحة قدرها حوالى ٢ر٣ مليون دونما •

وبلغ عدد العائلات التى وزعت عليهم ٤٥٣٠٠ عائلة •

وفى مطلع عام ١٩٦٥ عدلت اجراءات التوزيع وطرقه وصدرت تعليمات جديدة بذلك • حيث أن اجراءات التوزيع التى كانت متبعة سابقا كان يعتريها الكثير من المآخذ منها :-

١ - عدم وجود خطة منظمة محددة للتوزيع مستندة على بيانات احصائية دقيقة عن اراضى الاصلاح الزراعى بكافة انواعها •

٢ - تشكيل لجان التحقيق لم يجعل لمديرية التوزيع العامة سلطة فى مراقبة أعمالها والاشراف عليها لسبب كونها محلية وبرآسة مدير الناحية الذى يسبب كثرة اعماله الادارية لم يستطع التفرغ لاعمال التوزيع مما أدى

الى عرقلة وتأخر العمل لمدد طويلة .

٣ ـ لم تكن اجراءات التوزيع تحقق العدالة فى التوزيع بسبب توزيع مساحات متساوية فى منطقة واحدة بغض النظر عن حجم الاسرة الفلاحية واحتياجاتها وتكاليف معيشتها ومقدرتها على العمل مما يؤدى الى انخفاض مستوى معيشة بعض الاسر لعدم كفاية المساحة الموزعة عليها .

٤ ـ كان مسح الاراضى المعدة للتوزيع يتم تمشيطها وتقطيعها على خرائط رسم بمقياس كبيرة (١٪٠٠٠ر٣٠ او ١/١٠٠٠ر١٠) مما يتعذر معه أثبات التفاصيل الطوبوغرافية الموجودة على الطبيعة مما يؤدى الى توزيع بعض المساحات غير الصالحة للزراعة كاراضى السبخة والمقابر والمبانى وغيرها . كما ان هذه الخرائط ذات المقياس الكبيرة لاتسمح بتحديد وتثبيت الوحدة الاستثمارية الموزعة بصورة دقيقة الامر الذى يثير اشكالات متعددة بين المنتفعين .

٥ ـ عدم استكمال تنفيذ مشروعات الري والبزل للارض الموزعة قبل تسليمها لمستحقيها مما قد يؤدي الى استلام الشخص لمساحة من الارض ليس لها مصدر للري .

وقد وضع نظام جديد للتوزيع وصدرت تعليمات جديدة بذلك بغية التغلب على هذه المشاكل والنواقص وضمان اجراء التوزيع على أسس علمية سليمة تكفل العدالة وحسن استغلال الارض وزيادة انتاجها .

وقد تضمنت التعليمات الجديدة التى صدرت فى أوائل ١٩٦٥ قواعد ومبادىء جديدة لم تكن متبعة سابقا واهمها مايأتى :ـ

١ ـ ان يكون التوزيع على اساس خطة مدروسة محددة مقسمة الى مراحل زمنية وذلك بناء على بيانات أحصائية تفصيلية دقيقة وطبقا لامكانيات المديريات ذات العلاقة بالتنفيذ .

٢ ـ تعيين المساحات الصالحة للتوزيع بطريقة صحيحة ودقيقة على أساس دراسات تحليل وتصنيف التربة التى يقوم بها المختصون من الفنيين مما يحقق عدم توزيع الاراضى غير الصالحة للزراعة •

٣ ـ حددت التعليمات مراتب الاولوية بين المزارعين والمستفيدين من طالبى الانتفاع للتوزيع •

٤ ـ تختص باعمال البحث الاجتماعى واقتصادى لغرض التوزيع لجان مركزية تشكل من موظفى مديرية التوزيع العامة (شعبة البحث والتوزيع ـ قسم التوزيع) وذلك حتى تكون بعيدة عن المؤثرات المحلية ومتفرغة للعمل الموكول لها وخاضعة للاشراف والتوجيه ، وتدقق اعمالها من قبل مديرية التوزيع العامة •

٥ ـ عينت التعليمات نظام تحديد المساحة المقترحة للتوزيع التى تخصص لكل أسرة من المقبولين طبقا لمتوسطات تكاليف المعيشة وصافى الانتاج للدونم وبذلك تكون وحدات التوزيع ذات مساحات متقاربة للاسر المتساوية والمتقاربة فى عدد افرادها فى منطقة التوزيع الواحدة •

٦ ـ يتم تحديد الواحدات الموزعة وتقطيعها على اساس اتباع دورة زراعية ضمانا لحسن استغلال الاراضى وزيادة انتاجها بالاضافة الى التحكم فى ريها منعا من زيادة ملوحتها • كما روعى فى نظام التقطيع عدم ترك فضلات بين القطع الموزعة • كذلك نص فى التعليمات على كيفية التصرف فى الاراضى السبخة المتخللة بحيث يمكن استصلاحها وتوزيعها •

٧ ـ نص فى التعليمات على ان تقوم مديرية الرى العامة بتنفيذ مشروعات الري والبزل للارض الموزعة حتى المستوى الحقلي •

كما حددت التعليمات الجديدة المراحل الرئيسية لاجراءات التوزيع وهى :ـ

١ ـ اعداد خطة للتوزيع وتحديد منهاج زمنى لتنفيذها • ويتم ذلك من

قبل قسم الاحصاء والتخطيط والمتابعة بالاشتراك مع مديريات التخطيط والمساحة والرى العامة .

٢ ـ اعداد الخرائط الكونتورية الطوبوغرافية وتأشير المشروعات الرئيسية المقرر انشاؤها عليها ، وتقوم بذلك مديريتي المساحة والرى العامة.

٣ ـ تحليل التربة واجراء الدراسات الفنية ويتم ذلك من قبل شعبتى التربة والمشروعات بقسم هندسة المشاريع .

٤ ـ اجراء الابحاث الاجتماعية للفلاحين ودراسة متوسط تكاليف المعيشة وصافى الانتاج السنوى للدونم من الارض المقرر توزيعها . ويتم ذلك من قبل لجنة البحث بقسم التوزيع .

٥ ـ تعيين مستحقى التوزيع والمساحات المقترحة لهم والمرفوضين والاحتياطيين واصدار قرار بذلك من قبل لجنة البحث .

٦ ـ اعداد الجداول النهائية للمقبولين والاحتياطيين والمرفوضين بناء على قرار لجنة الطعون واعداد جداول التقسيم من قبل شعبة البحث والتوزيع (بقسم التوزيع) .

٧ ـ التقطيع على الخرائط ويجري من قبل شعبة التقطيع بقسم هندسة المشاريع .

٨ ـ تثبيت التقطيع والمشروعات موقعيا وتعيين المساحات النهائية لقطع التوزيع من قبل مديرية المساحة العامة .

٩ ـ صدور القرار المتضمن تعيين كل قطعة لمستحقها حسب مراتب الاولوية وذلك من قبل لجنة التوزيع .

١٠ ـ تسليم القطع لمستحقيها موقعيا من قبل لجنة التسليم .

١١ ـ نشر قرار لجنة التوزيع بالجريدة الرسمية من قبل شعبة التسجيل بقسم التوزيع .

١٢ ـ البت فى الاعتراضات المقدمة عن قرار لجنة التوزيع وصدور قرارا بذلك من محاكم استئناف الاصلاح الزراعى •

١٣ ـ رفع قرارات التوزيع التي لم يعترض عليها وكذلك قرارات محاكم الاستئناف الى الهيئة العليا للاصلاح الزراعي للمصادقة عليها •

١٤ ـ ابلاغ دوائر الطابو لاتخاذ اجراءات تسجيل الارض للموزع عليهم كملك صرف وذلك بعد استحصال موافقة الهيئة العليا على التوزيع ويتم ذلك من قبل شعبة التسجيل •

التعاون فى مناطق الاصلاح الزراعى

جمعيات الاصلاح الزراعى التعاونية :ـ

نص قانون الاصلاح الزراعى رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ فى الباب الثانى منه على ضرورة تكوين الجمعيات التعاونية الزراعية ممن آلت اليهم الارض الموزعة • فقد ادرك المشرع ان الاستيلاء على الملكيات الكبيرة واعادة توزيعها على الفلاحين قد يؤدى الى انخفاض فى الانتاج والدخل الزراعيين بسبب صغر مساحات المزارع الجديدة وعدم الملم الفلاحين بادارة الارض الموزعة عليهم واستخدام وسائل الانتاج الحديثة• فلاجل المحافظة على مستوى الانتاج وتحسين نوعيته وكميته ورفع مستوى انتاج ومعيشة الفلاح ارتأت الحكومة على ان يقوم الانتاج والتسويق على اساس تعاونى • فعن طريق تكوين الجمعيات التعاونية يمكن للفلاح ان ينتفع بمزايا الانتاج الواسع مما يسهل عليه تطبيق احسن السبل الزراعية الفنية وتحسين وسائل الري والصرف واستعمال الالات والمكائن واتباع كل مايؤدى الى رفع الطاقة الانتاجية وتقليل تكاليف الانتاج وتحسينه كما يستطيع الفلاح عن طريق الجمعية ان يحصل على القروض والسلف الزراعية والبذور والاسمدة والماشية باسعار معتدلة ومن نوعية جيدة فيتخلص بذلك من المرابين الذين يطلبون فوائد باهظة ترهق

كاهله زد على ذلك ان قيام الجمعية التعاونية ببيع المحاصيل الرئيسية لحساب اعضائها بالجملة يمكنهـا من الحصول على ثمن مرتفع بخلاف الحال اذا باع كل فلاح محصوله بمفرده حيث سيضطر الى بيعه الى الوسيط او العميل بثمن بخس فيجنى هذا الاخير ارباحا تفوق ما يجنيه المزارع نفسه .

مميزات جمعيات الاصلاح الزراعى التعاونية :ـ

تخضع جمعيات الاصلاح الزراعى التعاونية بوجه عام لاحكام قانـون الجمعيات التعاونية رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٤ (ولقد حل محل هذا القانون قانون التعاون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩) فهى والحالة هذه تتبع اساسا القواعد والمبادىء التعاونية المقررة بالنسبة للجمعيات التعاونية بصورة عامة . ومع ذلك فهـى تتميز عن هذه الجمعيات الاخيرة بخصائص معينة جاءت بنتيجة جعلهـا وسيلة فعالة لتحقيق أهداف قانون الاصلاح الزراعى وهذه الخصائص هى :ـ

أولا :ـ انها الزامية وليست طوعية : فقد نص قانون الاصلاح الـزراعى العراقي على ان « تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية او اكثر ممن آلت اليهم الارض الموزعة في ناحية واحدة وللجمعية ان تضم من لا تتجاوز اراضيهم فى الناحية الحد الاعلى للتوزيع اذا طلبوا ذلك .. الخ » . ونفس مضمون هذا النص موجود فى قانون الاصلاح الزراعى المصرى والسورى . والنص على ان تكون الجمعيات التعاونية الزراعية بحكم القانون يفسر على ان الانتماء الى الجمعية لتعاونية يكون الزاميا بالنسبة لكل منتفع من توزيع الاراضى ، فهو عضو طبيعى فى الجمعية لمجرد توافر شروط العضوية فيـه يتحمل مسؤولية الاعضاء ويتمتع بحقوقهم ولايحق له ان يعلن انه لايريد الانضمام للجمعية ، كما ليس له حق الانسحاب منها .

ان جعل الانضمام الى الجمعية الزاميا وحرمان العضو من حق الانتساب هو بالطبع اجراء مخالف للمبادىء التعاونية الاساسية . فالحركة التعاونية حركة طوعية اختيارية تقوم على مبدأ مساعدة الفرد لنفسه بنفسه وعلى مبدأ

العون المتبادل بين الافراد • فهو كنظام ديمقراطي يتمسك بمبدأ احترام حرية الفرد • وعلى هذا الاساس نشأت الحركة التعاونية في دول العالم الغربي دونما تدخل من قبل الحكومة • فالحركة التعاونية في الدانمارك والنرويج مثلا نشأت وازدهرت بدون تدخل من الدولة او مساعدة منها • فالافراد في هذه الاقطار ينظرون الى تدخل الحكومة وحتى الى مساعدتها على انه تدخل في الحرية الشخصية وان هذا التدخل وهذه المساعدة قد تصبح خطرا على روح الاقدام والاضطلاع بالمسؤولية اللذين هما من مستلزمات العمل التعاوني • ولكن هذا القول لايمكن ان ينطبق على الوضع في الاقطار المتخلفة اقتصاديا وثقافيا حيث الجهل والامية متفشيان بين ابناء هذه الاقطار، وحيث ان المبادىء التعاونية هي مبادىء غريبة ومعقدة يصعب على الاميين وغيرهم تطبيقها والعمل بموجبها دون مساعدة خارجية ، وحيث ان الفلاحين الذين تتألف منهم غالبية سكان هذه الاقطار يؤثرون الفردية في طريقة تفكيرهم وعملهم ويصعب بينهم التعاون المنظم المستمر وبسبب جهلهم فانهم لايهتمون بالمصلحة العامة ولايشعرون بمسئولية نحو الجميع •ففي مثل هذه الظروف والاحوال ولاجل الاسراع بتطوير مستوى المعيشة في البلاد تجد الحكومة الوطنية نفسها مضطرة الى القيام بخلق روح التعاون بين الافراد وتشجيعهم ومساعدتهم ماليا وفنيا على تبني هذا النظام الذي يوفر لهم عيشا افضل ويعلي شأنهم ويصلح اقتصادياتهم • وبمرور الزمن سيلمس هؤلاء الافراد فائدة التعاون وسيصبح شيئا محببا الى نفوسهم وليس مجرد فكرة اجبارية•وحالما يصبح كذلك يمكن للحكومة ان تسحب تدخلها اولاً ، ومن ثم تسحب مساعداتها المالية والفنية بعد ان تتأكد من ان الحركة التعاونية اصبح باستطاعتها خدمة نفسها بنفسها من جميع الوجوه •

وهكذا يتبين لنا ان الزام الفلاح المنتفع من توزيع الاراضي بالانضمام الى الجمعية التعاونية في منطقته انما هو في صالحه ولفائدته بالدرجة الاولى •

وبهذه الطريقة لم يعد الفلاحون المنتفعون من تطبيق وتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي وحدات منعزلة ومنفصلة الواحدة عن اخرى ، كل وحدة تدور ضمن اطارها ومعتمدة على طاقتها وجهدها الفردي الأمر الذي يؤدي حتما الى استمرار الاوضاع القديمة المؤلمة ـ من انتاج زراعي واطىء ومستوى معيشي منحط واستغلال بشع من قبل المرابين والوسطاء وغيرهم، بل ان الامر يصبح شيئا جديدا يتمثل في اقامة مجتمع متضامن مشترك قادر على الاستفادة من مزايا الانتاج الواسع وتطبيق احسن الطرق الزراعية الفنية والحصول على انتاج افضل كماً ونوعاً وعلى زيادة فى الدخل والقوة الشرائية التي تعتمد عليها البلاد في امكانيات التصنيع .

ثانيا : انها جمعيات زراعية متعددة الاغراض :ـ ان الجمعيات التعاونية التى تؤسس فى مناطق الاصلاح الزراعى هى ليست جمعيات متخصصة تقوم باداء غرض معين بل انها من نوع الجمعيات الزراعية ذات الاغراض المتعددة وهذا ظاهر من نص المادة الثانية والثلاثين من قانون الاصلاح الزراعى التى جاء فيها مايلى :ـ

« تقوم الجمعية التعاونية بالاعمال الاتية »:ـ

١ ـ الحصول على سلف زراعية طبقا لمساحات الاراضى التى فى حيازة اعضائها .

٢ ـ مد الزراع بما يلزم لاستغلال الارض كالبذور والاسمدة والماشية والمضخات والالات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

٣ ـ تنظيم زراعة الارض واستغلالها على خير وجه بما فى ذلك انتقاء البذور وتنظيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق المساقي والمبازل .

٤ ـ بيع الحاصلات الرئيسية لحساب اعضائها على ان تخصم من ثمن المحصولات اقساط البدل النقدي للارض والسلف الزراعية وديون الحكومة والجمعية .

٥ ـ القيام بجميع الخدمات الزراعية التى تتطلبها حاجات الاعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية لهم •

وهذا يوضح لنا ان جمعيات الاصلاح الزراعى التعاونية هى جمعيات زراعية ذات اغراض عديدة • فهى جمعيات تسليفية لانها تمد المزارعين بالسلف الزراعية وهى جمعيات شراء وتجهيز لانها تجهز الزراع بالبذور والاسمدة والمعدات الزراعية الاخرى وهي جمعيات تسويقية لانها تقوم بحفظ المحصولات الرئيسية ونقلها وبيعها لحساب الاعضاء وهى جمعيات استهلاكية حين تقوم بفتح مخازن تعاونية للاستهلاك المنزلى وهى جمعيات خدمات حين تقوم بانشاء المدارس والمستوصفات والمنتزهات ومما شابه ذلك •

ثالثا : انها جمعيات موجهة : فقد نصت المادة الثالثة والثلاثون (المعدلة) من قانون الاصلاح الزراعي على أن «تؤدي الجمعية التعاونية اعمالها تحت اشراف ناظر يعينه وزير الاصلاح الزراعى ويجوز ان يشرف الناظر على اعمال أكثر من جمعية تعاونية •» وهذا يعنى ان هذه الجمعيات سوف تخضع للتوجيه والاشراف الحكومى • ومبررات هذا التوجيه والاشراف تعزى الى الاسباب المقدم ذكرها والتى اوردناها بصدد جعل الانتماء الى الجمعية الزاميا وليس اختياريا • ان نظام الاشراف والتوجيه يكفل للجمعيات الناشئة حسن الادارة والتنظيم من الناحيتين الفنية والاقتصادية •

وتقوم بالاشراف والتوجيه مديرية التعاون الزراعى العامة المتقدم ذكرها • وقد جاء في التعليمات الصادرة من الهيئة العليا للاصلاح الزراعي رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى ان تقوم مديرية التعاون الزراعى العامة ـ فى وزارة الاصلاح الزراعى ـ بتأسيس الجمعيات التعاونية من المنتفعين من الاصلاح الزراعى ومن المستثمرين للاراضى الاميرية الصرفة بموجب قانون اعمار واستثمار الاراضى الاميرية

الصرفة الملغى وان تتولى اعداد الانظمة الداخلية لهذه الجمعيات واعمال الرقابة والتفتيش عليها وتوجيهها • اما تسجيل هذه الجمعيات وامور النشر فتقوم بها مديرية التعاون العامة التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية•

جدول رقم (٤٣)

الجمعيات التعاونية المؤسسة فى مناطق الاصلاح الزراعى

(١٩٦٠ ـ ١٩٦٥)

السنة	عدد الجمعيات المؤسسة	عدد الاعضاء المنتمين خلال السنة
١٩٦٠	ـ	ـ
١٩٦١	١٧	٩٣١
١٩٦٢	٣٣	١٠١٧
١٩٦٣	١٥	٢١٩٢
١٩٦٤	١٥٧	١٢١٣٩
١٩٦٥	٧٦	١٩٨٩٥
المجموع	٢٩٨	٣٦١٧٤

المصدر :ـ مديرية التعاون الزراعى العامة ـ وزارة الاصلاح الزراعى •

يوضح الجدول رقم (٤٣) تطور تأسيس الجمعيات التعاونية فى مناطق الاصلاح الزراعي خاصة بعد سنة ١٩٦٣ حيث بذلت جهود كبيرة لتغطية أكبر مساحة ممكنة من مناطق الاصلاح الموزعة او المدارة مؤقتا بهذه الجمعيات • ففي سنة ١٩٦٤ ارتفع عدد الجمعيات المؤسسة الى ما يعادل اكثر من عشرة أضعاف العدد المؤسس سنة ١٩٦٣ وفى سنة ١٩٦٥ تم تأسيس ٧٦ جمعية تعاونية بعدد اكبر من الاعضاء المنتمين ويظهر الجدول ان عدد الجمعيات التعاونية المؤسسة بلغ حتى نهاية عام ١٩٦٥ (٢٩٨) جمعية

تضم ٣٦١٧٤ عضوا من الفلاحين المنتفعين بالتوزيع وستؤسس ٥٠٠ جمعية تعاونية أخرى خلال سنوات الخطة الخمسية (١٩٦٥-١٩٦٩) اى بمعدل ١٠٠ جمعية فى كل سنة •

ولاجل توفير العدد الكافى من النظار والمشرفين التعاونيين للاشراف على تنظيم هذه الجمعيات وتوجيهها وارشاد اعضاء مجالس ادارتها فقد تم تأسيس معهد التدريب والابحاث التعاوني فى عام ١٩٦٤ وتم توقيع اتفاقية مع ادارة الصندوق الخاص للامم المتحدة لتزويد هذا المعهد بالخبراء والفنيين وبالمعدات اللازمة •

ويقوم هذا المعهد بتدريب خريجى كليات الزراعة والثانويات الزراعية الذين تعينهم وزارة الاصلاح الزراعى للعمل كنظار او مشرفين على الجمعيات التعاونية المؤسسة فى مناطق الاصلاح الزراعى •

الاجراءات التكميلية الاخرى :-

والى جانب تأسيس الجمعيات التعاونية فى مناطق الاصلاح الزراعى هناك اجراءات تكميلية أخرى لابد من القيام بها لضمان نجاح مشروع الاصلاح الزراعى فى تحقيق أهدافه • وفيمايلى سنتطرق بايجاز الى بعضها •

ففى مجال التسليف الزراعى نجد ان اقراض الفلاحين ما يحتاجون اليه من قروض زراعية بشروط سهلة هو احد المقومات الرئيسية لنجاح الاصلاح الزراعى •

والمصرف الزراعى هو اكبر واقوى مصدر للاقراض الزراعى فى البلاد • لذلك كان طبيعيا عند صدور قانون الاصلاح الزراعى ان تتجه الحكومة اليه لتيسير سبل الاقتراض للفلاحين الذين ينتفعون بقانون الاصلاح الزراعى •

وهكذا نقلت صلاحيات الاشراف على هذا المصرف الى وزارة الاصلاح

الزراعى واجيز له أن يقرض فلاحى مناطق الاصلاح الزراعى بضمان الهيئة العليا للاصلاح الزراعى .

ورغم هذه التعديلات ظلت اجراءات الضمان التى يشترطها المصرف للقروض معقدة بحيث لم يحقق آثارا حاسمة فى مشكلة الاقراض الزراعى خاصة بالنسبة لفلاحي الاصلاح الزراعى وجمعياته التعاونية .

لذلك عمدت الحكومة بعد ثورة تشرين الثانى سنة ١٩٦٣ الى تعديل قانون المصرف لتمكنه من اقراض الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى ، وكذلك اقراض المغارسين والتعابة ليستطيعوا شراء حصص الملاك من البساتين التى قاموا بتأسيسها .

ونتيجة لهذا الاجراء ارتفعت القروض التى قدمت للفلاحين فى السنة المالية التى تم فيها هذا التعديل الى ما يقارب من ضعف ما بلغته فى السنة المالية السابقة لها .

ومنذ صدور قانون الاصلاح الزراعى حتى نهاية سنة ١٩٦٤ كانت القروض الزراعية التي قدمها المصرف الزراعى للفلاحين كالآتي :ـ

١ ـ فى السنة الزراعية ١٩٥٨ـ٥٩ اجرى المصرف ٢٩٢٦ معاملة مجموع قروضها ٤٥٤ر٦٧٩ دينارا

٢ ـ « « « ١٩٥٩ـ٦٠ « « ٢٩٩٧ « « « ٥١٩ر٤٨٠ «

٣ ـ « « « ١٩٦٠ـ٦١ « « ٢٤٩١ « « « ٧٤٦ر٩٧٣ «

٤ ـ « « « ١٩٦١ـ٦٢ « « ٢٧٣٥ « « « ١ر٠٠٦ر٥٦١ «

٥ ـ « « « ١٩٦٢ـ٦٣ « « ٢٤٤٣ « « « ٦٢٥ر٧٩٢ «

٦ ـ « « « ١٩٦٣ـ٦٤ « « ٤٢٧٥ « « « ١ر٢٤٢ر٥٦٨ «

ملاحظة : (السنة الزراعية من تشرين الثاني الى تشرين الاول)

وفى مجال الخدمات الميكانيكية الزراعية نجد أن هذه الخدمات تعتبر من العوامل المحددة لمدى طاقة الفلاحين على استثمار الارض التى توزع عليهم فى مناطق الاصلاح الزراعى • فضمان اداء هذه الخدمات بتكاليف اقتصادية وفى المواعيد المناسبة لطبيعة الاعمال الزراعية هو أحد المقومات الرئيسية للانتاج الزراعى • وكلما توفر ذلك كلما ازداد دخل الفلاح وكذلك الدخل الزراعي القومي •

وعلى عاتق مديرية المكائن والالات الزراعية العامة بوزارة الاصلاح الزراعى تقع مهمة تمكين الفلاح من الحصول على الخدمات الميكانيكية اللازمة لاستغلال ارضه بما لديها من مضخات وساحبات ومحاريث وناقلات وغيرها من الآلات الزراعية التي تؤجرها للفلاحين والجمعيات التعاونية لاداء العمليات الزراعية المختلفة • ويكون التأجير نقداً ، للمقتدرين ، وبالاجل في نهاية الموسم لغير المقتدرين على الاداء النقدى •

ولتنظيم القيام بهذه الخدمات اتخذت المديرية لها محطات رئيسية فى عدة مراكز من انحاء الجمهورية الى جانب عدد من الوحدات التى ستتحول هى الاخرى فى وقت قريب الى محطات رئيسية •

والمحطات الموجودة حاليا عددها اربعة : واحدة في كل من أبي غريب، وكركوك ، والموصل ، والكوت • ولكل من الاولى والثانية خمسة فروع ، وللثالثة تسعة ، وللرابعة اربعة •

اما الوحدات الميكانيكية فهى تسعة كائنة فى : أربيل ولها اربعة فروع ، والسليمانية ولها ثلاثة فروع ، وديالى ولها خمسة فروع ، والرمادى ولها سبعة فروع ، والحلة ولها ثلاثة فروع ، والديوانية ولها ستة فروع ، والناصرية ولها أربعة فروع ، والعمارة ولها خمسة فروع ، والصويرة ولها فرعان •

ولقد كان تزويد هذه المحطات بالعدد الكافى من مختلف الآلات الزراعية موضع اهتمام دائم • ومنذ صدور قانون الاصلاح الزراعى حتى نهاية سنة ١٩٦٤ أصبح لدى هذه المحطات والوحدات مايلى :ـ

١ ـ ساحبات : وعددها ٥٦٢ ساحبة وقوتها ٢٩٢٢٢ حصانا •
٢ ـ حاصدات : وعددها ٢٣٥ حاصدة وقوتها ١٤٤٠٥ حصانا •
٣ ـ مضخات : وعددها ٨٧١ مضخة وقوتها ٥٤٥٩٩ حصانا •
٤ ـ سيارات : وعددها ٤٧٥ سيارة

وتشمل الاجراءات التكميلية الاخرى التعليم والارشاد الزراعى وتأسيس الصناعات الزراعية وتنظيم العلاقات الزراعية وغير ذلك من أمور ضرورية لضمان تنمية زراعية متكاملة من جميع الوجوه •

المراجع

١ ـ الدكتور عبدالصاحب العلوان : **دراسات فى الاصلاح الزراعى** بغداد ـ مطبعة الاسواق التجارية ١٩٦١ •

٢ ـ شاكر ناصر حيدر : **احكام الاراضى** : بغداد ١٩٤٧ •

٣ ـ عبدالرزاق الظاهر : **الاصلاح الزراعى والسياسى** : بغداد ١٩٥٩

٤ ـ الدكتور صلاح الناهى : **مقدمة فى الاقطاع ونظام الاراضى فى العراق** بغداد ١٩٥٥ •

٥ ـ الدكتور عبدالعزيز الدورى : **تاريخ العراق الاقتصادى فى القرن الرابع الهجرى** : مطبعة المعارف ـ بغداد ١٩٤٨ •

٦ ـ الدكتور صالح مهدى حيدر «تقرير عن الارض والقبيلة فى العراق» مقدم الى مؤتمر الاراضى فى الشرق الاوسط ـ المنعقد فى صلاح الدين (العراق) فى سنة ١٩٥٥ •

٧ ـ السر ارنست داوسن : **بحث فى كيفية التصرف فى الاراضى والمسائل المتعلقة بذلك** : مطبعة الحكومة ـ بغداد ١٩٣٦ •

٨ ـ Dorreen warriner **Land and Poverty in The Middle East** London 1948.

٩ ـ **S.H. Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq:** Oxford: Clarendon Press, 1925.

الفصل الرابع عشر

التخلف والتنمية الزراعية في العراق

لاحظنا من دراساتنا السابقة ان الانتاج الزراعي في العراق هو دون المستوى الذى يمكن ان يصل اليه بدرجة كبيرة فهو واطىء من حيث الكمية ورديء نسبيا من حيث النوعية ويمكن زيادة الانتاج الزراعى فى العراق وتنويعه وتحسين نوعيته بدرجة كبيرة بالنظر لتـــوفر معظم الامكانيـات والمتطلبات اللازمة لتحقيق هذا الهدف . وان الكفاية الانتاجية للزراعة فى العراق فى الوقت الحاضر هى دون المستوى الاقتصادى الذى يمكن ان تكون عليه سواء قيست بانتاجية الدونم الواحد من الارض او العامل مـــن المشتغلين في الزراعة ، فالكفاية الانتاجيـة للمزارع العراقي تقل عن ثلث الكفاية الانتاجيـة للمزارع الامريكي او الاوربي حيث يستطيع الاخير ان ينتج من المواد الغذائية ما يكفي لاعاشة عشرة اشخاص او اكثر بينمـــا لا يستطيع المزارع العراقى من انتاج ما يكفى لاكثر من شخصين او ثلاثة . هذا من ناحية انتاجية العمل الزراعي ، اما من ناحية انتاجية الهكتار الواحد من الارض فنجدها كذلك واطئة جدا حتى اذا قيست بانتاجية الهكتار الواحد فى الاقطار الاخرى المجاورة ففى سنة ١٩٥٢ بلغ معدل انتاج الهكتار الواحد من الحنطة فى العراق ٥٠٠ كغم بينما كان فى سوريا ٨٣٥ وفى الاردن ٨٥٠ كغم وفى الجمهورية العربية المتحدة ٢٣٠٠ كغم ويبين الجدول رقم (٤٣) غلة بعض المحاصيل الرئيسية المهمة فى العراق بالنسبة لغلة هذه المحاصيل فى دول متأخرة اقتصاديا (وهى بعض دول الشرق الاوسط كتركيا وايران والجمهورية العربية المتحدة وسوريا) ودول اخرى متقدمـة اقتصاديـا (كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والدانمارك واستراليا وايطاليا والمملكة

المتحدة) ويوضح لنا هذا الجدول انغلة المحاصيل الرئيسية فىالعراقخلال السنوات ١٩٦١ ـ ١٩٦٤ كانت واطئة بالنسبة الى غلتها فى الاقطار الاخرى فقد كانت تتراوح بين ٢٠ ـ ٧٠ بالمائة من انتاج الهكتار الواحد فى الولايات المتحدة او استراليا او الدانمارك او المملكة المتحدة • وهى اوطأ أيضا من انتاج الهكتار الواحد فى الاقطار المجاورة كتركيا وايران وسوريا ، كما انها اوطأ بكثير من انتاج الهكتار الواحد فى الجمهورية العربية المتحدة ويبين الجدول المذكور ان غلة الهكتار الواحد من الحنطة بصورة خاصة فىالعراق كانت واطئة جدا حيثبلغت ٥٣٠كغم لكلهكتار بينما كانت١٦٧٠ و١٢٤٠٠ ١٩٥٠ و ٣٩٣٠ و ٣٩٩٠ فى كل من الولايات المتحدة واستراليا وايطاليا والمملكة المتحدة والدانمارك على التوالي • و٧٧٠ و٩٠٠ و١٠٨٠ و٢٥٥٠ لكل من سوريا وايران وتركيا والجمهورية العربية المتحدة على التوالي • وينطبق نفس الحال تقريبا بالنسبة لانتاج الشعير أيضا • واما عن غلة الرز والقطن والتبغ فانها واطئة ايضا بالنسبة للغلة المتحققة من هذه المحاصيلفى الاقطار الاخرى • كما ان النخيل فى العراق لا ينتج من التمر كمية تتناسب مع ضخامة عدده حيث ان انتاجه واطىء اذا ما قورن بمعدل ما تنتجه النخلة الواحدة فى بعض الاقطار الاخرى • وهذا المستوى الواطيء جدا للانتاج الزراعي فى العراق يقودنا الى الاستنتاج بوجود عقبات وعوامل تفوق من حيث العدد والتأثير العقبات التي تعترض تطور الانتاج الزراعي فى الاقطار المجاورة • ومن بين هذه العوامل والعوائق مايلى :ـ

آ ـ المؤثرات الطبيعية :

وأهمها الفيضانات والامطار وتساقط البرد وتقلبات المناخ والزوابع الرملية والامراض والآفات الزراعية • فالفيضانات كانت تحدث اضرارا

جدول رقم (٤٣)

انتاج الهكتار الواحد بمئات الكيلوغرامات من الحنطة والشعير والرز والقطن والتبغ فى العراق وفى اقطار اخرى متقدمة ومتخلفة اقتصاديا ١٩٦١ ـ ١٩٦٤

القطـــــر	الغلة لكل هكتار بمئات الكيلوغرامات				
	الحنطة	الشعير	القطن	الـرز	التبغ
العـــراق	٥ر٣	٨ر٣	٢ر٣	٥ر١٢	٦ر٢
تركيـــا	٨ر١٠	٧ر١٢	٦ر٣	٢ر٣٤	٦ر٧
ايـــران	ـ ر٩	ـ ر١٠	٧ر٢	٨ر٢٠	٩ر٤
سوريـــا	٧ر٧	٥ر٨	١ر٥	١ر١٥	٨ر٥
الجمهورية العربية المتحدة (مصر)	٥ر٢٥	٣ر٢٦	٧ر٥	٤ر٥٤	—
الولايات المتحدة	٧ر١٦	١ر١٨	٣ر٥	٥ر٤١	١ر٢١
الاتحاد السوفياتي	٥ر١٠	٩ر١٠	٣ر٧	٦ر٢٣	٤ر٩
الدانمـــارك	٩ر٣٩	ـ ر٣٧	—	—	—
استراليـــا	٤ر١٢	٩ر١٠	٤ر٢	١ر٦٢	٣ر١٢
ايطاليـــا	٥ر١٩	٣ر١٣	٩ر٢	٧ر٥٤	٦ر١٠
المملكة المتحدة	٣ر٣٩	٤ر٣٤	—	—	—

المصدر : نشرة الاحصاءات السنوية لسنة ١٩٦٤ منظمة الغذاء والزراعة الدولية ـ هيئة الامم المتحدة •

جسيمة بالانتاج الزراعي سنويا فقد ادى فيضان عام ١٩٥٤ الى حـــدوث خسائر جسيمة فى المحاصيل الشتوية قدرت بحوالى ٧ ـ ١٠ مليون دينـار وقد أدى هذا الى اهتمام الحكومة فى ضبط فيضانات نهري دجلة والفرات•

وهذان النهران يفيضان عادة فى شهر آذار ونيسان ـ اى بعد الموعد الذى يمكن أن تنتفع المزروعات الشتوية من مياه الفيضان وقبل الميعاد الذى تحتاج اليه المحصولات الصيفية • اما الامطار فأن لموعد هطولها ولمعدل سقوطها السنوى اثر فعال فى كمية ونوعية الانتاج خاصة فى المنطقة الشمالية التي تعتمد فى زراعة محاصيلها الشتوية (كالحنطة والشعير) على المطر • فأن قلة سقوط وعدم انتظامها فى هذه المناطق غالبا ما ينتج عنه حاصل ردىء كماً ونوعا • وفى المنطقة الوسطى والجنوبية يؤدي سقوط الامطار فى غير مواسمها الى اضرار بالغة بالتمور التي تقطف من النخيل او بالشلب أو بالبيادر المكشوفة • زد على ذلك ان سقوط البرد (الحالوب) بسبب التقلبات المناخية بصورة مفاجئة يلحق اضرار بليغة بالمزروعات النامية • كما أن تكرار حدوث العواصف والزوابع الرملية يلحق بانتاج المحاصيل والبساتين تلفا جسيما • اما عن الامراض النباتية والحشرات والاوبئة الاخرى فان اضرارها بليغة خاصة بمحاصيل الحبوب والخضر والقطن •

ب ـ مشكلة الرى والصرف :

ان لمشكلة الري والصرف (البزل) لها اكبر الاثر فى وطأة وتدهور انتاجية الاراضى التى تسقى سيحا او بالواسطة • ان عدم توفر المياه الكافية فى الانهر خلال موسم الصيف غالبا ما يؤدي الى ترك مساحات شاسعة من الاراضى المعدة لزراعة المحاصيل الصيفية بدون زراعة وان القسم المزروع بهذه المحاصيل قد لا يحصل على المياه الكافية بسبب سوء توزيع مجاري الرى فى داخل الاراضى الامر الذى يؤدي الى جعل انتاج الارض رديئا كماً ونوعا • وكما ان قلة المياه يسبب ضعفا للارض فان كثرة المياه وتدفقها من المساقي قد تكون سببا فى تدهور خصوبتها وانتاجها • والفلاحون العراقيون اعتادوا على الافراط فى استعمال المياه (متى توفرت) خاصة فى الاراضى (التي تسقى سيحا) وتكون نتيجة عملهم هذا فى حالة عدم وجود

مصارف (مبازل) لصرف المياه الزائدة عن حاجة الزروع الى تراكم الاملاح فى الارض[1] • وتبدو هذه الظاهرة بوضوح فى كثير من اراضى الالوية الجنوبية فى العراق التي أضحت غير قابلة للانبات بسبب تراكم المياه فى المواقع المنخفضة • وتزيد مساحة الاراضى المتأثرة بالملوحة على المليون دونم يقع معظمها فى الالوية الجنوبية ويتوقع أن تزداد مساحة هذه الاراضى اذا لم يجر عمل حاسم بشأن انشاء مشاريع البزل (الصرف) فيها وتدريب الفلاحين على ادارة واستغلال المياه بطرق فنية وصحيحة • وقد وجد ان ما بين ٢٠ و٣٠٪ من الاراضى الزراعية قد تركت من قبل مستغليها فى السنوات الاخيرة بسبب تراكم الاملاح فيها وضعف قابليتها للانتاج ، ولهذا نجد أن المصلحة العامة تقضي باستصلاح هذه الاراضى وتزويدها بشبكات البزل لتخليصها من الاملاح المتراكمة فيها واعادة خصوبتها ثم تخصيص المياه الكافية لها لتطوير زراعتها وتكثيفها • ومن المتوقع أن ترتفع القابلية الانتاجية للاراضي المستصلحة بحوالى ٦٠٪ كما سيرتفع دخل الفلاح من تلك الاراضى ما يزيد على اربعة اضعاف ما حصل عليه فى السابق •

ج ـ عدم استخدام المبتدعات والوسائل الفنية الحديثة فى الزراعة :

والتي تعمل على زيادة انتاجية الارض او الحيوان أو زيادة انتاجية العمل (انتاج كل ساعة من العمل الانساني المبذول فى الحقل) • ومثال المبتدعات والوسائل التي تزيد انتاجية الارض أو الحيوان أى انتاجية كل دونم من الارض أو كل وحدة حيوانية هي استنبات الاصناف الممتازة من المحاصيل واتباع الدورة الزراعية الملائمة لظروف المزرعة وتحسين سلالات الحيوانات وعلفها وغير ذلك من الوسائل التي تؤثر بيولوجيا على

---

(١) فمياه دجلة والفرات تحتوى على نسبة عالية من الكالسيوم والمغنسيوم والصوديوم • (تربة العراق ، مجلة الزراعة العراقية العدد ٣ ، ٤ لسنة ١٩٥٤) •

كمية ونوعية الانتاج النباتي والحيواني • ففي العراق امكن انتخاب صنف جديد من الشعير المصري « بلدي ٢٦٥ » اطلق عليه اسم « العراقي » ومن مزايا هذا الصنف أنه يبكر فى النضج بالنسبة للشعير المحلي وذات انتاج مرتفع • فقد بلغ معدل انتاج هذا الصنف من الشعير ٦٦٠ كغم فى الدونم الواحد بينما بلغ معدل انتاج الشعير المحلي من صنف « السيركلان » ٤٤٠ كغم للدونم الواحد • فلو عممت زراعة هذا الصنف على المزارعين لادى ذلك الى زيادة انتاجهم بدرجة كبيرة • اما المبتدعات التي تزيد فى انتاجية العامل فى الزراعة (انتاجية كل ساعة عمل انساني) فهي تتمثل باستخدام الآلات والمكائن الزراعية الحديثة وغيرها من القوى الآلية فالمحراث القديم لايستطيع أن يحرث فى اليوم الواحد اكثر من دونم ونصف من الارض ولا يقلب التربة بصورة صحيحة بينما تتمكن الآلة الساحبة من حرث ١٠ دونمات فى اليوم حرثا منتظما وقد دلت التجارب فى العراق ان الحراثة بواسطة الجرارات (الساحبات) بامكانها أن تزيد الغلة بنسبة تتراوح بين ٢٠ ـ ٥٠٪ بفضل ابادة الاعشاب الضارة من جهة وتحسين التربة من جهة اخرى • وثمة نوع آخر من المبتدعات الفنية الحديثة التي تزيد من انتاجية الارض والعمل وهي استعمال الاسمدة الكيمياوية وتبني السبل الحديثة للسيطرة والقضاء على الامراض والآفات النباتية والحيوانية والسيطرة على التعرية والمحافظة على خصوبة التربة •

ان هذه المبتدعات الفنية الحديثة فى الزراعة أحدثت ثورة فى زراعة كثير من الدول وزادت فى نموها الاقتصادى وفى ازدهار ورفع مستوى معيشة ابناءها • ففي دول اوربا الغربية كان انتاج الهيكتار الواحد من الحنطة يتراوح بين ٨٠٠ ـ ١٠٠٠ كغم • اما الآن وبعد استخدام التكنيك الزراعي الحديث اصبح الانتاج يتراوح بين ٣٠٠٠ـ٤٠٠٠ كغم لكل هكتار • وبفضل هذه المبتدعات الفنية تمكنت الولايات المتحدة من زيادة انتاجية الارض

بصورة كبيرة جدا فبعد أن كان معدل انتاج الاكر الواحد من الارض ١٥ بوشل عام ١٨٦٢ ارتفع هذا الانتاج الى ٧٧ بوشل عام ١٩٦٢[٢] .

اما فى العراق فان مدى استعمال هذه الوسائل الفنية الحديثة فى الزراعة لا يزال محدودا جدا وذلك يعود لعدة اسباب منها تمسك الفلاحين العراقيين بالمحافظة على القديم بسبب اميتهم وتفشي الفقر والجهل بينهم وانعدام الحافز وعدم تعودهم على استعمال هذه المبتكرات الحديثة وشكوكهم من فائدتها وهذا بالطبع يرجع الى قلة نشاط دائرة الارشاد الزراعي فى ارشاد الفلاحين كما ان الحكومات السابقة لم تعمل بجد واخلاص فى الاخذ بيد الفلاح والنهوض به وتوفير العدد الكافى من الفنيين والاخصائيين القيام بتعميم هذه المبتكرات الفنية والاشراف على تطبيقها ونشرها . زد على ذلك ان انتشار الاقطاع فى ارجاء العراق كان عائقا قويا فى سبيل تقدم الزراعة . فالملاكون الكبار من شيوخ أو أغوات أو تجار أو كبار رجال الدولة لم يكونوا مهتمين فى تحسين الارض أو تحسين حالة من يعمل فيها بقدر ما كانوا مهتمين بجباية الوارد من غلة الارض . كما أن الفلاح العراقي تحت ذلك النظام لم يكن لديه حافزا قويا على زيادة انتاجية الارض لضآلة حصته فى ذلك الناتج . اما انتاجية عمله فغالبا ما تكون ضئيلة جدا بالنظر لجهله وتردى معيشته وصحته . وعلى العموم فقد كانت العلاقة بين الفلاح والمالك لا تشجع الفلاح على التفكير فى تحسين وسائل الزراعة والمحافظة على التربة أو ادخال اية اصلاحات على المزرعة وذلك لقلة وعدم اطمئنانه الى بقائه فى نفس الارض فى السنين القادمة .

وقد كان من نتيجة عدم تطبيق المبتدعات الفنية البيولوجية أو الميكانيكية

---

(٢) R.A. Lynn, **Basic Economic Principles**, Mcgraw Hill Inc., 1965.

الحديثة فى زراعة العراق ان استمرت الزراعة العراقية فى أتباع الطرائق التقليدية البالية • فزراعة النير والنير لا تزال متبعة بالرغم من أن هـذا النوع من الاستغلال لم يعد يتلائم مع متطلبات التقدم الاقتصادى • ان ترك نصف الارض سنويا بدون استغلال يعتبـر تبـذيرا أو خسارة اقتصادية لا مبرر لها طالما انه يمكن استغلال الارض جميعها سنويا باتباع المبتكرات الفنية فى اعادة الخصوبة الى الارض وعدم الاتكال على الطبيعة فى اخصاب الارض واعادة قوتها عن طريق ترك زراعتها ، حيث يمكن زراعة الارض سنة بعد أخرى باستعمال المخصبات العضوية وغير العضوية (الكيمياوية) أو باتباع دورة زراعيـة منظمـة يمكن بواسطتها المحافظة على خصوبة التربة بالرغم من زراعة الارض بصورة مستمرة وبدون انقطاع وذلك بزراعـة محاصيل بالتعاقب بحيث يخدم بعضها بعضا كزراعة الحنطة بعد البقوليات (كالبرسيم أو الباقلاء) حيث أن هذه الاخيرة تعيد للارض قوتها الانتاجية التي استنفذ قسم منها بزراعة المحاصيل المنهكة للتربة كالحنطة والشعير أو الرز • وقد أثبتت التجارب التي أجريت فى دول كثيرة وفى العراق حديثا ان ترك طريق التبوير لا يزيد انتاج الحبوب فحسب بل يجعل من الممكن استغلال النصف المتروك من الارض بزراعة البقوليات التي تجلب دخـلا اضافيا للمزارع بالاضافة الى أثرها فى تحسين التـربة بتزويدها بالازوت اللازم لتقوية النبات وزيادة الانتاج • والتجربة التي أجراها قسم المحاصيل الحقلية (مديرية الزراعة العامة) فى ابي غريب خلال الفترة ١٩٥٥-١٩٥٦ حتى نهاية ١٩٥٧ - ١٩٥٨ توضح أثر الدورة الزراعية فى زيادة الانتاج بعد ترك نظام التبوير :

	السنة الاولى	السنة الثانيـــة
اولا ـ حنطة بعد ترك الارض بورا لمدة سنة •	• (بورا)	٤٣٦ كغم (حنطة للدونم الواحد)
ثانيا ـ حنطة بعد البرسيم	١٣ر٢ طن (برسيم)	٤٩٧ كغم (حنطة للدونم الواحد)

وهذا يعني ان المزارع يترك الارض بورا فى السنة الاولى ويزرعها حنطة فى السنة الثانية فأن معدل ما يحصل عليه في الدونم الواحد هو ٤٣٦ كغم من الحنطة اما فى حالة زرعها بالبرسيم بدلا من تركها بورا فى السنة الاولى فان معدل ما يحصل عليه من الدونم الواحد يزداد ويصل الى ٤٩٧ كغم هذا بالاضافة الى حصوله على حوالى ١٣ر٢ طن للدونم من البرسيم الذي يمكن ان يقـــدم كعلف لحيواناته او ان يبيعه فى الاسواق القريبة ويحصل على مورد اضافي •

ومن فوائد الدورات الزراعية ـ كما سبق بيانه ـ تنظيم الاعمال في المزرعة وتوزيع العمل على مدار السنة بدلا من حصره فى فصول معينة وبقاء المزارع عاطلا او شبه عاطل معظم السنة • ان الفلاحين فى العراق كانوا ولا يزالون لايستغلون عملهم وعمل افراد عائلتهم الاستغلال الكامل، حيث انهم يكتفون بزراعة محصول او محصولين ويشتغلون بجد فى مواسم تحضير الارض

(٣) ان الدورات المستعملة فى التجربة هى اربع دورات وليست اثنتان ولكننا اكتفينا بذكر هاتين الدورتين لأهميتهما فى توضيح ما نبغى توضيحه ـ راجع تقرير الدكتور وفقي الشماع عن تأثير الدورة الزراعيـة على حاصل الحنطة المنشور فى مجلة الزراعة العراقية الجزء ٨ر٩ المجلد ١٤ • آب وايلول/١٩٥٩ •

لهذه المحاصيل القليلة وكذلك فى مواسم حصادها • اما فى بقية اشهر السنة وايامها فنجدهم يقضونها في عطلة موسمية (Seasonal unemployment) او فى شبه عطالة (العطالة المقنعة (Disguised Employment) • ان عدم استغلال القوة العاملة في الزراعة استغلالاً تاما تعتبر من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التى تلحق بالبلاد خسائر اقتصادية • ذلك لان الاثر الذي يتركه عدم استغلال القوة العاملة استغلالاً كاملا سيؤدي بالطبع الى تردى مستوى الانتاج الفردى فى الزراعة وبالتالي ضآلة الدخل الزراعى بصورة خاصة والدخل القومى بصورة عامة • ان المدة التى يستغل فيها الفلاح العراقى مجهوداته بصورة تامة فى العمليات الزراعية تحت نظام الاستغلال الزراعى المتبع الان تتراوح بين ٤–٦ اشهر خلال السنة • وهذا معناه ان مستوى انتاجية الفرد العامل فى الزراعة يمكن زيادته الى ضعفين او ثلاثة اضعاف المستوى الحالى بتغير نمط الاستغلال الحالى الى استغلال اكثر كثافة عن طريق الدورات الزراعية وتشويق الفلاحين باستغلال اوقات فراغهم فى تربية الدواجن والحيوانات او زراعة الخضر والبساتين • والزراعة المختلطة التي تنبوأ فيها تربية الحيوانات القائمة على اساس انتاج محاصيل العلف) المكان اللائق بها من شأنها ان تزيد فى الدخل وخاصة لانها ستوفر العمل طوال السنة للمزارعين الذين يعانون الآن من البطالة خلال الشطر الاعظم من السنة بسبب حصر الجهود في انتاج المحاصيل الشتوية • ومن المؤسف ان نجد ان كثيرا من الفلاحين لايزالوا يحتقرون تربية الدواجن او زراعة الخضر (كالفجل والبصل والرشاد) لانها تتنافى مع تقاليدهم البدوية ومفاهيمهم في الحياة حيث ان هذه الفعاليات في نظرهم تحط من قدرهم ومكانتهم الاجتماعية • ان النهضة الزراعية الشاملة تستوجب فيما تستوجب تغير عقلية الفلاح بالتعليم والارشاد المستمرين حتى تتفتح بصيرته الى المنافع التي يجنيها هو بصورة خاصة والامة بصورة عامة من جراء اقلاعه عن

التقاليد البالية والتعصب الاعمى للمفاهيم القديمة واتباعه السبل الحديثة في الانتاج والعمل المثمر •

مما تقدم يتضح لنا اهمية الارشاد واستخدام المبتكرات التكنولوجيةفي التنمية الزراعية في العراق والتي ستؤثر على انتاجية الارض وتعمل على تحسين نوعية الانتاج وزيادة دخول المزارعين ورفع مستوى معيشتهم •

ان المنافع الرئيسية للتقدم التكنولوجي فى الزراعة سوف لاتقتصر على المزارع وحده او مجموعة معينة من المزارعين بل ستضم أيضا مستهلكي السلع الزراعية والمواطنين عامة • وبهذا يجب ان تبذل الجهود من قبل الاخصائيين في العراق لايجاد استعمالات جديدة للمحاصيل الزراعية الفائضة عن حاجة المستهلكين ـ وخاصة الاستعمالات الصناعية منها • وان تخصص المبالغ الكافية لتشجيع البحث العلمى فى الجامعات والمعاهد العلمية المختلفة وفى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وان تساهم الحكومة بقسط كبير من هذه المبالغ •

ان الارباح الطائلة التي يجنيها المزارعون فى الدول المتقدمة تعزى فى الدرجة الاولى الى مقدرتهم على اكتشاف المبتكرات الانتاجية المريحة واستخدامها بصورة صحيحة فى مزارعهم •

ومن الامور الاخرى التى ادت الى تخلف الانتاج الزراعى فى العراق هى :ـ

١ ـ الافتقار الى رأس المال للتوسع فى اصلاح وتعمير الاراضى عن طريق ادخال تحسينات فى الارض الزراعية او انشاء المباني والمبازل او تعديل الارض الزراعية وتسويتها او لغرض تنظيم الانتاج الزراعى عن طريق استخدام المعدات الرأسمالية التي تزيد فيانتاجية العامل الزراعي أو انتاجية الارض او كليهما •

٢ ـ مشكلة توزيع الثروة والدخل الزراعيين كان لهما اكبر الاثر في تدني مستوى الانتاج الزراعي • فالمزارعون لا يتشجعون في بذل الجهود والاموال المطلوبة في العمليات الزراعية ما لم تكن حصتهم من الناتج متماشية مع مايبذلونه من جهود •

٣ ـ العلاقة بين المالك والفلاح لم تكن لتشجيع الفلاح على التفكير في تحسين وسائل الزراعة او المحافظة على التربة او ادخال اية اصلاحات على المزرعة وذلك لقلة او عدم اطمئنانه الى البقاء في نفس الارض، كما ان ضآلة حصة الفلاح من الحاصل كان لها الاثر الكبير في جهله وفقره وتردي صحته مما جعلت قابليته الانتاجية ضعيفة ومحدودة •

٤ ـ عدم كفائة النظام التسويقي الحالى حيث لاتزال تنظيمات وتسهيلات التسويق والخزن والتعبئة والتوضيب والعمليات التسويقية الاخرى متخلفة بالنسبة لمتطلبات الزراعة العصرية •

القطاع الزراعى فى خطة التنمية الخمسية

بعد هذا العرض الشامل لتخلف الاقتصاد الزراعي في العراق نجد ان الوقت قد حان لوضع سياسة مدروسة للتنمية الزراعية تستهدف احداث تغيرات اساسية فى الاساليب الزراعية الحالية وانتشال القطاع الزراعي العراقي من كبوته وجموده ليستطيع ان يقوم بدوره المنتظر فى حقل التنمية الاقتصادية •

ولقد لمست الجهات المسئولة فى العراق اهمية هذا القطاع فخصته بالصدارة فى خطتها الخمسية الجديدة (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩) للتنمية الاقتصادية والتى استهدفت زيادة الكفاءة الانتاجية للمحاصيل الزراعية الرئيسية لتستطيع تلبية طلب الاستهلاك المحلى وانعاش الصناعات الزراعية بتشجيع زراعة المحاصيل التى تعتبر موادا اولية لبعض الصناعات الزراعية كالبنجر

السكرى وقصب السكر والقطن ، والى تنويع الانتاج الزراعى وتنظيم الدورات الزراعية ، وكذلك الاستمرار فى اكمال اعمال السيطرة على اخطار الفيضانات بتنظيم تصريف المياه وتوزيعها والاستمرار فى توزيع الاراضى الزراعية على المستحقين وتشجيع الحركة التعاونية وتحسين نظام الادارة الزراعية •

وفيمايلى بعض الامور المهمة التى اولتها الخطة الخمسية الحالية عنايتها فى حقل التنمية الزراعية :ـ

١ ـ وقاية المزروعات من الآفات والامراض النباتية : وذلك بمكافحة الامراض والآفات والحشرات التي تشكل خطرا كبيرا على المزروعات والاستعانة باجهزة الارشاد الزراعى والجمعيات التعاونية الزراعية لتشجيع المزارعين للقيام باعمال المكافحة فى مزارعهم الخاصة وتوفير المبيدات وتزويدها لهم باسعار منخفضة •

٢ ـ تهيئة البذور المحسنة وتحسين واكثار شتلات الفاكهة : ان حجم الانتاج الزراعى ونوعيته يتوقف على استخدام البذور والاسمدة فى العمليات الزراعية ولهذا فقد استهدفت الخطة تهيئة اصناف من البذور المحسنة واختيار تلك السلالات التى تحمل صفاة خاصة كالتبكير فى النضوج ومقاومة الآفات والامراض الزراعية وتوزيعها على المزارعين ونرى ان من الضرورى ان تكون اسعار هذه الاصناف واطئة حتى يتمكن الزراع استخدامها في مزارعهم • وتهدف الخطة تأسيس محطات لتكثير شتلات الفاكهة وتوزيعها وتأسيس اسواق لعرض الناتج •

٣ ـ المكننة الزراعية : واستهدفت الخطة أيضا تامين مكائن ضخ المياه والساحبات والحاصدات وتوزيعها على اراضى الاصلاح الزراعي عن طريق تأسيس المحطات الخاصة بتأجير المكائن الزراعية للمزارعين وقد خصصت الخطة لذلك ثمانية ملايين دينار •

٤ ـ **الثروة الحيوانية :** لما كانت الثروة الحيوانية فى العراق ذات اثر فعال فى الاقتصاد الوطنى فقد توخت الخطة صيانة هذه الثروة بتحسين ووقاية الماشية والدواجن وتهجينها بسلالات جيدة وتوفير المياه الكافية لها والعمل على تقوية الجهاز الفني البيطرى وتوفير العلاج اللازم ضد الامراض التي تتعرض لها ، وكذلك تطوير المراعي الطبيعية وانشاء محطات رئيسية للرعى في البوادي وتأسيس محطات للانواء الجوية لارشاد مربي الحيوانات الى المناطق التي يتوفر فيها الكلا والقيام بخزن العلف المركز وتوزيعه في الفصول المحلة .

اما بالنسبة للثروة السمكية فقد ارتؤى وضع الاسس الفعالة لانمائها وتكاثرها وخصص لها في الخطة سبعة ملايين دينار لوقايتها وزيادة كفائتها الانتاجية .

وقد تضمنت الخطة الخمسية الاهداف التالية لانماء الثروة السمكية :ـ

أ ـ انشاء مزرعتين سمكيتين في مواقع صالحة ، مساحتها الواحدة منها (٣٠٠) دونم لانتاج حوالى اربعة ملايين سمكة صغيرة لاطلاقها فى البحيرات والاهوار وخزانات المياه وتوزيع البعض منها على المزارع السمكية الخاصة .

ب ـ تخصيص جزء من كل من المزرعتين اعلاه لانتاج اسماك صالحة للتسويق واستخدام ذلك الجزء كمركز ايضاحي تدريبي للمزارعين لتشجيعهم على تربية الاسماك فى مزارعهم الخاصة .

هـ ـ انشاء المختبرات والمراكز الخاصة بدراسات وبحوث الاسماك لتحديد الاسس المتعلقة بتطوير استثمار المياه الطبيعية ورفع كفائتها الانتاجية .

وان تنفيذ ما جاء اعلاه سيؤدي الى زيادة الانتاج بنسبة ٥٠٪ من

الانتاج الحالي فى نهاية سني الخطة اذا ما اتخذت الاجراءات اللازمة لحماية الاسماك حسب ما جاء بقانون صيد وحماية الاسماك بصورة فعّالة وذلك على الوجه التالي :

٢٠٪ زيادة فى انتاج الاسماك للمياه الطبيعية •

٣٠٪ زيادة فى انتاج الاسماك فى المزارع السمكية •

٥ ـ مشاريع التخزين والري والبزل

هيئت الخطة الخمسية بالنسبة لمشاريع التخزين والري والبزل على اساس انها المرحلة الاولى من خطة طويلة الامد قدرت بخمسة عشر سنة يتم خلالها السيطرة على موارد المياه وتأسيس شبكات للبزل فى الاراضي المروية والتي من المتوقع ان يبلغ مجموع مساحتها ١٧ مليون دونم(٤) •

مكان الاصلاح الزراعى فى الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية

من ملاحظة سعة الاراضى القابلة للزراعة فى العراق يتبين لنا جليا ضخامة الموارد التي يمكن ان تتاح للبلاد لو استثمرت هذه الاراضي كما ينبغي • ومن ناحية أخرى فانالاراضي الخاضعة لقانون الاصلاح الزراعي تبلغ حوالي ثلثي مجموع الاراضي الزراعية فى البلاد وهي جديرة بأن تستوعب عدداً كبيرا من المواطنين الذين يعتمدون فى حياتهم على الزراعة• وبناء على ذلك فان توفير الامكانيات والسبل التي تؤدي الى نجاح تطبيق قانون الاصلاح الزراعي هو حجر الزاوية فى خطط التنمية الاقتصادية وزيادة موارد الدولة •

وكما اسلفنا ان قانون الاصلاح الزراعي لم يشرع لمجرد تقدير حد اعلى للملكية الزراعية واعادة توزيع الارض على الفلاحين الذين

---

(٤) انظر الخطة الاقتصادية الخمسية للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ من ص ١٠٩ ـ ١٢٣ •

لا يملكون شيئا فحسب بل انه يهدف بالاضافة لذلك الى زيادة الطاقة الانتاجية للارض وتنمية الدخل القومي ورفع مستوى الفلاح اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

ولا شك ان هذه الاهداف جميعا تدعو من ناحية الى تهيئة الارض والتربة للاستغلال الزراعي الناجح ومن ناحية اخرى الى تنظيم الفلاحين فى جمعيات تعاونية وتوفير الظروف الملائمة لهذه الجمعيات لتحقيق رسالتها فى مد أعضائها بحاجياتهم الزراعية وتسويق محاصيلهم ورفع مستواهم الفني كزراع للأرض وكذلك مستواهم الاجتماعى بالتوجيه والارشاد .

ويتطلب تنفيذ هذه الاجراءات خطة ذات برامج متكاملة تتضمن مشاريع الري والبزل ومسح الارض واعداد الخرائط ذات المقاييس المناسبة للاعمال المساحية للاصلاح الزراعي وغيره ، وتنظيم الدورة الزراعية وتنويع المحاصيل وتوفير الآلات اللازمة للاصلاح الزراعي ـ الزراعة والحصاد ـ وامداد الجمعيات التعاونية بما يلزمها من تمويل وتوجيه واشراف على سير اعمالها .

لذلك وضعت وزارة الاصلاح الزراعي خطتها الخمسية الاولى فى ضوء الاهداف والغايات المرجوة من تطبيق قانون الاصلاح الزراعي . وقد روعي فى وضعها ان تحقق مع خطة وزارة الزراعة زيادة فى الانتاج الزراعي بمعدل ٨٪ سنويا لتكون القيمة الصافية للانتاج الزراعي فى نهاية سنوات الخطة نحو ١٦٥ مليون دينار . واذا كان مقدراً للدخل القومي ان يصبح فى سنة الهدف من الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية (للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩) ٨٢٢ مليون دينار فمعنى ذلك أن نسبة اسهام الزراعة فى الدخل القومي سترتفع من ١٨٪ فى سنة الاساس الى ٢٠٪ فى سنة الهدف .

اهداف الخطة الخمسية الاخرى للاصلاح الزراعى :ـ

أولا ـ تحقيقا للعدلة الاجتماعية تهدف الخطة الى توزيع اكبر مساحة ممكنة اكتسبت او ستكتسب قرارات تسويتها او الاستيلاء عليها الدرجة القطعية وتقدر المساحة اجمالا بثلاث ملايين وسبعمائة الف دونم مع استكمال المستلزمات لتوزيعها وكذلك استكمال شبكات الري والبزل فى الاراضى التى سبق ان وزعت وقدرها مليونين وثلثمائة الف دونم •

ثانيا ـ العمل على زيادة وتحسين نوعية الانتاج الزراعى وزيادة دخل الفلاحين وبالتالى الدخل القومى بالوسائل الاتية :ـ

١ ـ القيام بتوفير مياه الري بكميات كافية عن طريق انشاء الخزانات والسدود والسيطرة على الفيضانات بحيث يصل الخزن الى ٢٦٫٨ مليار متر مكعب تكون واسطة الى استثمار مساحات جديدة من الاراضى القابلة للزراعة وتطوير نظام الزراعة الكثيفة • ونتيجة هذا التطوير وزيادة المياه المستعملة لابد وان ترتفع المياه الجوفية وتنتشر الاسباخ مما يستوجب انشاء المبازل العامة والحقلية للمساحات البالغة ١٩ مليون دونم على خطوات تدريجية حسب الحاجة بحيث تكون الخطة الخمسية هذه بداية لها والهدف النهائى هو الوصول الى تحقيق انتفاع هذه المساحات بالمشاريع الكاملة للرى والبزل •

٢ ـ تحسين انتاجية الارض عن طريق تنظيم الرى وانشاء المبازل واستصلاح التربة (وهنا يدخل دور وزارة الزراعة فيما يتعلق بمشاريع استصلاح التربة) •

٣ ـ تطوير اساليب الاستغلال الزراعى عن طريق تنظيم الدورة الزراعية وتنويع الحاصلات واستخدام البذور المحسنة والاسمدة ومواد المكافحة والتوسع فى خدمات الارشاد الزراعي (وهذه ينبغي تنسيقها مع مشاريع وزارة الزراعة) •

٤ ـ توفير الآلات والمكائن الزراعية اللازمة لخدمة هذه المساحات الشاسعة بأقل كلفة ممكنة وفى المواعيد المناسبة للاعمال الزراعية ليخـــدم حوالى ٥٠٪ من اراضى الاصلاح الزراعى •

٥ ـ نشر الحركة التعاونية والتوسع فى تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية فى مناطق الاصلاح الزراعى حتى تصل الى ١١٥٦ جمعية تشرف عليها ٥٧٨ ناظرية تكون مستعدة من بداية انشائها لتأدية الخدمات الزراعية والاقتصادية لجمهرة الفلاحين مع استكمال الابنية لها في مناطق الاصلاح الزراعي وكذلك التوسع فيانشاء مقرات ومخازن لتخزين الحاصلات حفظا

٦ ـ توفير القروض الموجهة الزراعية من نقدية وعينية للفلاحين عن طريق الجمعيات التعاونية مع تطوير عملية الائتمان الزراعي في المصرف الزراعى وكذا التوسع فى انشاء مقرات ومخازن لتخزين الحاصلات حفظا لهـا وكذا مخازن المبيدات والبذور والاسمدة في فروع الألوية المختلفـة كما تهدف ايضا الى انشاء برادات لحفظ الفاكهة والخضر بحيث تؤدى الى تنظيم تسويقها وتوفيرها على مدار السنة مع حفظ مستوى اسعارها مـــن التدهور •

٧ ـ تهيئة الخرائط المساحية بجميع انواعها اللازمة لجميع خدمات الاصلاح الزراعى وكافة الدوائر الحكومية الاخرى وتأسيس قسم كامل للتصوير الجوى •

وتنقسم البرامج فى الخطة الخمسية الى قسمين كالاتى : ـ

القسم لاول ـ برامج تنفيذية يلزم لها اعتمادات مالية كمايلي :ـ

١ ـ الرى والبزل والاجهزة الفنية •

٢ ـ توزيع الاراضى وتحليل التربة •

٣ ـ المكننة الزراعية واجهزة الفنية

٤ ـ الزراعة والتعاون والاجهزة الفنية •

٥ ـ المساحة والاجهزة الفنية •

٦ ـ المصرف الزراعى والاجهزة الفنية •

٧ ـ تنظيم الديوان العام والاجهزة الفنية •

القسم الثانى ـ برامج تنفيذية لاتلزم لها اعتمادات مالية كمايلى :ـ

١ ـ تنظيم الدورة الزراعية وتطوير الزراعة •

٢ ـ تطوير اساليب الاقراض الزراعى •

٣ ـ تنظيم الاجراءات المالية والحسابية للجمعيات التعاونية •

٤ ـ تطوير النظام واللوائح والتعليمات وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات لحسن سير العمل بسهولة ومرونة •

وكذلك توجد اعمال اخرى مكملة لخطة الاصلاح الزراعى ولها خطورتها ويمكن ان يكون كل منها عاملا محددا لنجاح الخطة وفيما يلى بعض العوامل التى هي من اختصاص وزارة الزراعة وضمن خطتها •

١ ـ الاسمدة الكيماوية :ـ على الوزارة تحديد الانواع والكميات اللازمة للبلاد وتسهيل وصولها فى المواعيد المناسبة للمحاصيل المختلفة •

٢ ـ البذور المحسنة :ـ وعلى الوزارة توفيرها للمواسم الزراعية المختلفة •

٣ ـ آلالات ومواد مكافحة الافات الزراعية :ـ وعلى الوزارة تحديد انواعها وكمياتها وتوفيرها فى الاوقات المناسبة •

٤ ـ تحسين التربة وعلاج ملوحة الارض •

٥ ـ التوسع فى تأسيس المشاتل وتطوير البستنة والغابات •

٦ ـ تنمية الثروة الحيوانية وتطوير الانتاج الحيواني •

اما وزارة الاسكان ـ فتختص بمبانى الفلاحين فى المشاريع الجديدة وكذلك انشاء مباني الخدمات العامة التى تخدم الفلاحين وذلك ضمن خطتها ٠

وان تختص وزارة الشؤون البلدية والقروية بانشاء الآبار وتوصيل مياه الشرب النقية للفلاحين وتكون اولوية التنفيذ فى خطتها لاراضى الاصلاح الزراعي ٠

المراجع

١ ـ تقرير وزارة التخطيط **عن القطاع الزراعى** ١٩٦٥ ٠

٢ ـ **الخطة الاقتصادية الخمسية** للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ وزارة التخطيط ـ بغداد ٠

٣ ـ تقارير ونشرات وزارة الاصلاح الزراعى ـ بغداد ٠

٤ ـ **Production Yearbook 1964** F. A. O. Vol. 18

٥ ـ **Agriculture** - Science, Techonlogy and Development For the unitd Nations Conference On the application of Science and Technology for the Benefit of the Less developed areas.

ملحق الكتاب

قانون الاصلاح الزراعي

رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨

وتعديلاته (*)

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء :

صدق القانون الآتى :ـ

الباب الاول

فى تحديد الملكية الزراعية

المادة الاولى :

لا يجوز أن تزيد مساحة الاراضي الزراعية التي تكون مملوكة لشخص أو مفوضة له بالطابو أو ممنوحة له باللزمة عن (١٠٠٠) الف دونم من الاراضي التي تسقى سيحا أو بالواسطة أو (٢٠٠٠) ألفي دونم من الاراضي التي تسقى ديما وعند الجمع بين النوعين يكون الدونم الواحد من النوع الاول مقابلا لدونمين من النوع الثاني .

وكل عقد تترتب عليه مخالفة هذا الحكم بحيث يؤدي الى زيادة في الحد الاعلى يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله .

كما لا يجوز الوقف الذري أو المشترك للاراضي الزراعية على صاحب

(*) انظر قوانين الاصلاح الزراعى ـ الهيئة العليا للاصلاح الزراعى ـ السكرتارية العامة ص ٩٣ .

أرض زراعية تبلغ أحد هذين الحدين المذكورين •

ويحتفظ صاحب الارض بالمساحة التي يختارها وتبقى لهـا صفتها الاولى كملك صرف أو مفوضة بالطابو أو ممنوحة باللزمة حتى يتم تصحيح صنفها •

المادة الثانية :

على كل صاحب أرض زراعية تتجاوز الحد الاعلى المقرر بالمادة الاولى أن يقـدم اقرارا شاملا عن أرضه الى الهيئة العليا للاصلاح الزراعي التي تنشأ بموجب المادة الخامسة عشرة من هذا القانون •

وعلى الهيئة العليا أن تنشر في الجريدة الرسمية اسماء من تقـرر خضوعهم للقانون استنادا الى الاقرارات المقدمة منهم أو الى نتيجة التحقيق فيما يقدم عنهم من بيانات •

وتصدر الهيئة العليـا تعليمات تبين ميعاد تقـديم الاقرار والبينات الواجب اشتماله عليها •

المادة الثالثة (المعدلة) (١) :

أ ـ استثناء من حكم المادة الاولى :

١ ـ يجوز للشركات والجمعيات بعد موافقة الهيئة العليا للاصلاح الزراعي أن يكون لها من الارض أكثر من الحد الاعلى المقرر بموجب المادة الاولى اذا كانت هذه الاراضي غير مزروعة اصلا وكان في تنفيذ أغراض الشركة أو الجمعية زيادة رقعةالاراضي المزروعة أو تنمية الاقتصاد القومي •

٢ ـ ويجوز للدائن أن يكون له أكثر من الحد الاعلى من الاراضي

---

(١) عدلت بموجب المـادة الاولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ المنشور في الوقائع العراقية عدد ٨١٨ في ١٩ـ٦ـ١٩٦٣ •

الزراعية اذا كان سبب الزيادة هو رسو المزاد عليه استيفاء للدين بالتنفيذ الجبرى قبل مدينه .

٣ ـ كما يجوز للافراد أن يكون لهم أكثر من الحد الاعلى المقرر قانونا اذا كان مصدر الزيادة هو الوصية أو الميراث أو الهبة .

وتستولي الحكومة على الاراضي الزائدة طبقا للفقرتين السابقتين نظير التعويض المنصوص عليه فى المادة السادسة .

ب ـ اذا تغيرت طريقة ري المساحة الديمية التي اختارها صاحب الارض بسبب أحداث الدولة طريقة ري تسقي الارض منها سيحا أو بالواسطة فيستولى على ما زاد عن الحد الاعلى المعين للارض التي تسقى بهذه الطريقة الا اذا غرست اشجارا لا يقل عددها عن أربعين شجرة فى الدونم الواحد .

المادة الرابعة (المعدلة) (٢) :

تستولي الحكومة خلال السنوات العشر التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ما يجاوز الحد الاعلى الذى قرر بالمادة الاولى .

ويبدأ الاستيلاء على أكبر المساحات الزراعية سواء تجمعت فى يد شخص أو أسرة ويبقى لصاحب الارض الزرع القائم عليها وثمار الاشجار حتى نهاية الموسم الزراعي الذى يتم خلاله الاستيلاء وحتى يتم استيلاء الحكومة على الارض الزائدة عن الحد الاعلى يتعين على صاحبها أن يستمر على زراعتها كاملة بالعناية الواجبة وبمساحة لا تقل عن المساحة التي كان يزرعها قبل صدور القانون .

---

(٢) عدلت بموجب القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦٣ المنشور فى الوقائع العراقية عدد ٨٨٤ فى ٢٥ـ١١ـ١٩٦٣ .

المادة الخامسة :

لا يعتمد فى تطبيق أحكام هذا القانون :

١ ـ بتصرفات صاحب الارض التي ترتب حقوقا عينية على ما جاوز الحد الاعلى المقرر له قانونا اذا لم تكن هذه التصرفات ثابتة التاريخ قبل (١٤) تموز سنة ١٩٥٨ ولا يمنع ذلك من بقاء حق المتصرف اليه فى الرجوع بحقه نقدا على المتصرف .

٢ ـ بما يحدث بعد العمل بهذا القانون من تجزئة بسبب الميراث أو الوصية أو الهبة أو الوقف للاراضى الزراعية العائدة لشخص واحد وتستولي الحكومة فى هذه الحالة على ما جاوز الحد الاعلى الذى كان للمورث أو للموصي أو للواهب أو للواقف بموجب المادة الاولى من هذا القانون .

المادة السادسة (المعدلة) (٣) :

أ ـ يستحق من استولى على أرضه وتوابعها بمقتضى المادة الرابعة من القانون التعويض الآتي :ـ

١ ـ بدل مثل الارض المملوكة ملكا صرفا .

٢ ـ بدل مثل الارض الاميرية المفوضة بالطابو باسم صاحبها بموجب سند طابو باعتبارها ملكا صرفا مخصوما منه حق الحكومة بالنسبة المعينة بقانون بيع وتصحيح صنف الاراضي الاميرية .

---

(٣) حذفت المادة الاصلية وحلت محلها هذه المادة بموجب القانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٣ المنشور فى الوقائع العراقية عدد ٨٢٨ فى ٩ـ٧ـ١٩٦٣ ثم ادخلت عليها التعديلات والاضافات بموجب القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٣ .

٣ ـ يدل مثل الارض الاميرية المفوضة بالطابو التي آلت اليه أو الى مورثه فراغا باعتبارها ملكا صرفا مخصوما منه حق الحكومة بالنسبة المعينة بالقانون المذكور .

٤ ـ يدل مثل الارض الممنوحة باللزمة التي آلت اليه أو الى مورثه فراغا باعتبارها ملكا صرفا مخصوما منه حق الحكومة بالنسبة المعينة بالقانون نفسه .

٥ ـ قيمة الاشجار والمنشآت الثابتة والمضخات والآلات والادوات الزراعية .

٦ ـ كلفة انشاء الجداول الرئيسية والمبازل والعبّارات والقناطر في الارض التي لا يستحق عنها التعويض المنصوص عليه في الفقرات (أ ـ ١ و٢ و٣ و٤) من المادة نفسها .

ب ـ يستحق صاحب المنفعة ثلث التعويض وصاحب الارض ثلثيه الا اذا كانت نسبة قسمة التعويض بينهما معينة بنص قانوني آخر أو بسند رسمي أو اتفاق أو عرف فيعمل به .

جـ ـ تبقى للمغارس أو التعاب حصته في الارض المستولى عليها وفي اشجارها ما دامت حصته في الارض لا تتجاوز الحد الاعلى المقرر بالمادة الاولى من القانون ويستحق صاحب الارض من التعويض عنها بنسبة ما يستحقه في الارض أو الاشجار بمقتضى سند رسمي أو اتفاق أو عرف .

د ـ اذا طلب صاحب الارض الاستيلاء على الارض التي يجوز له الاحتفاظ بها بمقتضى المادة الاولى من القانون تطبق عليها قواعد الاستيلاء والتقدير والتوزيع .

هـ ـ تعين بنظام اجراءات دفع التعويض وتبرأ ذمة الحكومة أزاء الجميع في حدود ما يتم دفعه طبقا للاجراءات المذكورة .

و ـ اذا طلب شخص غير خاضع للاستيلاء بمقتضى المادة الرابعة من القانون الاستيلاء على ارضه تطبق عليها قواعد الاستيلاء والتقدير والتوزيع .

ز ـ تطبق أحكام الفقـرتين ب ، ج فى الارض المستولى عليهـا بمقتضى الفقرتين د ، و ولايحل منها بمقتضى المادة الـ٢٨ من القانون الا المساحة غير الصالحة للزراعة .

ح ـ اولا ـ يستحق من استولى على ارضه بمقتضى الفقرتين (د ، و) من هذه المادة التعويض الاتي :ـ

١ ـ بدل مثل أرضه المملوكة ملكا صرفا .

٢ ـ بدل مثل أرضه المفوضة بالطابو أو الممنوحة باللزمة باعتبارها ملكا صرفا مخصوما منه حق الحكومة بالنسبة المعينة بقانون بيع وتصحيح صنف الاراضى الاميرية .

٣ ـ قيمة الاشجار والمنشآت الثابتة والمضخـات والآلات والادوات الزراعيـة .

ثانيا : يدفع التعويض المنصوص عليه فى الفقرة (ح) اولا نقدا عند تصديق قرار تقدير بدل مثل الارض وقيمة التوابع .

وللهيئة العليا أن تدفع نقدا سلفة تعويض عنها وفق احكام القانون المرقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٠ .

المادة السابعة (المعدلة)(٤) :

١ ـ يقدر بدل الارض المستولى عليها والارض الموزعة وقيمة ما عليها من منشآت واشجار وتوابع اخرى من قبل لجنة برئاسة حاكم محكمة البداءة التى تقع الارض ضمن صلاحيتها وعضوية مأمور الطابو ومدير

---

(٤) الغيت المادة الاصلية مع تعديلها وحلت محلها هذه المادة بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٦١ المنشور فى جريدة الوقائع العراقية عدد (٥٩٣) فى ١٩ـ١٠ـ١٩٦١ .

الاملاك ومدير المصرف الزراعي وممثل الجمعيات الفلاحية فى اللواء وللجنة ان تسترشد برأي الخبراء والفنيين فى اداء مهمتها .

٢ ـ اذا تعدد الحكام فى المحكمة يقوم الحاكم الاول أو من ينسبه منهم برئاسة اللجنة .

٣ ـ اذا غاب أحد أعضاء اللجنة أو تعذر حضوره ينسب متصرف اللواء من يقوم مقامه من الموظفين ذوى الخبرة فى الموضوع .

المادة الثامنة (المعدلة)(٥) :

أ ـ يدفع التعويض الى مستحقه فى غير الاحوال المنصوص عليها فى الفقرة (ح) من المادة السادسة المعدلة بعد استقطاع السلفة التي استلمها والديون العينية التي حلت الهيئة العليا فيها بمقتضى المادة التاسعة من القانون ويؤدى اليه الباقي على الوجه الاتى :ـ

أ ـ نقدا اذا لم يزد على الف دينار .

ب ـ اذا زاد الباقي على الف دينار ولم يزد على عشرة آلاف دينار تصدر به سندات على الحكومة بفائدة سنوية سعرها ١٪ عن نصف المبلغ المذكور تطفأ بأقساط سنوية متساوية فى مدة لا تتجاوز ٢٠ عاما ابتداء من تاريخ الاستيلاء الاول .

ج ـ اذا زاد الباقي على عشرة آلاف دينار تصدر به سندات على الحكومة بفائدة سنوية سعرها ١٪ عن نصف المبلغ تطفأ بأقساط سنوية فى مدة لا تتجاوز ٤٠ عاما ابتداء من تاريخ صدور قرار الاستيلاء الاول .

---

(٥) حذفت المادة الاصلية مع تعديلاتها وحلت محلها هذه المادة بموجب المادة الثانية من القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦٣ .

د ـ يسلم الى مستحق التعويض نصف القسط المستحق من سند التعويض ويرسل النصف الاخر الى المصرف الزراعي لاستثماره فيه • ويصدر المصرف سندا بكل قسط سلم اليه ويدفع عنه الى مستحق التعويض فائدة سنوية سعرها ٢٪ •

هـ ـ تكون السندات المشار اليها فى الفقرتين (ب ، جـ) من هذه المادة شخصية تصدر باسم مستحق التعويض ويعين بنظام المبلغ الذى يجوز اصدار سندات به على الحكومة قابلة للتداول وسندات غير قابلة له ومواعيد اطفائها وشروط الاطفاء والتداول • أما السندات التي تصدر عن المصرف الزراعي فتكون غير قابلة للتداول وتطفأ بعد مرور سنة على المدة المقررة لاطفاء السندات الصادر على الحكومة وفق أحكام الفقرتين (ب ، جـ) من هذه المادة •

و ـ اذا لم يف مبلغ التعويض بمقدار السلفة يسترد ما بقى منها وفق أحكام قانون جباية الديون المستحقة للحكومة وتسترد السلفة والاقساط المستلمة قبل العمل بهذا القانون ممن لا يستحقون تعويضا بمقتضاه • وتكون الارض التي احتفظ بها بمقتضى المادة الاولى من القانون مرهونة لدى الحكومة تأمينا للدين المعين بهذه الفقرة •

ز ـ يقيد ايرادا نهائيا للدولة مبلغ التعويض الذى لم يراجع صاحبه لاستلام سنداته خلال مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ تبليغه بالحضور لاستلامه وللعضو المفوض أن يأمر بتسليمها اليه اذا ثبت له ان عدم المراجعة كان لعذر مشروع ولا تقبل المراجعة على أي حال بعد مرور عشر سنوات على تاريخ التبليغ •

ح ـ يطبق حكم الفقرة ـ ز ـ على أقساط التعويض وتبدأ مدة

مرور الزمان المعينة فيها من تاريخ تنفيذ هذا القانون للاقساط المستحقة قبل العمل به ومن تاريخ استحقاقها لما يستحق منها بعد ذلك .

ط ـ يصدر العضو المفوض تعليمات يعين فيها طريقة التبليغ والجهة التي تلتزم مراجعتها لاستلام السندات .

المادة التاسعة :

اذا كانت الارض المستولى عليها مثقلة بحق رهن أو امتياز او أى حق آخر لاتدفع الحكومة لصاحبها الا ما زاد على مبلغ الدين المستحق فان تجاوز هذا الدين مبلغ التعويض لايدفع لصاحب الارض شيء .

وللحكومة أن تحل محل المدين فى الدين بما لا يجاوز مبلغ التعويض أو تستبدل به سندات عليها بفائدة تعادل فائدة الدين على أن تطفأ هذه السندات فى مدة لا تزيد على عشرين عاما واذا كان الدين بفائدة سعرها يزيد على (٣٪) تحملت الحكومة الزيادة فى سعر الفائدة .

وعلى الدائنين أن يتخذوا الاجراءات التي ينص عليها النظام الذى يصدر تنفيذا للقانون والا برئت ذمة الحكومة قبلهم فى حدود ما يتم صرفه من التعويض .

المادة العاشرة (المعدلة)(٦) :

يجوز الاستيلاء على أرض عائدة لشخص غير خاضع لهذا القانون تتخلل ارضا مستولى عليها أو اميرية صرفة أو محلولة اذا اقتضت ذلك ضرورة التوزيع ويعوض صاحبها بأرض اخرى مستولى عليها أو اميرية

---

(٦) حذفت المادة الاصلية وحلت محلها هذه المادة بموجب المادة الثانية من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦١ المنشور فى جريدة الوقائع العراقية عدد (٤٨٩) فى ٢٣ـ٢ـ١٩٦١ .

صرفة أو محلولة على أن تكون مماثلة لارضه فى الجودة ومساوية فى المساحة لما يؤول اليه من أرضه عند تصحيح صنفها حسب أحكام قانون تصحيح صنف الاراضى الاميرية أو يعوض عنها نقدا اذا رغب فى ذلك .

واذا امتنع عن ابداء رغبته يودع البدل أمانة بأسمه فى الخزينة .

المادة الحادية عشرة (المعدلة)[٧] :

توزع الارض المستولى عليها والمملوكة للدولة والارض التي سلمت الى الهيئة العليا من المصرف الزراعي والارض التي آلت اليها بأي طريق قانوني والارض الاميرية الصرفة والمحلولة وحق المغارسة الذى آل الى الدولة .

وتعين الهيئة العليا ما يقتضى توزيعه منها بعد استطلاع رأي وزارة المالية فيما يقع منها داخل حدود تصحيح صنف الاراضى الاميرية .

ويكون التوزيع على الفلاحين بحيث تتكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن ثلاثين دونما ولا تزيد عن ستين دونما من الاراضى التي تسقى سيحا أو بالواسطة ولا تقل عن ستين دونما ولا تزيد عن مائة وعشرين دونما من الاراضى التي تسقى ديما وذلك تبعا لجودة الارض .

ويجوز للهيئة العليا أن تقوم بتوزيع وحدات تقل مساحتها عن الحد الادنى اذا اقتضت ذلك ظروف التوزيع .

ولها تمليك الجمعيات التعاونية المؤلفة بمقتضى قانون الاصلاح الزراعي

---

(٧) عدلت بهذا الشكل بموجب المادة الاولى من القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٢ المنشور فى جريدة الوقائع العراقية عدد (٧٢٢) فى ٢٧-٩-٩٦٢ والمادة الثالثة من القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٣ المنشور فى جريدة الوقائع العراقية عدد (٨١٨) في ١٩-٦-١٩٦٣ ، ثم ادخلت عليها الاضافات بموجب القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦٣ .

المنشآت الثابتة والمضخات والآلات والادوات الزراعية المستولى عليها بموجب القانون المذكور وقانون الاستلاء على المضخات الزراعية بالبدل المعين لها حسب أحكامها ويعين بنظام كيفية استحصال البدل المذكور .

ولها علاوة على ما ذكر آنفا أن تشمل بالتوزيع خريجي كلية الزراعة والمدارس الثانوية الزراعية وحاملي الشهادات الاجنبية المعادلة لها والجمعيات التعاونية الزراعية المؤلفة منهم على أن لا يؤدي التوزيع الى حرمان الفلاحين من الارض التي يزرعونها .

وتصدر الهيئة العليا تعليمات بشروط التوزيع على هذه الجمعيات وتعيين واجبات اعضائها فى الاعمال الزراعية فى القطعة الموزعة على الجمعية وتحديد المساحة التي توزع على كل جمعية بالنسبة الى عدد اعضائها .

المادة الثانية عشرة :

يشترط فيمن توزع عليه الارض :ـ

أ ـ أن يكون عراقيا بالغا سن الرشد .

ب ـ أن تكون حرفته الزراعة .

جـ ـ أن يقل ما يملكه من الاراضي الزراعية عن ستين دونما تسقى سيحا أو بالواسطة أو مائة وعشرين دونما تسقى ديما .

وتكون الاولوية لمن كان يزرع الارض فعلا مستأجرا أو مشاركا أو مزارعا ثم لمن هو أكثر عائلة ولمن هو أقل مالا من أهل المنطقة ثم لغير أهل المنطقة .

ولا يجوز أخذ الاراضي التي توزع بحق الشفعة أو بحق الرجحان.

المادة الثالثة عشرة (المعدلة)(٨) :

يجوز للهيئة العليا ان تقرر الاحتفاظ بجزء من الارض المستولى عليها

---

(٨) عدلت بهذا الشكل بموجب المادة الثانية من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٠ المنشور فى جريدة الوقائع العراقية عدد (٣٢٢) فى ٢٠ـ٣ـ١٩٦٠.

أو الاميرية الصرفة أو المحلولة لتنفيذ مشروعات عامة أو تعاونية أو للمراعي أو لاقامة منشآت ذات نفع عام وذلك بناء على طلب الدوائر أو المصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات العامة .

كما يجوز للهيئة أن تبيع للاشخاص بالثمن وبالشروط التي تراها اجزاء من الاراضي المستولى عليها اذا اقتضت ذلك ظروف التوزيع أو مصلحة الاقتصاد القومي أو أي نفع عام .

ويجوز لها أن تستبدل اراضى بأراضى أميريةبموافقة وزارة المالية او أن ستبدلها باجزاء من الاراضي المستولى عليها على أن تكون الاراضي المستبدلة معادلة فى القيمة للارض المستبدل بها أو أقل منها على أن يتحمل صاحب الارض المستبدلة فرق القيمة(٩) .

ولها تأجيل التوزيع فى المناطق التى تحددها اذا اقتضت ذلك مصلحة الانتاج القومي .

المادة الرابعة عشرة (المعدلة)(١٠) :

أ ـ يقدر بدل مثل القطعة الموزعة باعتبارها ملكا صرفا بتاريخ تصديق قرار توزيعها طبقا للقواعد المقررة بالقانون المرقم (٦٩) لسنة ١٩٦١ .

ب ـ يلزم المالك الجديد الموزعة عليه القطعة بدفع ثمنها المؤلف من نصف بدل مثلها وقيمة الاشجار فيها مضافا الى ذلك فائدة سنوية بنسبة (١٪) من حاصل الجمع ومبلغ اجمالي بنسبة (١٠٪) من الحاصل

---

(٩) لاحظ قانون استبدال اراضى الاصلاح الزراعى رقم (٧٦) لسنة ١٩٦١ المنشور فى جريدة الوقائع العراقية عدد (٦٠٦) فى١٩ـ١١ـ١٩٦١.

(١٠) حذفت المادة الاصلية مع تعديلها وحلت محلها هذه المادة بموجب القانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٣ المنشور فى الوقائع العراقية عدد ٨٢٨ فى ٩ـ٧ـ١٩٦٣ ثم ادخلت عليها التعديلات والاضافات بموجب القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦٣ .

نفسه مقابل نفقات التوزيع والادارة .

ويؤدي مجموع ما تقدم بأقساط سنوية متساوية فى مدى اربعين عاما .

ب ـ مكرر ـ تسلم الحكومة نصف القسط الذى يدفعه الموزع عليه من ثمن القطعة الى المصرف التعاوني مضافا الى رأس ماله على أن يستثمر فى التسليف للجمعيات التعاونية الزراعية المؤلفة بموجب هذا القانون وللحكومة اعفاؤه من النصف الاخر اذا تبين انه عمل على رفع مستوى الانتاج الزراعي وأوفى بالتزاماته القانونية قبل الحكومة والجمعية التى ينتمى اليها . وتحدد شروط الاعفاء بمقتضى نظام يصدر بذلك

المادة الخامسة عشرة (المعدلة) (١١) :

تمثل الحكومة هيئة تنشأ باسم (الهيئة العليا للاصلاح الزراعي) تتولى عمليات الاستيلاء والتوزيع وادارة الاراضي المستولى عليها والمملوكة للدولة والارض التي سلمت الى الهيئة العليا من المصرف الزراعي والارض التى آلت اليها بأي طريق آخر والارض الاميرية الصرفة والمحلولة وحق المغارسة الذي آل الى الدولة وادارة شواطىء الانهار خارج حدود البلديات التي تؤيد دوائر الرى امكان زراعتها على أن تعود بدلات ايجار هذه الشواطىء الى وزارة المالية الى أن يتم توزيعها كما تتولى التوجيه والاشراف على جمعيات التعاون للاصلاح الزراعي فى حدود القانون وتلحق برئاسة مجلس الوزراء .

وتشكل الهيئة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء الاصلاح

---

(١١) عدلت بهذا الشكل بموجب القانون رقم (١٢٣) لسنة ١٩٥٩ المنشور فى الوقائع العراقية عدد (٢٠٣) فى ٣٠ـ٧ـ١٩٥٩ والقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٩ المنشور فى الوقائع العراقية عدد ٢٨٤ فى ٥ـ١ـ١٩٦٠ ثم ادخلت عليها اضافات بموجب القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦٣ .

الزراعي والزراعة والداخلية والمالية والشؤون الاجتماعية والتخطيط والتجارة والمواصلات والاشغال والاسكان .

المادة السادسة عشرة (المعدلة) :

الهيئة العليا للاصلاح الزراعي شخصية معنوية لها استقلالها فى الشؤون المالية والحسابية والادارية ولها ميزانية خاصة بايراداتها ومصروفاتها ملحقة بالميزانية العامة ، وتكون حساباتها خاضعة لرقابة مراقب الحسابات العام .

وللهيئة أن تعين فى ميزانيتها المبالغ التي تلزم لرفع مستوى الانتاج الزراعي والمساهمة فى المشروعات التي تقوم بها الوزارات والهيئات لتحسين أحوال المزارعين والفلاحين ورفع مستواهم الاقتصادى والاجتماعي والصحي والثقافي والعمراني .

وتضع الهيئة العليا التعليمات الخاصة بالشؤون المالية والحسابية والادارية وبتعيين الموظفين والمستخدمين وترفيعهم وانضباطهم والمكافآت التي تمنح لهم أو لغيرهم ممن ينتدبون أو يعارون اليها . (ولها تمديد اعارة خدمات أي موظف وحاكم الى الهيئات واللجان والدوائر المؤسسة بمقتضى هذا القانون المدة التي تراها بناء على موافقته التحريرية) (١٢) .

ووزير الاصلاح الزراعي هو العضو المفوض عن الهيئة العليا ويقوم بتنفيذ قراراتها والاشراف على عمليات الاستيلاء على الاراضي وادارتها وتوزيعها وفقا للتعليمات ، ويرأس جلسات الهيئة فى حالة غياب رئيسها (١٣) .

---

(١٢) اضيفت بموجب القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٤ المنشور فى الوقائع العراقية عدد ٩٢٩ فى ٢٩-٣-١٩٦٤ .

(١٣) ابدلت كلمة (وزير الزراعة) بكلمة (وزير الاصلاح الزراعى) بموجب القانون رقم (١٢٣) لسنة ١٩٥٩ .

المادة السابعة عشرة :

للهيئة العليا فى سبيل ممارسة نشاطها الحق فى عقد القروض وطلب السلف وقبول المنح والتبرعات .

ولوزير المالية أن يقدم للهيئة السلف التي تطلبها وأن يضمن قروضها.

المادة الثامنة عشرة :

للهيئة العليا تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها فى هذا الشأن تفسيرا تشريعيا ملزما وتنشر هذه القرارات فى الجريدة الرسمية .

المادة التاسعة عشرة :

تشكل بقرارات من وزير الاصلاح الزراعي لجان فرعية لتنفيذ الاستيلاء وحصر الاراضي المستولى عليها وتجميعها عند الاقتضاء وتوزيعها على الفلاحين وفحص الحالات المستثناة بنص المادة الثالثة من القانون وفرز نصيب الحكومة فى حالة الشيوع(١٤) .

وتصدر الهيئة العليا التعليمات الخاصة بتحديد اختصاصات هذه اللجان وتنظيم العلاقات بينها وبين الهيئة العليا وبيان الاوضاع والاجراءات الواجب اتباعها فى عمليات الاستيلاء والتوزيع وفرز نصيب الحكومة فى الشيوع وما يجب اتخاذه لمواجهة فترة الانتقال بين الاستيلاء والتوزيع .

المادة العشرون :

تنشر قرارات لجان الاستيلاء ولجان التقدير واللجان التوزيع فى الجريدة الرسمية ، ويجوز لذوي العلاقة خلال ثلاثين يوما من نشر هذه القرارات الاعتراض عليها لدى محكمة استئناف الاصلاح الزراعي المنصوص

---

(١٤) ابدلت كلمة (وزير الزراعة) بكلمة (وزير الاصلاح الزراعى) بموجب القانون رقم (١٢٣) لسنة ١٩٥٩ .

عليها فى المادة التالية[١٥] .

المادة الحادية والعشرون [١٦]

أ ـ تشكل بأمر من وزير العدل فى كل لواء محكمة أو أكثر بأسم (محكمة استئناف الاصلاح الزراعي) يتولى الحكم فيها حاكم لا تقل درجته عن الصنف الثالث ويختص بالنظر والفصل فيما يأتي :ـ

١ ـ الاعتراضات التي تقدم من ذوي العلاقة على قرارات لجان الاستيلاء ولجان التقدير ولجان التوزيع .

٢ ـ تحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص عائدية الاراضي المستولى عليها وذلك فى حالة النزاع فيها .

ب ـ لوزير العدل منح محكمة استئناف الاصلاح الزراعي فى لواء ما صلاحية النظر فى القضايا المذكورة لاكثر من لواء واحد .

ج ـ يبين النظام الاجراءا تالتي تتبع فى رفع المنازعات امام المحكمة وكيفية الفصل فيها وابلاغ قراراتها الى الهيئة العليا .

المادة الثانية والعشرون (المعدلة) :

يمتنع على المحاكم ولجان التسوية والمحاكم الخصوصية المنشأة بموجب قانون تسوية حقوق الاراضى رقم (٢٩) لسنة ١٩٣٨ النظر فى المنازعات التي نص على اختصاص محاكم استئناف الاصلاح الزراعي الفصل فيها . وعليها أن تحيل الى هذه المحاكم جميع الدعاوى المنظورة امامها المتعلقة بمساحات

---

(١٥) ابدلت كلمة (اللجنة القضائية) بكلمة (محكمة استئناف الاصلاح الزراعى) بموجب القانون رقم (١٤٩) لسنة ١٩٥٩ المنشور فى الوقائع عدد (٢٣٧) فى ٣٠ـ٩ـ١٩٥٩ .

(١٦) حذفت المادة الاصلية مع تعديلها وحلت محلها هذه المادة بموجب القانون رقم (١٤٩) لسنة ١٩٥٩ .

تزيد عن الف دونم تسقى سيحا او بالواسطة والفي دونما تسقى ديما والدعاوى الخاصة بالاشخاص الذين تنشر اسماؤهم بموجب المادة الثانية من هذا القانون .

ولمحاكم استئناف الاصلاح الزراعي الحق فى أن تسحب من المحاكم ولجان التسوية المشار اليها اى دعوى تتعلق بارض لاشخاص خاضعين لهذا القانون ترى من المصلحة أن تتولى هي الفصل فيها .

ويبين النظام الاجراءات والمواعيد الخاصة باحالة الدعاوى الى محاكم استئناف الاصلاح الزراعي[١٧] .

المادة الثالثة والعشرون (المعدلة) [١٨] :

قرارات لجان الاستيلاء أو التقدير أو التوزيع التي لم يعترض عليها فى الميعاد وقرارات محاكم استئناف الاصلاح الزراعي لا تكون قطعية الا بعد تصديق الهيئة العليا للاصلاح الزراعي عليها[١٩] .

وللهيئة العليا عندما ترفع هذه القرارات اليها ان تصدقها أو تعدلها أو تلغيها وتفصل فى موضوعها ويكون قرارها فى هذا الشأن نهائيا وقاطعا لكل نزاع فى أصل الملكية أو اصل الحق العيني وفى التقدير وفى صحة اجراءات الاستيلاء أو التوزيع ولها تصحيح الخطأ الكتابي والمادى او القانوني فى قراراتها ولها تخويل العضو المفوض سلطتها فى تصحيح الخطأ الكتابي المادى .

وللهيئة العليا أن تخول بعض صلاحياتها المذكورة فى هذه المادة الى لجان تشكلها على أن تكون برئاسة أحد اعضائها .

---

(١٧) بدلت كلمة (اللجنة القضائية) بكلمة (محكمة استئناف الاصلاح الزراعى) بموجب القانون رقم (١٤٩) لسنة ١٩٥٩ .

(١٨) عدلت بموجب المادة الرابعة من القانون رقم(٤٥) لسنة ١٩٦٣.

(١٩) لاحظ الهامش رقم (١٧) أعلاه .

ولا يقبل طلب الغاء أو وقف تنفيذ هذه القرارات امام اى جهة قضائية .

المادة الرابعة والعشرون :

تعتبر الحكومة مالكة للارض المستولى عليها بقرار الاستيلاء النهائي من تاريخ قرار الاستيلاء الاول وتصبح الارض وما عليها خالصة من جميع الحقوق العينية .

المادة الخامسة والعشرون (المعدلة) (٢٠) :

يتم التوزيع فى خلال مدة لا تتجاوز السنوات العشر الزراعية التالية لتاريخ العمل بهذا القانون وفقا لمنهاج تضعه الهيئة العليا .

المادة السادسة والعشرون :

تسلم الارض لمن آلت اليه من الفلاحين خالية من الديون ومن حقوق المستأجرين وتسجل ملكا صرفا بأسم صاحبها دون رسوم .

ويجب على صاحب الارض أن يقوم على زراعتها وأن يبذل فى عمله العناية الواجبة .

واذا تخلف من تسلم الارض عن الوفاء بأحد التزاماته المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أو سبب تعطيل قيام الجمعية التعاونية بأعمالها المنصوص عليها فى المادة الثانية والثلاثين أو أخل بأى التزام جوهري آخر يقضي به العقد أو القانون حقق الامر بواسطة لجنة تحقيق تشكل بقرار من وزير الاصلاح الزراعي وتتكون من حاكم يرشحه وزير العدل رئيسا ومن مديرين من مديري الادارات بالاصلاح الزراعي .

ولهذه اللجنة بعد سماع أقوال ذوي العلاقة أن تصدر قرارا مسببا بالغاء القرار الصادر بتوزيع الارض عليه واستردادها منه واعتباره مستأجرا

---

(٢٠) عدلت بموجب القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦٣ .

لها من تاريخ تسليمها اليه وذلك كله اذا لم تكن قد مضت خمس سنوات على تاريخ تسلمه لها .

ويبلغ القرار اليه بالطريق الاداري قبل عرضه على الهيئة العليا بخمسة عشر يوما على الاقل ولا يصبح هذا القرار نهائيا الا بعد تصديق الهيئة العليا عليه ولها تعديله أو الغاؤه .

ويعتبر ما دفعه من ثمن مقابلا للاجرة المستحقة عن المدة السابقة . وينفذ قرار الهيئة بالطريق الادارى ولا يقبل طلب الغائه أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه أمام أي جهة قضائية .

المادة السابعة والعشرون :

لا يجوز لصاحب الارض الموزعة ولا لورثته من بعده نقل ملكيتها أو ترتيب أي حق عيني عليها الا لمن تنطبق عليه شروط التوزيع المنصوص عليها فى المادة الثانية عشرة وبشرط وفاء ثمنها كاملا ومضي خمس سنوات على استلامها ولا يجوز قبل هذا الوفاء نزع ملكيتها سدادا لدين الا أن يكون دينا للحكومة أو للجمعية التعاونية الزراعية أو للمصرف الزراعي .

المادة الثامنة والعشرون (المعدلة) (٢١) :

كل ارض زراعية مفوضة بالطابو أو ممنوحة باللزمة خاضعة للاستيلاء يثبت أن صاحبها لم يزرعها بنفسه او بغيره مدة السنوات الثلاثة السابقة على العمل بهذا القانون أو انه تركها دون زراعة مدة سنة فأكثر بعد العمل بهذا القانون دون عذر صحيح أو كانت غير صالحة للزراعة تعتبر محلولة وتكون

---

(٢١) عدلت على هذا الوجه بموجب القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٣ .

اميرية صرفة وتقوم لجان الاستيلاء بالتحقيق فى عدم زراعة هذه الاراضي وتقرير كونها محلولة .

المادة التاسعة والعشرون (المعدلة) (٢٢) :

أ ـ يلغى القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٥ بشأن توزيع الاراضى للواء العمارة والقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ بحسم النزاع فى الاراضى الاميرية المفوضة بالطابو فى لواء المنتفك وتلغى القرارات الصادرة بموجب هذين القانونين عدا ما اكتسب منها الدرجة القطعية .

ب ـ تطبق الاحكام الاتية على الاراضى الزراعية المفوضة بالطابو فى لواء الناصرية :ـ

١ ـ اذا لم يكن صاحب السند متصرفا بالارض فعلا ولا يأخذ حق ملاكيتها فيعوض بنسبة ٥و٧٪ من قيمة الارض وتصبح الارض اميرية صرفة خاضعة للتوزيع .

٢ ـ اذا لم يكن صاحب السند متصرفا بالارض فعلا وكان يأخذ حق ملاكيتها فقط فيستحق التعويض المنصوص عليه فى هذا القانون وتصبح جميع الاراضى اميرية صرفة خاضعة للتوزيع .

٣ ـ اذا كان صاحب السند متصرفا بالارض فعلا فتنطبق عليه المادة الاولى من هذا القانون ويستحق التعويض عن المساحات الزائدة عن الحد الاعلى .

جـ ـ لا يعوض بمقتضى الفقرتين (ب ـ ٢ و٣) من هذه المادة عن الارض غير الصالحة للزراعة ولا الارض التي تركت زراعتها بدون عذر

---

(٢٢) اضيفت الفقرات (جـ) وما بعدها بموجب القانون المرقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٤ المنشور فى الوقائع العراقية عدد ١٠٥٨ وتاريخ ٤ـ١ـ١٩٦٥ .

صحيح مدة السنوات العشر السابقة للعمل بقانون الاصلاح الزراعي.

د - يملك ذوو الحقوق التصرفية فى الاراضى المذكورة فى الفقرة (ب) الارض التى تحت تصرف كل منهم على أن لاتتجاوز الحدود الآتية :

	دونم	
١ - السركال الرسمي	٣٠٠	فى الارض التي تزرع حنطة أو شعيرا أو حاصلات شتوية اخرى وتسقى سيحا أو بالواسطة .
	١٠٠	فى الارض التي تزرع رزا (شلبا) او حاصلات صيفية اخرى .
	٥٠	فى البساتين
٢ - الحصاص الوارث من السركال الرسمي	١٢٠	فى الارض التي تزرع حنطة أو شعيرا أو حاصلات شتوية اخرى وتسقى سيحا أو بالواسطة .
	٤٠	فى الارض التى تزرع رزا أو حاصلات صيفية أخرى .
	٢٠	فى البساتين
٣ - صاحب المضخة	١٥٠	فى الارض التي تزرع حنطة أو شعيرا أو حاصلات شتوية اخرى .
	٥٠	فى الارض التى تزرع رزا أو حاصلات صيفية اخرى .
	٢٥	فى البساتين
٤ - صاحب المحرم	٧٥	فى الارض التي تزرع حنطة أو شعيرا أو حاصلات شتوية اخرى وتسقى سيحا أو بالواسطة .

	دونم	
	٢٥	فى الارض التي تـــزرع رزا أو حاصلات صيفية اخرى •
	١٢	فى البساتين
٥ ـ النكاش	٦٠	فى الارض التى تـزرع حنطـــة او شـعيرا أو حاصلات شتوية اخـــرى وتسقى سيحا أو بالواسطة •
	٢٠	فى الارض التي تـــزرع شلبـــا أو حاصلات صيفية اخرى •
	١٠	فى البساتين
٦ ـ المغارس	١٥	فى ارض البساتين •

٧ ـ الحصاص غـــير الوارث من السركال الرسمي وصاحب الطليعـــة حكمهما حكم النكاش •

هـ ـ يملك كل من ذوي الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة (د) ما تحت تصرفه من الارض التي تقرر وزارة الزراعة انها تزرع ديما على أن لا تتجاوز ضعف الحد الاعلى المعين له فى الفقرة نفسها من الارض التي تزرع حنطـة أو شعيرا أو حاصلات شتوية أخرى وتسقى سيحا أو بالواسطة •

و ـ اذا اجتمع لشخص من ذوي الحقوق المذكورين فىالفقرة (د) نوعان أو أكثر من الارض يعـادل بينها بنفس النسب المبينـــة فيهـا •

ز ـ اذا اجتمع اكثر من واحد من ذوي الحقـــوق المذكورين فى الفقرة (د) فى نفس الارض تقسم مساحتها بينهم وفق النسبة التي يقتسمون بها الحاصل اذا كانت الارض قابلة للقسمة والا

فتملك لهم على وجه الشيوع بنفس النسبة المذكورة .

ح ـ اذا اجتمع فى شخص واحد صفتا السركال الرسمي وصاحب المضخة تغلب صفة السركال الرسمي .

ط ـ تعتبر بستانا الارض الكاملة الغرس بمقتضى الشروط المنصوص عليها فى الفقرة (ب ـ ٣) من المادة العاشرة من قانون تسوية حقوق الاراضى .

ى ـ اذا كانت ارض من يستحق التمليك بموجب الفقرة (د) اوسع من المساحة التي تملك له فعليه أن يعين موقع الارض التي يختارها على أن لا يفوت اختياره المنفعة المقصودة فى القسم الباقي بحيث يتعذر معه أن يستقل كل قسم بحق المرور أو الشرب أو المجرى أو المسيل .

وللجنة المكلفة بتطبيق أحكام هذه المادة تعديل اختياره بحيث تضمن حسن الاستغلال فى جميع الارض واذا امتنع عن تعيين ما يختاره أو تغيب بلا معذرة تقوم اللجنة بتعيين المساحة التي تملك له على أن تراعي الشروط المذكورة وتسجل المساحة الزائدة اميرية صرفة اذا لم يثبت حق التصرف فيها لاحد من ذوي الحقوق .

ك ـ تبقى للمغارس والنكاش والحصاص غير الوارث من السركال الرسمي وصاحب الطليعة حقوقهم فى الارض التي تملك للسركال الرسمي او صاحب المضخة او صاحب المحرم ويعوض المغارس نقدا عن حقوقه فى الشجر فى المساحة التي تسجل اميرية صرفة بمقتضى هذه المادة بالطريقة التى تعينها الهيئة العليا .

ل ـ يجب ان تكون الصفة ثابتة لذوى الحقوق المذكورين في هذه المادة قبل ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ .

وتقوم اللجنة المكلفة بتطبيق احكامهـا بالتحقيق عن ثبوت الصفة لكل منهم وتستند في اثبات الصفة الرسمية للسركال الى وثيقة صادرة من وزارة الداخلية او متصرف لواء الناصريـة او القائمقامية او مدير الناحية واذا لم توجد هذه الوثيقة تقوم لجنة التسوية بالتحقيق عن ثبوت هـذه الصفـة مستندة الى المخابرات الرسمية والوثائق التحريرية التى تثبت قيامه باعمال السركال الرسمي قبل ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ .

م ـ لا يملك بمقتضى أحكام الفقرة (د) من كانت له أرض زراعية مملوكة او مفوضة بالطابو او ممنوحةباللزمة او موزعة بموجب قانون الاصلاح الزراعـي او قانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة الملغى تبلغ مساحتها الحد المبين فيها واذا كان مالديه أقل من ذلك فيملك ما يبلغ به الحد المذكور .

ن ـ تطبق الاحكام المنصوص عليها في هـذه المادة عـلى الاراضي المفوضة بالطابو في لواء الناصرية مهما بلغت مساحتها سواءكان صاحب السند او الحق فيها خاضعا للاستيلاء او غير خاضـع ويستثنى منها المساحة التي يحتفظ بها صاحب السـند وفـق الفقرة (ب ٣) والمساحة التى يثبت تصرف صاحب السند فيهـا فعلا اذا لم يكن خاضعا للاستيلاء .

س ـ تقوم لجان التسوية المؤلفة بموجب قانون تسوية حقوق الاراضى بتطبيق احكام هذه المادة وعليها تبليغ ذوى العلاقة بالحضـور امامها وفق احكام قانون اصول المرافعات المدنية والتجارية واذا

تعذر ذلك فعليها اجراء التبليغ باعلان ينشر في جريدة محلية او في الاذاعة العراقية او كليهما • وتنظر اللجنة فى الادعاءات والطلبات وفق قانون تسوية حقوق الاراضي وتنشر قراراتها فى الجريدة الرسمية وتكون خاضعة للاعتراض عليها لدى محكمة استئناف الاصلاح الزراعي خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر •

ع ـ تطبق أحكام هذه المادة على الدعاوى التى لم يصدر فيها قرار مكتسب الدرجة النهائية او قرار فاصل من لجان التسوية او محاكم استئناف الاصلاح الزراعى بمقتضى القانون المرقم ١٧ لسنة ١٩٦٢ ويحق لمن صدر قرار نهائي بتمليكه بموجب القانون المذكور مساحة تقل عما كان يتصرف به من الارض تقديم طلب الى لجنة التسوية المختصة خلال ستين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون بتثبيت حقوقه في الارض التى يستحقها وفق أحكام هذه المادة اضافة الى ما سبق تمليكه له على أن لايتجاوز مجموع ما يملك له الحد الاعلى المنصوص عليه في الفقرة (د) واذا كانت الارض التي يستحق تمليكها بموجب هذه الفقرة قد وزعت بمقتضى المادة الحادية عشرة المعدلة من القانون او اذا قررت الهيئة العليا توزيعها فعلى لجنة التسوية تمليكه فى نفس الارض المفوضة بالطابو او الارض الاميرية الصرفة القريبة منها ما يعادل المساحة التي يستحقها •

ف ـ لاتكون قرارات لجان التسوية التى لم يعترض عليها خلال المدة القانونية ولا قرارات محاكم استئناف الاصلاح الزراعى الصادرة بمقتضى هذه المادة نهائية الا بعد تصديقها من الهيئة العليا • وتكون للهيئة عند النظر فيها السلطة المنصوص عليها

في المادة الثالثة والعشرين من قانون الاصلاح الزراعي ولايقبل طلب الغاء هذه القرارات ولا وقف تنفيذها أمام أية جهة قضائية او ادارية .

ص ـ تصدر الهيئة العليا او الهيئة التى تخولها قرارا بالغاء كل قرار صادر بالتمليك بمقتضى القانون المرقم ١٧ لسنة ١٩٦٢ او بمقتضى هذه المادة اذا ثبت لها ان القرار مخالف لاحكام الفقرة (م) من هذه المادة وبابطال سجله او قيده .

ق ـ تدفع الهيئة العليا نقدا او بالطريقة التى تنسبها المبلغ الذى يستحقه المغارس بمقتضى أحكام الفقرة (ك) من هذه المادة .

ر ـ للهيئة العليا اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة الثلاثون :

يعاقب بالحبس لمدة لاتتجاوز سنة واحدة او بغرامة لاتقل عن مائة دينار او بكلتا العقوبتين فضلا عن جواز مصادرة البدل النقدى للارض الخاضعة للاستيلاء كلا او جزءا .

١ ـ كل من قام بعمل يكون من شأنه تعطيل أحكام المادة الاولى من هذا القانون كأن يمتنع عن تقديم الاقرار المشار اليه في المادة الثانية وان يقدمه غير مستوف للبيانات اللازمة او مخالفا للواقع مع علمه بذلك .

٢ ـ كل صاحب ارض خاضعة للاستيلاء تعمد اضعاف كفاءتها الانتاجية او افسد ملحقاتها بقصد تفويت تمام الانتفاع بها وقت الاستيلاء عليها .

٣ ـ كل من انقطع بدون عذر صحيح عن زراعة الارض الخاضعة للاستيلاء مخالفا بذلك حكم الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة .

الباب الثاني

في جمعيات التعاون الزراعي

المادة الحادية والثلاثون (المعدلة) (٢٣) :

أ ـ تشكل جمعية تعاونية زراعية او اكثر ممن وزعت عليهم الارض بمقتضى هذا القانون في ناحية واحدة وممن استأجروا للزراعة ارضا تحت ادارة الهيئة العليا للاصلاح الزراعي وللجمعية ان تضم الى عضويتها من لاتتجاوز مساحة الارض العائدة لكل منهم في الناحية الحد الاعلى للتوزيع اذا طلبوا ذلك .

ويجوز تشكيل جمعية لاكثر من ناحية .

ب ـ تخضع الجمعيات المشكلة بمقتضى الفقرة ـأـ لاحكام قانون الجمعيات التعاونية التي لاتتعارض واحكام هذا القانون وتصدر الهيئة العليا التعليمات المقتضاة لقواعد تأسيسها ومراقبة قراراتها واجراءتها وتنظيم شؤونها الادارية والمالية وشروط حلها وتصفيتها .

المادة الثانية والثلاثون :

تقوم الجمعية التعاونية بالاعمال الآتية :ـ

١ ـ الحصول على سلف زراعية طبقا لمساحات الاراضي التي في حيازة اعضائها .

٢ ـ مد الزراع بما يلزم لاستغلال الارض كالبذور والسماد والماشية والمضخات والالات وبما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

٣ ـ تنظيم زراعة الاراضي واستغلالها على خير وجه بما في ذلك انتقاء

---

(٢٣) حذفت المادة الاصلية وحلت محلها هذه المادة بموجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٤ المنشور في جريدة الوقائع العراقية عدد (٩٦٦) في ٢٤ ـ ٦ ـ ١٩٦٤ .

البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق المساقى والمبازل .

٤ ـ بيع المحصولات الرئيسية لحساب اعضائها على ان تخصم من ثمن المحصولات أقساط البدل النقدي للارض والسلف الزراعية وديون الحكومة والجمعية .

٥ ـ القيام بجميع الخدمات الزراعية التي تتطلبها حاجات الاعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية لهم .

المادة الثالثة والثلاثون (المعدلة) (٢٤) :

تؤدي الجمعية التعاونية اعمالها تحت اشراف ناظر يعينه وزير الزراعة ويجوز ان يشرف الناظر على أعمال اكثر من جمعية تعاونية .

المادة الرابعة والثلاثون :

تشترك الجمعيات التعاونية في تأسيس جمعية تعاونية عامة واتحادات تعاونية وفقا لاحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٤٤ الخاص بالجمعيات التعاونية (٢٥) .

المادة الخامسة والثلاثون :

تصدر الهيئة العليا النظام الداخلي للجمعيات التعاونية السالفة الذكر في حدود ما تقدم من الاحكام .

---

(٢٤) ابدلت كلمة (وزيرالزراعة) بكلمة (وزيرالاصلاح الزراعى) بموجب القانون رقم (١٢٣) لسنة ١٩٥٩ ثم الغي النص بالنسبة لهذه المادة وأعيدت كلمة (وزير الزراعة) بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٠ المنشور فى الوقائع عدد ٣٠٢ فى ١٠ـ٢ـ١٩٦٠ .

(٢٥) الغي القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٤٤ وحل محله القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٩ المنشور فى الوقائع عدد (١٦٤) فى ٤ـ٥ـ١٩٥٩ المعدل بموجب القانون رقم (١٧١) لسنة ١٩٥٩ المنشور فى الوقائع عدد (٢٦٨) فى ٦ـ١٢ـ١٩٥٩ والقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٣ المنشور فى الوقائع عدد (٨١١) فى ٦ـ٦ـ١٩٦٣ .

الباب الثالث

فى تنظيم العلاقات الزراعية

المادة السادسة والثلاثون :

ابتداء من الموسم الزراعي التالى للعمل بهذا القانون تنظم العلاقات بين صاحب الارض وصاحب واسطة السقى والفلاح وفقا لاحكام المواد التالية :ـ

المادة السابعة والثلاثون (المعدلة) (٢٦) :

١ ـ تستمر مدة العلاقات الزراعية عند العمل بهذا القانون لمدة ثلاث سنوات زراعية تبدأ بالموسم الزراعي القادم ما لم تكن مدة العلاقة المتفق عليها اصلا أطول من ذلك ولايجوز اخراج الفلاح من الارض دون رغبته ولا رفع واسطة السقى او تعطيلها خلال هذه المدة الا عند الاخلال بالتزام جوهري يقضى به العقد او القانون او العرف .

وللهيئة العليا بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة اصدار بيان بانهاء هذه المدة او تمديدها فى جميع انحاء الجمهورية العراقية او في مناطق منها او مساحات معينة من الارض او فى نوع من الزراعة .

وتعتبر هذه المدة مستمرة بعد انتهائها ما لم يصدر بيان من الهيئة العليا بانهائها الا اذا رغب الفلاح بانهائها واتفق مع صاحب الارض على ذلك .

٢ ـ ولايجوز ان تقل مدة العلاقة الزراعية التى يتفق عليها مستقبلا بين صاحب الارض والفلاح وصاحب واسطة السقى عن ثلاث سنوات وتستكمل هذه المدة ان اتفق على أقل منها .

المادة الثامنة والثلاثون :

استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للهيئة العليا للاصلاح الزراعي

---

(٢٦) عدلت على هذا الوجه بموجب القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٦١ المنشور فى الوقائع العراقية عدد (٥٤٦) فى ٥ـ٧ـ١٩٦١ .

دائما الغاء العقود الخاصة بالزراعة فى الاراضى التى تقوم بتوزيعها وتخلية هذه الاراضى من حائزيها اذ استلزمت اجراءات التوزيع ذلك او اذا اخل الفلاح بالتزام جوهرى يقضى به العقد او القانون او العرف •

ويكون قرارها في هذا الشأن قطعيا وينفذ بالطريق الادارى ولا يقبل طلب الغائه او وقف تنفيذه امام اية جهة قضائية •

المادة التاسعة والثلاثون :

١ ـ في العلاقات الزراعية التى تقوم عند العمل بهذا القانون يلتزم صاحب الارض بان يقدم الى فلاحها :ـ

أ ـ الارض الزراعية مع تمكينه من وضع اليد عليها لاستغلالها في الغرض الذى اتفق عليه •

ب ـ مياه الري الى حدود المزرعة ان كانت الارض تسقى سيحا او مياه المضخات والوسائط الاخرى فى الارض التى تسقى بالواسطة ان لم يوجد شخص ثالث يقدمها بدله •

٢ ـ يلتزم الفلاح بان يقوم بما يأتي :ـ

أ ـ حراثة الارض طبقا للاصول الزراعية اللازمة لكل محصول ان لم يملك صاحب الارض او المضخة الالات الميكانيكية للقيام بها •

ب ـ حصاد المحاصيل الزراعية او جنيها وجمعها ونقلها الى البيادر ودراسها وتذريتها واعدادها للاستهلاك او التسويق بالبيدر ان لم يملك صاحب الارض او المضخة الالات الميكانيكة اللازمة لذلك •

جـ ـ جميع الاعمال الزراعية التى يتطلبها الانتاج الزراعى من البذر حتى الحصاد وبوجه خاص تحضير الارض بعد الحراثة ونثر البذور ووضع السماد وتوزيع المياه داخل المزرعة وتطهير المساقي والمبازل الداخلية وازالة الحشائش الضارة والمواد الغريبة الاخرى ومكافحة الآفات الزراعية يدويا •

٣ ـ يجوز الاتفاق على نقل بعض الالتزامات من احد طرفي العلاقة الى الطرف الآخر او اشتراكهما في التزام واحد .

المادة الاربعون :

يكون صاحب الارض هو المسؤول عن ادارتها فى الاراضى التى تروى سيحا او بالواسطة ان كانت الواسطة له وتكون الادارة لصاحب المضخة او الواسطة ان كان شخصا اخر .

ويكون الفلاح هو المسؤول عن الادارة فى الاراضى التى تسقى ديما . ويجوز في جميع الحالات ان يتفق على ان يتولى اي من الثلاثة المتقدمين حق الآخر في الادارة .

ويختص القائم بالادارة بتقديم السلف الزراعية اللازمة للفلاح ولخدمة الارض حتى نهاية الموسم بمبلغ معتدل يتفق عليه الطرفان ان لم يكن الفلاح هو القائم بالادارة . وبتنظيم وتأمين حراسة المحصولات بالمزرعة مع تقديم ما جرى العرف على انه من واجبات المديرين ويدخل في ذلك عمل الوكلاء والمراقبين وما يتصل به من خدمات او طلبات لدى الجهات الحكومية .

كما يلزم المنوطة به الادارة بتقديم البذور للزراعة اذا طلب الفلاح ذلك وتعتبر سلفة تستوفى من المحصول عينا وبنفس الكمية من حصة الفلاح ويؤجل استيفاؤها الى محصول تال ان تلف المحصول الناتج عنها بسبب عوامل طارئة تخرج عن ارادة ذوى العلاقة .

ويلزم القائم بالادارة ايضا بتقدم الاسمدة الكيمياوية ومبيدات الحشرات والفطريات على ان تستوفى قيمتها من ذوى العلاقة بنسبة حصة كل من الناتج .

المادة الحادية وا لاربعون (المعدلة) :

في زراعة المحاصيل الحقلية والخضروات يكون توزيع الناتج من المحصول على الوجه الآتي :ـ

(تلاحظ بيانات الهيئة العليا للاصلاح الزراعي رقم ١ و٢ و٣ لسنة ١٩٥٩ المنشورة في الوقائع العراقية بالاعداد ١٧٣ و١٨٣ و٢٤٧ وبيانى الهيئة العليا رقم ٥ و١٠ لسنة ١٩٦٠ المنشورين في الوقائع بالعددين ٣٢٩ و٤٢٨ وبيان الهيئة العليا رقم (١) لسنة ١٩٦٣ المنشور في الوقائع عدد ٧٨٢) .

وللهيئة العليا للاصلاح الزراعي حق تعديل وتغيير هذه العناصر والنسب المستحقة عنها من الناتج تبعا للمناطق المختلفة وذلك ببيان ينشر في الجريدة الرسمية (٢٧) .

ويجوز الاتفاق على حصة للفلاح تزيد على النسبة المخصصة له بموجب هذه المادة . وكل من قدم عنصرا من عناصر الانتاج السالف ذكرها يحصل على النسبة المقررة لذلك .

واذا عجز المسؤول أصلا عن اداء التزاماته يقوم من يتولى الادارة بايدائها واذا عجز فصاحب الارض على ان يستحق النسبة المحددة لها من الناتج .

المادة الثانية والاربعون :

لاتطبق أحكام المادة السابقة على الارض المغروسة بالاشجار والنخيل على ان لايقل عددها عن أربعين شجرة في كل دونم .

المادة الثالثة والاربعون :

يكون عقد العلاقة الزراعية ثابتا بالكتابة مهما كانت قيمته ويكتب العقد نسخا بعدد أطراف ذوى العلاقة ويسلم كل واحد منهم نسخته . ويجوز اثبات كل مخالفة لاحكام العقد او لاحكام هذا القانون بطرق الاثبات كافة .

المادة الرابعة والاربعون :

لايجوز ان تكون العلاقة بين صاحب الارض الفعلي او وكيله وزارعها الفعلي الا علاقة مباشرة وتمتنع الوساطة فى هذه العلاقة .

---

(٢٧) عدلت هذه الفقرة بموجب القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٩ المنشور فى الوقائع العراقية عدد ١٨١ فى ٦-٦-١٩٥٩ .

المادة الخامسة والاربعون (المعدلة) (٢٨) :

أ ـ لوزير العدل بناء على اقتراح وزير الاصلاح الزراعي وتأييد وزير الداخلية تخويل مدير الناحية بمرسوم جمهوري سلطة حاكم صلح للنظر في دعاوى العلاقة الزراعية المنصوص عليها في الفصل الثالث من القانون وتعتبر من الدعاوي المستعجلة وتكون القرارات قابلة للتمييز لدى أقرب حاكم بداءة خلال مدة خمسة ايام وعلى المحكمة اصدار القرار خلال سبعة أيام مهما كانت قيمة المال موضوع الدعوى .

ب ـ لوزير العدل تخويل القائم مقام ومدير الناحية بنفس الطريقة المعينة بالفقرة (أ) سلطة حاكم جزاء من الدرجة الثانية للنظر فى الدعاوى الناشئة عن مخالفات أحكام المادة السادسة والاربعين من القانون ويكون قراره خاضعا للتمييز لدى المحكمة الكبرى المختصة ويكون قرار هذه المحكمة نهائيا .

جـ ـ ينفذ القائم مقام ومدير الناحية القرار الذي يصدره وفق أحكام الفقرتين ـ أ و ب ـ من هذه المادة وتكون له سلطة رئيس التنفيذ المعينة بقانون التنفيذ .

د ـ لاينفذ الحكم باخراج الفلاح من الارض الا بعد اكتسابه الدرجة النهائية .

المادة السادسة والاربعون :

يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن ستة شهور وبالغرامة التى لاتتجاوز مئتي دينار او باحدى هاتين العقوبتين :ـ

أولا ـ كل طرف في علاقة زراعية استولى عمدا على حصص تزيد عن الحصص المقررة له قانونا .

ثانيا ـ كل طرف من أطراف العلاقة الزراعية خالف عمدا او اهمل التزاماته فى العناية بالارض او زراعتها على وجه يؤدي الى نقص فى كفاءتها الانتاجية .

---

(٢٨) حذفت المادة الاصلية مع تعديلاتها وحلت محلها هذه المادة بموجب القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦٣ .

الباب الرابع

فى حقوق العامل الزراعي

المادة السابعة والاربعون (المعدلة) (٢٩) :

تقوم بتعيين أجر العامل الزراعي في المناطق الزراعية المختلفة كل عام لجنة يشكلها وزير الاصلاح الزراعى برئاسة احد كبار موظفي الوزارة وعضوية أربعة يختارهم الوزير اثنان يمثلان اصحاب الاراضى الزراعية واثنان يمثلان العمال الزراعيين ولا يكون قرار هذه اللجنة نافذا الا بعد تصديق الوزير .

ولايجوز استخدام العامل الزراعي باقل من الاجر المحدد له فى كل منطقة بمقتضى الفقرة السابقة .

المادة الثامنة والاربعون :

يجوز للعمال الزراعيين تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة .

المادة التاسعة والاربعون :

١ ـ يوقف عند العمل بهذا القانون توزيع الاراضى بموجب قانون أعمار واستثمار الاراضي الاميرية رقم (٤٣) لسنة ١٩٥١ حتى صدور قانون آخر .

٢ ـ يلغى القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٣٣ بشأن حقوق وواجبات الزراع والمرسوم رقم (١) لسنة ١٩٥٤ بشأن قسمة الحاصلات بين الملاك والفلاح كما يلغى من القوانين والمراسيم والانظمة والبيانات الاخرى كل مايتعارض مع أحكام هذا القانون .

---

(٢٩) حذفت كلمة (وزير الزراعة) من هذه المادة وحلت محلها كلمة (وزير الاصلاح الزراعي) بموجب القانون رقم (١٢٣) لسنة ١٩٥٩ .

المادة الخمسون :

يصدر مجلس الوزراء بناء على طلب الهيئة العليا للاصلاح الزراعي نظاما بالاوضاع والاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القانون •

المادة الحادية والخمسون :

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تـــاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

صدر ببغداد فى اليوم السادس عشر من شهر ربيع الاول لسنة ١٣٧٨ المصادف لليوم الثلاثين من شهر ايلول/١٩٥٨ •

الفهرس

الصفحة

المقـــدمة ٣

البـــــاب الاول

فصول تمهيدية ٧

الفصل الاول ـ طبيعية ومجال علم الاقتصاد الزراعى ٠ ٩

مقدمة وتعريف ٩ ـ المشاكل الاساسية فى المجتمعـــات الاقتصادية ١٤ ـ مظاهر الحياة الاقتصادية ١٥ ـ اهداف دراسة علم الاقتصاد ٢٠ ـ مدى اختلاف اهداف ومجالات علم الاقتصاد الزراعي عن الاقتصاد العام ٢٢ ـ نشوء علم الاقتصاد الزراعي ٢٣ ـ فروع الاقتصاد الزراعي ٢٥ ـ اقتصاد الانتاج الزراعي ٢٦ ـ التسويق الزراعي ٢٨ ـ التمويل الزراعى والتسليف الزراعى ٢٩ ـ اقتصاديـات الارض ٣٠ ـ التعاون الزراعي ٣٢ ـ السياسة الزراعية ٣٣ ٠

الفصل الثانى ـ الزراعة ٠ اهميتها وتطورها وطبيعة انتاجها ٣٦

ما هية الزراعة ٣٦ ـ اهمية الزراعة ٣٧ ـ اهمية الزراعة فى الاقتصاد العراقى ٤٠ ـ توضيح مركز الزراعة وطبيعة انتاجها ٤٢ ـ الثورة الصناعية ٤٨ ـ الثورة الزراعية ٥٢ ٠

الفصل الثالث ـ خصائص الزراعة والملابسات الاقتصـــادية التى تكتنفها ٠ ٥٧

ارتباط العمل والمعيشة الريفية ٥٧ ـ اندمـــاج الادارة والحيازة فى الزراعة ٥٨ ـ الزراعة تتخصص بالمناطـــق

الصفحة

وليس بالواجبات ٥٩ ـ عدم تجانس السلع الزراعية وصعوبة توحيد نمطها ٦٠ ـ صعوبة تحديد كمية الانتاج فى الزراعة ٦١ ـ ضعف مرونة الطلب والعرض فى السلع الزراعية ٦٢ ـ تعرض الزراعة لمخاطر كثيرة ٦٥ ـ صعوبة التمويل الزراعي ٦٧ ـ ضخامة التكاليف الثابتة بالنسبة للتكاليف المتغيرة فى الزراعة ٦٩ ـ تعدد وصغر الوحدات الانتاجية فى الزراعة ٧١ ـ تناقص الغلة الزراعية ٧٢ .

الباب الثاني

اقتصاديات الانتاج الزراعي

الفصل الرابع ـ مفهوم الانتاج وعناصره . ٧٧

مفهوم الانتاج ٧٧ـ اشكال الانتاج ٧٨ـ عناصر الانتاج ٨٢ـ الارض ٨٣ ـ رأس المال ٩١ ـ العمل ٩٥ ـ الارض والسكان (نظرية مالثس) ٩٩ .

الفصل الخامس ـ دالة الانتاج وقانون الغلة المتناقصة . ١٠٤

الاشكال التى تتخذها دالة الانتاج ١٠٩ ـ قانون تناقص الغلة ١١٢ .

الفصل السادس ـ مبدأ الاحلال ومبدأ العوائد الحدية المتساوية ١٢٨

مبدأ الاحلال (الاستبدال) ١٢٨ ـ مبدأ العوائد الحدية المتساوية ١٣٤ ـ تكاليف الفرص ١٣٥ .

الفصل السابع ـ مبدأ التخصص ومدى تطبيقه في الزراعة . ١٣٩

التخصص والتبادل ١٣٩ ـ انواع التخصص ١٤٠ ـ

الصفحة

التخصص فى الزراعة ١٤٦ ـ مزايا التخصص فـــى الزراعة ١٤٧ـ التخصص بالمناطق فى زراعة العراق ١٤٨ ٠

لفصل الثامن ـ مبدأ التنوع والعلاقة بين المشروعات الزراعية ١٥٦

فوائد التنوع الزراعي ١٥٧ ـ العلاقة بين المشروعـات الزراعية والجمع بينها ١٦٠ ـ الجمع بـين مشروعـات متنافسة ١٦٠ ـ الجمع بين مشروعات متكاملـة ١٦١ ـ المشروعات الاضافية ١٦٤ ـ علاقة الناتج المشترك ١٦٦ ٠

الفصل التاسع ـ قانون الميزه والتكاليف النسبية ١٦٨

قانون الميزة النسبية ١٦٨ ـ الافتراضات التي يقوم عليها القانون ١٧٥ ـ نقد القانون او النظرية ١٧٥ ٠

البـــاب الثالث

القطاع الزراعي فى العراق

موارده والعـــوامل الاساسية فى تنميته ١٨١

الفصل العاشر ـ الموارد الطبيعية ١٨٣

الموارد ذات الاستمرار الذاتي (الارض والمـاء) ١٨٥ ـ الارض الزراعية المستغلة ١٨٦ ـ الموارد المائية للزراعـة ١٨٨ ـ مشاكل التربة وخصوبتها ١٩٤ ـ اهمية مشاريع البزل ١٩٥ ٠

الفصل الحادي عشر ـ الموارد الطبيعية القابلة للتجديد (الانتاج الزراعى والحيوانى) ٢٠١

المحاصيل الحقلية ٢٠١ ـ المحاصيل الشـتوية ٢٠٢ ـ المحاصيل الصيفية ٢٠٩ ـ الخضروات ٢٢٣ ـ الفواكه

الصفحة

والتمور ٢٢٥ ـ الغابات ومنتجاتها ٢٣٨ ـ الثروه الحيوانية ٢٤٦ ـ تربيةالحيوانات والزراعةالمختلطة٢٥٠ ـ تحسين تربية الحيوان ٢٥٣ ـ الثروة السمكية ٢٥٦ ٠

الفصل الثانى عشر ـ الموارد البشرية فى العراق ٢٦٤

مشكلة السكان ٢٦٤ ـ معدل نمو السكان ٢٧٢ ـ التطور فى تركيب السكان الحضرى والريفي ٢٧٣ ـ الهجرة من الريف ٢٧٣ ـ العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة للهجرة ٢٧٧ ـ السكان الفعال والقوة العاملة ٢٧٩ ـ التوزيع المهني للسكان ٢٨٢ ٠

الفصل الثالث عشر ـ حيازة الاراضى والاصلاح الزراعى فى العراق ٢٨٦

تطور حيازة الاراضى الزراعية في العراق ٢٨٦ ـ الحيازة فى العهد الاسلامي ٢٨٦ ـ حيازة الاراضى فى العهد العثماني ٢٩٠ـ عهد الاحتلال البريطانى ٢٩٥ـ عهد ما بعد الاحتلال وقانون تسوية الاراضى ٢٩٦ ـ انواع الاراضى حسب قانون التسوية ٢٩٧ـ توزيع ملكية الاراضى فى العراق ٣٠٦ ـ الاصلاح الزراعي فى العراق ٣١١ ـ مراحل تنفيذ الاصلاح الزراعي واجراءاته التكميلية ٣١٦ ـ التعاون في مناطق الاصلاح الزراعي ٣٢٧ـ مميزات جمعيات الاصلاح الزراعي التعاونية ٣٢٨ ـ الاجراءات التكميلية الاخرى للاصلاح الزراعى ٣٣٣ ٠

الفصل الرابع عشر ـ التخلف والتنمية الزراعية فى العراق ٣٣٧

اسباب التخلف ٣٣٨ ـ القطاع الزراعى فى خطة التنمية الخمسية ٣٤٨ مكان الاصلاح الزراعي فى الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية ٣٥١ ٠

ملحق الكتاب ٣٥٧

المـراجـــع

المراجع باللغة العربية

١ ـ حسيب (الدكتور خيرالدين) : تقدير الدخل القومي في العراق • بيروت ١٩٦١ •

٢ ـ حسن (الدكتور محمد سلمان) : النمو وتركيب السكان فى العراق ١٩٦٤ •

٣ ـ الدوري (الدكتور عبدالعزيز) : تاريخ العراق الاقتصادى فى القرن الرابع الهجري • بغداد ١٩٤٨ •

٤ ـ سارتون (جورج) : تاريخ العلم • تعريب لفيف من العلماء • دار المعارف بمصر ١٩٥٧ •

٥ ـ شبانة (الدكتور زكي محمود) : التسويق الزراعي • دار المعارف بمصر ١٩٥٦ •

٦ ـ الشحات (الدكتور محمد) : الزراعة • من سلسلة العلم في خدمة الانسان ـ القاهرة مطبعة الانكلو المصرية •

٨ ـ العلوان (الدكتور عبدالصاحب) : دراسات فى الاصلاح الزراعى بغداد ١٩٦١ •

٩ ـ عمر (الدكتور حسين) : الرفاهية الاقتصادية • القاهرة ١٩٥٦ •

١٠ـ فهمى (الدكتور احمد) : العلاقات الاقتصادية الدولية ـ بغداد مطبعة الرابطة ١٩٥٧ •

١١ ـ محمد (الدكتور محمد سعيد) : الاقتصاد الزراعي • القاهرة ١٩٥٣ •

١٢ـ ناصر (الاستاذ شاكر) : احكام الاراضي • بغداد ١٩٤٧ •

١٣ـ الناهي (الدكتور صلاح الدين) : مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضى في العراق • بغداد ١٩٥٥ •

١٤ـ الهلالي (الأستاذ عبدالرزاق) : الهجرة من الريف الى المدن • بغداد ١٩٥٨ •

١٥ـ هلول (الدكتور فتح الله) : الخواص الاجتماعية للسكان في الاقليم المصري ج•ع•م• مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٦١ •

الابحاث والنشرات والتقارير :

١ ـ تقرير البنك المركزي العراقي لسنة ١٩٦٣ •

٢ ـ تقرير وزارة التخطيط عن القطاع الزراعي ١٩٦٥ •

٣ ـ تقارير ونشرات وزارتي الزراعة والاصلاح الزراعي •

٤ ـ حيدر (الدكتور صالح مهدي) : بحث عن التطور الاقتصادي في العراق • منشور في مجلة التجارة العراقية في العددين ٩ ، ١٠ سنة ١٩٥٤ •

٥ ـ الخطة الاقتصادية الخمسية للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ وزارة التخطيط • بغداد •

٦ ـ الخولي (الدكتور فؤاد) : تقرير عن الري في الجمهورية العراقية مرفوع الى وزارة الاصلاح الزراعي ١٩٦٤ •

٧ ـ داوسن (السر ارنست) : بحث في كيفية التصرف في الاراضي والمسائل المتعلقة بذلك بغداد ١٩٣٣ •

٨ ـ كتاني (الدكتور حسن) : بحث عن الغابات فى العراق منشور فى مجلة الزراعة العراقية الجزء ٢ ، ٣ سنة ١٩٥٧ •

٩ ـ كريس [ممثل منظمة الغذاء والزراعة الدولية في العراق] المفتاح للتنمية الزراعية في العراق • بغداد ١٩٦٠ •

١٠ـ مرعي (الاستاذ سيد) تقرير عن الزراعة والسياسة الزراعية في العراق مقدم الى وزارة الزراعة بغداد ١٩٦٤ •

١١ـ المجموعات الاحصائية السنوية للسنوات ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ ـ دائرة الاحصاء المركزية ـ وزارة التخطيط ـ بغداد •

المراجع باللغة الانكليزية

1. Borlowe Raleigh, Land Resource Economics, Prentice-Hall Inc. N.J., 1961.
2. Black, John D., Inroduction to Economics for Agriculture, N.Y. The Mac Millan Co., 1955.
3. Beckwith Burnham P, The Economic Theory of A Social Economy, Stanford 1948.
4. Bertil Ohlin, Interregional and International Trade, London, 1955.
5. Beumol W. and Grdndler L, Economic Processes Policies, N.Y., 1954.
6. Bishop C.E. and Toussaint W.D. Introduction to Agricultural Economic Analysis, N.Y. John Wiley & Sons, 1963.
7. Burns, Arther Edward Neal, Alfred E. and Watson D.S, Modern Economics, Harcourt Brace and Co., Inc., N.Y.
8. Castle F.N. and Becker M.H, Farm Business Management, N.Y. Mac Millan Co., 1962.
9. Clark Colin, Conditions to Economic Progress, London, 1951.
10. Cohen. R.L, The Economics of Agriculture, London, 1959.
11. Ellsworth P., The International Economy, N.Y., 1955.
12. Ely R.T. and Wehrwein U.G.S., Land Economics, New York The Mac Millan Co., 1941.
13. Forster G.W. and Leager M.C., Elements of Agricultural Economics, Prentice-Hall Inc., N.Y., 1951.
14. Gee W; The Social Economics of Agriculture, N.Y. 1951.
15. Haberler C.V, The Theory of International Trade,

London, 1955.

16. Halcrow Harold G, Contemporary Readings In Agricultural Economics, N.Y., 1955.
17. Heady E.O., Economics of Agricultural production and Resource use, N.Y. Prentice-Hall Inc., 1952.
18. Heady E.O. and Jensen, Farm Management Economics - Prentice - Hall Inc., N.J. 1961.
19. Hedges Trimble R, Farm Management and Decisions, Prentice Hall Inc., N.J. 1963.
20. Hopkins J. and Murrary W, Elements of Farm Management, N.Y. Prentice-Hall Inc. 1954.
21. Kielshofer W.P., Economics Principles: Problems and Policies, N.Y. Appleton Inc., 1946.
22. Knight B.W, Economic Principles in Practice, N. Y. Gorrar and Rinehart Inc., 1939.
23. Lynn R. A, Rasic Economic Principles, Mcgraw Hill Inc., 1965.
24. Samuelson P. A, Economics, Mcgraw Hill Book Co. N. Y. 1961.
25. Shultz T.W., Agriculture in an unstable Economy, N. Y., 1949.
26. Stigler G. J., The Theory of price, N. Y. The Mac Millan Co., 1963.
27. Taylor H. and Anne Dewees - The story of Agricultural Economics, Ames Iowa, 1952.
28. Thomas Edger, An Introduction to Agricultural Economics, London, Thomas Nelson & Sons Ltd., 1950.
29. Wilcox and Cochrane, Economics of American Agriculture, Prentice-Hall Inc. N. J. 1962.
30. Zimmermann F.W, World Resources and Industries, N. Y., 1951.

Articles and Reports.

1. Alwan A. S. and Robinson F. R. The Nature and Human Resources of Iraq and Their Development, A report presented to the Development Board of Iraq - Baghdad 1957.
2. Alwan A. S., The process of Economic Development in Iraq with special reference to Land problems and policies, PhD-Thesis, University, of Wisconsin 1956.
3. Buringh P, Soils and soils conditions in Iraq, Ministry of Agriculture, Baghdad 1960.
4. F.A.O., Iraq "Country Report", Rome 1959.
5. F.A.O, Production yearbook 1964 Vol. 18.
6. F.A.O. United Nations, Agriculture In the world Economy. Rome, 1958.
7. Haigh F.F., The Control of the Rivers in Iraq and the Utlization of their Waters, the Irrigation Development Committee, 1949.
8. Knappen Tippets Abbett and McCarthy, A report on the Tigres and Euphrates River Systems, 1955.
9. Longregg H, Four Centuries of Modern Iraq, Oxford, 1925.
10. Salter, The Development of Iraq, Baghdad, 1955.
11. Wilcocks William The Irrigation of Misopotamia, 1911.

جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطـــأ	الصـــواب
٩	٤ من الاخير	ويهتم علم الاقتصاد الزراعي كمهنة وكصناعة •	ويهتـم علم الاقتصاد الزراعي بالزراعة كمهنة وكصناعة •
١١	١٥	الأزمـة	الازمنة
٢٣	١٧	من زراعة قائمة على أساس التبادل التجاري	من زراعة قائمـــة على أساس الاكتفاء الذاتي الى زراعـة قائمـة على اساس التبـــادل التجاري
٢٦	٨	Land Economics	Agricultural Prices
٣١	٣ من الاخير	من	الى
		يعنى فى دراسة	يعنى بدراسة
٣٦	٦ ، ٧	اعطاء تعريفا دقيقا مختصرا لها	اعطاء تعريف دقيق مختصر لها
٤٨	٢ من الاخير	افكار سلفهم من الفزيوقراط	افكار خلفهم من الفزيوقراط
٥٢	٨	وتبعتها دولاً	وتبعتها دول
٦٢	٣ من الاخير	عرضها مرناً	عرضاً مرناً
٦٤	٤ من الاخير	اليها	فيها
٦٦	١٠	وبالتلي	وبالتالي
٦٧	١	على استنباط	الى استنباط
٧٢	الاخـــير	الزراعة	الصناعة
٨٤	١٦ ، ١٧	تبـرر اعتبار الارض عنصر انتاجي قائم بذاته	تبـــرر اعتبار الارض عنصراً انتاجياً قائماً بذاته •
٨٦	الاخـــير	المحظوضين	المحظوظين
٩٦	٥	اذ كان	اذا كان
٩٦	٦	سواءاً العمل	سواء اكان العمل
٩٨	٢٠	كفائة	كفاءة
١٠٤	٤	بمزج عنصراً	بمزج عنصر

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٢٠	١٣	العله	الغلة
١٢٩	قبل الاخير	ونز	وزن
١٣٥	٨	الايرات	الايرادات
١٤٦	٢	والوجبات	والواجبات
١٥٤	٩	يقدمون على	يقدمون الى
١٧٧	٤	بالطالب	بالطلب
٢١٢	١	زراعة الرز	الرز
٢١٢	٢	قد ادت فى المناطق	قد أدت زراعته فى المناطق
٢٢١	١٠	(١٠) مليون	(١٠) ملايين
٢٢٤	٥	وما تبقى من	وما تبقى منها
٢٢٥	١٥	٧٥٠ الف دونما	٧٥٠ الف دونم
٢٢٨	١٩	بما فيها النخيل بينما	بما فيها النخيل
٢٣٠	١٠	لشموله	لوقوعه
٢٤٤	٧	تدر يدخل اضافي	تدر دخلاً اضافياً
٢٦٣	٢	وستنطرق الى هذه العوامل	وستنطرق الى بعض هذه العوامل
٢٦٨	١٠	١٦٩٣	١٩٦٣
٢٨٩	١٨	وانغماسم	وانغماسهم
٢٩٢	٥	نرى الملتزمون	نرى الملتزمين
٢٩٨	٧	التحتطبات	المحتطبات
٣٢٢	١٤	للاستغال	للاستغلال
٣٥٠	١٤	مساحتها	مساحة

AN INTRODUCTION TO

Agricultural Economics

With Special Reference To

Iraqi Agriculture

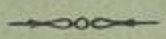

by

Dr. A. S. ALWAN & A. A. ABBAWI

UNIVERSITY OF BAGHDAD

Al-Ma'aref Press, Baghdad - Iraq

1966

DUE DATE

MAR 2 6 1989

201-6503

Printed
in USA

14111730
COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES
0114111730
BUTLER STACKS

HD
2111
.I7
A4

JUL 10 1968

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU52841413
HD2111.I7 A4 al-Iqtisad al-zira i